وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة قاصدي مرباح بورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Université Kasdi Merbah -Ouargla
Faculté des Sciences Économiques et Commerciales et de Gestion

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

بعنـــوان:

تحليل آثار دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001-2015

من إعداد المترشح:
العـيد غــربي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 26 سبتمبر 2018

أمام لجنة المناقشة المشكلة من السادة:

أ.د/ محمد الطيب دويس ... (أستاذ التعليم العالي بجامعة ورقلة) ..... رئيسا
أ.د / عبد الوهاب دادن ..... (أستاذ التعليم العالي بجامعة ورقلة) .... مشرفا ومقررا
د / بوخلوة باديس ..... (أستاذ محاضر "أ" بجامعة ورقلة) ..... مناقشا
أ.د / منور أوسرير ..... (أستاذ التعليم العالي بجامعة بومرداس) ..... مناقشا
أ.د / حسان جايدر ..... (أستاذ التعليم العالي بجامعة المدية) ..... مناقشا
د / قابوسة علي ..... (أستاذ محاضر "أ" بجامعة بالوادي) ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

«... وَقُلْ رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً»

الآية 114 من سورة طه

الإهداء

أهدي ثمار جهدي إلى:

روح أبي الطاهرة تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنانه.. صدقة جارية

إلى من أتمنى من الدنيا سوى رضاها: **أمي الغالية** حفظها الله وشفاها

إلى رفيقتي في الحياة وأنسها: **زوجتي الحبيبة**

إلى زهرة حياتي وبسمتها: ولداي **مرام وفراس**

إلى شمعة حياتي وضيائها: إخوتي وأخواتي وذرياتهم، كل باسمه.

إلى كل من أحب العلم فسعى إليه بعزيمة لا تلين وصبر لا ينتهي

إلى أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي

إلى حاملي راية العلم والباحثين

إلى كل الأصدقاء الذين يسعهم القلب ولا تسعهم هذه الصفحة.

غربي العيد

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله عدد ما كان، وعدد ما يكون، وعدد الحركة والسكون

بعد الحمد والشكر لله لتوفيقه لنا في إتمام هذه الدراسة، أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير

للأستاذ المشرف لهذا العمل **الأستاذ الدكتور: عبد الوهاب دادن**

على تفضله الإشراف على هذا البحث، وعلى دعمه وتصوياته وتوجيهه واقتراحاته

حتى يرى هذا العمل النور، وعلى كرمه وحسن أخلاقه.

شكر خاص لزوجتي ماريه؛ والدكتور عزي خليفة على مساعدته في انجاز الدراسة.

شكر وامتنان لكل من ساعدني ودعمني من قريب أو من بعيد في هذا العمل، وأخص بالذكر: الأستاذ جوادي عصام، الدكتور الهادي ضيف الله، الدكتورة بخالد عائشة، الأستاذ: شاهد عبد الحكيم، الصديقين: وليد والصادق.

شكر لأعضاء هيئة المناقشة لقبولهم مناقشة وتقييم العمل.

شكر خاص للوالدة الكريمة على مساعدتها ودعمها، بارك الله في عمرها وفي ميزان حسناتها، وجعلها من أهل الفردوس الأعلى.

كما لا يفوتني أتقدم بتشكراتي وعرفاني إلى عمال مكتبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وكل الأستاذة الزملاء والأصدقاء بجامعة الوادي.

وفي الأخير أسأل الله عز وجل أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه ومقبولا عنده ورفعا لأعمالنا ومزايا حسناتنا.

غربي العيد

الملخص:

على المستوى العالمي، هناك تعدد وتضاعف البرامج والجهود التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجزائر من بين الدول التي قامت بإنشاء العديد من البرامج الموجعة للنهوض بهذا القطاع من أجل رفع قدراتها التنافسية، خاصة في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وكذا الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ ومن هنا يهدف هذا البحث إلى محاولة تقييم برامج الدعم والتأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانعكاساتها على تنافسية الاقتصاد الوطني، وتضمنت بذلك الأطروحة دراسة تحليلية لواقع تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحليل موقعها التنافسي ضمن المؤشرات الدولية، وكذا محاولة القيام بدراسة قياسية لأثر دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001-2015.

وتوصلت الدراسة إلى أن برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لم تعطي النتائج المرجوة منها، فرغم كل تلك الجهود مازال هذا القطاع يمتاز بضعف تنافسيته ومؤسساته تصارع البقاء وتعيش في بيئة تشوبها الكثير من العراقيل، مما جعل مساهمته متواضع في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهو ما يعكسه أيضا المراتب المتأخرة للجزائر ضمن أغلب مؤشرات الدولية المركبة للتنافسية، كما أصفرت نتائج الدراسة القياسية إلى أن برامج الدعم والتأهيل لم يكن لها أثر معنوي على تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج الدعم والتأهيل، التنافسية، مؤشرات التنافسية، الاقتصاد الجزائري.

Résumé:

Au niveau mondial, il y a une multiplicité des efforts doublement des programmes destinés aux petites et moyennes entreprises, et l'Algérie sont parmi les pays qui ont mis en place de nombreux programmes douloureux pour la promotion de ce secteur afin d'augmenter sa compétitivité, en particulier à la lumière de l'accord de partenariat avec l'Union européenne, qui est entré en vigueur en Septembre 2005 , Ainsi que l'adhésion prochaine à l'Organisation mondiale du commerce. Par conséquent, cette recherche a pour but d'essayer d'évaluer les programmes de soutien et de réhabilitation axé sur les petites et moyennes entreprises, et leur impact sur la compétitivité de l'économie nationale, et comprenait cette thèse, une étude analytique de la réalité concurrentielle de l'économie algérienne par des indicateurs macro-économiques, ainsi que l'analyse des indicateurs de compétitivité au moyen d'indicateurs internationaux, et puis essayer de faire Une étude standard de l'impact du soutien et de la réhabilitation des PME sur la compétitivité de l'économie nationale au cours de la période 2001-2015.

L'étude a révélé que le soutien et la réhabilitation des petites et moyennes entreprises des programmes algériens n'ont pas donné les résultats escomptés, bien que tous ces programmes et mécanismes pour soutenir ce secteur est toujours caractérisé par une faible compétitivité et ses institutions luttent pour survivre et vivre dans un environnement marqué par un grand nombre d'obstacles, rendant sa modeste contribution à l'appui d'indicateurs concurrentiels de l'économie nationale selon les indicateurs macro-économiques, comme en témoigne la fin des rangs de l'Algérie au sein des indices les plus internationaux composites compétitifs, comme les résultats de l'étude norme jauni qui prennent en charge et des programmes de réadaptation n'a pas eu d'effet significatif sur la compétitivité de l'économie nationale par par habitant indice Allen PIB.
Mots-clés: PME, programmes de PME, indicateurs de compétitivité, économie algérienne.

المحتـويـات

الإهـداء	III
الشكـر	IV
الملخص	V
المحتويات	VI
قائمة الجـداول	IX
قائمة الأشكال	XIII
قائمة الملاحق	XV
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: سياسات وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	**01**
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للتأهيل؛ وخلفياته في الجزائر	03
المطلب الأول: مفهوم التأهيل وبرامج التأهيل	03
المطلب الثاني: مبادئ التأهيل وأهدافه	06
المطلب الثالث: دوافع ومتطلبات عملية التأهيل	08
المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	12
المطلب الأول: البرنامج التجريبي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI خلال 1998- 2002.....	12
المطلب الثاني: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	14
المطلب الثالث: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من ظل الشراكة الأجنبية	22
المبحث الثالث: مجالات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.....	28
المطلب الأول: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	28
المطلب الثاني: آليات تنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
المطلب الثالث: الوسائل والمساعدات الأخرى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	38
المطلب الرابع: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج الاستثمارية العامة	43
المبحث الرابع: عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48
المطلب الأول: تجارب عالمية ناجحة في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48
المطلب الثاني: تجارب عربية ناجحة في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
خاتمة الفصل الثاني	59
الفصل الثاني: تقييم نتائج برامج الدعم والتأهيل في الجزائر وأثرها على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	**60**
تمهيد	61
المبحث الأول: تحليل وتقييم نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	62
المطلب الأول: تحليل وتقييم نتائج برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة 2000-2008	62
المطلب الثاني: تحليل وتقييم نتائج برنامج EURO Dévelo/PME/PMI2 - EDPME	65
المطلب الثالث: تحليل وتقييم نتائج برنامج ANDPME خلال 2010-2014	67

المبحث الثاني: تحليل وتقييم حصيلة هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	71
المطلب الأول: تحليل وتقييم حصيلة مشاتل ومراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	71
المطلب الثاني: تقييم نشاط الهيئات والآليات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	74
المبحث الثالث: أثر برامج الدعم والتأهيل على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	84
المطلب الأول: نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016	84
المطلب الثاني: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	89
المبحث الرابع: المعوقات والتحديات التي تواجه تنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	92
المطلب الأول: معوقات تنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	92
المطلب الثاني: أهم التحولات العالمية والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	99
خلاصة الفصل:.....	105
الفصل الثالث: تحليل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل برامج الدعم والتأهيل	**106**
تمهيد	107
المبحث الأول: مفهوم التنافسية ومؤشراتها	108
المطلب الأول: مفهوم التنافسية La Compétitivité	108
المطلب الثاني: أهمية ومتطلبات تحقيق القدرة التنافسية	117
المطلب الثالث: أنواع التنافسية ومؤشرات قياسها	118
المبحث الثاني: تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع تنافسيتها	123
المطلب الأول: تقييم سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين قدرتها التنافسية	123
المطلب الثالث: تقييم واقع الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية	131
المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني في ظل برامج التأهيل	136
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني	136
المطلب الثاني: تحليل واقع وتنافسية بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر	141
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات	146
خلاصة الفصل:.....	153
الفصل الرابع: انعكاسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني 2001-2015..	**154**
تمهيد	155
المبحث الأول: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب المؤشرات الجزئية	156
المطلب الأول: مقومات التنافسية للاقتصاد الجزائري	156
المطلب الثاني: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب المؤشرات الجزئية للتنافسية	158
المطلب لثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	169
المبحث الثاني: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الوطني حسب المؤشرات الدولية	173
المطلب الأول: تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشرات مناخ الاستثمار.....	173
المطلب الثاني: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشري الحرية الاقتصادية والشفافية	180
المطلب الثالث: تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشرات المخاطر القطرية	183
المطلب الرابع: تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشرات التنافسية العربية ومؤشر مكونات السياسات الاقتصادية.....	185
المبحث الثالث: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي.....	194

المطلب الأول: منهجية مؤشر التنافسية العالمي	194
المطلب الثاني: موقع الجزائر ضمن المؤشر العالمي للتنافسية	196
المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع المؤسسات ص و م على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال 2001-2015.....	200
المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات وبناء نموذج مؤشر التنافسية العالمي	200
المطلب الثاني: تقدير نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني	213
المطلب الثالث: التعريف بالمتغيرات وبناء نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	220
المطلب الرابع: تقدير نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	225
خاتمة الفصل	230
الخاتمة العامة:	232
قائمة المصادر والمراجع:.....	241
الملاحق:.....	254

قائمة الجــداول

الجدول رقم (1-1): دور الموارد البشرية في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات	10
الجدول رقم (1- 2): مخصصات المالية التابعة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية	15
الجدول رقم (1-3): أهم نقاط ومحاور برنامج وكالة ANDPME خلال الفترة 2014-2017	21
الجدول رقم (1-4): مجالات تدخل MEDI 1 في الجزائر	24
الجدول رقم (1-5): التوزيع السنوي لالتزامات ومدفوعات برنامج ميدا لصالح الجزائر للفترة 1995-2005	25
الجدول رقم (1-6): التزامات ومدفوعات برنامج ميدا لكل دولة على حدا للفترة 1995-2005	25
الجدول رقم (1-7): مشاريع مجموعة التعاون الألماني الموجه للجزائر	30
الجدول رقم (1- 8): الهيكل المالي للتمويل الثنائي والثلاثي	33
الجدول رقم (1-9): توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات 2001-2004	44
الجدول رقم (1-10): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	45
الجدول رقم (1-11): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو على مختلف القطاعات 2005-2009	46
الجدول رقم (1-12): المشاريع المعنية ببرنامج توطيد النمو والمبالغ المخصصة لها	47
الجدول رقم (1-13): آجال إنشاء مؤسسة في كورية الجنوبية مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2013	50
الجدول رقم (1-14): أهم محاور سياسة دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأمريكي	50
الجدول رقم (2-1):حصيلة الملفات المقدمة للتشخيص ضمن برنامج التأهيل 2002-2008	62
الجدول رقم (2- 2): توزيع المؤسسات الاقتصادية المقبولة في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية حسب النشاط	63
الجدول رقم (2-3): عمليات ومبالغ الدعم لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	64
الجدول رقم (2-4): حصيلة ملفات التأهيل ضمن برنامج EDPME خلال 2002-2007	65
الجدول رقم (2-5): نتائج بعض المؤسسات التي استفادة من برنامج EDPME خلال الفترة 2003-2004	66
الجدول رقم (2-6) : توزيع ملفات التأهيل التي تم تلقيها في سنة 2016	68
الجدول رقم (2-7): توزيع الملفات المستقبلة حسب تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016	69
الجدول رقم (2-8): توزيع الملفات المستقبلة حسب مجالات النشاط لسنة 2016	69
الجدول رقم (2- 9): مؤشرات أداء حاضنات الأعمال في الجزائر 2015-2016	72
الجدول رقم (2-10): مؤشرات أداء مراكز التسهيل 2015- 2016	74
الجدول رقم (2-11): عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل في ANSEJ من 1997- 2016	76
الجدول رقم (2-12): عدد المشاريع الممولة في ANSEJ حسب القطاعات من 2007-2016	76
الجدول رقم (2-13): عدد المشاريع ومناصب الشغل لـ ANDI للفترة (2015- 2016)	77
الجدول رقم (2-14): توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب القطاع القانوني خلال 2002-2016.	78
الجدول رقم (2-15): مساهمة الوكالة في زياد المشاريع الاستثمارية للفترة (2015- 2016)	79
الجدول رقم (2-16): الوضع العام لـ FGAR منذ 2004 إلى غاية 2016/12/31	80
الجدول رقم (2-17): حصيلة السلف موزعة حسب قطاعات النشاط 2005- 2016/12/31	80
الجدول رقم (2-18): المشاريع الممولة من CNAC حسب القطاعات إلى غاية 2016/12/31	81
الجدول رقم (2- 19): تمويلات الصندوق FNI في 2014/12/31	83

الجدول رقم (2-20) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2001-2016	85
الجدول رقم (2-21): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال 2001-2016	86
الجدول رقم (2-22): المؤسسات ص و م التي يمتلكها أشخاص معنويين والطبيعيين في الجزائر سنة 2016	87
الجدول رقم (2-23): توزيع المؤسسات ص و م حسب الجهات 2011-2016	89
الجدول رقم (2-24): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي أنهت نشاطها لسنة 2016	90
الجدول رقم (2-25): تطور وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	91
الجدول رقم (2-26): إجابات رجال الأعمال حول عوامل معيقات ممارسة الأعمال في الجزائر	92
الجدول رقم (3-1): تقييم خدمات دعم PME وتسهيل الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر 2008-2013	125
الجدول رقم (3-2): تقييم دعم PME على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية 2008-2013	126
الجدول رقم (3-3): تقييم دعم المهارات والكفاءات والابتكار داخل PME في الجزائر 2008-2013	127
الجدول رقم (3-4): تقييم التوجه البيئي لـ PME في الجزائر 2008-2013	129
الجدول رقم (3-5): تقييم دعم تدويل نشاط PME في الجزائر خلال 2008-2013	130
الجدول رقم (3- 6): حصيلة طلب الحصول على براءات الاختراع في الجزائر سنة 2006-2016	135
الجدول رقم (3-7): تطور التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2010 – 2016	137
الجدول رقم (3-8): تطورات القيمة المضافة حسب القطاع القانوني خارج قطاع المحروقات	138
الجدول رقم (3- 9): إنتاجية العمل المتوسط والإنتاجية الحدية للعمل	140
الجدول رقم (3-10): متوسط إنتاجية العامل في الصناعات الكيماوية مجتمعة 1995-2006	141
الجدول رقم (3-12): عدد المنتجات الصناعية ذات ميزة نسبية خلال الفترة 2007-2013	143
جدول رقم (3-13): وضع الجزائر في مؤشر القدرة التنافسية لقطاع السياحة والأسفار سنة 2015	145
الجدول رقم (3-14): صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات 2009-2016	147
جدول رقم (3- 15): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال 2015-2016	149
الجدول رقم (4-1): مؤشر تركز وتنوع الصادرات الجزائرية مع بعض الدول	161
الجدول رقم (4- 2): عدد الاستثمارات المحلية والأجنبية بالجزائر خلال 2002-2017	169
الجدول رقم (4- 3): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2003-2015	170
الجدول رقم (4- 4): توزيع تكلفة الاستثمار الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات خلال 2011 –2015	171
الجدول رقم (4-5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بالدول المغاربية 1999- 2007	172
الجدول رقم (4-6): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-.2016	175
الجدول رقم (4-7): ترتيب الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2015	177
الجدول رقم (4-8): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2001-2016	181
الجدول رقم (4-9): وضع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية للفترة (2004- 2015)	183
الجدول رقم (4-10): وضع الجزائر ضمن مؤشر المخاطر القطرية 2001-2015	184
الجدول رقم (4-11): وضع الجزائر ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية 2001-2015	184
الجدول رقم (4- 12): مقارنة الجزائر ببعض الدول في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2010-2012	185
الجدول رقم (4-13): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012	186
الجدول رقم (4-14): يوضح مؤشر أداء التجارة 2007-2013	186
الجدول رقم (4-15): وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية 2002-2014	187

الجدول رقم (4-16): وضع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية	188
الجدول رقم (4- 17): واقع الجزائر في المؤشرات العالمية للحوكمة خلال 2000-2014	189
الجدول رقم (4- 18): يوضح ترتيب الجزائر في المؤشر الرئيسي والفرعية لمؤشر العولمة 2007-2015	190
الجدول رقم (4- 19): ترتيب الجزائر عربيا في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2016	193
الجدول رقم (4- 20): الأهمية النسبية للمؤشرات الفرعية ومراحل التطور الخمسة للقدرات التنافسية	196
الجدول رقم (4- 21): ترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2011-2016	196
الجدول رقم (4-22): دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية	207
الجدول رقم (4-23): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية	112
الجدول رقم (4-24): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية	212
الجدول رقم (4-25): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروقات الثانية	213
الجدول رقم (4-26): نتائج تقدير نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني	214
الجدول رقم (4-27): نتائج تقدير نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني بعد حذف المتغيرين LFPM و LBPME	214
الجدول رقم (4-28): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM)	215
الجدول رقم (4-29): اختبار عدم ثبات التباين	216
الجدول رقم (4-30): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية	224
الجدول رقم (4-31): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية لمتغيرات النموذج الثاني	225
الجدول رقم (4- 32): نتائج تقدير نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	225
الجدول رقم (4-33): نتائج تقدير نموذج نصيب الفرد من الناتج بعد حذف LVPME و LTPME و LXPME	226
الجدول رقم (4-34): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM) للنموذج الثاني	226
الجدول رقم (4- 35): اختبار عدم ثبات التباين في النموذج الثاني	227

قائـمة الأشكال

الشكل رقم (1-1): خطوات عملية التأهيل	9
الشكل رقم (1-2): أهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية	16
الشكل رقم (1-3): يوضح المستويات التي يمسها برنامج التأهيل	18
الشكل رقم (1-4): مراحل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
الشكل رقم (1-5): مراحل برنامج تأهيل ANDPME	21
الشكل رقم (1-6): هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
الشكل رقم (1-7): الاستثمارات العامة في البنية التحتية للبرامج الثلاث 2014/2001	47
الشكل رقم (2-1): وضعية طلبات المؤسسات لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	63
الشكل رقم (2-2): نتائج مرحلة التأهيل حسب مبلغ وعدد العمليات لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية	64
الشكل رقم (2- 3): توزيع ملفات التأهيل التي تم تلقيها في سنة 2016	70
الشكل رقم (2- 4): نسبة لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهيئات الدعم والموافقة في الجزائر	75
الشكل رقم (2-5): المشاريع الممولة في ANSEJ حسب أصحابها من 2011-2016	77
الشكل رقم (2-6): توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب القطاع القانوني خلال 2002-2016.	78
الشكل رقم (2-7) : تطور عدد الملفات ما بين 2007-2012	82
الشكل رقم (2-8): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016	86
الشكل رقم (2-9): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية إلى غاية نهاية 2016	87
الشكل رقم (2-10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاع	88
الشكل رقم (2-11): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات 2012-2016	88
الشكل رقم (2- 12): العقبات الأكثر تأثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016	93
الشكل رقم (3-1) : بوصلة بقاء واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	133
الشكل رقم (3-2): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر 2001-2015	138
الشكل رقم (3-3): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001-2015	139
الشكل رقم (3-4): تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الجزائر 2001-2015	142
الشكل رقم (3-5): تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الجزائر 2001-2015	143
الشكل رقم (3-6): تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الجزائر 2001-2015	144
الشكل رقم (3-7): تطور القيمة المضافة لقطاع السياحة في الجزائر 2001-2015	145
الشكل رقم (3-8): صادرات وواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001-2015	148
الشكل رقم (3-9): تطور واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2001-2015	149
الشكل رقم (3-10): مؤشرات الصادرات خارج المحروقات 2001-2015	150
الشكل رقم (4-1): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990- 2016	158
الشكل رقم (4-2): مؤشرات التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015	160
الشكل رقم (4-3): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال 1990-2016	162

الشكل رقم (4-4): تطور الدخل الفردي الحقيقي خلال 2001-2015	162
الشكل رقم (4-5): تطور البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	164
الشكل رقم (4-6): تطور الدين الخارجي ومؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1993-2016	165
الشكل رقم (4-7): تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي (سنة الأساس 2010) خلال الفترة 20001-2014	166
الشكل رقم (4-8): تطور احتياطات الصرف وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1993-2016	167
الشكل رقم (4-9): مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	178
الشكل رقم (4-10) : الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2016	178
الشكل رقم (4-11): الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	179
الشكل رقم (4-12): مرتبة الجزائر عالميا وعربيا من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2008-2017	181
الشكل رقم (4- 13): منهجية مؤشر الابتكار العالمي	192
الشكل رقم (4- 14): ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي خلال 2007-2016	192
الشكل رقم (4- 15): المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي	195
الشكل رقم (4-16): أشكال السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	205
الشكل رقم (4-17): دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LGCI	207
الشكل رقم (4-18): اختبار استقرار نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني	216
الشكل رقم (4-19): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	218
الشكل رقم (4-20): أشكال السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	223
الشكل رقم (4-21): اختبار استقرار نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	227
الشكل رقم (4-22): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء للنموذج الثاني	228

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: بيانات الدراسة القياسية للنموذج الأول	254
الملحق رقم 02: بيانات الدراسة القياسية للنموذج الثاني	255
الملحق رقم 03: اختبار الاستقرارية لعلاقة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني	256
الملحق رقم 04: اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية وبعد أخذ الفروقات للنموذج الأول	257
الملحق رقم 05: اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية وبعد أخذ الفروقات للنموذج الثاني	258

مقـدمـــة عـــامـة

مـقـدمـــــة عـامـة:

تمهيد:

تشكل قضية رفع أو تحسين القدرة التنافسية إحدى القضايا الهامة والحيوية بالنسبة لجميع بلدان العالم، سوى الدول الصناعية المتقدمة أو الدول النامية، وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وما يشهده الاقتصاد العالمي من ديناميكية مستمرة تزايدت معها حدة المنافسة سواء على مستوى الدول بشكل عام أو على مستوى المؤسسات بشكل خاص، هذه الأخيرة التي لطالما هيمن عليها في الفكر الاقتصادي خيار التوجه نحو الاعتماد على المؤسسات الكبيرة، إلا أن التوجه الحالي للدول أصبح يعتمد على إعطاء الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية، وذلك بالنظر للمزايا التي تتوفر عليها، والدور الذي يمكن أن تلعبه من خلال خصائصها المتعددة وكفاءتها العالية، ومرونتها وقدرتها في التجديد والابتكار، مما يجعلها قادرة على زيادة وتنويع الإنتاج الوطني، وخلق القيمة المضافة وفي التشغيل، والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى المعيشة ودعم المؤشرات الاقتصادية.

يؤكد "ادلمن" و"مورس" والكثير من الدراسات والتقارير على أهمية المؤسسات في عملية النمو والتقدم الاقتصادي وعلى ضرورة تسخير كل الإمكانيات لها؛ كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة تزيد عن 95% من إجمالي المؤسسات في العالم وهي المسؤولة عن تحقيق 50% من القيمة المضافة، كما أن السوق العالمية تؤكد أن أكثر من 70% من فرص العمل توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتراوح عدد تلك المؤسسات عالميا أكثر من 500 مليون مؤسسة، منها حوالي 310 مليون مؤسسة في الأسواق الناشئة؛ وعلى مستوى بعض الدول ساهمت في تونس سنة 2015 في خلق أكثر من 40% من مناصب الشغل في هذا البلد، وفي الولايات المتحدة الأمريكية خلقت 31.7% منصب شغل في نفس السنة، وأيضا 19% في بريطانيا و21 % في ألمانيا و35 % في الصين[1]. وهذا ما يؤكد دورها المهم في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر واحدة من الدول التي لن تعيش بمعزل عن التأثيرات الخارجية، والتغيرات التي يشهدها العالم من تطور اقتصادي وتكنولوجي ومعلوماتي، وظهور التكتلات الإقليمية والعالمية، فقد شهد اقتصادها خلال السنوات الأخيرة عدة تغيرات بداية بالإصلاح الاقتصادي إلى التعديل الهيكلي إلى عمليات الخوصصة (1995-1998)، والشراكة، والانفتاح أكثر على الأسواق العالمية؛ وفي هذا الإطار أشارت بعض الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض المختصين في المجال الاقتصادي على الجزائر بضرورة تنويع مصادر دخلها، وبناء اقتصاد تنافسي يعتمد على الثروة الحقيقية من السلع والخدمات وليس على ريوع المواد الأولية، ومن أهم الحلول التي اقترحت على الجزائر هو إقامة قطاع مؤسساتي خاص يتولى مسؤولية خلق مناصب الشغل، وينمي روح المبادرة والابتكار، بما يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ويساهم في تنويع صادراتها خارج المحروقات.

إن دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ورفع قدراتها التنافسية من أجل بناء اقتصاد تنافسي قوي لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية، خاصة وأن اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التبادل الحر المزمن إقامتها في سنة 2020، وما يتبع ذلك من تحرير أكثر للمبادلات التجارية الدولية، يتطلب العديد من الإجراءات لجعل هذا القطاع قادر على رفع التحدي، ويستلزم الرفع من مستواها وتأهيلها على جميع المستويات بما فيها تأهيل المحيط الخارجي من خلال تهيئة بيئة أعمال مناسبة، وإزاحة كل العراقيل والمشكلات التي يواجهها هذا القطاع، من أجل تكييفه مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

[1] Donna Kelley, Slavica Singer and Mike Herrington, Global Entrepreneurship Monitor, Global Report 2015/2016

ولذلك تسعى الجزائر جاهدة من أجل تعزيز تنافسية اقتصادها، وتراهن بذلك على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأولت اهتماما بالغا لهذا القطاع، بداية بإصدار العديد من التشريعات والقوانين[1] التي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية وتخدم هذا النوع من المؤسسات، يتبعها إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع سنة 1994 والعديد من هيئات وهياكل الدعم له، الأمر الذي انعكس على تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وصل عددها إلى 934569 سنة 2015[2] وهو يقارب المليون مؤسسة، بذلك تطورت بأكثر من أربعة أضعاف عن سنة 2001.

كما قامت بإعداد وتنفيذ ستة برامج تأهيل منها برامج وطنية وأخرى أوروبية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، فكانت الانطلاقة مع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية سنة 2002 والذي هو في حقيقة الأمر إلا امتداد للبرنامج المقترح من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الجزائر سنة 1998 تحت اسم البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة وتحسين القدرة التنافسية في الجزائر، ثم برنامج الدعم الأوروبي EDPME خلال الفترة (2002-2007) في إطار المساعدات المالية لبرنامج MEDA التي استفادة منها الجزائر بتأهيل المؤسسات الخاصة، ثم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007-2010)، كذلك تبنت خلال الفترة (2009-2012) برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال PME II، ليتم بعد ذلك اعتماد برنامج التأهيل الأخير خلال الفترة (2010- 2014) الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة، والذي تم تمديده لسنتين.

كذلك باشرت السلطات الجزائرية في تعميق برامج الإصلاحات الاقتصادية بانتهاج سياسة إنفاقية توسعية منذ سنة 2001، ممثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وكذلك برنامج دعم النمو (2005-2009)، والبرنامج التنموي الخماسي (2010-2014)، وقد خصصت لهذه البرامج مبالغ مالية كبيرة، وتضمنت الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة، والهدف من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني وترقية الاستمارات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة ودعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما ينعكس على تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أولا– إشكالية البحث :

وبناءا على ما سبق؛ أصبح تحقيق مركز تنافسي في المجال الاقتصادي الشغل الشاغل لمعظم الدول، والمتتبع للتطورات الاقتصادية التي تشهدها الساحة العالمية يجد أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمجموعة من السياسات والإستراتيجيات التي تتبناها الدول في سبيل تحقيق هذا المركز، والجزائر أدركت أن بناء تنافسية اقتصادية ومواجهة تحدياتها المستقبلية يتطلب وجود مؤسسات قوية، فعالة، مؤهلة، ترقى إلى مستوى المنافسة الدولية؛ الأمر الذي يدفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001 – 2015 ؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات الجزئية وهي كالتالي:

1- في ما تتمثل برامج تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

[1] وبالأخص صدور القانون التوجيهي 18-01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي كان له الأثر الواضح لتهيئة البيئة القانونية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

[2] Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, Données de l'année 2015, N^0 29, mai 2016, p:02. http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique .

2- كيف انعكست برامج الدعم والتأهيل على تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟ وما هي العوائق والتحديات التي تواجه هذا القطاع ؟

3- كيف كان أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني في ظل برامج التأهيل؟

4- كيف كان أداء الاقتصاد الجزائري حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي؟ ما هو موقع الاقتصاد الجزائري ضمن المؤشرات الدولية؟

5- ما هي انعكاسات برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على بعض مؤشرات التنافسية الدولية خلال الفترة 2001-2015؟

ثانيا- فرضيات البحث :

حتى نتمكن من معالجة الإشكالية السابقة وتساؤلاتها الفرعية لا بد من وضع مجموعة من الفرضيات التي تعتبر إجابة مؤقتة لكل التساؤلات السابقة، نذكرها في ما يلي:

1- تعتبر البرامج والسياسات المتبناة من طرف الجزائر في سبيل دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة أملتها التوجهات الجديدة والاتفاقيات الدولية، وكذلك نظرا لضعف قدرة تلك المؤسسات على المنافسة.

2- لم تحقق مختلف برامج التأهيل الأهداف المنتظرة منها، حيث قد تعتبر لا تكفي وحدها لرفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تأهيل المحيط الخارجي لها، لأنها ليست سوى خطوة أولى.

3- تمتلك الجزائر قطاع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينمو بمعدلات معتبرة، ويتمتع بخصائص تؤهله للمساهمة أكثر في أهداف التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاني العديد من المشاكل والعراقيل.

4- لم يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسن معظم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2015 بالشكل المطلوب مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات.

5- لا يوجد تأثير لبرامج دعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2015.

ثالثا- حدود الدراسة :

نحاول من خلال الجانب النظرية حصر الدراسة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مرتكزين على فترة الاتجاه نحو تبني برامج الدعم التأهيل مع التطرق إلى التطور التاريخي لها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛ كذلك ونظرا لوسع موضوع التنافسية وخصوصية الإشكالية المطروحة تم التركيز على التنافسية الدولية مع التطرق إلى تنافسية القطاع والمؤسسات.

أما حدود الدراسة التطبيقية فتمثلت دراسة حالة الجزائر في الفترة ممتدة من سنة 2001 (منذ صدور القانون رقم 18-01 ممضي في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التوجيهي) إلى سنة 2015، وذلك لأن هذه الفترة شهدت تطورات وتحولات هامة لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا- أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من عدة اعتبارات من بينها:

1- كون أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر مسألة جوهرية تبقى مطروحة، ومن القضايا المهمة التي شغلت صناع القرار على المستوى الوطني وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، وهذا باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل الوحيد لتنمية الاقتصاد الوطني، وباعتبار أن مواجهة التحديات القادمة لا يتم إلا بدعم وتأهيل وتهيئة هذا القطاع؛

2- الوقوف على مجهودات الجزائر في مجال تأهيل ودعم المؤسسات ومعرفة الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري؛

خامسا- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية البحث كونه من البحوث التي ترتبط بدراسة ظاهرة اقترنت بالإصلاحات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري بالتوجه نحو اقتصاد السوق وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، والتي تعنى بدراسة وإبراز أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها الجزائر كباقي البلدان التي اندمجت ضمن التكتلات الاقتصادية، فالجزائر كغيرها من الدول تبحث عن الوصول إلى الاستفادة القصوى من هذا النوع من المؤسسات، وذلك من خلال تطبيقها عدة برامج لدعم وتأهيل هذا القطاع، وعليه تأتي هذه الدراسة لتطرق إلى أهم تلك البرامج،كما تعتبر دراسة مثل هذه المواضيع بالغ الأهمية سواء من الناحية العلمية أو العملية:

1- أهمية البحث العلمية: تنبع الأهمية العلمية للبحث في محاولة الإجابة على مجموعة من التساؤلات المطروحة على الساحة الوطنية والدولية، والتي تدور حور جانب برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجانب القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، كما تنبع أهمية الدراسة في تحليل العلاقة بينهما، والوقوف عند أهم المعوقات والتحديات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات وكذا التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني ككل، مع الإشارة إلى النماذج الناجحة في هذا الموضوع.

2- أهمية البحث العملية: تأتي الأهمية العملية من خلال الفترة التي يغطيها للموضوع، وهي فترة أنشأة فيها الكثير من البرامج واستحدثت جملة من الهياكل والآليات وسياسات الدعم المختلفة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنويع الاقتصاد الوطني ورفع تنافسيته، كما تنبع الأهمية العملية في ربط الجانب النظري بالجانب التحليلي الإحصائي، وهذا ما يزيد البحث دعما من حيث الاطمئنان إلى النتائج.

سادسا- أهداف البحث :

بالإضافة إلى محاولة الإجابة على إشكالية البحث، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية تنافسية الاقتصاد الجزائرية خارج المحروقات، كما يسعى إلى تحقيق عدة أهداف منها:

1- تسليط الضوء على دور وأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2- تقييم وتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى قدراتها التنافسية، والكشف عن أهم التحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحديد أهم العقبات والمشاكل التي تعيق تطور هذا القطاع وكذا أسباب زوالها، واقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تطوير هذا القطاع من أجل دعم تنافسية الاقتصاد الوطني؛

3- تحليل وتقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات الدعم المختلفة ومدى تحقيق لأهدافها، وتحليل وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري؛

4- الخروج بنتائج هامة من خلال دراسة أثر دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني؛ وتقديم بعض التوصيات التي ينبغي توفرها بغية رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، وكذا رفع تنافسية الاقتصاد الوطني ككل.

سابعا- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث :

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته، ولهذا سوف نعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يتطلب جمع المعلومات الدقيقة ولاسيما في الجانب النظري عند عرضنا لجميع الحقائق والمفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالموضوع، وكذا لاستعراض واقع الاقتصاد الوطني وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحليلها لبيان الاتجاهات العامة لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات تنافسية الاقتصاد الوطني.

وكذلك لاختبار وجود أثر بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات التنافسية استخدمنا الاقتصاد القياسي، من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في البحث، وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج EViews 9. أما مصادر جمع البيانات في هذا البحث فتمثلت في المسح المكتبي من كتب ومجلات وأطروحات وغيرها، وبالنسبة للإحصائيات فقد تم إجراء مسح رقمي لمختلف التقارير المتعلقة ببرامج التأهيل وهياكل الدعم المختلفة، وكذلك تحميل نشرية المعلومات الإحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات محل الدراسة عن طريق شبكة الانترنت، وأحيانا الاتصال المباشر بالهيئات الرسمية لهذا القطاع وهياكل الدعم المختلفة، كما اعتمدنا على تقارير متنوعة بخصوص مؤشرات مناخ الاستثمار وتقارير التنافسية وتقارير البنك المركزي وغيرها.

ثامنا- الدراسات السابقة :

من خلال اطلاعنا على مختلف البحوث والرسائل العلمية وجدنا مجموعة من الموضوعات سوء في موضوع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو موضوع تحسين التنافسية الدولية، ومن بين الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها ولها علاقة بالموضوع نذكر:

1- دراسة خلف عثمان، 2004/2003، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، والموسومة بعنوان:

"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"

حيث كانت إشكالية بحثه حول واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والآليات والسبل الكفيلة بدعم وتنمية هذا القطاع، وحاول من خلالها الباحث التطرق إلى الدور التنموي لتلك المؤسسات وكذا تحليل مؤشرات نموها وذلك بعدما قام بتقديم عرض مفصلا حول الاستثمار في الجزائر، كما وتطرق إلى استراتيجيات بناء قطاع قوي من مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وخلص الباحث هنا إلى أن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقق تطورا ملحوظا لكن لم يصل بعد إلى المستوى المرغوب، وبالتالي دعم وتنمية هذا القطاع لا يتأتى إلا في نطاق التأهيل والدعم باعتماد إستراتيجية شاملة لتطوير هذا القطاع، وقد أكد الباحث على أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون حلا بديلا أو سياسة مكملة لسياسة التنمية، كما هو الحال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية والآسيوية والكثير من الدول العربية.

2- عليواش أمين عبد القادر، 2007/2006، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، بعنوان:

" أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني"

حاولت هذه الدراسة الإجابة على إشكالية هل يؤثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية ايجابيا على أداء الاقتصاد الوطني، وبعد عرض الباحث للجانب النظري الذي عرض فيه التحولات التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري والتي قسمها إلى ثلاث فترات تمثلت في فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية وفترة أثناء الإصلاحات وفترة التحول إلى اقتصاد السوق، كما وتطرق إلى البرنامج الوطني للتأهيل وتقييمه ومقارنته مع البرنامجيين التونسي والمغربي، حاول الباحث في الجانب التطبيقي دراسة فعالية برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع باقي الدول.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي :

- يرجع جذور التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه الجزائر اليوم إلى الاستعمار الفرنسي بتشويهه للهيكل الاقتصاد.
- أنه لبرنامج التأهيل في الجزائر أثر على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي إلا أنه لم يحقق النتائج المأمولة منه مقارنة ما حققه كل من تونس والمغرب، كما خلصت إلى أن التأهيل يساهم في زيادة تنافسية المؤسسات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وقد أوصى الباحث بالاستمرار بتطبيق برامج التأهيل ولكن بفعالية أكبر، وعدم استعجال النتائج، وكذا الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال وتشجيع التعاون بين مراكز البحث والتطوير، مع التركيز على الاستثمار البشري.

3– دراسة إبراهيم عبد الحفيظي، 2008/2007، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، بعنوان:

"دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية"

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: في ظل مظاهر العولمة، ما هي متطلبات تحقيق وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني بما يسمح باندماجه المتوازن في منظومة الاقتصاد العالمي؟

وللإجابة على هذا التساؤل تطرق الباحث إلى ظاهرة العولمة وآثارها الاقتصادية، وركز على تنافسية الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي دون المستوى الجزئي، وعلى اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية التي تسعى للوصول إلى إقامة منطقة للتبادل الحر آفاق عام 2017، بالإضافة إلى مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال فتح أسواقها وتحرير اقتصادها وتجارتها الخارجية في ظل الظروف الراهنة لمؤسساتها الوطنية، وسعت هذه الدراسة إلى التركيز أكثر على معرفة الخطوات العملية التي يمكن بواسطتها رسم وتنفيذ خطة مستقبلية لبناء اقتصاد جزائري تنافسي وقوي.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن ظهور العولمة الاقتصادية كان سببا رئيسيا في اشتداد المنافسة بين المؤسسات وبين الدول الذي أصبح قائما على أساس رأس المال المعرفي والتكنولوجي، كما أن الدول والحكومات تستطيع من خلال مجموعة من السياسات والآليات التأثير في قدرتها التنافسية من بينها السياسة التجارية، كما توصلت إلى أن رغم ما حققه الاقتصاد الجزائري من نتائج ايجابية في مؤشرات توازن الاقتصاد الكلي لم ينعكس ذلك إيجابا على تحسين أوضاعها التنافسية، إذ لا تزال تحتل المراتب المتأخرة في مؤشرات التنافسية العالمي، كما بينت الدراسة أن أهم أوجه القصور في تنافسية الاقتصاد الجزائري تمثل في ضعف دينامكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات وهو ما انعكس سلبا على معدلات التصدير، وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة ببعض الدول التي تشبه في خصائصها الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير أكد على أنه بسبب ضعف التأهيل فإن المؤسسات الجزائرية تعاني خطر الزوال وأن اكتسابها للمنافسة لا يمكن أن يتحقق إلا في الأمد الطويل بعد اتخاذ كل الإجراءات والتصحيحات اللازمة.

4– ابتسام بوشويط، 2010/2009، رسالة ماجستير، جامعة منتوري بقسنطينة، بعنوان:

" آليات تمويل برامج المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية"

حاول الباحث تقييم برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية والتي تعتبر أحد آليات التمويل المهمة لتلك المؤسسات. وخلصت الدراسة إلى أن برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2000-2007 لم تحقق الأهداف المرجوة منها وذلك بالمقارنة ما بين الأهداف والانجازات، ويرجع الباحث هذا الضعف إلى جملة من العراقيل التي واجهت تنفيذ البرامج منها نقص الحملات التحسيسية والإعلامية، وغياب الوعي بأهمية تلك البرامج لدى مديري المؤسسات، بالإضافة إلى عراقيل أخرى لها علاقة بالبيئة والمحيط الخارجي لتلك المؤسسات.

5- دراسة فراجي بلحاج، 2011/2010، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، بعنوان:

" تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر"

حاول الباحث دراسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها التنموي، وبعد دراسة الجوانب النظرية والتاريخية والتطبيقية للتأهيل، تطرق الباحث إلى برامج التأهيل وهيئات الدعم في الجزائر مركزا على برنامج اللجنة الأوروبية، ليعالج في الأخير الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأفاق تطورها مركزا على مؤشرات التشغيل، القيمة المضافة، الدخل الوطني، وخلصت الدراسة أنه رغم كل المجهودات المبذولة من قبل السلطات العمومية من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم ترقى بهذه المؤسسات إلى ما تطمح إليه، فرغم القوانين الصادرة في هذا الشأن لم تقدم كل التسهيلات والامتيازات لها بل اصطدمت في الواقع بعدة معوقات تمثلت في الممارسات البيروقراطية من قبل الجهات المصالح المعنية والمتمثلة أساسا في العقارات، العملية التمويلية، المصالح الضريبية، الإجراءات الحكومية، وقدم الباحث توصيات تمثلت أهمها في:

- تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق مردودية وقدرة تنافسية ذات مستويات عالية تسمح لها بالوصول إلى الأسواق الخاصة والأجنبية؛
- تشجيع الابتكار والقدرات التكنولوجية الحديثة لهذه المؤسسات لتحسين قدرتها الإنتاجية؛
- تأهيل العنصر البشري داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة التطور التكنولوجي المستخدمة في العمليات التسييرية؛
- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية وإنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- دراسة حسين يحي، 2012/2011، أطروحة دكتوراه، بجامعة تلمسان، والموسومة بعنوان:

" قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي"

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة القدرات التنافسية لمؤسسات دول المغرب العربي، وكيف يمكن قياس فعاليتها؟ حيث قام الباحث بالتطرق إلى الأبعاد النظرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها لدول المغرب العربي، وكذا مفهوم التنافسية وأهم مؤشراتها، ثم قام بدراسة مقارنة لمختلف برامج التأهيل المطبقة في كل من تونس والمغرب والجزائر، كما قام بقياس فعالية هذه البرامج في الدول الثلاث.

ومن أهم النتائج التي توصل نذكر منها:

- وجود ضعف في حصيلة برامج التأهيل لم ترقى إلى تطلعات وطموح الجهات المعنية وخاصة في الجزائر والمغرب باستثناء تونس التي قطعت شوطا هاما مما جعل نتائج هذه البرامج في الدول المغاربية مختلفة ومتفاوتة ومتباينة؛
- وجود ضعف في أداء الجهات المكلفة بالإشراف وتسيير برامج التأهيل، وعدم إشراك الجهات الأخرى المعنية كالجمعيات المهنية؛
- غياب لقاعدة بيانات وإحصائيات رسمية دقيقة حول برنامج التأهيل وتطورها في الجزائر مما يعيق عملية التقييم الجيد لها؛

– أن التركيز على نوع معين من المؤسسات للتأهيل يؤدي إلى إهمال شريحة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون مآلها الفناء في المستقبل؛

– وجود عدد كبير من المؤسسات تخلى عن برنامج التأهيل عند بدايته أو في مرحلته الأولى خصوصا؛

– سياسة التأهيل هي عملية مستمرة ومتجددة وهذا ما يجعل المؤسسات تسعى إلى تحسين أداءها عبر الزمن، ولا يعتبر التأهيل رزمة يمكن اكتسابها، وهذا ما يدفع بالسلطات العمومية إلى القيام بوظائف جديدة تشمل الإبداع وإعادة الهيكلة.

وفيها قدم الباحث جملة من التوصيات أهمها ضرورة تكييف سياسات التأهيل في الدول الثلاثة مع متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها احد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة، مع ضرورة تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية وإشراك الجهات المختصة في العملية، والاستفادة من التجارب العالمية التعاون الدولي وزرع ثقافة المقاولة لدى الشباب.

7– كما تم الاطلاع على عديد من المقالات والتقارير ذات الصلة بالموضوع نذكر منها:

– دراسة المفوضية المفوضية الأوروبية مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD"، 2014، تقرير بعنوان:

Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014

هدفت الدراسة إلى تقييم سياسات وبرامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول شمال أفريقيا والشرق الوسط، معتمدة في ذلك على معلومات نوعية وكمية موجهة للحكومات المعنية والهيئات والمنظمات التي تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعرض التقرير تقييم النتائج مجمعة في خمسة مجالات واسعة تتعلق بسياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل في تعزيز المؤسسات والآليات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تهيئة بيئة تشغيلية مواتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وتحسين القوانين، تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتنمية المهارات، تحسين قدرتها التنافسية.

– مريم والي، 2014[1]: حاولت الباحثة توضيح العلاقة بين تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجسيدها للتنمية المستدامة من خلال تحقيقها للمؤشرات الايجابية كمؤشر التشغيل والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة والميزان التجاري وذلك للإجابة على إشكالية كيف تتحقق التنمية المستدامة من خلال المؤسسات المؤهلة؟، وقد استخدمت الباحثة في تقييم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتمادها على مؤشرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ككل.

وقد خلصت الدراسة إلى أن إسهام المؤسسات محدودة في القطاعين العام والخاص وذلك لجملة من العراقيل التي تواجه برامج التأهيل والصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع، فترى الباحثة أن العدد الذي ينخرط في هذه البرامج قليل ولا يحقق الأهداف المرجوة منها وهو أحد أسباب عدم نجاحها، وقد أوصت الباحثة على ضرورة تخصيص برامج تأهيل مصغرة لكل فئة معينة من المؤسسات، فالمضمون والإمكانيات المالية والمادية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة جدا تختلف بالتأكيد عنها في برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة وعنها في برامج تأهيل المؤسسات المتوسطة، وكل هذه البرامج تصب في برنامج موحد خلال فترة زمنية محددة، وهكذا يتم التوفيق بين شروط البرامج وخصوصيات المؤسسات.

[1] مريم والي، **إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد:266، ديسمبر 2014

– دراسة عناني ساسية، 2014[1] : حاولت الباحثة الإجابة على ما مدى مساهمة برامج التأهيل التي وضعتها الدولة في الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي، وبعد تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعرض البرامج المدمجة لتأهيلها وتقييمها، أظهرت الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد تطور ملحوظا إلا أنها تعاني من الكثير من المشاكل والمعوقات مما جعل مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية دون المستوى المطلوب وخاصة في تنمية الصادرات، كما أنه على الرغم من وجود أكثر من برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تعتبر جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لها إلا أن تلك المؤسسات لا تزال غير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية، وترجع الباحثة هذا الفشل إلى عدم وعي الكثير من مسيري المؤسسات بأهمية برامج التأهيل بالإضافة إلى الصعوبات التي تتلقاها تلك المؤسسات من ناحية الشروط ورفض البنوك للتمويل ونقص الخبرة وتعدد برامج التأهيل مما أضعف الإمكانيات.

– دراسة ريحان الشريف، هوام لمياء، 2013[2] : حاولت هذه المقالة تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري وتقديم أهم ملامح المناخ الاستثماري في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ورغم السيولة الهامة، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوروبية، بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشورة في مختلف التقارير الدولية، حيث تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي الضعف النسبي في تنافسية الاقتصاد الجزائري أين تأتي الجزائر في رتب متوسطة وأحيانا متأخرة في مؤشر التنافسية، الأمر الذي يوضح سعي الجزائر وتركيزها على عناصر هذه المؤشرات من أجل تخطي هذه المرحلة واللحاق بركب الدول في مجموعة الكفاءة والذي ترتب فيه الجزائر في رتب متأخرة جدا، كما لاحظ الباحثين أن البيئة الاستثمارية في الجزائر تتميز بالعديد من العراقيل والعوائق وقدما بعض المقترحات لتحسين تنافسية الاقتصاد من أجل ضمان تنافسيته على مستوى الأسواق الدولية منها ضرورة إعادة تأهيل مناخ الأعمال وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

– بريبش السعيد، 2013[3]، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخروج بدروس مستفادة من هذه التجربة، وخلصت الدراسة إلى أن التأخر في استكمال إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يضعف من تنافسيتها على المستوى الداخلي والخارجي، ويرى الباحث بأن التأهيل هو خيار دائم وليس مؤقت وأنه على الدولة تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات قبل المحيط الداخلي لها، وذلك لأنها تواجه عدة صعوبات وتحديات تحد من قدرتها على البقاء والمنافسة.

– دراسة Lamia AZOUAOU، 2009[4]: حاولت الباحثة دراسة برامج تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي ومدى الاختلاف والقواسم المشتركة بينهما، وأيضا الاختلافات الجوهرية في هياكل وأوزان الحكومة، والتي يمكن أن تفسر إلى حد كبير الفروق الملحوظة من حيث نتائج هذه البرامج، كما تقيس مختلف البرامج في المغرب العربي بالنظر إلى مساهمتها في تحسين القدرة التنافسية لاقتصادياتها ودورها في التكامل الإقليمي، وخلصت الدراسة إلى أن برامج التأهيل كانت مختلفة في بلدان المغرب

[1] عناني ساسية، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها– دراسة تقييمية–، مجلة الإستراتيجية والتنمية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، العدد 06، جانفي 2014، ص ص: 223-250.

[2] ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري– دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 32، المجلد 08، 2013، ص ص 23-52.

[3] بريبش السعيد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " النتائج والدروس المستفادة"**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاولاتية والاحتواء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة باجي مختار، عنابة، 12-13 ديسمبر 2013.

[4] Lamia AZOUAOU, La compétitivité et la mise a niveau des PME maghrébines: analyse a partir d'une approche multidimensionnelle, **REVUE ÉCONOMIE et MANAGEMENT**, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université Abou- Bekr Belkaid –Tlemcen ,N°9, Octobre 2009, pp167-182.

العربي سواء في التنفيذ أو في النتائج وكانت أفضلها تونس والمغرب ثم تأتي الجزائر رغم مساهمتها في خلق فرص العمل والقيمة وهو ما يتطلب على الجزائر بذل المزيد من الجهد لتعزيز التنافسية الاقتصادية، واقترحت الباحثة بالعمل على نطاق إقليمي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على نتائج أفضل.

8- مساهمة هذا البحث :

أردنا من خلال عرضنا للدراسات السابقة تكوين أكبر قدر ممكن من المعارف حول موضوع دراستنا، وأثناء بحثنا في مختلف الأدبيات المرتبطة بموضوع هذه الدراسة التي تعنى بانعكاسات دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني، وجدنا أن موضوع التنافسية وكذلك تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذ نصيبا معتبرا من تلك الأبحاث والدراسات التي حاولت الإجابة على إشكاليات مختلفة، إلا أننا لم نصادف دراسة بحد ذاتها تناولت أثر دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الجزائري، فقد تطرق بعض الباحثين لموضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام أو مقارنتها بدول أخرى أو التركيز على أحد البرامج أو أحد الهيئات والهياكل الداعمة، ودراسات أخرى تناولت تحليل واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري وربطها بمتغيرات أخرى، والجديد الذي جاءت بها دراستنا بالمقارنة مع الدراسات السابقة هو محاولة ربط برامج وسياسات الدعم والتأهيل على تنافسية الاقتصاد الوطني، وبالتالي ما يميز هذه الدراسة كونها:

- تناولت الدراسة واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تقييم وتحليل البيئة التي تنشط فيها وتقييم تنافسيتها ؛
- ما يميز هذه الدراسة هو توضيحها للعلاقة بين تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال المؤشرات المتعارف عليها (المؤشرات الجزئية، والمؤشرات المركبة)، وبناء نموذجين للتنافسية بما يتناسب مع تلك المؤشرات؛
- حاولت بعض الدراسات ربط إشكالية دراستها بتحديد أحد برامج التأهيل أو هيئة دعم معينة في محاولات لتقييم أثر تلك البرامج على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وما يميز هذه الدراسة عنها أنها لم تحدد برنامج معين ولا هيئة دعم معينة انطلاقا من أن التأهيل هو كل البرامج والسياسات والآليات وهيئات الدعم الموجهة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط داخل التراب الجزائري من خلال توفير كل الظروف والمناخ المناسب وتقديم مختلف الدعم المالي والتقني وغيرها؛
- وجدنا بعض الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة بشكل أو بآخر، إلا أن هذه الدراسة تمتاز بالحداثة وذلك من خلال الفترة الممتدة بين 2001-2015؛
- تختلف دراستنا عن سابقتها سواء في المدة الزمنية أو المكانية أو طريقة معالجة الموضوع.

إن دراسة مثل هذه المواضيع في الجزائر مازالت قابلة لمزيد من الاهتمام والتعمق نظرا لأهمية هذا القطاع في ظل الشراكة الأوروبية والتحضير لمنطقة التجارة، وهو ما يستدعي تعميق الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع.

تاسعا- هيكل الدراسة :

سعيا منا لتحقيق أهداف البحث وبغية تجسيد الأصالة العلمية المطلوبة فيه، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة نطرح فيها مختلف أبعاد الموضوع وخاتمة نلخص فيها النتائج ونقدم فيها التوصيات، وقد تمثلت الفصول فيما يلي:

الفصل الأول بعنوان: **برامج وسياسات دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ومن خلاله تعرضنا للإطار النظري للتأهيل من حيث الماهية، وأهميتها وأهدافه وإجراءاتها ومتطلباته، كما تعرضنا لمختلف الجهود المبذولة في الجزائر وذلك بالتطرق بالتفصيل لمختلف البرامج المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث مضمونها ودوافعها وشروطها والآليات والوسائل المستعملة والأجهزة المكلفة ببرامج التأهيل، كما قمنا بعرض بعض التجارب الناجحة لدول استفادة من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم وتأهيلها؛

والفصل الثاني بعنوان: **تقييم نتائج برامج الدعم والتأهيل في الجزائر وأثرها على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** والذي اهتم بعرض الجوانب المالية والاقتصادية لبرامج التأهيل وتقييم نتائجه مقارنة بالأهداف المسطرة، والتعرف على أسباب عزوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتلك البرامج، وكذا تقييم هيئات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى التطرف لأثر كل تلك هياكل الدعم وبرامج التأهيل على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال دراسة مؤشرات هذا القطاع (تعدادها، طبيعتها، انتشارها..) للفترة محل الدراسة، ثم بعد ذلك تم التطرق إلى المشاكل وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي تعيق تطورها وتأهيلها وتشكل سبب لضعف تنافسيتها؛

وجاء الفصل الثالث بعنوان **تحليل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل برامج التأهيل**، حيث تناول الإطار النظري للتنافسية من حيث المفهوم، ومؤشرات قياسها، بالإضافة إلى أثر سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع قدرتها التنافسية في الجزائر حسب بعض التقارير، لنحاول بعدها تحليل تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية من خلال مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

أما الفصل الرابع بعنوان: **انعكاسات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001-2015**، الذي يمثل الجانب التطبيقي استعرضنا فيه وضعية الاقتصاد الجزائري في ظل برامج التأهيل من خلال دراسة المؤشرات الكلية للاقتصاد والتي تمثل المؤشرات الجزئية في قياس تنافسية الدول، وفي الأخير قمنا بدراسة قياسية لأثر تأهيل ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001-2015، من خلال بناء نموذجين للتنافسية، بما يتناسب وتعدد مؤشرات التنافسية.

الفصل الأول:

برامج وسياسات دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أمرا غاية في الأهمية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أن تغيرات الأوضاع الاقتصادية بما فيها العولمة وما تحمله من ايجابيات وسلبيات، وتحرير التجارة الخارجية وضرورة الانفتاح على الأسواق الخارجية، والتطور العلمي والتكنولوجي السريع أثر على المؤسسات الجزائرية وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية اتجهت إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية، بالانتقال الذي شهده الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد مقيد إلى اقتصاد حر يعتمد على قوى السوق مع مشارف عشرية التسعينيات من القرن الماضي، ذلك الانتقال سمح بإعادة الاعتبار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية، ونتيجة لقلة خبرته أدى إلى البحث على ميكانيزمات ترمي من خلالها إلى وضع الحلول لتحدي المظاهر الاقتصادية العالمية الحديثة لدفع وتيرة التنمية وحماية اقتصادها وتحسين أداء وفعالية مؤسساتها تنطلق من وضع إستراتيجيات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه نهدف من خلال هذا الفصل إلى التعرف على الإجراءات والبرامج الموضوعة من طرف الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوقوف على محتويات برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الذي أصبح أكثر من ضرورة من أجل تحسين موقعها التنافسي، في ظل تزايد حدة المنافسة مع المؤسسات الأجنبية الناجمة عن توجه الجزائر نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذا إجراءات الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا التعرف على أهم التجارب الناجحة في ذلك، من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتأهيل؛ وخلفياته في الجزائر.

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: مجالات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المبحث الرابع: عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتأهيل وخلفياته في الجزائر

يعتبر التأهيل من المصطلحات الأكثر بحثا واهتماما في الوقت الحالي، مقارنة بالمصطلحات التقليدية كالتصحيح الهيكلي للمؤسسات وإعادة الهيكلة التي كانت تنحصر في إطار الاقتصاد الجزئي للمؤسسة، عكس عملية التأهيل التي تمس المؤسسة وتشمل محيطها، فكثير ما يتم تداوله في الفكر الإداري الجزائري وخاصة منذ 1988 وهي سنة التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، ففي ظل العولمة والظروف الدولية والاقتصادية الراهنة أصبحت المؤسسات الجزائرية تواجه منافسة حادة، وخاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية، مما يجبر الحكومة الجزائرية ومؤسساتها على الاتجاه نحو رفع قرتها التنافسية، والتفكير بشكل جدي في إيجاد سياسات بديلة تنطلق من وضع استراتيجيات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم التأهيل وبرامج التأهيل.

أولا– مفهوم التأهيل:

تولد مفهوم تأهيل المؤسسات والمرافقة من خلال الإجراءات المرافقة التي باشرتها البرتغال عام 1988 "التجربة البرتغالية"، من خلال البرنامج الاستراتيجي لتحديث الاقتصاد البرتغالي PEDIP [1]، الذي تم بمساعدة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI بميزانية تقدر بـ 3 ملايير إيكو (ECU)، وبدعم من البنك الأوروبي للاستثمار، ومن أهدافه الأساسية:[2]

- تسريع وتيرة تحديث البنية التحتية الداعمة للقطاع الصناعي؛
- تحسين إنتاجية ونوعية النسيج الصناعي؛
- تدعيم وتعزيز قواعد وأسس التكوين المهني؛
- توجيه التمويل للاستثمارات المنتجة للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأسفر البرنامج البرتغالي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن تسارع النمو في بعض القطاعات الصناعية التقليدية، وظهور قطاعات صناعية جديدة، وتطوير أنشطة ذات قيمة مضافة عالية، وخلق فرص عمل هامة، ونظرا لنجاح التجربة البرتغالية فقد ألهمت مبادرات في بلدان أخرى، وعلى رأسها بلدان المغرب العربي منها تونس والمغرب وبعض بلدان المشرق العربي منها مصر والأردن وسوريا[3]، ومنه أصبح التأهيل أو "La mise a niveau" مصطلح خاص بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي وتحولت لاقتصاد السوق، فوجدت نفسها أمام منافسة عالمية الأمر الذي أوجب عليها تأهيل وتطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق المحلية والدولية، لذا أصبح التأهيل يحظى باهتمام كبير من معظم الدول وخاصة الدول النامية؛ وبذلك تعددت المفاهيم حول التأهيل ولكن جلها تنصب حول تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات لمواكبة تغيرات السوق التطورات التكنولوجية والتقنية، لذا سنحاول تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالتأهيل:

---

[1] Hervé BOUGAULT & Ewa FILIPIAK : « **Les programmes des mises à niveau des entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL** », département de la recherche – Agence française de développement, p:11.

[2] إبتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص: 27.

[3] Amine MOKHEF, Ali Khaldi, Mohamed Lazreg, **La mise à niveau des PME algériennes: Un levier de compétitivité des entreprises**, Journal de la performance des institutions algériennes, Numéro 06, 2014, p:67.

1- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI): عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التأهيل بأنه[1]: "يعني عولمة المنافسة وتنوع الأسواق وتحديد المنتجات وتطبيق التكنولوجيات الحديثة، قد غيرت من محددات المنافسة الصناعية على المستوى الدولي، فالمنافسة الآن لا تقتصر على مستوى تكلفة عوامل الإنتاج وتوفير المواد الأولية، بل تتعداها إلى الأمور المتعلقة بنوعية هيكل المؤسسة، ومدى ضغط المنافسة على الكفاءات والقدرات التنظيمية والتقنية للمؤسسات في الاستجابة لحاجات للتغيرات الطلب، بالإضافة إلى مصادر التجديد داخل المؤسسة". ولقد قام ONUDI بتطوير مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، حيث يرى أن التأهيل يعني "الإجراءات المتواصلة لتحضير المؤسسة ومحيطها لتوليد قوة تنافسية وللتكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد"، فهي مراحل تطوير مستمرة تهدف إلى تحضير وتكييف المؤسسة ومحيطها وفق متطلبات التبادل الحر، بإدخال مساعي للتقدم وذلك بتقوية نقاط القوة وامتصاص نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة، فيرى خبراء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بأن السنوات القادمة للعولمة تحمل معها تحدي كبير للاستفادة من الآثار الايجابية للتحرر، وكيفية تدعيم المزايا التنافسية للقطاعات الاقتصادية من خلال صياغة برنامج متكامل لتأهيل تلك القطاعات.

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن التأهيل يركز على تثمين نقاط القوة في المؤسسة ومحاولة تخطي وإزاحة نقاط الضعف فيها من خلال مراحل تطوير مستمرة تهدف إلى تحسين أداء المؤسسة وجعل المؤسسة تتأقلم مع ظروفها ومحيطها وزيادة فعاليتها، لتصبح المؤسسة لديها تنافسية في مجال السعر، الجودة، الإبداع، وقادرة على متابعة التطورات التقنية وتطورات السوق. وبالتالي يمكن صياغة تعريف آخر للتأهيل وهو مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها[2].

2- تعريف نورث دوجلاس N. Douglace: يرى نورث دوجلاس أن التأهيل"عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين الخاص والعام إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو يتطلب تغيير في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات وعلى الدول أن تضع خطة متوازنة وواضحة من اجل إيجاد أنجع الطرق والسبل لتمويل البرنامج"[3]. أما **GARY GEREFFI** فيعرف التأهيل أنه تلك العملية التي من خلالها يمكن للمتعاملين الاقتصاديين، الدولة والمؤسسات من القيمة المنخفضة إلى القيمة العالية نسبيا للأنشطة وذلك في شبكات الإنتاج الإجمالية وهو يرى بأنه ضروري للدول التي تتميز اقتصاديتها بمرحلة انتقالية كما هو الحال في المكسيك عند انضمامها لمنطقة التبادل الحر[4].

3- التعريف المقدم من برنامج صندوق تحسين التنافسية الصناعية: يرى برنامج صندوق تحسين التنافسية الصناعية التابع لوزارة الصناعة بأن التأهيل هو عبارة عن تقديم الدعم للمؤسسة التي تنتقل من مرحلة العمل في ظل الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد متحرر ومنفتح على المنافسة الداخلية والخارجية، وذلك بالتأثير على الظروف الداخلية والخارجية التي تعمل فيها المؤسسة؛ وبالتالي إعطاء إمكانية للمؤسسة بالتأقلم مع متطلبات الوضع الجديد ومتطلبات السوق وتدعيم تنافسيتها سوى بفرض وجودها على المستوى المحلي أو بالتوجه نحو التصدير من خلال الإنتاج بالمواصفات الدولية، مما يحقق النمو والتقدم للاقتصاد ككل.

---

[1] كمال رزيق، **التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص: 07-08.

[2] Abdelhak lamiri, **la mise à niveau des PME**, revue de science commercial et de gestion, école supérieur de commerce, N^0 02, 2003, p42.

[3] محمد صالح المنشاوي، **الخوصصة المصرية: رؤية شخصية**، عين شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص: 24.

[4] GARY GEREFFI, **development models and industrail upgrading in china and mexico**, European sociological review, vol 25, N1, p41.

4- تعريف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: والتي عرفت عملية التأهيل على أنها حركة تدعيميه للخوصصة في إطار عولمة المبادلات، التي غيرت من محددات ومؤشرات التنافسية المحلية والدولية[1]، كما عرفت التأهيل بأنها إجراءات مستمرة للتدريب والتفكير والتحويل بهدف الحصول على توجهات وأفكار وسلوكيات جديدة ومبتكره.

كما عرفتها **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة** على أنها " مجموعة الإجراءات المادية وغير المادية الموضوعة حيز التنفيذ من أجل رفع أداء وتنافسية المؤسسة". بالإضافة إلى التعاريف السابقة تم تعريف التأهيل على أنه " مجموعة من الإجراءات التي وضعت خصيصا للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات العالمية."

وتترجم عملية التأهيل بـ:[2]

- ✓ تبني ممارسات جيدة للتسيير، متكيفة مع كل تطور؛
- ✓ تقوية الموارد البشرية (التأطير والتكوين)؛
- ✓ الفهم الجيد للسوق وتموضع المؤسسة؛
- ✓ تطبيق إستراتيجية للتنمية، والبحث الدائم عن الابتكار؛

ثانيا- تعريف برنامج التأهيل:

اقترنت عدة مفاهيم بالتأهيل، فنجد التأهيل بمفهومه الذي عرفناه سابقا، ونجد إعادة التأهيل فهو تأهيل المؤسسات المؤهلة مسبقا، ونجد برامج التأهيل التي يمكن تعريفها على أنها سلسلة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسية، وكذلك برنامج التعديل الهيكلي، وغيرها من المفاهيم المترابطة والمتداخلة.

إن برنامج التأهيل لا يعني بالضرورة إتباع مسار تصنيع دولة ما، ولكن التوجه نحو تدعيم تنافسية المؤسسات الموجودة في داخل الدولة لرفع قدرتها على المنافسة الداخلية والخارجية التي أصبح لا مفر منها، لهذا فإن برنامج تأهيل المؤسسات يجب العمل بها قبل وخلال عملية التحرير التجاري[3].

1- الفرق بين برنامج التأهيل وبرنامج التعديل الهيكلي: يعتبر برنامج التأهيل تتويجا لمسار من التطورات والتحولات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية في بلادنا بدءا من عمليات إعادة الهيكلة وانتهاء بالشروع في عمليات الخصخصة وتشيع الاستثمار الخاص، وهناك فرق ما بين التعديل وبرنامج التأهيل حيث أن الأول يرتكز على إعادة تكوين التوازنات الاقتصادية والمالية المفقودة وذلك بمواردها الخاصة بدون اللجوء للمساعدات أو الديون فالرهان أكثر خطورة من الخلل الوظيفي للمؤسسات الداعمة والتي لا تتحمل التكاليف، أما برنامج التأهيل يرتكز على رفع الأداء في مستوى المنافسين الحاليين والمستقبليين خلال فترة زمنية، ومنه برنامج التعديل يسمح بالبقاء والتطور في بيئة المستقبل، إضافة إلى أن برنامج التعديل يكون للمؤسسة التي تتميز بعدم الاستقرار المالي الذي قد يؤدي إلى الإفلاس وسوء تسيير مجموعة وظائف المؤسسة، ويحتاج برنامج التعديل إلى القياسات التالية:[4]

---

[1] Ministère de la petite et moyenne Enterprise, **mis a niveau et compétitivité industrielle**, p3.

[2] عبد الله خبابة ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "آلية لتحقيق التنمية المستدامة"**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص:102.

[3] عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة للملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006، ص: 05.

[4] Abdelhak Lamiri, **Management de L'information redressement et mise à niveau des entreprises**, Alger, OPU, 2003, P: 186-190 .*comportement*.

- ✓ التركيز على الأنشطة المهمة والرئيسية؛
- ✓ تخفيض العمالة؛
- ✓ إعادة الهيكلة المالية والتطهير المالي؛
- ✓ إعادة تطهير الخلل الوظيفي؛
- ✓ التخطيط المرن والمسؤولية حول المراحل المحددة للتحقيق؛
- ✓ التعليم وثقافة الموارد البشرية؛

وهناك مؤسسات تحتاج المرور على مخطط تعديل قبل المرور على برنامج التأهيل على عكس المؤسسة التي تندمج في برنامج التأهيل فهي تتمتع بتوازن مالي ويمكن لها رفع أدائها، فبرنامج التأهيل هو لهدف القيام بتعديل واقعي ونهائي، للإشارة فإن الفرق بينهم هو مجرد بيداغوجي فكلاهما يعتبران مزيج للتحسين في المؤسسة.

2- نستخلص بشكل عام ما يلي:

- أن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست عملية واحدة وكاملة، بل هي إجراءات مختلفة ومستمرة تدعم النشاط المادي وغير المادي للمؤسسات، وتهتم بتطويرها وتمكينها من المنافسة؛
- التأهيل يتطلب بذل الجهد من كل الأطراف، الدولة، المؤسسة، الهيئات الداعمة وغيرها؛
- يستهدف التأهيل المؤسسة ومحيطها؛
- إذن الهدف من برامج التأهيل لا يتعلق بجانب الإدارة أو التسيير فقط، إنما يشمل المحيط العام لهذه المؤسسات.

ومن خلال التعريفات المعروضة سابقا يمكن اقتراح تعريف شامل للتأهيل؛ وهو عبارة عن "مجموعة الإجراءات والتدابير والسياسات والبرامج التي تهدف إلى تقديم الدعم المادي وغير المادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين ظروف المحيط التي تعمل فيها، من أجل ترقية تنافسيتها على المستوى المحلي والعالمي، وجعلها قادرة على المساهمة في مجالات التنمية والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: مبادئ التأهيل وأهدافه:

أولا- مبادئ التأهيل:

ترمي برامج التأهيل إلى تحسين أداء المؤسسات وتقوية تنافسيتها في إطار انفتاح الحدود وتصاعد وتيرة المنافسة إلا أن هذا يتطلب توفر جملة من المبادئ لنجاح هذه البرامج وتحقيق الأهداف المسطرة، تتمثل في:

- المبدأ الأول: يتولى برنامج التأهيل توجيه السياسات العامة للوزارة الوصية عن طريق وضع برنامج للمؤسسات والمحيط الذي تنشط فيه، وكذا وضع برنامج تحسيسي وإعلامي لتوضيح السياسة العامة لمختلف المتعاملين، والإضافة إلى وضع سياسة صناعية لاستخدامها كعامل مساعد لبرامج الدعم[1].

- المبدأ الثاني: برامج التأهيل اختيارية تلجأ المؤسسة إليها بمحض إرادتها، لكن أحيانا الظروف المحيطة بهذه الأخيرة مثل المؤسسات الجزائرية واتفاق التبادل الحر، وما يفرزه من تكاليف يفرض عليها اللجوء إلى التأهيل لأنه يمثل حلا للرفع من أدائها، وبذلك المحافظة

[1] السعيد بريبش، مريم والي، **تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مؤسستي CARAJUS و SAFILAIT نموذجا**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، المجلد 28، العدد 33، 2015، ص:154.

على مكانتها في السوق المحلية والخارجية لاحقا، وهنا تتمثل مهمة برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية في إبراز الهيئات المرافقة للمؤسسات في إطار مجهوداتها من خلال تنظيم الدورات التكوينية المتخصصة وتنظيم المناطق الحرة، بالإضافة إلى إشراك البنوك المؤسسات المالية.

– المبدأ الثالث: عملية التأهيل مستمرة، فبرنامج التأهيل مبنية على مبدأ الاستمرارية لأنها مرتبطة بالتجديد والبحث والتطوير، فمسار التأهيل دائم يهدف إلى تحسين قدرات المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية وذلك عن طريق إدخال طرق ومناهج جديدة لتسييرها[1].

ثانيا– أهداف سياسة التأهيل:

يتمثل الهدف الرئيسي للتأهيل في استمرارية فترة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على حصتها في السوق الداخلية، والدخول إلى الأسواق الخارجية، ويمكن حصر أهداف عملية التأهيل في أهداف عامة وأخرى محددة، والتي تنقسم بدورها إلى ثلاثة مستويات:– على المستوى الكلي – على المستوى القطاعي– على المستوى الجزئي.

1– الأهداف العامة: من بين الأهداف العامة التي تسعى الحكومة الوصول إليها ما يلي:[2]

- ✓ تطوير المحيط الصناعي والتنظيمي للمؤسسة لجعلها قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية، فالتغيرات المحيطة بالمؤسسة قد تؤدي إلى إحداث تغيرات في أهداف المؤسسة ومواردها، مما يستلزم عليها ردود أفعال سريعة لحماية نفسها ومواجهة كل التهديدات التي يحمها المحيط.
- ✓ تدعيم قدرات هياكل الدعم وتعزيزها حتى تضمن تقديم خدمات فعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لاحتياجاتها ومتطلباتها في ظل المحيط التنافسي الشديد.
- ✓ تحديد الصناعات التي تملك فيها الجزائر ميزة نسبية وتشجيع وتطوير وتحسين تنافسيتها للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري.
- ✓ تحسين تنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية بتطوير وسائل التأهيل وأنظمة الإنتاج فيها وتحسين جودة منتجاتها وجعلها قادرة على التأقلم مع المعايير الدولية.

2– الأهداف المحددة: يهدف التأهيل إلى تحقيق جملة من الأهداف تختلف باختلاف مستوياتها كلية (Macro)، جزئية (Micro)، وقطاعية (Méso)، ونلخصها فيما يلي:

- ✓ جعل هذه المؤسسات قادرة على التحكم في التقدم التقني وفي الأسواق؛
- ✓ جعل هذه المؤسسات قادرة على المنافسة على مستوى السعر/الجودة؛
- ✓ إنشاء قيم مضافة جديدة، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة ودائمة؛
- ✓ تطوير الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي؛

[1] أمين عبد القادر عليواش، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 83.

[2] ذهبية لطرش، **اتفاقيات التجارة في السلع وآثارها على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004/2003، ص: 212.

- ✓ وضع وسائل تسيير جواريه في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ توفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خدمة الدولة والاقتصاد الوطني؛
- ✓ التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تكييف المؤسسات مع الظروف الحديثة للتسيير والتنظيم خاصة التحكم في نوعية المنتجات والخدمات ويقتضي هذا وجوب خضوع المؤسسات للمقاييس الدولية الخاصة بالنوعية (مقاييس الإيزو ISO)[1].

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن من بين أهداف التأهيل هو المرافقة L'accompagnement، والتي عرفها أندري لوتاوسكي "André Letowski" على أنها:« محاولة لتجنيد الهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ»، لقد ركز هذا التعريف على عرض المرافقة من جانب المكونات الأساسية التي ينبغي توفرها للمؤسسات حتى تتمكن من تجاوز المصاعب التي قد تصادفها.

المطلب الثالث: دوافع ومتطلبات عملية التأهيل:

أولا– دوافع التأهيل في الجزائر:

كان أول ظهور للتأهيل في غضون سنتين بعد صدور النصوص التشريعية الخاصة باستقلالية المؤسسات في سنة 1988حين اعتبر التأهيل على أنه وسيلة لانتقال المؤسسات من وضع كانت تسير فيه من خلال التخطيط المركزي إلى وضع يحكمه اقتصاد السوق والمنافسة. وبالتالي تتمثل أهم الدوافع والأسباب التي تحتم ضرورة انتهاج برامج لتأهيل المؤسسات الجزائرية في توجه الاقتصاد الجزائري المسبق نحو اقتصاد حر وتنافسي ومواجهة تحديات المنافسة الخارجية والالتزام بمواصفات الجودة العالمية بالإضافة إلى انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، وكذا الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة؛ وكذلك بالإضافة إلى:[2]

- ✓ الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض، إضافة إلى قصر فترة سدادها وتعقد إجراءاتها؛
- ✓ ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية؛
- ✓ عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛
- ✓ ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظراً لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد؛
- ✓ بالإضافة إلى التجديد التكنولوجي والتعرف الجديد، وتطوير الإبداع والابتكار داخل المؤسسة، وتوفير مناصب الشغل.

فمفهوم التأهيل من الناحية الاقتصادية الجزئية يرتكز على فكرتين أساسيتين، هما فكرة التقدم (Progrès) وفكرة المقارنة أو المعايرة (étalonnage)، فتأهيل مؤسسة ما قد يعني جعلها تتقدم لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة وفعالية نظيراتها من المؤسسات. لذا يمكن القول بأن الهدف الأساسي من تأهيل المؤسسات على المستوى الجزئي، يتعدى أن يكون مجرد سياسة أو برنامجا من برامج دعم وإنقاذ المؤسسات الموجودة في وضعية مالية صعبة إلى كونه مسار تطوير مستمر[3].

[1] عبد الله خبابة ، **مرجع سبق ذكره**، ص:103.

[2] نصير قوريش، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، أفريل 2006، ص: 1048-1049.

[3] غبولي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 213.

ثانيا– مراحل وخطوات التأهيل:

كما تمر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل وخطوات ولكن تبقى لكل مؤسسة خصوصيتها وطريقتها، وبشكل عام تبدأ بمرحلة التشخيص القبلي وتحديد النقائص والمشاكل، ثم مرحلة تحديث وتحسين وظائف العمل والممارسات الإدارية، ثم تبدأ المؤسسة في تأهيل نفسها وترتيب إجراءات محددة ثم مرحلة التطوير وتحقيق الهداف والشكل التالي يوضح خطوات عملية التأهيل.

الشكل رقم (1–1): خطوات عملية التأهيل

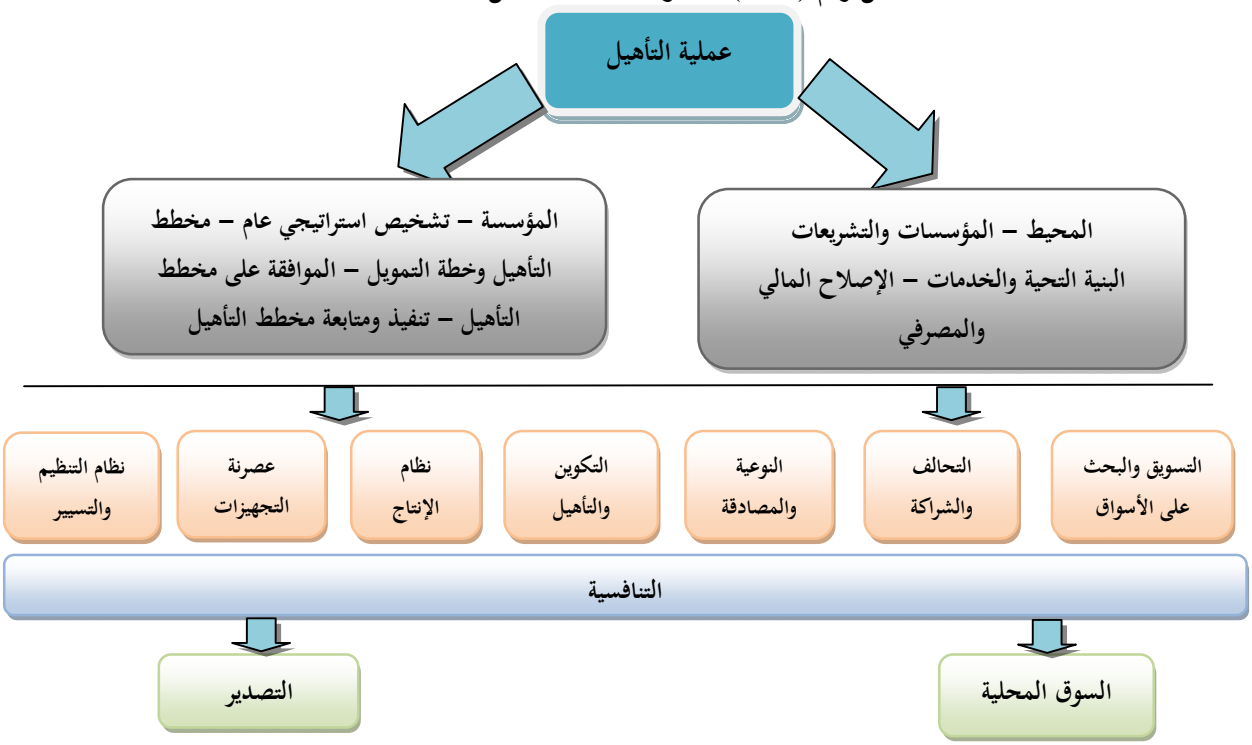

Source: Mohamed lamine Dhaoui et Boualam abassi, **Restructuration et mise à niveau d'entreprise.** Guide méthodologique ministère de l'industrie et ONUDI ،ALGER ،2003, p:74

ثانيا– متطلبات عملية التأهيل:

إن المؤسسات الجزائرية تعتبر كغيرها من المؤسسات تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي تعيش فيه، ولقد تضاعفت هذه التأثيرات مع التطورات الجديدة وخاصة مساعي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية OMC، مما وجب عليها الأخذ بعين الاعتبار مكونات المحيط الذي تتواجد فيه عند وضع استراتيجياتها وسياساتها المختلفة، كما وجب عليها ترقية قدرتها التنافسية وتحسين جودة منتجاتها، لذا فإن هدف عمليات تأهيل المؤسسات يتوجه أساسا إلى ما يتطلبه من تحسين القدرة التنافسية والتي تتمثل في تأهيل العنصر البشرية ونظم المعلومات والمحيط الإداري والمصرفي، كما يضع الجودة من أولوياته ويطور عمليات التسويق، وذلك كله يعتبر من متطلبات تأهيل المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسات، كما سنتعرض إليها فيما يلي:

1– تأهيل الموارد البشرية : يعتبر العنصر البشري محور وأساس العملية الإنتاجية والاقتصادية لأي مؤسسة، فكان لزاما على برامج تأهيل المؤسسات أن تضع له الأولويات بالاهتمام بتنمية وتطوير وتأهيل هذه الموارد البشرية من خلال الاعتماد على الدورات التكوينية أو التدريبية لتطوير إمكانياته الفنية وزيادة مهاراته من أجل تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، فهو الثروة الحقيقية التي تملكها المجتمعات وهو الذي يحدد درجة تنافسية المؤسسات لاسيما في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

ففي عصر المعرفة تصبح الموارد البشرية أهم أصول المؤسسة، بل وثروتها الوحيدة، وذلك بسبب تراجع الأهمية النسبية للميزات التنافسية التقليدية، ويؤكد المختصون على الدور الفعال الذي يمكن أن تساهم به الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، ومن أهم الميزات التنافسية التي تعتمد عليها المؤسسات هي القدرة على تقديم منتج (سلعة أو خدمة) متميز، وامتلاك تكنولوجيا متطورة، والحماية السوقية، غير أن دور الموارد البشرية في تعظيم تلك الميزات التنافسية أصبح أكثر أهمية من ذي قبل.

لهذا أصبح الاهتمام بالتكوين والتدريب أمرا بديهيا في مجتمع يؤمن بتكافؤ الفرص العمل والترقي دائما مفتوحة أمام العامل المدرب، فالعديد من الباحثين يؤكدون على أن "التدريب منهج علمي وعملي يسعى لتحقيق الأهداف التنظيمية"، كما يرى البعض بأنه " العملية المنظمة المستمرة التي يكتسب فيها الفرد من خلالها المعارف والأفكار والآراء التي يقتضيها أداء عمل معين أو بلوغ هدف محدد"[1].

إن تنمية وتأهيل الموارد البشرية هي نشاط مستمر باستمرار المؤسسات ككائنات ديناميكية متفاعلة تهدف إلى تقليل الفجوة بين واقع المؤسسة بإمكانياتها الحالية والبيئة المحيطة بها بمتغيراتها وتطوراتها وما تفرزه من فرص وتهديدات، وبما يضمن استغلال كل ما يتاح لها من فرص، وتقليل الآثار التي تترتب على ما يواجهها من تهديدات[2]. ويمكن إيجاز أهمية تأهيل الموارد البشرية كما يلي:[3]

- ✓ يحسن أداء الفرد بما ينعكس على زيادة الإنتاجية بأدنى تكلفة وأقل جهد وفي أقصر وقت ويحسن جودته؛
- ✓ يمكن من مواكبة التطورات التكنولوجية والتنظيمية المتسارعة والمستجدة، فمن نتائج التقدم التكنولوجي انتشار واستعمال الآلات الحديثة والمعقدة مما يوجب على المؤسسات تدريب موظفيها،
- ✓ التدريب يقلل الحاجة إلى الإشراف فالعامل المتدرب الذي يعي ما يتطلبه عمله يستطيع انجاز ذلك العمل دون الحاجة إلى توجيه أو مراقبة مستمرة.
- ✓ يحسن خدمات المؤسسة وطريقة تقديم السلع التي تنتجها وتعرضها مما ينعكس على صورة علاقات جيدة بين المؤسسة وعملائها.
- ✓ يؤدي إلى تخفيض نسبة حوادث العمل فكلما قلت نسبة حوادث العمل قلت الخسائر التي تتحملها المؤسسة في معالجة عمالها وأدى ذلك إلى زيادة إنتاجها وبالتالي زيادة مبيعاتها وأرباحها .
- ✓ يعمل على تحقيق الاستقرار الوظيفي في المؤسسة وإكسابها صفة الثبات وحسن السمعة.

الجدول رقم (1-1): دور الموارد البشرية في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات

الميزة التنافسية	دور الموارد البشرية
تقديم منتج متميز	دور حياة المنتج قصيرة- زيادة الحاجة للتجديد والابتكار- زيادة أهمية الموارد البشرية في التجديد والابتكار
امتلاك تكنولوجيا متطورة	تكنولوجيا متاحة أمام الجميع- تكنولوجيا حديثة تتطلب مهارات متطورة- العنصر البشري قادر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة
التنافس في الأسواق المفتوحة	الأسواق أصبحت مفتوحة وبلا حدود- المنافسة حق مشروع للجميع- التنافس من خلال رأس المال الفكري

المصدر: مصطفى سيد أحمد، **إدارة الموارد البشرية**، منظور القرن الحادي والعشرين، مصر، 2000، ص:20.

[1] كاظم حمود خضير ، ياسين كاسب الخرشة، **إدارة الموارد البشرية**، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 125.

[2] علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية**، مكتبة غريب، القاهرة، 1995، ص:193.

[3] محمد فالح صالح، **إدارة الموارد البشرية عرض وتحليل**، دار الحامد، الأردن، 2004، ص101.

2- تأهيل الجودة والعمل بمعايير وقياسات نوعية: تعتبر الجودة من متطلبات عملية التأهيل، فليس ممكن أن يكون برنامج التأهيل موجه إلى المؤسسات دون أن يهدف أساسا إلى تحسين جودة الإنتاج أو الخدمة، وهو بدوره يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، وحتى يتسنى لمؤسساتنا الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة.

وفي المواصفات البريطانية " iso 9001-2-3 " فإن الجودة هي مجموع مواصفات وخصائص السلعة أو الخدمة التي تؤدي إلى قدرتها على تحقيق رغبات معلنة أو مفترضة، كما يمكن تعريفها على أنها مطابقة المنتوج أو الخدمة لحاجيات المستهلك الداخلية والخارجية، وتتسابق المؤسسات على تحسين مركزها التنافسي من خلال تحقيق عوامل المنافسة والمتمثلة في:[1]

الجودة، خفض التكلفة، خفض زمن العمليات والالتزام بمواعيد التسليم أي المنافسة على الوقت، نوع وتوفير الخدمة أو المنتج من خلال التجديد والابتكار والانتشار، خدمات ما بعد البيع.

3- التخطيط الاستراتيجي: تتعلق العملية بتحضير الإستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها، حيث يعتبر التخطيط الاستراتيجي عملية تحديد نظامي، فهو يقدم إلى المؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية والتنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل؛ ويهدف التخطيط الاستراتيجي إلى أخذ القرارات من طرف الإدارة بحيث يسمح لها بتحديد ودراسة العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة؛ كما يهدف إلى تحسين المردودية التنظيمية، ويستخدم في المؤسسة كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدماتها ونشاطها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.

4- التجديد التكنولوجي وتطوير الإبداع: تعتبر التكنولوجيا عنصر ضروري للتنمية لأنها بمثابة الثروة الحقيقية، وتحتل إستراتيجية التجديد التكنولوجي الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة، ذلك لأن التجديد أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه، فهو السبيل الوحيد والشامل لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات والتجديد في المنتجات، وفي عمليات التجديد المختلفة، وفي تحديث الموارد البشرية...الخ. كذلك يجب توفير عدة عوامل منها كالطاقات والإمكانيات المالية لتطوير الإبداع التكنولوجي بشكل ايجابي داخل المؤسسة وامتلاك معارف ومعلومات كافية عن السوق أو دراسته.

5- تطبيق إستراتيجية التنافس: تحديد إستراتيجية للتنافس من خلال طريقة التنافس التي تشمل إستراتيجية المنتج، إستراتيجية الموقع، إستراتيجية التسعير، إستراتيجية التوزيع، إستراتيجية التصنيع....الخ؛ وتتضمن اختيار ميدان التنافس والأسواق والمنافسين؛ أساس التنافس ويشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى المؤسسة والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية المتواصلة.

6- تأهيل محيط المؤسسة: إن تأهيل المحيط يشكل أمر ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وتكمن عملية تأهيل المحيط في الإجراءات والتعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة كالجهاز الإداري، والجهاز الجبائي والمالي، التشريعي، التنظيمي، التي تتعامل معها المؤسسة.

[1] محمد رياض، **دليل تأهيل المنظمات العربية لتطبيق نظام إدارة الجودة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002، ص: 04.

المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر برامج التأهيل كما ذكرنا سابقا، مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية التي تتخذ من أجل تحسين تنافسية المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي والمالي لضمان البقاء؛ وفي هذا الإطار بذلت السلطات العمومية مجهودات معتبرة منذ سنة 1998 من أجل تعزيز أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، بعدما كانت هذا القطاع مهمشا طيلة فترة الاقتصاد المخطط، فلقد قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من السياسات الإصلاحية والبرامج في إطار الإصلاح الاقتصادي، من خلال سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه البرامج ما هو موجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة.

إن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد أخذت شوطا معتبرا إلا أن نتائجه لازالت محدودة على الرغم من كل الجهود والمحاولات المبذولة لتحقيق نتائج مشرفة، فقد عرفت على امتداد الفترة 1998-2014 عدة برامج نوجزها في ما يلي:

- ✓ برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI خلال 1998-2002؛
- ✓ برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة 2000- 2006؛
- ✓ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات 2007- 2010؛
- ✓ برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME1 2000- 2007؛
- ✓ برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال EDPME2 2009-2012
- ✓ البرنامج الوطني لتأهيل 20000 مؤسسة 2010- 2014.

وتجدر الإشارة هنا أنه قد لاحظنا غموض كبير في بعض برامج التأهيل من ناحية النتائج المحققة أو حتى من ناحية الانطلاقة الفعلية للبرامج، وهذا راجع لغياب هيئة وزارية رسمية مكلفة بتتبع مسار التأهيل في الجزائر وتقييمه.

المطلب الأول: البرنامج التجريبي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI خلال 1998– 2002:

أعدت بتاريخ سبتمبر 1998 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI[*]، وبالتعاون مع السلطات الجزائرية تحت وصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمار برنامجا لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، والذي يعرف باسم البرنامج المتكامل للدعم والاستشارة لإعادة الهيكلة وتقويم المؤسسات الصناعية (البرنامج التجريبي لدعم إعادة الهيكلة والارتقاء والتحسين المؤسسات الجزائرية)، لتأهيل وتحسين تنافسية 8 مؤسسات عمومية و40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة[1].

يتميز برنامج المساعدات الفنية لمنظمة ONUDI بأنه يدعم العلاقات المتبادلة بين المؤسسات في مجموعة واحدة وبعضها البعض من ناحية، وبين تلك المؤسسات والهيئات التي تعتمد عليها في العمل من ناحية أخرى مثل الهيئات التمويلية، مراكز توفير المواد الخام وغيرها، مما يتيح للمؤسسات أن تتغلب على عزلتها، وأن يكون لها وجود في السوق، وزيادة الميزة التنافسية التي لا تستطيع المؤسسات

[*] يعود التعاون بين الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية منذ التسعينات تم خلالها إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز العديد من المشاريع قبل إحداث برنامج PI ومن بين البرامج السابقة ما هو متعلق بعملية إعادة الهيكلة الصناعية وتقويم المؤسسات للتحكم في الجودة وكذا مشاريع البورصة والمناولة وتقوية تنافسية المؤسسات في مجال الخدمات وترقية ودعم ومتابعة الاستثمار في الجزائر. راجع: حسين يحي، **مرجع سابق**، ص: 178.

[1] عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية– نموذج مقترح لترشيد القرارات المالية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص: 286.

الصغيرة الوصول إليها منفردة؛ كما يؤكد البرنامج ضرورة عمل الهيئات المدعمة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة كوسيط وعامل لتقوية عمل الشبكات ومساعدتها على النهوض ودخول الأسواق.

إن الانطلاقة الفعلية للبرنامج التجريبي كانت في ديسمبر 1999، وهو ممول من طرف ميزانية الدولة باستعمال أموال "دعم برنامج الخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية" وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD ومنظمة ONUDI وبعض الدول الأخرى المساعدة، وكان يفترض أن يمتد على ثلاث سنوات غير أن هذا البرنامج خضع لتعديلات متعددة الأمر الذي نتج عنه عدة صعوبات سواء من ناحية الأهداف المسطرة أو من ناحية الفترة التي امتد خلالها البرنامج أو حتى من ناحية النتائج؛ فعلى حسب ONUDI وإلى غاية سنة 2002 قد تم استفادة 30 مؤسسة فقط من هذا البرنامج[1].

2- أهداف برنامج الإدماج PI: تتمثل الأهداف الأولية للبرنامج في:[2]

- ✓ المساعدة في إعداد وتنفيذ السياسة الإستراتيجية لصنع تنافسية وتكامل ونمو الصناعات؛
- ✓ مساعدة هيئات الدعم ومكاتب الاستشارة ذات الصلة بقطاع الصناعة؛
- ✓ دعم وتحسين تنافسية 48 مؤسسة منها 08 مؤسسات كبيرة؛
- ✓ التحكم في وضع شبكة دقيقة من المعلومات والإحصائيات.

3- شروط الاستفادة من البرنامج: حددت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة شروط التأهيل للمؤسسات كما يلي:

- ✓ أن تكون المؤسسة تمارس النشاط منذ 03 سنوات على الأقل؛
- ✓ أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة

كان البرنامج المدمج لتحسين القدرة التنافسية ودعم إعادة الهيكلة الصناعية في الجزائر بمثابة التجربة الأولى في مجال تأهيل المؤسسات، والذي استخلف في فيفري 2004 بمشروع تقوية قدرات هياكل دعم ومساعدة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الغذائية، وفي شهر جويلية من نفس السنة تم التركيز على مجال تحليل المخاطر لنقاط التحكم الحرجة HACCP[3]. وامتداد هذا البرنامج قامت الجزائر بإعداد برنامج خاص بها لتأهيل المؤسسات الصناعية، اتسعت دوائره ليشمل كل مؤسسة صناعية تريد القيام بعملية التأهيل وتستوفي الشروط اللازمة.

يتركز برنامج ONUDI على مبدأ محدد، وهو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تلعب دوراً هاما وفعالاً في دعم النمو الاقتصادي في الدول النامية، ولكن ذلك الدور قد يواجه صعوبات وذلك بسبب عدد من المشاكل التي تواجه تلك المؤسسات التي ترتبط بحجمها ونذكر منها:[4]

- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنتاج كميات كبيرة بالإضافة إلى الالتزام بمستوي معين من الجودة؛
- المشاكل التي تواجهها عند شراء احتياجات الإنتاج من معدات، مواد خام، التمويل، والخدمات الاستشارية؛
- يشكل الحجم الصغير لتلك المؤسسات مشكلة من ناحية وجود بعض الوظائف التي تعتبر حكراً على المؤسسات الكبرى مثل توفير التدريب للموظفين، التكنولوجيا الحديثة، والتي تعتبر أحد المحركات الرئيسية لها؛

[1] ONUDI, Guide méthodologique : Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle, Vienne, 2002, p 7.

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص:72-74. بتصرف

[3] لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير**، جامعة قسنطينة2، 2013، ص: 233.

[4] عمرو حام، **الاستشارات والتدريب**، مداخلة ضمن الملتقى العربي السادس للاستشارات والتدريب، الرباط، المغرب، ص:20 .

- يعتبر صغر حجمها أحد العوامل التي تمنع وجود إدارات متخصصة والتي تعمل على التحسين المستمر لقدرات العمل والعاملين؛
- عدم قدرتها على تقديم ابتكارات أو تحسين للمنتجات وللعملية الإنتاجية، ويرجع ذلك لضعف الموارد المالية اللازمة لذلك.

وتتضمن خطة **برنامج الأمم المتحدة للإنماء PNUD لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** المحاور التالية:[1]

- يجب على الحكومات تسهيل عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس تشديد الرقابة عليها بحجة التنظيم؛
- تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في المناطق الريفية إلى البنى التحتية الملائمة وإلى سياسات حكومية خاصة بها؛
- يجب أن تكون خدمات الدعم المقدمة لهذه المؤسسات مشجعة على تحرير الأسواق؛
- يجب أن تكون برامج التدريب الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عملية وفعالة؛
- يوفر القطاع الخاص المحلي خدمات الاستشارة والدعم بشكل أفضل؛
- يجب أن تكون الخدمات المقدمة مقابل مبالغ مالية ولكن الإعانات المالية للدولة ضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الإعانات المالية الموجهة للطلب على الخدمات تعتبر أكثر فعالية من تلك الموجهة للعرض؛
- يجب إعادة النظر في المهارات الفنية الضرورية لهذه المؤسسات حتى تتلاءم مع الاستعمال الموسع للكمبيوتر والعولمة الاقتصادية؛
- يجب إدخال القطاع الخاص وكذا الجهات المانحة والداعمة في تصميم وتنفيذ السياسات الخاصة بالمؤسسات الصغير والمتوسطة؛
- يجب اعتماد التخطيط الاستراتيجي في اختيار ما يجب دعمه خصوصا بالنظر إلى شح إمكانيات الدعم المالي؛
- يجب التحلي بالواقعية فيما يتعلق بمدة المشاريع والموارد الضرورية والنتائج المحتملة.

المطلب الثاني: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا– البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية 2000–2008:

في سنة 2000 قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة* يمتد من سنة 2000 إلى 2008 موجه للمؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عاملا، تشرف علية وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة آن ذلك، حيث تمت الانطلاقة لهذا البرنامج في سنة 2001[2]، إلا أن الانطلاقة الفعلية لهذا البرنامج كان في الفاتح من جانفي 2002[3]، ويسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية وترقية تنافسيتها وتحسين كفاءتها، وتهيئة محيطها بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية ومصرفية وإدارية، وذلك من خلال ثلاث مراحل، تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000–2002، والمرحلة الثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003–2005، والمرحلة الثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005–2008 وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج بـ 04 مليار دج[4]. وأضيف له مخصصات مالية قدرها 1651 مليون دج، خصص منها 02 مليار دج لتأهيل

[1] Programme des Nations Unies pour le développement, www.undp.org/psdp/eed_index.html , (2016/11/17)

* وجدير بالذكر أن هذا البرنامج ما هو في حقيقة الأمر إلا البرنامج المقترح من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الجزائر سنة 1998 تحت اسم البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة وتحسين القدرة التنافسية في الجزائر، الذي تم ذكره سابقا.

[2] Farida Merzouk, **PME et Compétitivité En Algérie**, la revue de l'économie et de management, N° 9, Université Tlemcen , 2009, p:11.

[3] غبولي أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة تحليلية للبرامج بين الأهداف والنتائج–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي 29، المجلد الأول، جانفي 2017، ص: 214.

[4] **Actes des assises nationales de la PME**, ministère de la petite et moyenne entreprises et l'artisanat, 2004, p184.

المؤسسات و 03 مليار مخصصه لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية، وتم تطبيق البرنامج من ثلاث عمليات للدعم التقني لـ 50 مؤسسة عمومية وخاصة.

الجدول رقم (1– 2): مخصصات المالية التابعة لصندوق ترقية التنافسية الصناعية الوحدة: مليون دج

مجالات الإنفاق	مخصصات سنة 2002–2003	مخصصات سنة 2004	المجموع
تأهيل المؤسسات	1500	800	**2300**
دعم المؤسسات للحصول على شهادة الإيزو	500	/	**500**
لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية	2000	851	**2851**
المجموع	**4000**	**1651**	**5651**

المصدر: غبولي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 216.

1– أهداف البرنامج: إن الهدف الرئيسي من وضع هذا البرنامج كان تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية على المستوى الجزائي وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي[1]، وبذلك قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة أهداف على مستوى المؤسسة تتمثل في تحديث أدوات إنتاجها من خلال وضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير، أو على مستوى محيط المباشر لها ومنها:[2]

- ✓ تأهيل المؤسسات من خلال المطابقة وفق المواصفات الدولية، ودعم وسائل الضبط؛
- ✓ إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات؛
- ✓ تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة؛

كما تتمثل أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية في ما يلي:[3]

- ✓ وضع خطة لتطوير وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- ✓ إعداد وتنفيذ سياسة وطنية تتجه نحو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛
- ✓ البحث عن مصادر تمويل البرنامج؛
- ✓ متابعة مسار البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- ✓ تكوين بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل متابعتها ودعمها وتحسين تنافسيتها.

وعليه إن إجراءات تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي تتمثل في القيام بمجموعة من الأعمال على مستوى المؤسسة وعلى مستوى محيط المباشر لها. ويمكن تلخيص الأهداف في الشكل التالي:

[1] Ministère de l'industrie et des mines, **mise à niveau des pme,** Février 2012, P: 01.

[2] وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، **برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية**، الجزائر، 2006، ص: 201.

[3] **Etude de faisabilité du programme national de mise a niveau de la PME**, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, Octobre 2003, p05.

الشكل رقم (1-2): أهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية

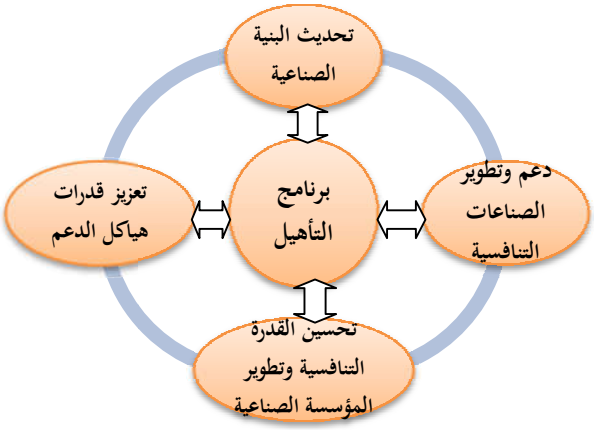

Source: ONUDI, Guide méthodologiques: restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle, 2002, Vienne, p:07.

2- أجهزة البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي ومهامها: من أجل تنفيذ هذا البرنامج الذي يتطلب تدخل عدة جهات تم تسخير مجموعة من الهيئات والأجهزة الكفيلة بالسير الحسن لهذا البرنامج، كما وضعت الحكومة عدة قوانين وتشريعات وذلك قبل الشروع في تنفيذ البرنامج، ومن بين الهيئات نذكر:

2-1- المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية DGRI: وهي هيئة تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ذات طابع عمومي، ومكونة من الأمانة التقنية التي تشرف على دراسة ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات للاستفادة من المساعدات قبل عرضها على اللجنة، ومن مهامها:[1]

- دراسة ملفات التأهيل المقدمة، وتسيير برنامج التأهيل من حيث الإعداد والتنسيق والشروط التقنية والمالية والتنظيمية؛
- وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج؛
- تطوير وترقية برامج التكوين لأفراد المعنيين المشاركين في البرنامج والمشرفين على برنامج التأهيل؛
- اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.

2-2- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية CNCI: ويترأسها الوزير المكلف بالصناعة وإعادة الهيكلة وتضم ممثلين من 7 وزارات أهمها وزارة المالية، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وزارة التجارة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وممثلين عن البنوك وأرباب العمل، وتتلخص مهامها حسب المادة 05 للمرسوم التنفيذي رقم 2000-192 المؤرخ في 16 جويلية 2000 فيما يلي:[2]

- تحضير الإجراءات لتقديم ملفات المؤسسات للاستفادة من المساعدات المالية؛
- عقد الاتفاقية قبل ربط المؤسسة المستفادة بالوزارة المكلفة بالصناعة وإعادة الهيكلة؛
- متابعة تقييم أداء المؤسسات المستفادة من المساعدات، وإصدار القرار النهائي المتعلق بملفات التأهيل.

[1] Mohamed Lamine Dhaoui, **Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle**, guide Méthodologique , organisation des nations unies pour le développement industriel, Vienne, 2002, p :74

[2] المادة 04، **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم 2000/192 المؤرخ في 16 جويلية 2000، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2000، العدد 43، ص:06.

2-3- صندوق ترقية التنافسية الصناعية FPCI: وهو جهاز وزاري مشترك تم إنشاءه بموجب القانون رقم 11/99 المؤرخ في 1999/12/23، وبموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000، لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية للمؤسسات (تتعلق بتغطية جزء من نفقات المؤسسة)، ومساعدات مالية لهياكل الدعم من أجل دعم البرنامج كالمؤسسات التي تهدف إلى تحسين الجودة.[1]

بالإضافة إلى هذا الصندوق هناك صناديق اهتمت بصفة غير مباشرة بالبرنامج، منها صندوق التهيئة العمرانية، صناديق ترقية التكوين المهني المستمر، الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، صندوق المحافظة على مناصب الشغل، الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، صندوق خاص بتطوير منطقة الجنوب، الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث، صندوق الاستقرار والتنمية الفلاحية.

3- شروط الاستفادة من برنامج التأهيل الصناعي: إن الانخراط في البرنامج اختياري للمؤسسات الراغبة في الاستفادة من المساعدات المالية الممنوحة في إطار التأهيل، ويضع البرنامج الشروط التالية:[2]

- ✓ أن تكون المؤسسة جزائرية، ومسجلة ضمن السجل التجاري ولديها رقم تعريف ضريبي؛
- ✓ أن تنتمي إلى قطاع الإنتاج الصناعي أو الخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- ✓ أنها تمارس نشاطها منذ ثلاث سنوات على الأقل؛
- ✓ أن تحقق نتيجة استغلال إيجابية لسنتين على الأقل خلال الثلاث السنوات الأخيرة، وكذا صافي أصول موجبا؛
- ✓ أن تشغل على الأقل 20 عاملا للمؤسسات الإنتاجية و 10 عمال على الأقل بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية.

إضافة إلى ذلك يجب على المؤسسة أن تجيب على دفتر المساءلة الذي تسلمه وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والذي يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بوضعيتها العامة.

4- مراحل تنفيذ البرنامج: تتم عملية تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي وفق المراحل الأساسية التالية:

- **المرحلة الأولى**: إجراء التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل: على المؤسسة أن تتأكد من وجود الإمكانيات وتوفر الموارد الضرورية اللازمة لإنجاز التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل قبل أن تعلن نيتها في الانخراط في البرنامج ثم تعلم الأمانة التقنية عن رغبتها في الانخراط، وللمؤسسة الحرية الكاملة في اختيار مكتب الدراسات والمستشارين الذين سيعملون معها على إعداد مخطط التأهيل؛
- **المرحلة الثانية**: مرحلة طلب الاستفادة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية: بعد دراسة وتقييم ملفات المؤسسات يتم الرفض أو قبول الملف من قبل الأمانة التقنية في حالة توفر الشروط؛
- **المرحلة الثالثة**: مرحلة ضبط الاتفاقية وتجسيد مخطط التأهيل: تقدم الملفات التي تم قبولها من قبل الأمانة التقنية إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مرفقا بقرار القبول ليتم إصدار القرار النهائي.

---

[1] **الجريدة الرسمية**، قانون رقم 11/99 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 يتضمن قانون المالية لسنة 2000، الصادرة في 25 ديسمبر 2000، العدد 92.

[2] الشريف بقة، العايب عبد الرحمن، **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص:08.

ثانيا– البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2007–2010:

يعتبر هذا البرنامج ثالث برنامج تأهيل بعد برنامج ميدا وثاني برنامج وطني، حيث شرعت الجزائر إبتداءا من سنة 2005 من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع وتحت إشراف الوكالة الوطنية لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجاء تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار المادة 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 من القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، ويشمل البرنامج مجموعة من إجراءات الدعم المباشر للمؤسسات وإجراءات دعم المحيط لها ومعالجة المشكلات والصعوبات التي تواجهها، ويمتد البرنامج لفترة 12 سنة، ويشمل على مرحلتين، مرحلة التكييف تمتد على مدى 05 سنوات، ومرحلة الضبط وتمتد على مدى 07 سنوات، وتخص البرنامج المؤسسات التي تمتلك إمكانيات النجاح والنمو والانتشار في الأسواق المحلية والخارجية.

ويعتبر البرنامج منعطفا هاما في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية، حيث كان أبرز أهدافه تحقيق النمو والتوازن على المستويين الداخلي والخارجي عن طريق تشجيع الاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار غطاء مالي بقيمة 1 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية 2014.

1– أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل أهداف البرنامج بالإضافة إلى هدف التوسع في قطاعات وفروع المؤسسات التي لم يشملها برنامج التأهيل السابق وخاصة المؤسسات التي توظف أقل من 20 عامل[1]، في الأهداف الرئيسية التالية:

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، وسبل دعمها بتثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة؛
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة بخلق تنسيق فعال بين المؤسسة ومكونات محيطها القريب؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، والحصول على قواعد الجودة العالمية، وتحسين القدرات التقنية للإنتاج.
- لتحسين بيئة المؤسسات الصغيرة وتعزيز تنميتها، بالنظر إلى أنها لم تتخذ في إطار البرامج السابقة، كان الهدف من هذا البرنامج هو تحسين القدرات التنافسية والابتكار، فضلا عن الإدراج في السوق العالمية.

الشكل رقم (1–3): يوضح المستويات التي يمسها برنامج التأهيل

SOURCE: Boughedou Abdelkarim, projet de programme national de mise à niveau de la PME Algérienne, revue ESPACES, N°2, 2003.P:05.

* ينص على أنه" في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزارة المكلفة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإعداد برامج تأهيل مناسبة بغية تحسين تنافسية المؤسسات، وهذا يهدف لترقية المنتوج الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية"

[1] غبولي احمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 221.

2- الهيئات المشرفة على تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويتم تطبيق برنامج التأهيل الوطني من خلال مجموعة من الهيئات أهمها:

- ✓ **الصندوق الوطني للتأهيل:** ويتكون من ممثلي الوزارات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وممثلي غرف التجارة والصناعة وأرباب العمل والنقابات، ويكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويستفيد من الصندوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة الخاضعة للقانون الجزائري وتنشط منذ سنتين على الأقل والتي لا تعترضها صعوبات مالية[1].
- ✓ **الوكالة الوطنية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة AND-PME:** أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 03 ماي 2005 من أجل تنفيذ برنامج التأهيل ومتابعته، ووضع إستراتيجية قطاعية لترقية PME ، ومن المهام:[2]

  – تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل ومتابعته، وترقية الابتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات؛

  – جمع وتحليل وتوزيع المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

  – التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية ببرامج التأهيل.
- ✓ **صندوق ضمان القروض FGAR:** انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 2002/11/11 ، ويهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل استثماراتها؛
- ✓ ومن بين الآليات الأخرى التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **صندوق ضمان قروض الاستثمار(CGCI PME)**، ودعمت هذه الإجراءات بإنشاء الوكالة (AND PME).

إن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشمل بالإضافة إلى المؤسسة المحيط الذي تنشط فيه، لتوضيح ذلك يمكن ذكر المستويات التي يمسها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): مراحل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المرحلة الأولى: التشخيص
- توعية صاحب المؤسسة بحقيقة وجود صعوبات- تحديد الصعوبات التي تواجه المؤسسة

المرحلة الثانية: وضع استراتيجية للمؤسسة
- ضبط التنظيم داخل المؤسسة

المرحلة الثالثة: الشروع في عملية التأهيل
- دراسة السوق وتحديد موضع المؤسسة فيه – ترقية تسيير الموارد البشرية
- التكوين فيما يخص ادارة المخزون، ادارة الانتاج، تكلفة الانتاج...الخ

المرحلة الرابعة: الامتثال للمعايير والمقاييس الدولية
- التحضير للتوجه نحو التصدير – القيام بالبحث والتطوير واستعمال التكنولوجيا – وضع نظم للجودة طبقا لـ : ISO 22000 ، BPF،ISO 9001

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا من الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم

[1] المادة 04، **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم 240/06 المؤرخ في 2006/07/04 المحدد لكيفية سير حساب الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 45، الصادر بتاريخ 2006/07/09، ص:17.

[2] المادة 05، **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 32، الصادر بتاريخ 2005/05/04، ص:28.

ثالثا– برنامج ANDPME لتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (2014/2010):

تكملة لبرنامج التأهيل الأول قامت الجزائر باستحداث برنامج ثاني يمتد خلال الفترة 2010-2014 لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم تمويل هذا البرنامج بمبلغ قدره 386 مليار دج أي ما يعادل حوالي 5.5 مليار دولار، بهدف تأهيل 20000 مؤسسة جزائرية. ولقد كانت الانطلاقة الفعلية لهذا البرنامج مع بداية سنة 2011[1].

إن الانضمام لهذا البرنامج يرتكز على مبدأ طوعي للمؤسسة، ولهذا فقد تم تنظيم حملة إعلامية وتحسيسية واسعة خلال 2011، حيث تم إسناد أداة تأهيل هذا البرنامج إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفروعها الجهوية، أما المجلس الوطني لتأهيل هو الذي يصدر القرار النهائي وفقا للمقترحات المقدمة له في إطار انجاز مخططات التأهيل ويقرر منح المساعدات، إن دعم الدولة يتمثل بصفة كبيرة بمساهمات مبادرة وتخفيضات على فوائد القروض البنكية، كما أن له صفة تكميلية مقارنة بالموارد المالية الأخرى المعتمدة من طرف المؤسسة (التمويل الذاتي، القروض البنكية)، حيث توجه المساعدات لوضع تشخيص وصياغة مخطط تأهيل يغطي الاستثمارات المادية وغير المادية

3– بطاقة فنية عن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[2]

الهدف: 20 000 مؤسسة.

فترة التنفيذ: خمسة (05) سنوات.

الفئة المستهدفة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

التكلفة الإجمالية للبرنامج: التكلفة الإجمالية للبرنامج والتي تتحملها الدولة تصل إلى 385 736 000 000 دج، تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة 19 287 000 دج

مصدر التمويل: الصندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 المعنون بالصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا طبق للمرسوم التنفيذي رقم 264-11 المؤرخ في 30 جويلية 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 4 جويلية 2006.

هدف البرنامج: هدف البرنامج الوطني للتأهيل هو مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين تنافسيتها بالإضافة إلى دعم وضعية التسويق المحلي والخارجي.

4– وكالة ANDPME : نشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 05-165 المؤرخ في: 2005/05/03 وقد مستها التعديلات في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017. لتصبح هيئة عمومية ذات طابع خاص مكلفة بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتضمن تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة بما في ذلك تحسين النوعية والجودة وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية لها، وتتكون الوكالة من خمس فروع جهوية هي: الجزائر العاصمة، عنابة، غرداية، وهران، وسطيف، ومن المقرر فتح ثلاث أخرى هي قسنطية، البليدة، تلمسان.

[1] Publication trimestrielle du ministère de l'Industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'Investissement, Avril 2012, P:35.

[2] موقع الوكالة، http://www.andpme.org.dz ، تاريخ التصفح 2016/10/10.

تستفيد منها كل مؤسسة جزائرية صغيرة أو متوسطة تزاول نشطها منذ سنتين على الأقل، وتتمتع بمؤشرات اقتصادية إيجابية توظف من: 05 إلى 250 عامل لهم صفة الديمومة على أن يكون نشاطها ضمن المجالات المحددة من قبل الوكالة، تتنوع مهام الوكالة واستراتيجياتها وهي تصب كلها في تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف للتأهيل من خلال المراحل على النحو التالي:

الشكل رقم (1-5): مراحل برنامج تأهيل ANDPME

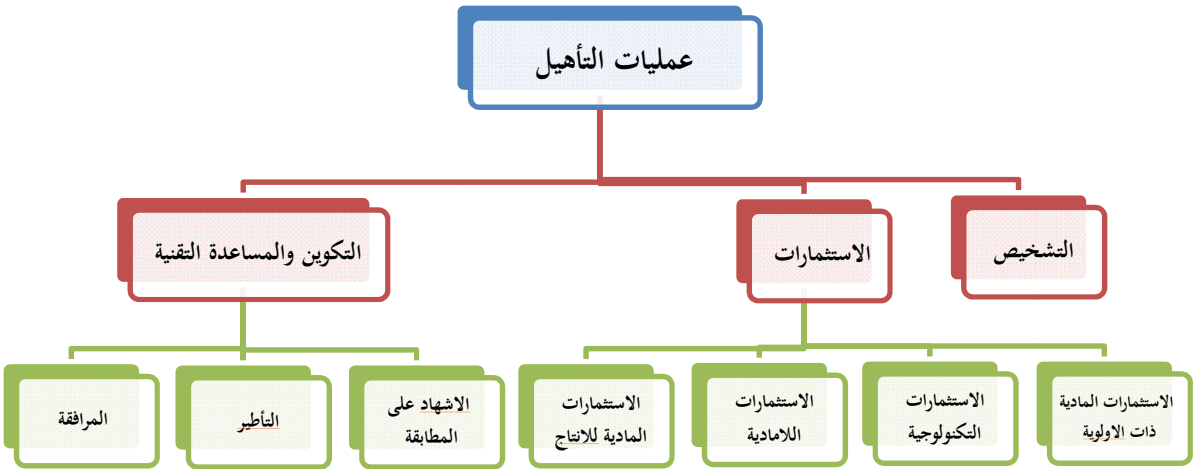

المصدر: موقع الوكالة، http://www.andpme.org.dz ، تاريخ التصفح 2016/10/10.

إن بلوغ هذا الهدف يتطلب تنفيذ برامج عملية منظمة في عمليات داخلية للمؤسسة و عمليات موجهة نحو تحسين محيط المؤسسة وأيضا نحو تحسين شروط التسيير الاقتصادي.

ويمس البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الناشطة في مجال الصناعة، البناء والأشغال العمومية، مصائد الأسماك، السياحة، الخدمات، الفلاحة، النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشمل ذلك تقديم الدعم للاستثمار غير الملموس، وتحسين القدرة التنافسية، والتوحيد القياسي، والملكية الفكرية والصناعية، وتدريب الموارد البشرية.

الجدول رقم (1-3): يوضح أهم نقاط ومحاور برنامج وكالة ANDPME خلال الفترة 2014-2017

المحاور	أهداف كمية 2014-2017	أهداف نوعية 2014-2017
تحقيق دراسات عامة وللفروع	15 دراسة و 26 دراسة مستهدفة و 48 دراسة عامة	- تحديد احتياجات PME لكل الفروع لضمان تطويره - تحديد منتجات ذات مكانة اقتصادية وميزة تنافسية ورفع موقعها في الأسواق المحلية والخارجية؛ - تحديد خصائص كل ولاية لتقوية نسيج PME
إنشاء مجلة فصلية مختصة ببرنامج التأهيل	16 دراسة	توفير للمتعاملين الاقتصاديين المعلومات اللازمة حول برامج التأهيل
إجراءات المتابعة والتقييم واليقظة حول أهمية تأثير البرنامج الوطني لتأهيل PME	01 دراسة	تحسين البرنامج الوطني للتأهيل PME

المصدر: نفس مرجع الشكل رقم (1-5)

المطلب الثالث: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من ظل الشراكة الأجنبية

من أجل ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استفادت الجزائر في إطار التعاون الخارجي من عديد من البرامج الهدف منها مساعدة الاقتصاديات المتوسطية غير الأوربية لتتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

أولا– مسار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية:

وضع الاتحاد الأوروبي مع منتصف التسعينيات برنامج للشراكة* مع دول الحوض المتوسط (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين) في الميدان الاقتصادي** والاجتماعي، بهدف تمويل ومساعدة وتأهيل اقتصاديات تلك الدول، وهذا البرنامج يعرف باسم برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون "MEDA "*** Programme، لذلك يعتبر التعاون المالي محور العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المستفيدة من إعلان برشلونة بتقديم المعونة من خلال البرامج التنموية، حيث شاركت الجزائر في المؤتمر الأورو–متوسطي لشؤون الدول الخارجية في برشلونة في 27– 28 نوفمبر 1995، ووقعت على إعلانه الخاص بالشراكة، وفي ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي منذ جوان 1996.

وبما أن الجزائر تعتبر أحد الدول المتوسطية وتحتل مركزا خصوصيا في المجموعة الأوروبية، وتسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي، وكذا الاندماج في حركية الاقتصاد العالمي وذلك بتحضير مؤسساتها وتمكينها من المنافسة وتهيئة محيطها لرفع قدرتها التنافسية، فقد وقعت على اتفاق الشراكة بعد أن انضمت إليه تونس والمغرب وبعض الدول الأخرى، فالاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر (حيث بلغت نسبة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2001– 2012 حوالي 54.3% من إجمالي صادراتها في حين بلغت وارداتها منه خلال نفس الفترة حوالي 53.8%).

انطلقت المفاوضات الرسمية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مارس 1997 إلى غاية 07 ديسمبر 2001 حين أعلن وزير الخارجية الجزائري قرار توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد كان اتفاق الشراكة الأولي في 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل (Bruxelles) بعد مرور 4 سنوات من المفاوضات، ثم تلاه الاتفاق الرسمي لبرنامج الشراكة الموقع في إطار الشراكة الأوروجزائرية باسم برنامج أورو–تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (ED/PME) بمدينة فلونسيا (valence) الإسبانية في 22 أفريل سنة 2002 والذي يندرج ضمن مبادرة برشلونة، ولكن لم يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ إلا في 01 سبتمبر 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري بغرفتيه في 01 أفريل 2005[1]، وإصدار المرسوم الرئاسي رقم 159/05 الصادر في 05/04/27، وكذا بعد موافقة من برلمان دول الاتحاد الأوروبي.

يضم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ديباجة و 110 من المواد مقسمة إلى 09 أبواب وملاحق من 06 أقسام والبروتوكولات وتصريحات مشتركة وأحادية، ويكتسي بذلك طابعا شموليا نظرا لتطرقه لمعظم الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، الإنسانية والأمنية، ومن الملاحظ من خلال هذا الاتفاق أنه لا يختلف كثيرا في جوهره عن باقي الاتفاقيات التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع تونس والمغرب[2]، لأنه مستوحي من إعلان برشلونة الذي يهدف بشكل عام التبادل المشترك مابين منطقة حوض المتوسط.

---

* لقد أدخل الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في تعامله مع الدول المتوسطية بدل مفهوم التعاون الذي كان سائدا خلال السبعينات. نظرا للأوضاع الصعبة التي تعاني منها غالبية دول جنوب وشرق البحر المتوسط ومنها الجزائر في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، التجأت الجزائر مثل غيرها من الدول إلى الشراكة الأورو– متوسطية.

** الاتحاد الأوروبي يعد أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52%، بينما لم تتعدى التجارة البينية بين تلك الدول سوى 05%.

*** Méditerranéen Développent Assistance= aida au développement méditerranéen

[1] بصدور المرسوم الرئاسي رقم 159/05 الصادر في 27-04-2005.

[2] أمال يوسفي، **بحوث في علاقات التعاون الدولي**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص:44.

ثانيا– أهداف الشراكة الأوروجزائرية:

بهدف إيجاد آلية تحفظ المصالح الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية، ومدى تحقيق هذا الهدف نتيجة مستقبلية تعكس قدرات المؤسسات الجزائرية في استغلال الفرص المتاحة وفي مواجهة التحديات التي لاشك من وجودها، يمثل هذا الاتفاق تحديا للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة الصناعية منها، سواء على مستوى تنويع الأسواق والتنافسية أو تنويع المنتجات، فمن الناحية النظرية يسعى إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية وذلك بالإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية وبإقامة منطقة جمركية للتبادل الحر حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة، كما يسعى البرنامج إلى تقديم مساعدات مالية للجزائر لتأهيل مؤسساتها الاقتصادية، وفتح الحوار الاقتصادي والسياسي المستمر، والتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وإقامة تعاون ثقافي واجتماعي، ومن بين الأهداف الأخرى نذكر:[1]

- ✓ تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد؛
- ✓ دعم الاستثمارات الخاصة لخلق مناصب الشغل؛
- ✓ الاستفادة من التكنولوجيا الغربية الواسعة عن طريق البحث والتطوير في إطار منسق من الجانب الأوروبي؛
- ✓ الرفع من القدرة التنافسية للمبيعات الجزائرية وتطوير الكفاءات.

واتفاق الشراكة يستند إلى بعدين هما:

– الإلغاء التدريجي لكل الحواجز الجمركية المطبقة من قبل الجزائر وهذا لن يكون سوى لصالح البلدان الأوروبية ذات الاقتصاديات القوية على حساب الاقتصاد الجزائري، حيث تجد الجزائر نفسها ملزمة على تحرير وارداتها بنسبة 24% في المرحلة الأولى و40 % في المرحلة الثانية التي تستمر إلى 7 سنوات لتأتي بعدها مرحلة التحرير التام بعد مضي 12 سنة من سريان الاتفاق.

– منح مساعدات مالية للجزائر من خلال برنامج (MEDA)، فلقد منح الاتحاد الأوروبي 140مليون أورو لتغطية الفترة 2002-2004 موجه على الخصوص لتمويل المشاريع المدرجة في إطار الإصلاحات الاقتصادية[2].

وفي سبيل مواجهة التكاليف التي يقتضيها التبادل الحر وضماناً لنجاح عملية الانتقال من النظام التفضيلي إلى النظام القائم على مبدأ المعاملة بالمثل، فإنه من الضروري وضع تصحيحات وسياسات مرافقة لهذه العملية، ترتكز على تأهيل المؤسسات مالياً وتكنولوجياً وبشرياً، إضافة إلى التأهيل التنافسي للمنظومة الإنتاجية خاصة الصناعية منها، باعتبار أن التفكيك الجمركي يشمل المنتجات الصناعية دون الزراعية، كما يتطلب توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المحيط بهدف تفعيل التعاون الاقتصادي ودفع عملية التكامل على المستوى الإقليمي والجهوي.[3]

يعتبر هذا البرنامج أهم وسيلة مالية اعتمدها الإتحاد الأوروبي من أجل مساعدة بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وبالتالي تحقيق الشراكة الأورومتوسطية، وقد تم إنشاؤه بناءا على القانون رقم 1996/1488 للمجلس الأوروبي الصادر في جويلية 1996 والمعروف بـ ميدا1، والذي تم تعديله في نوفمبر 2000 بالقانون رقم 2000/2698 وعرف بـ ميدا2، والجدير بالذكر أن هذا البرنامج يأخذ بعدين متكاملين:[4]

---

[1] جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو–متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص:403.

[2] عبد المجيد زعباط، **الشراكة الأورو–متوسطية وأثرها على الاقتصاد الوطني**، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص:62 .

[3] علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد:05، جوان 2009، ص: 38.

[4] محمد بوهزة، دمدوم كمال، **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الأورو – متوسطية**، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوروبية، المنعقدة يومي 09/08 ماي 2004، جامعة سطيف ، الجزائر، ص:05.

- ✓ **البعد الأول:** ثنائي، بين الإتحاد الأوروبي والدول التي أمضت اتفاقيات الشراكة، حيث يتم تمويل المشاريع المحددة في البرنامج الوطني التوجيهي.
- ✓ **البعد الثاني:** فهو جهوي، حيث يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي أي التي تهم كل الأطراف بين ضفتي البحر المتوسط، وتحدد هذه المشاريع في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي.

ثالثا– برنامج ميدا 1 لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.

يتمثل هذا الاتفاق في برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عامل والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية للتمكن من الصمود أمام المؤسسات الأجنبية، وكلف البرنامج* مبلغ 62.9 مليون أورو بهدف تحسين القدرة التنافسية لحوالي 3000 مؤسسة، تم تمويلها من طرف اللجنة الأوروبية بقيمة 57 مليون أورو، والمؤسسات المستفيدة بقيمة 2.5 مليون، وساهمت الحكومة بمبلغ 3.4 مليون أورو، كما قام بتقديم الدعم المالي المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية سواء عن طريق عمليات التشخيص أو التأهيل.

1– أهداف ومحاور برنامج ميدا: يرتكز برنامج الدعم ميدا أهداف تتمثل في ثلاث محاور الموضحة في ما يلي:[1]

– الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال القيام بعمليات التشخيص الاستراتيجي المسبق للمؤسسات، إضافة إلى دعم تكوين مسيري هذه المؤسسات، وتنظيم الحلقات الدراسية التدريبية؛

– الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال وضع وتنفيذ عقود الشراكة مع المؤسسات المالية من أجل مساندة ودعم المؤسسات التي تدخل في نشاطات التأهيل والتطوير إضافة إلى دعم المؤسسات المالية في نشاطاتها؛

– دعم البيئة المؤسسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال الدعم المؤسساتي ودعم جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية والحرفية في إعداد إستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا الدعم التقني المتخصص من أجل التكوين وإنجاز الدراسات وتنظيم الندوات والملتقيات من أجل تحسين المحيط المؤسساتي. ويلاحظ أن الجزائر خلال هذا البرنامج قد تحصلت على مبلغ ما نسبته 15.6 % فقط من الذي كان مخصص لها وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع الدول المغاربية الأخرى تونس والمغرب، أما الدعم فقد كان مخصص لتوزيعه كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1–4): مجالات تدخل MEDI 1 في الجزائر

مجالات التدخل	المبلغ المخصص (مليون أورو)
تسهيل التعديل الهيكلي	30 مليون أورو
ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57 مليون أورو
دعم إعادة الهيكلة، الخوصصة	38 مليون أورو
تحديث القطاع المالي	23 مليون أورو

المصدر: علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، 2009، ص: 43.

* وقد تم إطلاق البرنامج من عام 2002 وانتهى في نهاية عام 2007، وهو أكبر مشروع دعم من حيث تعبئة الموارد بميزانية قدرها 62.9 مليون يورو، ويهدف إلى رفع مستوى المؤسسات الصناعية الخاصة وكذلك الشركات المرتبطة بقطاع الصناعة الذي توظف بين 20 و 250 عاملا، ومقره في العاصمة وخمسة فروع بمناطق: الجزائر، عنابة، غرداية، هران، سطيف

[1] نوري منير، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل 2006. ص:08.

وقد بلغت حصة الجزائر للفترة الممتدة بين 1995-2004 حوالي 397 مليون أورو، أما فيما يخص توزيعها السنوي وقيمة كل من الالتزامات والمدفوعات فهي تظهر كما يلي:

جدول رقم (1-5): التوزيع السنوي لالتزامات ومدفوعات برنامج ميدا لصالح الجزائر للفترة 1995-2005

السنوات		التعهدات (مليون أورو)	المدفوعات (مليون أورو)	نسبة المدفوعات إلى التعهدات
فترات برنامج ميدا 1	1995	/	/	/
	1996	/	/	/
	1997	41	/	/
	1998	95	30	**32**
	1999	**28**	**0.2**	**01**
مجموع ميدا1		**164**	**30.2**	**18**
فترات برنامج ميدا 2	**2000**	**30**	**0.4**	**01**
	2001	**60**	**06**	**09**
	2002	**50**	**11**	**22**
	2003	**42**	**16**	**38**
	2004	**51**	**42**	**82**
مجموع ميدا 2		**233**	**75**	**32**
المجموع العام لـ ميدا 1 و ميدا 2		**397**	**105**	**26**

Source: Rapport U.M.C.E, étude d'impact de la déclaration de Barcelone sur le secteur privé, mars 2012, p:26.

أدى المشروع إلى إنشاء مجلس استشاري وطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما مولت دورات تدريبية لرابطات أرباب العمل والمهنيين فضلا عن غرف التجارة والصناعة ومدراء وزارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والحرف اليدوية.

أما فيما يخص الالتزامات والمدفوعات لكل دولة فيمكن إدراجها في الجدول التالي:

جدول رقم (1-6): التزامات ومدفوعات برنامج ميدا لكل دولة على حدا للفترة 1995-2005

ميدا 1995-2005 مليون أورو	الالتزامات	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى الالتزامات
الجزائر	437	144	%32.9
فلسطين	541	480	%88.7
مصر	1150	650	% 56.5
الأردن	516	393	% 76.2
ليبيا	283	132	% 46.6
المغرب	1472	783	% 53.2
سوريا	259	64	% 24.7
تونس	875	568	% 64.9
المجموع الثنائي	5533	3214	% 58.1
التعاون الإقليمي	1355	829	% 61.2
المجموع	**6888**	**4043**	**% 58.7**

المصدر: شلغوم سهيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 38.

رابعا– برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME2)

عند نهاية برنامج ميدا الأول تم الاتفاق على برنامج آخر بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية آن ذلك في شهر مارس 2008 على أن يمتد إلى 2010، والذي خصص له غلاف مالي يقدر بـ 44 مليون أورو، منها 40 مليون أورو مساهمة من اللجنة الأوروبية و04 مليون أورو مساهمة الحكومة الجزائرية[1] من بينها مليون أورو تمثل مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج. إلا أن الانطلاقة الفعلية لهذا البرنامج كان في شهر 05 ماي 2009، حيث شرعت الجزائر بتطبيق البرنامج الجديد بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والذي يعرف بـ PME II في إطار برنامج MEDA II ليمتد ثلاث سنوات أي إلى غاية 2012، والذي يرتكز على الجانب التقني أكثر من الجانب المادي ويهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية وتأهيلها لكي تتمكن من المحافظة على حصتها في السوق الداخلية والدخول في الأسواق الخارجية وتحسين بيئة الأعمال ومساندة هياكل الدعم. وكذا التقديم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة لتلك المؤسسات في إنتاجها بما يمكنها من الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لاسيما مع الاتحاد الأوروبي[2]. ويهدف البرنامج إلى تأهيل 200 إلى 500 مؤسسة جزائرية.

1– دوافع البرنامج: وتعود الأسباب الرئيسية لهذا البرنامج إلى قلة الخبرة ونقص استعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فقد كشفت دراسة أجريت لـ 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول تقدير استعمال هذه المؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النتائج التالية:[3]

- ✓ قدر المعدل العام لأجهزة الكمبيوتر حسب عينة الدراسة 44.5% أي أقل من نصف المؤسسات لا تملك أجهزة كمبيوتر؛
- ✓ بلغت معدلات الاتصال بالانترنت في المؤسسات المصغرة نسبة 19%، وفي المؤسسات الصغيرة 24%، والمؤسسات المتوسطة بلغت 34%، وبالتالي فهي ضعيفة الاتصال بالانترنت، كما تتميز بعدم توفرها على مواقع الالكترونية؛
- ✓ كشفت الدراسة أن 01% من العمال في المؤسسات الجزائرية هم مهندسين في الإعلام الآلي و 05% هم تقنيين، إضافة إلى 42% من المؤسسات قامت بتعزيز رأسمالها البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال التدريب والتكوين؛
- ✓ توصلت الدراسة إلى أن قطاعات البناء والصناعات الغذائية والصناعات التحويلية لديها أدنى مؤشرات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أما قطاعات التجارة والتوزيع، النقل والاتصال والخدمات فقد عرفت أعلى المؤشرات.

2– شروط الاستفادة من البرنامج: ويسعى هذا البرنامج إلى دعم المبادرات الوطنية في مجال تنمية القطاع الخاص، منها ما يتعلق ببرامج تطوير المؤسسات ص و م وتعزيز القطاع الصناعي بإشراف وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م، ومنها أيضا ما يتعلق بتعزيز قطاع الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بإشراف وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وسيقوم هذا البرنامج في سنته الأولى بتأمين دعم مباشر لما يقارب مئة مؤسسة ص و م، وللاستفادة من البرنامج يستلزم توفر عدة شروط أهمها:[4]

---

[1] Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des Technologies de l'Information et de la Communication (PME II)**,dossier de presse, atelier de visibilité, Algérie , 24 février 2010, P: 01.

[2] نقلا عن: مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منتدى الشروق، **استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل**، 03 جوان 2009، جريدة الشروق بتاريخ 04 جوان 2009، العدد 2628، ص 07.

[3] سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** مع التركيز على برنامج PME II، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011، ص:147

[4] عناني ساسية، **مرجع سبق ذكره**، ص:238.

- ✓ أن يكون لها سنتين من النشاط على الأقل؛ وأن توظف على الأقل 20 عامل من بينهم 3 إطارات على الأقل، ورقم أعمال يفوق 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات الصناعية، بحيث تكون نسبة 50% من المبيعات ناتجة عن نشاط صناعي؛
- ✓ أن توظف على الأقل 05 عمال، وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 20 مليون دينار بالنسبة لمؤسسات الخدمات.
- ✓ وأن تنشط في القطاعات التالية: قطاع الصناعات الغذائية، قطاع البناء، قطاع الصناعات الميكانيكية، قطاع المواد الكهربائية والالكترونية، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

3- أهداف ونشاطات البرنامج: يغطي هذا البرنامج ثلاث نشاطات تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل الممارسات وأساليب التسيير الحديثة، وتقديم الدعم التقني ودعم إرساء أنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية؛
- ✓ الدعم المؤسساتي من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ودعم هيئات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دعم الجودة من خلال توحيد المقاييس، إصدار الشهادات، الاعتماد والتقييس، وتوعية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات الجودة، ودعم هيئات تقييم المطابقة.

خامسا- برنامج CAP-PME :

في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية التي قامت بتمويل برنامج PME1-PME2 وفي إطار الانضمام المرتقب للجزائر في منظمة التجارة العالمية، ومن أجل ترسيخ الانجازات التي حققتها البرامج السابقة تم اجتماع وزارة الصناعة والمناجم مع وفد من الاتحاد الأوروبي في 2016/03/15، ووقع خلالها مذكرة لتحضير برنامج جديد لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أطلق عليه CAP-PME والذي يهدف إلى تقييم البرامج السابقة التي تمت في إطار الشراكة ومعالجة النقائص التي وجدت والبحث على ممارسات أفضل للتأهيل، بالإضافة إلى إشراك النقابات المهنية وتطوير قاعدة بيانات للتواصل[2].

[1] **نفس المرجع** السابق، ص: 148.

[2] European Union, http://eeas.europa.eu/delegations/Algeria/press_corner/all_news/news/2016/cap_pmefr.htm, (11/12/2016)

المبحث الثالث: مجالات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

بالإضافة إلى برامج التأهيل التي تم ذكرها سابقا، نجد هناك العديد من مجالات الدعم المختلفة لترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنحاول التطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي التي قامت بها الجزائر، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، تركيا، كندا، قصد الاستفادة من المعونات وجلب واكتساب الخبرات في مجال تنمية هذه المؤسسات، وتتجلى أبرز هذا التعاون في:

أولا– برنامج التعاون الجزائري الفرنسي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرجع التعاون الجزائري الفرنسي إلى سنوات قديمة؛ ففي سنة 1998 كان أول قرض طويل الأجل بمقدار 15 مليون أورو لصالح القرض الشعبي الجزائري، حيث وجه لتمويل استثمارات توسيع وتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية. وفي نهاية 2002 حدث ثاني قرض طويل الأجل بقيمة 40 مليون أورو منح لـ CPA لمواجهة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعمل على مضاعفة وتنويع بعض الخدمات المالية كالاعتماد بالإيجار وعقد تحويل الفواتير Factoring[1].

وفي هذا الإطار أيضا تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، فضمن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز صادراتها تشكلت مجموعة من الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية تلك المؤسسات ودعمها من أجل التصدير خارج المحروقات؛ فقد أطلقت وزارة التجارة بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية مشروعا لتدعيم إمكانيات التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الذي أطلق عليه "Optime Export"، وهو برنامج يدعم القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك في إطار برنامج دعم القدرات التجارية "PRCC". ويرتكز على ثلاث مستويات، المعلومات، التكوين، المرافقة والترقية[2].

تم انتقاء حوالي 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصدرة للاستفادة من تأهيل مراقبة تقنية خلال سنتين، من بين 685 مؤسسة تنتمي لعدة قطاعات أهمها التجهيزات الصناعية، الصناعة الغذائية، الصناعة الكيميائية، أعربت عن اهتمامها بهذا البرنامج الذي أطلق سنة 2008 بتمويل قيمته 2.5 مليون أورو هو ممول بالاشتراك مع الجزائر بمبلغ قدره 400 ألف يورو والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره 2.1 مليون يورو، وانتهى هذا المشروع في ديسمبر 2010.

واستفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دعم هذا البرنامج بقيمة مالية بـ 1.2 مليون أورو خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2009، وقد حدد هذا البرنامج فترة انتهائه في 30 ديسمبر 2010 إلا أنه تم تمديد فترته إلى غاية 2012 وتوسيعه ليشمل أكبر عدد ممكن من المؤسسات المصدرة، حيث تتكفل بتمويله كلا من الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لجعله أداة دعم دائمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، كما تتمثل انجازات البرنامج في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] عبد الوهاب دادن، **مرجع سبق ذكرة**، ص: 285.

[2] مارك مارتين: رئيس برنامج أوبتيم إيكسبور، وثيقة منشورة، 2009.

في التظاهرات الدولية، وتنظيم تظاهرات محلية للتعريف بالمنتجات المحلية، وتكوين مسيري تلك المؤسسات، وكذلك مرافقة مجموعة من المؤسسات المصدرة.

ثانيا– التعاون مع إيطاليا:

تم الاتفاق بين وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والوزير الإيطالية للنشاطات المنتجة في 18 أفريل 2002 بالجزائر لإقامة علاقات بين رجال الأعمال للدولتين، وتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة..)، بدعم من إيطاليا، وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع، حيث شرع مع إيطاليا تنفيذ خط القرض المقدّر بـ 52.5 مليار ليرة إيطالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميادين اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات التكوين والمساعدة التقنية والخبرات الصناعية ولهذا الغرض تم تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الاتفاق.

ثالثا– التعاون مع ألمانيا GTZ :

ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية وفي ظل انفتاح السوق، ويهدف للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من أجل الاستغلال الأمثل لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل والتقليل من المنتجات المستوردة وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير، وقد حدد هذا البرنامج المؤسسات التي يمكن لها الاستفادة من عملية التأهيل وهي:

- ✓ الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية والصيدلانية، صناعات مواد البناء، صناعة الحديد والصلب؛
- ✓ المؤسسات المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمكونة من 01 إلى 10 عمال.

وفي إطار التعاون الثنائي مع ألمانيا وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة في التسيير، تعتبر الهيئة المنفذة للبرنامج هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما معاهد التكوين بجد مراكز الدعم الجهوية مثل المعهد العالي للتسيير، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، المعهد الدولي للمنجمنت، والمعهد العالي للتسيير بورقلة، وانتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني GTZ إلى مرحلته الثانية التي انطلقت سنة 2000 إلى غاية أفريل 2003 بقيمة 2.3 مليون دوتش مارك، ثم مرحلته الثالثة 2006/2003، فبعد أن أنهى تكوين 200 مستشارا مختصا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشخيص وضعية 30 مؤسسة، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن بتنظيم ملتقيات إعلامية ودراسية لممثلي الجمعيات المهنية، وقد تم تمديد هذه الشراكة إلى غاية 2006[1]. كما انطلق برنامج آخر بالتعاون مع ألمانيا بعنوان "الدعم لتحديث المؤسسات الصغيرة" خلال الفترة 2005-2007. وقد تضمن هذا التعاون مجموعة من المشاريع وهي:

- ✓ مشروع إرشاد وتكوين PME/Conform وانطلق هذا البرنامج سنة 1996 بتكلفة 3 ملايين أورو؛
- ✓ مشروع دعم الجمعيات المهنية والنقابية وترقية PME؛
- ✓ مشروع مرافقة المؤسسات وتقوية التنافسية ARC.

[1] أحمد بن قطاف، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمبدعة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007، ص: 112.

جدول رقم (1-7): مشاريع مجموعة التعاون الألماني الموجه للجزائر

المشروع	السنة	مبلغ المشروع	الهدف
مشروع إرشاد وتكوين	1996	3 ملايين أورو	تكوين 50 متخصص و 250 عونا مرشدا
مشروع دعم الجمعيات والنقابات والمؤسسات	/	2.3 مليون أورو	ترقية الحركة الجمعوية للمؤسسات
مشروع مرافقة المؤسسات وتقوية التنافسية	2007	7.5 مليون أورو	يهتم بالتكوين والإبداع والتمويل

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى المعلومات السابقة

رابعا- التعاون الجزائري الكندي:

ينبثق هذا الاتفاق من تعاون جزائري كندي تم توقيعه من ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية، يتمثل في دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في الجزائر، وتخفيف العراقيل التي يتعرض لها لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي، وبتكلفة إجمالية قدرت بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.

خامسا- التعاون الجزائري الجنوب الإفريقي:

في إطار اللجنة المختلطة الجزائرية الجنوب افريقية الأولى تم تسجيل أعمال تأهيل تقني وتسييري تخص فروع الرخام والصناعات أخرى، وكذا انجاز دراسة من أجل وضع نظام إعلامي اقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع هذا الشريك، وفيما يخص الجانب المالي لترقية وتطوير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تسجيل خط قرض خاص لهذا القطاع خلال انعقاد اللجنة المختلطة الأولى مع الطرف الجنوب الإفريقي.

سادسا- الاتفاقية المغاربية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي:

قامت بلدان إتحاد المغرب العربي وانطلاقا من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي بإبرام اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين هذه الدول، وتم التوقيع على نص الاتفاقية بالجزائر بتاريخ 23 جويلية 1990 بمرسوم رئاسي رقم 420/90، ومن أهم ما جاء فيها:[1]

- تشجيع بلدان إتحاد المغرب العربي على حرية تنقل رؤوس الأموال بينها واستثمارها في كافة المجالات أو الأنشطة الاقتصادية المسموح بمزاولتها، وفي حدود نسب المشاركة الدنيا والقصوى المقرر في أنظمة البلد المضيف، مع الحصول على كافة الضمانات؛
- التزام الطرف المتعاقد على توفير الإمكانيات اللازمة لاستثمار رأس المال، وذلك بتقديم تسهيلات لا تختلف عن التسهيلات الممنوحة للمستثمر الوطني، مع ضمان حرية الاستثمار بجميع أشكال التصرف القانوني كنقل الملكية؛
- عدم إخضاع الاستثمار إلى أية قيود غير جمركية على استيراد معدات المشروع الاستثماري ومستلزمات إنتاجه.

كما قامت الجزائر في أكتوبر 1995 على التوقيع على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

[1] عبد الحكيم كاكي، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010، ص ص: 174-176 بتصرف.

سابعا– التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية

تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية* على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تقديم مساعدات فنية متكاملة لهذه المؤسسات ودراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، وإحداث نظم معلوماتية ومحاضن نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موجهة لترقية القطاع، أين تندرج المساعدة التقنية المدمجة والتي تتضمن المشاريع التالي:[1]

- ✓ وضع نظام معلوماتي خاص بالقطاع؛
- ✓ إنشاء مشاتل نموذجية؛
- ✓ دراسة جدوى لإنشاء شركة رأس مال المخاطرة؛
- ✓ وضع برنامج للتأهيل؛
- ✓ ورشات خاصَّة بترقية المناولة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي OCI، وكذا ورشة حول ترقية التمويلات، وخاصة مع الدول التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا، اندونيسيا، وتركيا؛

كما تم التوقيع على اتفاقيتين في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية خلال سنة 2003، حيث يقدم بموجبهما 9.9 مليون دولار أمريكي للمساهمة في تمويل مشروعات إنمائية في الجزائر، كما نصت إحدى الاتفاقيتين على تقديم قرض قابل للاسترجاع لمدة 20 عام بقيمة 5.1 مليون دولار أمريكي لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في تنفيذ ودراسة نظام جديد للمعلومات الاقتصادية بهدف دعم وتطوير مؤسسات هذا القطاع والنهوض وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

ثامنا– البنك العالمي La banque mondiale:

تم التعاون مع الشركة المالية الدولية SFI "société financière internationale " أحد فروع البنك العالمي بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (NAED) لإعداد ووضع حيز التنفيذ "بارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" من خلال متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها والقيام بدراسات اقتصادية لها، بهدف الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية.

بالإضافة إلى تنظيم العديد من الملتقيات مع الأطراف المصرية والصينية والفيتنامية والهندية، دارت كلها حول محاور متصلة ومتعلقة بالتجارب الأجنبية في ميدان التسيير وتقنيات التصدير وتحسين نوعية المنتج والتصميم والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا عبر مختلف جهات الوطن، كما وقعت الجزائر العديد من الاتفاقيات الجهوية بغية الاستفادة من مزايا العمل المشترك، ودعم الاستثمار للرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري،

تاسعا– برنامج تنمية وتطوير بورصات معالجة المعلومات:

جاءت بورصة المعلومات في إطار المشروع الأورو متوسطي الذي يعد أكبر مشروع أنجز من طرف اللجنة الأوروبية من أجل تنمية المجتمع الدولي في مجال المعلومات، حيث اقترحت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا يخص إنشاء البورصة أورومتوسطية للتعاون

* هو مؤسسة مالية دولية أنشأ تطبيقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء المالية للدول الإسلامية، تأسس بمدينة جدة في 16 ديسمبر 1973 بتوقيع 22 دولة من منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، وبدأ العمل الفعلي للبنك في 20 أكتوبر 1975 بتقديم مختلف أشكال المساعدات الإنمائية.

[1]Ministère de la PME et de l'artisanat, http://www.pmeart-dz.org/

ومعالجة المعلومات، التي تهدف إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك من خلال توفير وتبادل المعطيات ذات الطابع الاقتصادي[1]. كما تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي، وبعد مفاوضات دامت حوالي سنة تم الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو، ويوضع هذا القرض تحت تصرف المعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

المطلب الثاني: آليات تنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تم وضع العديد الآليات والأدوات من أجل ترقية ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تسهيل الاستثمار وإنشاء المؤسسات، وهذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات التي تدعم عملية إنشاء المؤسسات ولاسيما الصغيرة والمتوسطة منها. إذ أن الهدف من وضع هذه القوانين والآليات هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة[2].

الشكل رقم (1– 6): هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

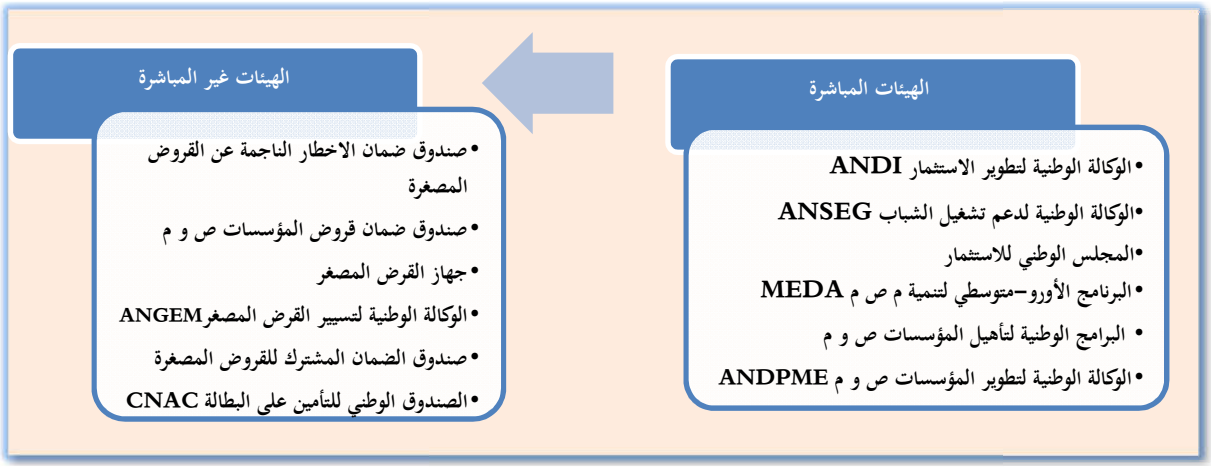

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات مختلفة

هذه المؤسسات والهيئات تشكل إطار تنظيمي متكامل لدعم ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم دعم مالي مباشر في شكل مساهمة مالية مباشرة في المزيج التمويلي أو في شكل تقديم تخفيضات في معدلات فائدة القروض البنكية أو تقديم ضمانات للبنوك بالإضافة إلى تقديم إعفاءات جبائية وغير جبائية وجمركية، بحيث تستهدف عدة فئات من المستثمرين ومختلف القطاعات وحسب قدراتهم التمويلية. وسنحاول في ما يلي التطرق لمختلف الهيئات وصناديق الدعم.

أولا– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 في 24 ربيع الثاني عام 1417هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231 المؤرخ في 1998/06/13، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص

[1] مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص: 128.

[2] قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 20 / 21 و 22 نوفمبر 2006، ص: 05.

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء المؤسسات، بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

1- مهام وكالة (ANSEJ): هناك عدة مهام للوكالة نذكر منها:- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذو المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛ وتقوم بمتابعة الاستثمارات التي أنجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط؛ وكذا تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب. ويمكن إنشاء مؤسسة من خلال ANSEJ بالاعتماد على تمويل ثنائي أو ثلاثي، فالتمويل الثنائي يكون بين الطرف المستفيد والوكالة، أما التمويل الثلاثي فيتم بين المستفيد والوكالة والبنك وهو الأكثر تداولا وهذا ما توضحه الجداول التالية:

جدول رقم (1-8) : الهيكل المالي للتمويل الثنائي والثلاثي

الهيكل المالي للتمويل الثنائي			
قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000		قيمة الاستثمار بين 5.000.001 و 10.000.000	
المساهمة الشخصية	القرض دون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%71	%29	%72	%28

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي					
قيمة الاستثمار أقل من 5.000.000			قيمة الاستثمار بين 5.000.001 و 10.000.000		
المساهمة الشخصية	القرض دون فائدة	القرض البنكي	المساهمة الشخصية	القرض دون فائدة	القرض البنكي
%01	%29	%70	%02	%28	%70

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة ANSEJ, www.ansej.org.dz/

2- خطوات المرافقة: تتم عملية المرافقة من طرف الوكالة على النحو التالي:[1]

- بعد تحضير الملف الإداري من طرف الشاب والملف والمالي يتم توجيهه وتقييمه تقنيا والموافقة عليه من طرف " لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع"، وبعد قبول اللجنة بتمويل المشروع يتم تسليمه شهادة التأهيل من طرف الوكالة، ويقوم الشاب المستفيد بعدها بإتمام إجراءات السجل التجاري والبطاقة الجبائية وبدفع المساهمة الشخصية لتيم تمويله في حالة التمويل الثنائي، أما في حالة التمويل الثلاثي فيتم توجيه الملف إلى البنك المستقبل ليتم قبولها من طرف لجنة البنك؛
- بعد قبول البنك تمويل المشروع يتم تسديد مبلغ ضمان أخطار القرض البنكي من طرف الشاب المقاول في الحساب المفتوح باسم الصندوق والتي نسبتها 1% من قيمة المشروع في حالة أقل من 500 مليون و 2 % في حالة أكثر من 500 مليون؛
- يتجه المرافق مع الشاب المقاول في مرحلة التجهيز حيث يتحصل الشاب على امتيازات جبائية متمثلة في الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء العتاد، وتخفيض في الرسوم الجمركية (7.4% يتم تسديد فقط 5%)، وتخفيض نسبة الفوائد البنكية بين 80%و 95% حسب طبيعة المشروع، يتم منحه قرار الامتيازات مرحلة الاستغلال وتشمل هذه الامتيازات ما يلي:

[1] من خلال وثائق مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية الوادي.

* إعفاء تام لمدة 3 سنوات إلى 6 سنوات حسب موقع المشروع من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS، والرسم على النشاط المهني ATB، والرسم على رقم الأعمال TVA(على حسب صيغة المشروع)، والإعفاء من حقوق التسجيل؛

* الاستفادة من المعدل المخفض لـ7% لاشتراكات أصحاب العمل بالنسبة للمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة؛

* الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الأصول العقارية للمشروع موضوع دعم الوكالة؛

* تبقى المتابعة خلال فترة الاستغلال من طرف مرافقي الوكالة من خلال الزيارات الميدانية.

ثانيا– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

قبل سنة 2001 أنشأت الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار "APSI"، التي لم تتمكن من تحقيق الأهداف والمهام الموكلة لها، نظرا لتعقد الإجراءات الإدارية في مجال إنشاء المؤسسات وكثرة مهامها، كما أنها كانت لا تمتلك السلطة على باقي الهيئات الأخرى كمصالح الجمارك والمركز الوطني للسجل التجاري، وهو ما أدى إلى تحقيق نسبة ضئيلة من إجمالي طلبات الاستثمار لديها حيث قدرة قبل حلها في سنة 2001 بحوالي 6%[1] وذلك بـ 48000 مشروع.

وبموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (Agence National de Dèveloppement de l' Investissement)، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين الإدارات المعنية وتطوير ثقافة الاستثمار والريادية، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لمرافقة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، ومواكبة عملية الاستثمار، وتقليل البيروقراطية وتذليل العقبات، كما تهدف إلى:[2]

- ✓ تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبة معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.
- ✓ تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به، وتسيير صندوق دعم الاستثمار

1– مهام وكالة ANDI: تقوم هذه الوكالة بممارسة مهامها في 07 مجالات بارزة وهي:[3]

- ✓ الإعلام: استقبال وإعلام المستثمرين؛
- ✓ تسهيل: التعرف على القواعد الاستثمار، وتسهيل واقتراح معايير تنظيمية من أجل معالجة العقبات؛
- ✓ ترقية الاستثمار: ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، وتحسين وتدعيم صورة الجزائر في الخارج؛
- ✓ إرشاد: تقديم النصح والإرشاد ومرافقة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى لتحقيق مشاريعهم؛
- ✓ مساهمة تسيير العقار الصناعي: إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية وضمان تسيير محفظة العقارات؛

[1] ياسين العايب، **دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري، العدد: 01، 2014، ص: 37.

[2] المادة 21– 23– 24 من الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 ، المتعلق تطوير الاستثمار.

[3] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/fr، (2015/12/11)

- ✓ تسيير المزايا: المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة للاقتصاد الوطني والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز؛
- ✓ متابعة: ضمان خدمة الملاحظة، الإحصاء والسماع؛
- ✓ بالإضافة إلى إنشاء الشباك الوحيد، وتشكيل بنك معلومات اقتصادية ووضعها تحت تصرف المتعاملين.

2- تحفيزات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تتمثل التحفيزات الممنوحة من طرف الوكالة فيما يلي:[1]

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل في إنجاز المشروع؛
- التكفل بكل أو بجزء من تكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت بالنسبة للمناطق الخاصة؛
- الإعفاء من IRG، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة (10) عشر سنوات منذ انطلاق المشروع بالنسبة للمناطق الخاصة.

كما تتكفل الوكالة بمنح تحفيزات استثنائية لبعض الاستثمارات الخاصة ذات الأهمية أو في المناطق التي ترغب الدولة في تنميتها، وقد وصلت الإعفاءات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2012 إلى 136084 مليون دج كما يلي: TVA: 131338 مليون دج – IBS: 1872 مليون دج – TF: 03. وبناء على نص المادة 27 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03 والمتعلق بترقية الاستثمارات، تنشأ لدى الوكالة أربع مراكز لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، موزعة على النحو الآتي:- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات – مركز استيفاء الإجراءات – مركز تسيير المزايا – مركز الترقية الإقليمي.

ثالثا- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بالمهمة الأساسية المتمثلة تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والصناعة التقليدية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية[2]، وقد انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 وذلك بإعلان رئيس الجمهورية عند افتتاحه للجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة عند إنشاء FGAR برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري، وبذلك يعتبر إنشاء الصندوق بمثابة نقطة بداية لترقية هذا القطاع باعتباره أول أداة مالية متخصصة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- أهداف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): يهدف صندوق ضمان القروض إلى وضع آليات تسمح بتسهيل تمويل إنشاء أو توسعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية

[1] المادة 09- 11 من الأمر 03/01 الصادر في 20 أوت 2001 ، المتعلق تطوير الاستثمار.

[2] المادة 02-01، المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 74، الصادرة بتاريخ 2002/11/13، ص: 13.

اللازمة التي تشترطها البنوك وذلك للمؤسسات المؤهلة من طرف الميدا أو المؤسسات غير المؤهلة، وبالنسبة لهذه الأخيرة فإنه يضمن لها تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض وتتراوح نسبة الضمان بين 10% و 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، والمبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار، والمدة القصوى للضمان هي 07 سنوات[1]. أما بالنسبة للمؤسسات المؤهلة في إطار برنامج ميدا فمبلغ الضمان يغطي 80% من مجموع القروض البنكية المحدد للمؤسسة عندما لا يتعدى مبلغ القرض 50 مليون[2]. وفي إطار تحديث الصندوق فقد رفعت نسبة ضمان مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 50 مليون دينار، بقرار من مجلس الصندوق. وكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق، وتعطي الأولوية للمؤسسات التي تعرض المشاريع التالية:[3]

- ✓ مؤسسات تساهم في الإنتاج أو الخدمات؛
- ✓ مؤسسات تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة؛
- ✓ مؤسسات تساهم من التخفيض من الواردات والرفع من الصادرات؛
- ✓ مشاريع تساهم في استخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر، أو في توظيف يد عاملة مؤهلة؛
- ✓ مشاريع تنشأ في مناطق ترتفع بها نسبة البطالة، أو تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

2- مهام FGAR: يقوم الصندوق بالمهام التالية:

- ✓ تقديم طلب القرض إلى البنك من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تقديم شهادة ضمان القرض من طرف الصندوق لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعلاوة سنوية خلال مدة القرض للصندوق؛
- ✓ قيام الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليه في حالة عدم القدرة على التسديد.

رابعا- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000نشاط في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات الجزائرية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها[4].

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المتعلق بجهاز القرض المصغر، والمرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات،إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية[5].

[1] موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، http://www.fgar.dz/، تاريخ التصفح 2016/01/04.

[2] العايب ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص:53.

[3] موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، http://www.fgar.dz/ ، تاريخ التصفح 2016/01/04

[4] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، www.angem.Dz، تاريخ التصفح 2015/01/05.

[5] Agence national de gestion de micro crédit, lettre de l'agence, revue Bimestrielle N°1

وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقع تحت وصاية رئيس الحكومة والوزير المكلف بالتشغيل لمتابعة نشاطها[1].

1- أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

- تنمية روح المقاولة وتساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.
- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

2- المهام الأساسية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تتمثل المهام الأساسية في ما يلي:[2]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد لمن تتوفر فيهم الشروط.
- إبلا غ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية.

لذا ولأجل ضمان المهام المسندة إليها، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي مكون من 49 تنسيقية ولائية (منها 2 بالجزائر العاصمة) ومرافق واحد لكل دائرة، هذا النموذج يمكن من تنفيذ العمل الجواري وتقصير الآجال لاتخاذ القرارات السريعة المناسبة.
ويعمل على الوكالة كل من:

- ✓ **مجلس التوجيه** ويضم ممثلي الهيئات التي لها علاقة بالوكالة، وممثلي الجمعيات الوطنية؛
- ✓ **المدير العام** الذي يعين بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل؛
- ✓ **لجنة المراقبة** التي تتكون من ثلاث أعضاء يعينهم مجلس التوجيه.

خامسا- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

قامت السلطات الجزائرية بإنشاء صندوق CNAC بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في ماي سنة 1994 وبدأ نشاطه سنة 2004، والذي كلف بمهمة تقديم التعويضات وله علاقة بالفئات المسرحة من العمل لأسباب اقتصادية خاصة بالمؤسسة والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل، وتحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات، ومن أهدافه أيضا:[3]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2004/01/22، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 06، الصادر بتاريخ 2004/01/25، ص: 03.

[2] منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

[3] **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06جويلية 1994م المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 1994/44.

- ✓ التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل؛
- ✓ التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم الصندوق وبم ذلك عن طريق الاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛
- ✓ تقديم مساعدات للمشاريع التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل.

وتتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف أعباء الضمان الاجتماعي، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وتتمثل أهم الامتيازات بالإضافة إلى الاستشارة ومرافقة خاصة في:[1]

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للتجهيزات المقتنى.
- الإعفاء من حقوق التحويل.
- تخفيض الرسوم الجمركية إلى 5%.
- مدة القرض البنكي هي 08 سنوات منها 03 سنوات مؤجلة التسديد للقرض الرئيسي
- فوائد السنة الأولى لا تسدد خلال السنة نفسها وسيتم توزيعها على المدة المتبقية للقرض أي7سنوات، الفوائد السنتين المؤجلتي التسديد يطلب دفعها كل 6 أشهر خلال السنتين.[2]

كما أنه ونظرا للكفاءة والإمكانيات المالية الكبيرة التي يملكها الصندوق وتماشيا مع جهود الدولة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أوكلت له مهمة جديدة تتمثل في تسيير جهاز دعم استحداث النشاطات الاقتصادية من طرف البطالين أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة، والذي تم إنشاؤه وفق المرسوم الرئاسي رقم 514/03 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003[3]، والذي يهدف إلى بعث المؤسسات الجديدة والسهر على ديمومتها، فهو يقوم بتمويل المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 10 ملايين دينار جزائري.

المطلب الثالث: الوسائل والمساعدات الأخرى لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

طرحت العديد من المشاكل فيما يتعلق بتمويل المؤسسات من بينها، الضعف الفادح في الصناديق الخاصة، عجز المؤسسات الصغيرة على تقديم ضمانات للبنك، وغيرها من المشاكل، وبذلك أنشأت الدولة أجهزة ضمان القروض البنكية الموجهة للاستثمار للتغلب على تلك الصعوبات نذكر منها: صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة؛ صندوق الضمان المشترك للمخاطر/ القروض للشبان أصحاب المشاريع؛ صندوق الضمان المشترك على أخطار/ قروض استثمارا أصحاب المشاريع العاطلين البالغين في السن (35-50 سنة).

كما أدركت الجزائر الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية، لهذا سعت إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[1] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz ، تاريخ التصفح:17/01/05

[2] منشور، **تخفيض سن الاستفادة من دعم صندوق التأمين على البطالة** ، http://www.djazairess.com/elmassa/35656، تاريخ التصفح 2017/01/05.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 84، الصادر في 31 ديسمبر 2003، ص:07.

أولا– النموذج الجزائري للجودة:

أقترح لأول مرة إنشاء نموذج جزائري للجودة سنة 2000 في إطار برنامج حكومي لتطوير نظام وطني للتقييس، وبالفعل تم إقرار هذا النموذج بشكل رسمي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-02 المؤرخ في 06 جانفي 2002، حيث وضع تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ممثلة في قسم الجودة والأمن الصناعي، ويقدم النموذج الجزائري سنويا الجائزة الجزائرية للجودة (PAQ) التي تتمثل في مكافأة مالية قيمتها 02 مليون دج، وقد حازت على المرتبة الأولى سنة 2013 المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM[1]،

ثانيا– تأهيل النظام القانوني والتشريعي:

كما ذكرنا في الفصل الأول؛ أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل صدارة اهتمام السلطات الحكومية بعد تأكدها من عدم جدوى الاعتماد على الصناعات الثقيلة، ومن هنا جاءت القوانين والتشريعات المتعاقبة لتهيئة البيئة التشريعية اللازمة، فصدرت عدة نصوص قانونية تهدف إلى إعطاء فرصة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولإبراز دورها في المساهمة في تحقيق التنمية، إلا أنه قد يعتقد البعض أن توفر الإطار التشريعي يكفي لترقية الاستثمار، ولكن الواقع يثبت عكس ذلك فقد قامت الحكومات الجزائرية منذ سنة 1993 بإدخال عدة تحسينات على القوانين المتعلقة بالاستثمار ومنها قانون 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار والمرسوم المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تتفرع عنها وكالات لا مركزية على المستوى المحلي، غير أننا نؤكد أن تحسين بيئة الاستثمار يرتبط ويتوقف على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من جميع النواحي.

ثالثا– ترقية التشاور:

في ظل التحولات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم، وما أفرزته من أشكال وصيغ وأساليب في تنظيم المجتمع للتكفل بانشغالاته، وتبعا للبرنامج المعتبر الذي شرع فيه من طرف الدولة، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدعوا ليلعب الدور المحرك في وتيرة التنمية الاقتصادية، من خلال التشاور مع هيئات الدولة.

تعتبر عملية التشاور من المهام الأساسية التي تعتمد عليها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل نشاط المؤسسات عن طريق الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقديم مقترحات للسلطات العمومية المعنية قصد إعداد مخطط الإستراتيجية لترقية القطاع، وقد تدعم هذا العمل بتأسيس مجلس وطني استشاري، وتنصيب مختلف هياكله التنظيمية، وهذا تطبيقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة 25[2]، وذلك بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

جاء **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " Conseil National Consultatif" من خلال القانون رقم 01/18 الصادر بتاريخ 2001/12/12 الأمر التنفيذي رقم 03/80 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن

[1] شوقي قبطان، **النموذج الجزائري للجودة طريق المنظمة الجزائرية نحو التميز التنظيمي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد:01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، أفريل 2014، ص:110.

[2] المادة 25 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مرجع سابق**، ص: 16.

عمل وتنظيم المجلس الوطني CNC، حيث تم إنشاءه من طرف رئيس الحكومة، وانتخاب أعضائه يوم 2003/09/15، وهو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية والسلطات العمومية. ويتكون من 85 عضوا، يمثلون 36 جمعية، وجمعية أرباب العمل، ويتكون من لجنة دائمة تضم، لجنة دراسات وتنمية إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لجنة دراسات العلاقات وتحسين نظام المعلومات، اللجنة المالية والاقتصادية، لجنة الشراكة والتعاون وترقية الصادرات.

ومن بين المهام الأساسية المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- ✓ بث روح التعاون التحاور والتشاور بصفة دائمة ومنتظمة بين السلطة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين حول المشاكل المتعلقة بالتطور الاقتصادي خاصة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تجميع المعلومات الاقتصادية حول الشركاء المهنيين وجمعيات أرباب العمل لإعداد السياسات الاقتصادية لترقية القطاع؛
- ✓ تشجيع إنشاء جمعيات مهنية جديدة.

أما بالنسبة لإستراتيجيته وأهدافه فتتمثل في ما يلي:

- ✓ أن يكون منظمة نزيهة وشفافة من أجل أن تكون له مصداقية واستقلالية.
- ✓ توحيد الخبرات ودعم احترافية ومبادرات أعضائه.
- ✓ العمل والشراكة مع ممثل أرباب العمل والنقابات.
- ✓ الاستفادة من التعاون الدولي من أجل تطوير قدراتها.
- ✓ المبادرة في التشاور مع السلطة من أجل المساعدة على توضيح رؤى CNC بإعداد إستراتيجية في مجال المؤسسات ص و م
- ✓ المساهمة في تطوير محيط المؤسسات من أجل إنشاء محيط نشيط والحث على الاستثمار.
- ✓ الاستفادة من تكوين أعضاء المجلس الدائمين والمنتخبين.
- ✓ تقوية هياكل المجلس من خلال مساهمات الكفاءات الوطنية والدولية.
- ✓ تدعيم مشاريع البحث والمتعلقة بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا– المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية:

من أسباب التضارب في المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غياب تعريف دقيق لها، ولذلك جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسد هذا الفراغ، وتسعى في هذا الإطار وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بناء نظام معلومات اقتصادي وإحصائي قوي وفعال يمكن المؤسسات الاقتصادية والسلطات العمومية من استغلاله في ظروف أحسن، هذه المنظومة المعبر عنها في القانون التوجيهي ببنك المعطيات الاقتصادية والإحصائية لتوسيع نشاطها، وقد تم تجنيد مبلغ مالي من ميزانية الوزارة مقدرة بـ 100 مليون دينار جزائري، لإنجاز مجموعة من الدراسات والتحقيقات الاقتصادية. إن هذه المؤسسات ستمكن الوزارة لا محال من أخذ صورة دقيقة عن وضعية مختلف قطاعات النشاط وستتيح لها فرصة إعداد مخططات التأهيل وإنشاء بنوك معلومات[1]. غير أنه رغم ذلك يلاحظ غياب معلومات دقيقة لهذه الوزارة وغيرها من الوزارات ونقص في التنسيق.

[1] محمد الصالح زويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2007/2006، ص: 119.

رابعا– ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق بورصات المناولة والشراكة SOUS-TRAITANCE:

تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين قدرات المؤسسات وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتدخل المناولة ضمن الثقافة الصناعية، وإذا أخذنا تونس مثلا فإننا نجد نسبة القيمة المضافة الناتجة عن المناولة تشكل نسبة 15% من الصادرات الكلية للبلاد، وتمكن بورصات المناولة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على المزايا التالية:[1]

- ✓ اكتساب تقنيات التنظيم الحديثة، التكنولوجيا ومعايير الجودة الكاملة؛
- ✓ توسيع السوق الداخلية إلى فروع إنتاجية جديدة مثل بعض الصناعات الغذائية؛
- ✓ الرفع من مستوى التشغيل من خلال الفروع الجديدة؛
- ✓ الرفع من القدرة على التصدير خارج المحروقات.

كما تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المقاولة كما يلي:[2]

- ✓ تحصل من خلاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فرص تسويقية لمنتجاتها؛
- ✓ تساهم في تحسين الكفاءة على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن ثم تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية؛
- ✓ تحقيق المنافع المشتركة والمكاسب العامة الناتجة عن تدعيم نظام التعاقد، تتمثل في ضمان نمو اقتصادي عام.

وفي الجزائر تم إنشاء سنة 1991 بورصات للمناولة والشراكة والتي هي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها:[3]

- ✓ إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة؛
- ✓ ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية؛
- ✓ تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية؛
- ✓ إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق اللازمة، وتقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات؛
- ✓ المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي وترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي؛
- ✓ تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة، وتمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.

وتدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة في الجزائر تم تأسيس **مجلس وطني لترقية المناولة** بموجب المرسوم رقم 373/02 المؤرخ في 11-11-2002، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/03 المؤرخ في 22-04-2003، الذي يتولى عرض الإجراءات اللازمة التي تضمن الاندماج الايجابي للاقتصاد الوطني، وعصرنة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والالتحاق بالتيار العالمي للقيام بدور المناول والتعاون مع كبار أرباب العمل الوطنيين والأجانب[4]. وتم توقيع مشروع PNUD/ALG/95/004 بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية في 09 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق والغرب، أما بورصة المناولة والشراكة للجنوب فتم إنشاءها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم أدمجت ضمن المشروع السابق.

---

[1] محسن زوبيدة، محسن عواطف، **سبل إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرسمي في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر– الآثار وسبل الترويض، يومي 21/20 نوفمبر 2007، المركز الجامعي د.مولاي الطاهر بسعيدة، ص:21.

[2] جبار بوكثير، سعيدة حركات، **المقاولة من الباطن كخيار إستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 02، 2016، ص: 281.

[3] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004، ص: .38

[4] المادتين: 20-21 من **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001**، رقم 01-18، ص: 7-8..

خامسا– صناديق الاستثمار الولائية:

تطبيقا لأحكام المادة 100 من الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، أنشأت الحكومة 48 صندوق إستثمار يخص جميع الولايات حيث أوكلت إدارتهم لصالح حساب الدولة، و بموجب الاتفاقات الموقعة مع وزارة المالية تم تعيين ثلاثة (3) شركات رأس المال الإستثمار و فرعين للبنكين في طور الإنشاء ؛ ومن أهم مهامها تسهيل ولوج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف حاملي المشاريع الشباب للتمويل عن طريق المساهمة في رأسمال شركاتهم.

تم إنشاء صناديق الاستثمار الولائية للتحفيز الاستثمارات على مستوى 48 ولاية لتغطية كافة التراب الوطني وذلك تطبيقا لأحكام المادة 100 من الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، وذلك في إطار تطبيق إستراتيجية لامركزية اتخاذ قرار الاستثمار وتكييفه مع خصوصيات كل ولاية، حيث أسندت مهمة تسيير صناديق الاستثمار الولائية باسم ولفائدة الدولة لثلاثة شركات متخصصة في تسيير وإدارة مخاطر رأس المال وبنكين عموميين.

ويتم تمويل الصندوق عن طريق اقتطاع دوري تراكمي من ميزانية الدولة يتم عن طريق الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في حدود 01 مليار دينار جزائري لكل صندوق في حساب تخصيص خاص للخزينة العمومية؛ وبالنسبة لمستوى الحد الأقصى للتدخل: المساهمة بنسبة 49 % في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وضع حد أعلى على 100 مليون دينار جزائري، ما عدا الاستثناءات التي تسمح بها وزارة المالية. يجب أن لا تتجاوز المساهمة 10% من الموارد المالية المخصصة للصندوق. تتم المشاركة في الحالات التالية: رأسمال المخاطرة للمؤسسات ص و م في طور الإنجاز؛ رأسمال التنمية؛ تمويل إعادة الهيكلة، نقل و شراء الأسهم التي تمتلكها شركة رأسمال الأخرى بهدف الحفاظ على استمرارية المؤسسات ص و م والمحافظة على موظفيها.[1]

سادسا– التمويل التأجيري:

أو بعبارة أخرى عدم التمويل بالبيع بل بالكراء، بدأ العمل بهذه الوسيلة في بداية سنة 2000 حيث تم إنشاء شركتين، شركة الاعتماد الإيجاري SALIM مهمتها التمويل الإيجاري للمنقولات في إطار النشاط الفلاحي وهي فرع لـ CNMA، إلى جانب مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك ABC في إنشاء الشركة العربية للتمويل التأجيري ALC ومهمتها القيام بالتمويل التأجيري في مجال العقارات[2]. وباعتبار مسألة التمويل تمثل جوهر إشكالية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فقد اعتمدت مجموعة من التقنيات في مجال منح الائتمان المصرفي أهمها:[3]

- ✓ القروض المستندية crédits documentaires كتقنية لتمويل التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا؛
- ✓ السماح بمنح قروض استغلال (قصيرة الأجل) وبالسحب على المكشوف Découverts؛
- ✓ قروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات.
- ✓ التمويل التأجيري

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صناديق الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement (2017/01/22)

[2] قاشي خالد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005–2013**، مجلة الأبحاث الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، العدد 12، جوان 2015، ص:20.

[3] قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص: 07.

المطلب الرابع: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج الاستثمارية العامة:

تلعب الاستثمارات العامة دورا محوريا إستراتيجيا في إحداث تغيرات جوهرية على الجهاز الإنتاجي، والاندماج القطاعي الداخلي والتكامل بين الفروع والأنشطة الاقتصادية وتصحيح الإختلالات الهيكلية، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حد سواء ومنه تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، كما أثبتت بعض الدراسات على أن سبب النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف القرن العشرين يعود بدرجة كبيرة إلى تطور البنية التحتية، ولكن الأمر هنا لا يتعلق بكم البنى التحتية فقط بل حتى بجودة هذه البنى لتحقيق معدلات معتبرة، لأنها قد تؤثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي إذا أهتم فقط بالكم.

بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال فترة التسعينات لمعالجة الإختلالات الاقتصادية، من خلال تطبيق سياسة التعديل الهيكلي والتي لم تجد لها حلا نهائيا رغم تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبفضل ارتفاع الجباية البترولية أدى إلى رخاء مالي ساعد على انطلاق الجزائر في تنفيذ ثلاث برامج استثمارية كبرى منذ سنة 2001 إلى غاية 2014 تمت خلالها تخصيص موارد مالية كبيرة لتمويل تلك البرامج الاستثمارية العامة التي ارتفعت من 7 مليار دولار في برنامج الإنعاش 2001-2004 إلى 55 مليار دولار في برنامج دعم النمو الأول 2005-2009 إلى 286 مليار دولار خلال البرنامج الخماسي 2010-2014، وكانت تهدف إلى:

- تحسين البنية التحتية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة؛
- محاربة الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية؛
- دعم التنمية الإقليمية والمحلية، وتحسين الخدمات العامة.

وبذلك فقد شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة توسعة مالية، وتمثلت هذه البرامج فيما يلي:

أولا- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 spécial économique stimulus program:

جاء هذا البرنامج عقب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال الثمانينات، فقد عرف هذا البرنامج تصميم جديد للاقتصاد يتمثل في ضمان محيط ملائم للمؤسسات والاستثمار، ورفع المضايقات القانونية والبيروقراطية، ومراقبة السيولة والتوسع في الاقتصاد عن طريق سياسات في مجال التدبير والتحكم في الميزانية.

المخطط الثلاثي 2001-2004، الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي بحوالي 1.216مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار بعد إعادة تقييم معظم المشاريع المبرمجة سابقا وإضافة مشاريع جديدة له[1]. ويتمحور هذا البرنامج عدد من الإجراءات الموجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية، ومن ثم توفير الفضاء الاقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية للإنتاج

[1] رشيدة أوبختي، محمد بن بوزيان، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة**، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، العدد 16 ، ديسمبر 2016 ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، ص:198-199.

وحشد الادخار الوطني، وقد جاء هذا البرنامج لدعم الإنعاش ومن ثم النمو، مع تنشيط الطلب الكلي[1]. وتطبيقا لبرنامج الحكومة فإنه يهدف إلى دفع الأنشطة عبر كل تراب الوطن، كما أنه يهدف إلى مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي والجهوي، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية، وتطوير المنشآت الصحية وتحسين تنافسية المؤسسات، كما تم وضع مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- تكملة الأعمال التي هي في طور الإنجاز؛
- إعادة الاعتبار وصيانة البنية التحتية؛
- دعم النشاطات الإنتاجية مثل الفلاحة؛
- إنشاء مشاريع رامية إلى تنمية مستدامة؛
- تعزيز الخدمات العامة، وتحسين إطار معيشي، وتنمية الموارد البشرية.

وتنقسم الإستراتيجية التنموية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى جزأين هما:[3]

- لقد تبنت الحكومة الفكر الكنزي الذي يعالج فترات الكساد بما يعرف بأثر المضاعف، إذ أنه في فترات الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة؛
- ضرورة توجيه النفقات الاستثمارية إلى القطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهمها الأشغال العمومية، الصحة، التعليم، الفلاحة، وغيرها من القطاعات ذات الأثر المزدوج، فهي تساهم في تحفيز النمو وفي تحسين ظروف حياة المجتمع.

جدول رقم(1–9): توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي على مختلف القطاعات 2001–2004 الوحدة: مليار دج

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
دعم الإصلاحات الاقتصادية	30	15	/	/	45	8.60
دعم النشاط الفلاحي والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.40
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	5.6	204.2	38.80
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40
المجموع	**213.1**	**178.3**	**113.1**	**20.5**	**525**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني سنة 2001**، الدورة العامة 20، ص:139.

[1] حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، Les Cahiers du MECAS، العدد: 03، أفريل 2007، ص:337. https://mecas.univ-tlemcen.dz/assets/uploads/Archives/mecas%2003/28.pdf

[2] services du chef du gouvemement, **Le plan de la relance économique 2001-2004**, Les composantes du programme, P:4 .

[3] محمد سعودي، **أثر الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، أفريل 2014، ص: 82.

نلاحظ من خلال الجدول مدى سعي السلطات العمومية في تنفيذ هذا البرنامج حيث أن وتيرة استهلاك الاعتمادات المالية كانت سريعة فقد تم استهلاك حوالي 80% من الاعتمادات المالية خلال سنتين الأولى 2001-2002، وقد حضي قطاعي الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية بنسبة 40% لكل منها، لتدارك العجز والتأخر في القطاعين، كما وجه هذا البرنامج لدعم النشاط الفلاحي بنسبة 12.40% ودعم الإصلاحات من خلال خوصصة القطاع العام وتدعيم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وزيادة فرص الشراكة، بغية استغلال ارتفاع أسعار النفط لتوفير الظروف التي تسمح للمؤسسات بالعمل في ظروف جيدة.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تطلب تجنيد موارد هامة من أجل إنجازه بأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، حيث وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

جدول رقم (1-10): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الوحدة: مليار دج

المشاريع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة "%
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20	41
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5	49
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2	04
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	/	2	04
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط	0.03	0.05	/	/	0.8	02
المجموع	**6.33**	**11.35**	**13.7**	**15.2**	**46.58**	**100**

المصدر: بالرقي تيجاني، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 – دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص:50. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6146

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

أو المخطط الخماسي الأول؛ جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع في التي سبق إقرارها وتنفيذها، حيث أطلقت الحكومة برنامجا استثماريا ضخما قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار(114مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ9.680 مليار دينار (حوالي 130مليار دولار).

يعد البرنامج الثاني ضمن السياسة التنموية الجديدة للبلاد والقائمة على التوسع في الإنفاق العام والذي جاء ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تركز فيه الحكومة على تطبيق إستراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو، وتحسين مستوى المعيشة من خلال الاستثمارات والمشاريع الكبرى التي تهدف إلى إنشاء المزيد من مناصب الشغل، وعموما فقد حدد هذا البرنامج مجموعة من الأهداف التالية:[1]

[1] Fonds Monétaire International, **Algérie, Consultations de 2004 au titre de l'article IV, Rapport des services**, Note d'information au public sur la Discussion du Conseil d'administration et déclaration de I 'administrateur pour Algérie, N°05/50, Février 2005, p19.

- تحديث وتوسيع نطاق تغطية الخدمات العامة لأهميتها في تطوير الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛
- إعادة تأهيل البنية التحتية وتطوير الموارد البشرية باعتبارها أهم العناصر الداعمة للنمو الاقتصادي؛
- تسخير كل الجهود للرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري فقد هدف البرنامج إلى تحقيق العديد من الأهداف الأخرى أهمها:[1]

- استكمال تحفيز لاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شانها تسهيل عمل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروة والشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة.

تزامنت هذه الفترة مع حدوث الأزمة العالمية التي بقيت أثارها السلبية محدودة نسبيا على الاقتصاد الجزائري لكنها بينت مدى هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري المرتبط بتصدير المحروقات الذي يتطلب تنويعا[2]؛ وقد كانت مخصصات على النحو التالي:

جدول رقم (1-11): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو على مختلف القطاعات 2005-2009

المشاريع	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50.0	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، أفريل 2005

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا البرنامج يعكس إرادة الدولة في مواصلة دعم الاقتصاد وتحسين رفاهية المجتمع، حيث كان موجها بالدرجة الأولى إلى تحسين ظروف معيشة السكان والذي خصصت له بنسبة 45.5% من المخصصات المالية، وأيضا تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5% من إجمالي المخصصات، كذلك حصص البرنامج لدعم التنمية الاقتصادية نسبة 8%، بالإضافة إلى تطوير الخدمات العمومية وتطوير التكنولوجيا بنسبة 4.8% و 1.1%.

ثالثا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

أو ما يسمى المخطط الخماسي الثاني (2010-2014)، ويعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة من حيث الطبيعة أو الأهداف، يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني والتقليل من معدلات البطالة من خلال خلق 03 ملايين منصب شغل

[1] علي طالم، بومدين فيلالي، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية-**، مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 06، جوان 2016، ص: 104.

[2] Amine Belaicha, Abdeldjellil Bouzidi, Daniel Labaronne, **Crise financière internationale, Ralentissement économique mondial et Effets sur les économies euro-maghrébines Une fonds d'investissement d'etat pour Algérie approche institutionnelle et confrontation au modèle traditionnel dés fonds souverains,** faculté des Sciences Economiques Gestion et des Sciences de Commerciale, collogue international, Université de Béjaia, p 4-6

وتحسين الخدمات العمومية بمبلغ إجمالي لم يسبق لبرنامج تنموي قدره 21214 مليار دينار أو ما يعادل 286 مليار دولار، مقسمة إلى قسمين: **القسم الأول**: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 156 مليار دولار؛ و**القسم الثاني**: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمبلغ 130 مليار دولار. ويتضمن هذا البرنامج أهداف تتلخص في ثلاث محاور رئيسية:

- تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية؛
- دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية؛
- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني عن طريق تنويع وتوسيع النسيج الاقتصادي خارج المحروقات.

وفي ما يخص مجموعة المشاريع المعنية ببرنامج توطيد النمو والمبالغ المخصصة لها يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (1-12): المشاريع المعنية ببرنامج توطيد النمو والمبالغ المخصصة لها

المشاريع	المبالغ (مليار دولار)	النسبة %
تحسين التنمية البشرية	114.4	40
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	111	38.8
التنمية الصناعية	27	9.4
تشجيع إنشاء مناصب الشغل	15.6	5.5
دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	15	5.3
تطوير اقتصاد المعرفة	03	1.05
المجموع	**286**	**100**

المصدر: بشيكر عابد، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر (2001-2014)**، Revue d'économie et de statistique appliquée , Volume 13, Numéro 2, p28 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8014

نلاحظ أن البرنامج خصص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية (من خلال إنشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية، 02 مليون وحدة سكنية وغيرها)، وفي ما يخص ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فخصص لها ما يقارب 150 مليار دج من خلال إنشاء مناطق صناعية جديدة وكذا الدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية المسيرة من قبل الدول لإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية. والجدول التالي يوضح خلاصة الاستثمارات العامة في البنية التحتية للبرامج الثلاث من 2001/2014 .

الشكل رقم (1-7): الاستثمارات العامة في البنية التحتية للبرامج الثلاث 2001/2014

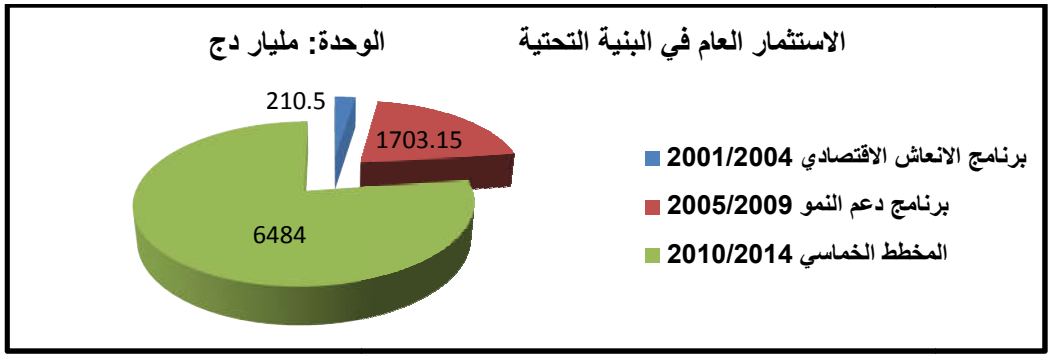

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعلومات السابقة

المبحث الرابع: عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نجحت العديد من الدول في الاستفادة من مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تبنيها سياسات وبرامج وآليات أثمرت بشكل جيد في بتطوير وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه المساهمة الإيجابية لتلك المؤسسات في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية ودعم اقتصادياتها ورفع تنافسيتها، يهدف هذا البحث إلى عرض أهم التجارب الناجحة التي قد تستفيد منها الجزائر في رسم سياسات واضحة وعلمية من أجل النهوض بهذا القطاع؛ ومن تلك التجارب نذكر:

المطلب الأول: تجارب عالمية ناجحة في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا– التجربة الكورية الجنوبية:

أضحت التجربة التنموية الكورية محل اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة بسبب القفزة النوعية الكبرى التي حققتها في عديد الميادين، والتي جعلت الكثير من الباحثين الغربيين يصفونها بالنمر الآسيوي*، فقد عرف الاقتصاد الكوري تطورا كبيرا خلال الربع الأخير من القرن العشرين، بسبب تغير هيكل الصناعة الكورية نحو الاهتمام المطرد بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها في أواخر الخمسينات كانت أحد أفقر الدول الآسيوية على اعتبار أنها كانت عبارة عن اقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة، حيث كانت تتلقى ما يقارب ما قيمته 10% من ناتجها المحلي الإجمالي في شكل مساعدات، بينما كانت مدخراتها المحلية تمثل 2% إلى 3% من الناتج القومي الإجمالي، وكان معدل النمو متواضع والصادرات أقل من نصف الواردات، زد على ذلك ما يقارب 88% من هذه الصادرات عبارة عن مواد خام، وتغيرت الصورة من خلال الخطة الخماسية الأولى للتنمية (1962-1966) حيث نجحت في إرسال قواعد بناء صناعية لنقل الدولة من الاعتماد على المواد الزراعية إلى الاعتماد على التصنيع الموجه إلى التصدير.

ففي الخطة الخماسية وضعت كوريا مجموعة من الخطط الاقتصادية التي بدأتها بخطة التنمية الاقتصادية الأولى، وتستهدف هذه الخطط جميعا إحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد القومي، ومن خلال الخطة الخماسية الثانية (1967-1971) ركزت الحكومة الكورية على تحويل سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات على سياسة التصنيع الموجه للتصدير، ودعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية. من خلال دعم القطاع الخاص المنتج وخاصة الموجه للتصدير[1]. بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الجمركية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، كما قامت بإنشاء هيئة ترويج التجارة الكورية المعروفة بـ "كوترا" Corporation Korea s Trade Promotion سنة 1962 بهدف توسيع أسواق المنتجات الكورية، وتأسيس بنك الاستيراد والتصدير عام 1969 لآجل توفير التمويل اللازم[2].

وفي ربع القرن الماضي تضاعف إجمالي الناتج القومي الإجمالي ليقترب من الثلاثين مرة، وكان احد أسباب هذا النجاح الكبير، وبلغ نمو الصادرات سنويا 40 % في هذه الفترة، بل إن صادرات بعض المنشآت الصناعية تجاوزت 90% من إنتاجها، حيث وضعت الحكومات المتتالية تنظيما مرتبطا بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة يتمثل فيما يلي:

* ظهر مصطلح النمور الآسيوية للإشارة إلى النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته كل من سنغافورة، تايوان، هونج كونج وكوريا الجنوبية، منذ ستينات القرن العشرين.

[1] Gilbert Etienne, **Repenser le développement**, Paris, Armand Colin, 2009, p228.

[2] عبد الرحمان بن سانية، **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، العدد 11، 2011، ص: 74-75.بتصرف

– إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه تلك الصناعات إلى التصدير؛

– تم إنشاء بنك متخصص في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 1961 يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة لتلك المنشآت واتبع هذا البنك أسلوب تقديم القروض والتسهيلات والائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات وعمليات النقد المحلي والأجنبي وتقديم الخدمات الاستثمارية في الأعمال الإدارية والفنية، مع تقديم حافز للمصدرين عن طريق دعم أسعار الفائدة من هذه القروض بالعملة المحلية بمنحهم أسعار فائدة تفضيلية؛[1]

– أعدت حكومة كوريا الجنوبية مشروعا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد اعتمد المشروع على تقديم المساعدات الفنية والمالية لتطوير هدا القطاع الفتي وإعفاءات ضريبية لصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثلت فيما يلي:[2]

– **إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** من الضرائب لمدة تصل إلى أربع سنوات بعد تكوينها، وإعفاءها من 50 % من الضرائب لمد سنتين بعد ذلك؛

– **تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة**، حيث وجد أنواع معينة من الدخول لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي منها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنية؛

– **الائتمان الضريبي**، حيث يتم خصم نسبة مئوية محددة من تكلفة الاستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي، ومن أمثلة ذلك الاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد، وإدخال التكنولوجيا الجديدة وخدمات البحث والتطوير؛

– **الاحتياطات**، حيث ينظر إلى مختلف الاحتياطات على أنها حسابات مصروفات بالنسبة للضرائب ومن أمثلة ذلك احتياطي الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير التكنولوجيا، وتغطية خسائر التصدير وتوسيع الأسواق الخارجية.

– الإعفاء الجمركي التام أو نسبة 80 % لجميع المعدات و الأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية وإعفاء العينات المستوردة للاستعمال في تصنيع منتج أو تكنولوجيا جديدة من ضريبة الاستهلاك الخاصة.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الكوري ويصل عددها حاليا إلى أكثر من 3 مليون مؤسسة، تشكل نسبة 99.80% من المجموع الكلي للمشاريع العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتوظف نحو 10.48 مليون عامل من أصل 12.04 مليون عامل، أي نحو 87% من مجموع القوى العاملة في كوريا، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا نحو 99.4% من مجمل المؤسسات العاملة في الصناعة التحويلية، وتساهم نحو 52.8% من إجمالي القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع[3]، ووعيا منها بأهمية هذه المؤسسات وضرورة توسيع دورها، ركزت الحكومة الكورية اهتماما على توفير مناخ استثماري محفز، ففي القرير السنوي للبنك العالمي حول مناخ الأعمال لسنة 2013 احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الثامنة (08) عالميا من مجموع 185 دولة. كما أن الجدول التالي يوضح آجال إنشاء مؤسسة في كورية الجنوبية مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،كما يلي:

[1] مبارك لسلوس، **تجربة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أجنبية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010/2000، بومرداس: جامعة أمحمد بوقره، يومي 19/18 ماي 2011، ص:207.

[2] صلاح حسين، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011، ص: 133- 134.

[3] نجيبة سلاطنية، **دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة حالة حاضنة الأعمال بقسنطينة خلال الفترة 2008/2013–**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف1–، الجزائر، الموسم الجامعي 2014/2013، ص:30.

جدول رقم (1–13): آجال إنشاء مؤسسة في كورية الجنوبية مقارنة بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2013

المؤشر	كوريا الجنوبية	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
الإجراءات (عدد)	05	05
الآجال (الأيام)	07	12
رأس المال الأدنى المسبق (%من دخل الفرد)	00	13.3

المصدر: ياسين نوري، **مرجع سبق ذكره**، ص:36.

من خلال الجدول نلاحظ أن كوريا الجنوبية تتفوق على باقي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بآجال إنشاء مؤسسة بنصف المدة تقريبا، كما لا يشترط تسبيق رأس مال أدنى، في حين أن باقي دول التعاون تشترط 13.3% كمعدل عام.

ثانيا– تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

إن الاقتصاد الأمريكي وبالرغم من قوته وضخامته إلا أنه لم يعتمد فقط على الشركات الكبرى بل أعطى أهمية كذلك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ وضعت الحكومة الأمريكية إدارة لهذه المؤسسات تعرف بإدارة الأعمال الصغيرة (S.B.A) أنشئت سنة 1953 وهي الأداة الرئيسية التي لمساعدة ووضع السياسات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة حيز التطبيق، فبالرغم من كون الو.م.أ من أكبر الاقتصاديات العالمية توفرا على الشركات متعددة الجنسيات التي تنشط على مستوى العالمي، والتي بإمكانها محو المؤسسات الصغيرة من الوجود، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور هذا النوع من المؤسسات؛ ويقدر متوسط إنشاء هذا النوع من الاستثمارات في الولايات المتحدة عن ما لا يقل عن 150 ألف مشروع سنويا[1]. ويرجع الاهتمام بهذه المشروعات إلى القدم ففي سنة 1958 تم وضع قوانين لحمايتها من الزوال، ذلك من خلال عدة آليات للدعم من بينها: إنشاء الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة، الإعفاءات الضريبية، هيئة مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (1–14) : أهم محاور سياسة دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأمريكي

المحاور	العناصر
وضع نظام تمويلي لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إنشاء شركات متخصصة في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعطاء قروض ميسرة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم ضمانات القروض والتسهيلات الائتمانية
إعفاءات ضريبية ممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	قدم القانون الأمريكي الكثير من الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية والجمركية لتلك المؤسسات
إنشاء جهاز حكومي مركزي عام 1993 يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة	هو بمثابة الجهة المختصة عن تنفيذ السياسة الوطنية لإقامة المؤسسات
وجود عدة منظمات حكومية منها: SMALL BUSINESS ASSOCIATION SMALL BUSINESS DEVELOPMENTS CENTERS SERVICE CORPS OF RETIRETIRED EXECUTIVES	المساعدة في الحصول على التمويل وتوفير الفروع المحلية تحقيق الاتصال بين المؤسسات الصغيرة والجهات الحكومية المساعدة في تحقيق التعاقدات الحكومية تقديم مساعدات بمختلف الأشكال

المصدر: شعيب أتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص:40.

[1] Small Business Administration, **La politique publique d'aide aux PME**, au Service du Rêve, p:32.

كما تتمتع الو. م أ بوجود نظام راسخ لضمان الائتمان والتمويل تمتد لأكثر من مئة سنة عبر العديد من المؤسسات المالية التي توفر المعلومات، وتتابع التسهيلات المالية للعملاء بما يدعم تعاملاتهم مع الجهاز المصرفي، وإذا كان نظام ضمان مخاطر الائتمان قد نشأ لخدمة النظام المصرفي، فقد استطاعت الو. م .أ تطويره لاستخدامات مختلفة بدءا من برامج البيع الآجل ومرورا بإقراض المؤسسات الصغيرة، كما تساهم هذه المؤسسات بتقديم الدعم والمشورة للمؤسسات الصغيرة، إضافة لزيادة فرص النجاح عبر دعم التجارة الالكترونية والتواصل بين المؤسسات عبر شبكة الانترنت[1].

ومن بين الاستراتيجيات الجديدة في الو.م أ هي دفع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في المناطق الريفية، بالإضافة إلى الشخص الذي ينوي إطلاق مؤسسته الصغيرة والباحث عن تمويل توفر له قروض خاصة لتنمية هذه المناطق المحلية، ولاسيما تلك التي تواجه نزوح السكان، والتفكك الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، فإنه يبسط له عملية طلب الإجراءات والاقتراض، فالنسبة للقروض المصغرة للهيئة التي تضمنها بنسبة 85% للقرض الذي لا يفوق 150.000 دولار، و 75% للقرض الذي يفوق هذه القيمة، مع ضمان الرد على طلب القرض في أجل أقصاه خمسة أيام، بالإضافة إلى البرنامجين (SBIR, STTR) الذي أطلق سنة 2012 بتشجيع الإبداع ونقل التكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية قادرة على المنافسة دوليا، وقادرة على التكيف والمنافسة على الصعيد الدولي، الدليل على ذلك هو أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية التي تقوم بعملية تصدير منتجاتها نحو الخارج تطور كثيرا، فقد ارتفعت من 108026 سنة 1992 إلى 239287 في سنة 2006؛ وتطور عدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 5.8 مليون مؤسسة تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية وتتميز بالإبداع والمنافسة، وتساهم بثلث التجارة الخارجية والتي تقدر بـ 40% من النشاط الاقتصادي الكلي.[3]

كما كانت للو.م.أ تجربة ناجحة في مجال احتضان PME، وذلك من خلال ملاحظة فشل ما يقارب 50% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند بداية نشاطها وذلك لضعف الإدارة وأساليب اتخاذ القرار، ويوجد حاليا أكثر من 600 حاضنة تكنولوجية تخرج 69 مؤسسة صغيرة من الحاضنة كما تم خلق 1900 منصب عمل جديد وإجمالي عوائد 720 مليون دولار في العشرة سنوات الماضية[4].

ثالثا– التجربة اليابانية :

تعد التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا يتحذى به في كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها القومية من ناحية، والتغلب على العديد من المشكلات المختلفة التي تواجهها من ناحية أخرى. فالمؤسسات ص و م لعبت دورا هاما في نمو ازدهار الاقتصاد الياباني من خلال عملية التطوير والتصنيع، واستمرت هذه المنشآت في تقديم فرص كبيرة للعمالة، واحتفظت بدور رائد في جميع قطاعات الصناعة، وأصبحت تتعايش مع المؤسسات الكبرى لما تتميز به من القدرة على التكامل والتعاقد من

---

[1] عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة– دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2010/2009، ص:58.

[2] شوقي شادلي، **تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2017/2016، ص: 51.

[3] OCDE, **Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepreneuriat**, 2005, p:250.

[4] كريمو دراجي، **حاضنات الأعمال كآلية لترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد32، 2015، ص:176.

الباطن.[1] فهي تمثل 99.1% من إجمالي عدد المؤسسات في بداية التسعينات، كما تمثل 99.5% من إجمالي المؤسسات العاملة في مجال التصنيع، وتساهم بفرص عمل بما نسبته 73.8% من العاملين في مجال التصنيع.

وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بظواهر أساسية منها: **التخصص**، فكل عامل يقوم بعملية بسيطة ومن ثم يستطيع أن ينهض بها، ونجد أيضا **التركيز**، فالمصانع الصغيرة تقوم إلى جوار بعضها البعض وتعمل عمل بعضها البعض، بالإضافة إلى **الاتصال** الوثيق بين المنتج والتاجر.[2]

اهتمت اليابان بالتعاقد من الباطن بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لمنع استيراد بعض مستلزمات الإنتاج، فبدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصنيع ما منع استيراده، كما عملت الحكومة على حث المصانع الكبيرة على التنازل للمصانع الصغيرة على مهمة القيام بجانب هام في العملية الإنتاجية، فأصبحت تمثل نحو 75% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1987. فالمؤسسات الكبيرة تعتمد على بدرجة كبيرة على المؤسسات الصغيرة في تصنيع أجزاء مكملة، أو القيام بعمليات إنتاجية، أو تجميع المنتج نهائيا.[3]

في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة، استخدمت اليابان عدة مؤسسات من أهمها:هيئات التمويل الحكومية للصناعات الصغيرة، جمعية التمويل الأهلية، جمعية تمويل الصناعات الصغيرة واغلبها يقدم قروض طويلة الأجل لاقتناء الآلات والمعدات اللازمة لتسيير العمليات وتشجيع اللجوء إلى التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، وهناك أيضا مؤسسات تمويل خاصة أو مختلطة تكفلت بمهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالبنك المركزي للتجارة والصناعة والبنوك التجارية ومؤسسات الإقراض الخاصة.

تؤكد التقارير المالية أن البنوك مازالت تفرض نوعا من القيود على تمويل هذه النوعية من المشروعات للتخوف من وقوع هؤلاء العملاء في فخ التعثر، إذ إن غالبية هؤلاء العملاء ليس لديهم الخبرة الكافية في إدارة هذه النوعية من المشروعات، وكذلك الضمانات اللازمة للبنوك من دراسة الجدوى للمشروع، وقد أكد استطلاع رأي اجري في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على بروز مشكل التمويل وهو المشكل المطروح على مؤسسات التمويل اليابانية، ولضمان القروض للمستثمرين الصغار أسست الحكومة المركزية نظاما لضمان القروض المقدمة، في شكل هيئات لضمان القروض في كل مدينة، كما اعتبرت سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسات مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمشروع الصغير الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمته بقسط تأميني يدفع شهريا تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر.

أصدرت الحكومة اليابانية في ديسمبر 1999 قانون جديد عدل في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بزيادة المبلغ المتوسط لرأسمالها في مختلف القطاعات، وسهل من عملها بفضل سياسة جبائية، وتسهيل الإجراءات الإدارية، بالإضافة على إصلاحات هيكلية وتحرير الأسواق المالية، وخلق محيط تجاري ملائم لها[4]. كما أن هناك عدة عوامل ومقومات أساسية أدت إلى نجاح التجربة اليابان في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها:

---

[1] سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المدني**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع،القاهرة، 1998، ص: 53.

[2] **نفس المرجع**، ص:53-54.

[3] فتحي السيد عبدو، أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص: 160-161.

[4] Organisation de coopération et de développement économiques, perspectives de l'OCDE, sur les PME, Edition de OCDE, Paris, 2000, p173.

- وجود فكرة وفلسفة واضحة وراء الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وجود سياسة خاصة بتحديث وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

رابعا– التجربة الإيطالية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر التجربة الإيطالية من التجارب الناجحة في إطار تنشيط وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعود أسباب نجاح التجربة الإيطالية إلى التجمعات أو المناطق الصناعية*، فإيطاليا تمتلك نحو 100 منطقة صناعية في شمال ووسط البلاد، موزعة على 55 ألف وحدة إنتاجية، ويعمل بها ما يزيد عن نصف مليون عامل. ويمكن حصر أهم **مقومات نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية** وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية فيما يلي:[1]

- تتميز سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية بالمرونة والديناميكية، وذلك من خلال فتح أبوابها لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؛
- تقسيم عملية الإنتاج إلى عدة مراحل موزعة على كل مجموعة من المؤسسات، وهو ما يضمن التقارب والتنسيق فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اهتمام الحكومة الإيطالية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضع أهداف واستراتيجيات وقوانين وآليات تشريعية داعمة لها؛
- تقديم الدعم المالي والتسهيلات اللازمة لزيادة تواجد تلك المؤسسات في السوق؛
- تنوع الجهات والهيئات المسؤولة عن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها وزارة الصناعة، وزارة البحث العلمي، وزارة التجارة الخارجية؛
- توفير البيئة القانونية اللازمة من خلال الاهتمام بالجانب التشريعي.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة ومتكاملة فيما بينها؛
- تتميز المؤسسات الإيطالية بميزتين هامتين هما المرونة وقدرة الاستجابة، ورغم ذلك فإنها في الكثير من الأحيان تعجز عن تلبية متطلبات السوق خاصة عند الطلب بكميات كبيرة على منتجاتها، كما تعد في أغلب الأحيان عاجزة عن القيام باستثمارات تساعدها على النفاذ إلى أسواق جديدة، وغم الصعوبات التي تواجهها إلا أنها استطاعت اكتساب درجة عالية من القدرة التنافسية بفضل تنظيمها في شكل عناقيد صناعية[2].

اهتمت الحكومة الإيطالية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد أن أدركت مدى أهميتها لتنمية الاقتصاد الوطني، ودعم التجارة الخارجية، ولذلك قامت بوضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتقديم هذا الدعم، كما أعطت اهتمام كبير لتوفير البيئة التشريعية، لذلك وضعت عدد من القوانين التي تحكم عملية التعامل بين المؤسسات وبعضها البعض بالإضافة إلى التعامل بين المؤسسات والحكومة ووضع آليات للتشجيع على العمل في تلك المؤسسات، كما وضعت تشريعات لتنظم القروض والمنح التي تساعد ملاك تلك المؤسسات، وتقديم كافة التسهيلات والمساعدات التي تساعدها على توفير بيئة صالحة للنمو.

---

* **وهذا ما تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، حيث أن التحدي لهذه المؤسسات ليس الحجم بل التحدي هو في التفكك وعدم ارتباطها في هيكل متكامل، يواجهه تفتت عمليات الإنتاج والتسويق والشراء، ومن هنا كانت فكرة العناقيد الصناعية، التي هي عبارة عن تجمعات جغرافية قد تكون محلية، إقليمية، أو عالمية للشركات والمؤسسات المرتبطة فيما بينها في منظومة من الأنشطة الصناعية والتي تصب في صالح ودعم التنافسية للمؤسسات المكونة لهذه العناقيد،

[1] لخلف عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 94-95.

[2] شوقي جباري، بودبار زهية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 18- 19.

كما وضعت الحكومة خمسة أهداف رئيسية من أجل الإصلاح الهيكلي للاقتصاد، والتي تساعد على توفير بيئة صالحة لنمو المؤسسات وهي:

- ✓ التنمية والتحسين الهيكلي للمناطق التي تعاني من معدل نمو منخفض؛
- ✓ تحويل النشاط الاقتصادي في المناطق أو أجزاء من المناطق التي تأثرت بشدة بالتدهور في الصناعة؛
- ✓ التدريب المهني للشباب بالإضافة إلى دعم الفئات المحرومة مثل متحدي الإعاقة؛
- ✓ تدريب العاملين على التأقلم مع التغيرات في الصناعة والتكنولوجيا المتطورة؛
- ✓ الإسراع بالإصلاح الزراعي وتنمية وتطوير المناطق الريفية.

أيضا تتجه سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تقليل آثار الحجم الصغير لها وذلك عن طريق الدعم المالي لتلك المشاريع وتقديم التسهيلات اللازمة لزيادة تواجد تلك المؤسسات في السوق والتحسين المستمر لجوده منتجاتها، من خلال:

- ✓ تطوير وتحديث معدات الإنتاج، ونقل التكنولوجيا المتطورة، لتحسين تنافسية وإنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ✓ تشجيع البحث العلمي والتطبيقي،
- ✓ تحسين وتثبيت وضع المؤسسات ص و م في الأسواق الأجنبية، ومساعدتها على دخول أسواق جديدة، والترويج لمنتجاتها؛
- ✓ تحسين الجودة، وزيادة حجم الخدمات التي تقدم للمؤسسات الصغيرة، حيث لا تقتصر المساعدات على الدعم المالي فقط، بل يتم توفير التدريب اللازم والاستشارات في جميع المجالات؛
- ✓ تحرير سوق العمل، وتقليل السوق السوداء للتوظيف؛
- ✓ تطوير التجارة الخارجية والوصول بالمنتج النهائي للعالمية.

ومن أجل توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بتوفير البيئة الملائمة لنموها من خلال مجموعة التشريعات ومن الهيئات، ومن أهم تلك الهيئات:

1- وزارة الصناعة: تتمثل مسئوليات هذه الوزارة في:

- ✓ وضع المعايير الحكومية لتطوير الاستراتيجيات الاقتصادية المختصة بالمؤسسات الصغيرة والكبيرة على حد سواء؛
- ✓ تنسيق الأنشطة الاقتصادية القومية في كل من الصناعة والتجارة والأعمال الحرفية؛
- ✓ توفير المساعدات المالية لشراء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج بالإضافة إلى تنفيذ الأبحاث اللازمة للتطوير والابتكار.

2- وزارة البحث العلمي: تتمثل مسئوليتها في دعم مشاريع الأبحاث العلمية والتطبيقية وتطوير وسائل الإنتاج لتحسين الجودة.

3- وزارة التجارة الخارجية: تعتبر الوزارة من أهم الجهات المشاركة في عملية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل على وضع سياسات دعم التصدير والتجارة الخارجية والتي من خلالها تهدف الحكومة الإيطالية إلى زيادة تنافسية المنتجات والخدمات الإيطالية في السوق العالمي وتشمل تلك السياسات:

- ✓ نشر معلومات عن المجموعات الصناعية المصدرة، وذلك عن طريق توفير الدعم المالي من أجل تنشيط عملية التسويق مثل: الاشتراك في المعارض، إصدار معلومات عن الصناعة أو المجموعة؛
- ✓ وضع خطط للتأمين وتمويل الأنشطة التصديرية بالإضافة إلى ضمان قروض تلك المؤسسات من قبل الحكومة؛
- ✓ إعطاء قروض خاصة للمؤسسات ذات الأنشطة التصديرية؛

4- الغرفة التجارية: تقوم بتوفير معلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء إيطاليا.

5- مراكز المعلومات الأوربية: تهدف إلى تقديم المساعدة لتوفير فرص الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توفير معلومات عن تمويل المشاريع الاستثمارية طبقاً للقوانين القومية أو الأوربية.

خامسا- التجربة الهندية:

إن أحد العوامل الحاسمة في النجاح الهندي هي اعتمادها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان دائما في أولويات السياسة الهندية منذ استقلالها سنة 1948، أدى تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة في الهند إلى أن أصبحت هذه الصناعات حجر زاوية في الاقتصاد الهندية لمعالجة البطالة والفقر التي يعاني منها المجتمع الهندي، وقد اندرجت هذه الصناعات ضمن صلاحيات حكومة الولايات، فيما تركزت جهود الحكومة المركزية على صياغة البرنامج العام المتعلق بتطوير هذه الصناعات مع الإسهام بجزء من رأس المال الذي تحتاجه الولايات لتنفيذ هذا البرنامج. وقد اتسمت تلك التجربة بالسمات الآتية:

- انتهاج الحكومة لسياسات مزدوجة من خلال التدابير الحماية التشريعية لتلك الصناعات للحد من إنتاج المؤسسات الكبيرة مع فرض الضرائب عليها، بما يساعد الصناعات الصغيرة التي تنتج نفس السلع بتصريف سلعها والاستفادة من ريع الضرائب لتنميتها.
- حجز أكثر من 1200 فقرة إنتاجية لصالح الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك الفقرات مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات من الصناعات الصغيرة للمؤسسات الحكومية.
- إنشاء المراكز التدريبية لتهيئة القوى العاملة وتأهيلها للعمل في الصناعات الصغيرة المختلفة.
- إنشاء مكتب للتشييد الصناعي والمالي لدعم المشاريع التي تتعرض للصعوبات الاقتصادية والمالية لتجاوز محنتها.
- وضع نظام للإعفاءات الضريبية على الصناعات الصغيرة تتناقص نسبته عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، وهو ما يعكس رغبة الدولة وحرصها على تشجيع هذا النمط من الصناعات.
- الاستفادة من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة مثل اليابان في مجال خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والاتجاه نحو تحديث التكنولوجيا وتطوير نظم الإنتاج والإدارة في هذه الصناعات.

يتركز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات الذي هو أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الهندي حيث يساهم بـ59% ويستوعب ما يقارب 27% من العمالة، ويأتي قطاع الصناعة في المركز الثاني إذ يساهم بنحو 27% في PIB ويساهم بأكثر من 35% من صادرات الهند، أما القطاع الزراعي فيساهم بما قيمته 14% من الناتج المحلي. ويعد قطاع تكنولوجيا المعلومات أسرع القطاعات نموا إذ تدر حوالي 13 بليون دولار سنويا، ويحتل الاقتصاد الهندي المركز العاشر عالميا من حيث تبادل العملات والرابع من حيث معدل القدرة الشرائية، كما سجلت الهند أعلى معدلات نمو في العالم بحوالي 08%[1].

سادسا- التجربة التركية في تنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تولي تركيا اهتماما كبيرا بالمشاريع والاستثمارات وخاصة الصغيرة منها والمتوسطة من خلال التسهيلات والإعانات المادية والمعنوية المقدمة للمستثمرين، وتحتل بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف مجالاتها أهمية كبيرة في الاقتصاد التركي والتي تغطي

[1] **راجع:** شارف عبد القادر، رمضاني لعلا، **دعائم النموذج الهندي في إقامة اقتصاد معرفي تنافسي- صناعة البرمجيات نموذجا**، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 12، جوان 2017.

99.9% من النسيج المؤسساتي وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق اقتصاد متوازن[1]، فقد نجحت تركيا في تنمية صادراتها سواء على الدول الأوروبية المتقدمة أو للدول النامية، مما انعكس ذلك على زيادة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 5.5% سنة 1992، أما الصادرات الصناعية فقد ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات لتصل إلى 85% من إجمالي الصادرات سنة 1993، وقد بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية التركية لمتوسط الفترة 1980-1994 معدل 16%، أما عن هيكل الصادرات التركية فقد شكل قطاع المنسوجات أهم القطاعات التصديرية وشكلت صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصناعة الملابس وحدها 35.8% من إجمالي الصادرات الصناعية، و8% صناعات غذائية.

تتضافر الجهود في تركيا حيث توجد عدة هيئات ومراكز سواء تابعة للدولة أو خاصة والتي تهتم بدعم وبتحفيز المشاريع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومنها مركز تدعيم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة KOSGEB، البنك الشعبي التركي Turkiye Halk Bankasi، بنك التجارة الخارجية التركي EXIMBANK، بنك القرض والاستثمار الصناعي، بنك الأوقاف التركي، صندوق التأمين على القروض، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة التعليم وهيئة التعليم العالي، وزارة المالية، استشارية الخزينة، استشارية التجارة، مجلس الدولة للتخطيط والمركز الوطني للإنتاجية[2].

المطلب الثاني: تجارب عربية ناجحة في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نجحت بعض الدول العربية إلى حد بعيد في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل التجربة التنموية الإماراتية التي تعتبر نموذجا عالميا في مجال التنمية الشاملة على كافة المستويات باعتبارها أحد النماذج الرائدة لدولة ريعية استطاعت التخطيط بحكمة لمرحلة ما بعد النفط، من خلال الجهود المبذولة لتنمية وتطوير القطاع الخاص، وكذلك توجد التجربة التونسية والمغربية التي تعتبر من التجارب المغاربية الناجحة في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا– التجربة التونسية:

رغم صغر حجم دولة تونس وقلة سكانها الذي يبلغ حوالي عشرة ملايين وافتقارها للموارد الطبيعية إلا أنها حققت نجاحا في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوصول إلى الأسواق الدولية وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث سارعت السلطات التونسية بتنفيذ برامج التأهيل منذ سنة 1996، والهدف من هذا البرامج هو تطوير وخلق تنافسية لمؤسساتها، بالإضافة إلى تهيئة المحيط الاقتصادية وخاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الشروط اللازمة لزيادة الكفاءة والتكيف مع التغيرات في البيئة الوطنية والدولية، وتهدف بشكل عام إلى دعم الاستثمار في الإنتاجية وتحديث المؤسسات، وتحديث أداة الإنتاج وممارساتها والإدارة، وتحقيق نمو مستدام، ليس فقط لتعزيز الاستثمار المادي ولكن أيضا للعمل على جميع معايير القدرة التنافسية للمؤسسات.

ومن هذا المنطلق أنشأت الحكومة التونسية هيئة BMN التي هي المسؤولة عن تعريف وتنفيذ وتنسيق البرامج الحكومة، وهي مسؤولة أيضا عن تنسيق مختلف المصادر التمويل الوطني أو الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أيضا قامت بإنشاء صندوق للتنمية والتنافسية FODEC بتمويل خاص من الخزينة وتحت إشراف وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهمته التمويل والمساهمة في وضع التدابير الرامية إلى تحسين نوعية المنتجات الصناعية، وعمليات إعادة الهيكلة الصناعية والدراسات القطاعية الإستراتيجية، ومنح الإعانات للصناعة والتقنية على اتخاذ أي إجراء يرمي إلى تنمية القدرة التنافسية الصناعية.

[1] كواش خالد، ملال أم الخير، **مرجع سبق ذكره**، ص: 163.
[2] **نفس المرجع**، ص: 165.

ومن أجل تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر في المجال المالي، تم إنشاء بنك تمويلي " la Banque de financement des PME" بمقتضى القانون 2001/65 الصادر في 2005/03/01 برأسمال اجتماعي قدره 50 مليون دينار تونسي، بمساهمة الدولة وبعض المؤسسات الأخرى، منها المؤسسة التونسية la société tunisienne de garantie SOTUGAR، ومن مهام هذا البنك ما يلي:[1] ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات؛ التكفل وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تدعيم وترقية المؤسسات القائمة بتوسيعها أو تجديد استثمارها؛ التنسيق المستمر عن طريق الاتفاقيات المبرمة مع البنوك التونسية لزيادة حجم التمويل وتوسيع مجالاته.

وقد حقق برنامج التأهيل بعض آثار الايجابية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية منها تطور العوائد المتأتية من التصدير بنسبة 18%، اعتماد أكثر من 794 مؤسسة لنظم الجودة (ISO 9001,14001,22000) و 722 مؤسسة لنظام المعلومات (GPAO, CAO, GMAO)[2].

إن جل التقارير والدراسات اعتبرت أن برنامج التأهيل التونسي كان ناجحا حيث استطاعت تونس الجمع بين مكونات النجاح الرئيسية والمتمثلة في الإرادة السياسية القوية متبوعة بخطة عمل محكمة ومتماسكة إضافة إلى قدرات هائلة في تسيير المشاريع المحلية ومرافقتها ومتابعتها، وأخيرا الاستفادة من التجارب الناجحة دوليا في هذا المجال.

ثانيا– التجربة المغربية:

لقد تبنت المغرب مع بداية ثمانينات القرن الماضي برامج واسعة لإصلاح اقتصادها من أجل مواجهة الانفتاح الاقتصادي، خاصة مع انضمامها المبكر لمنظمة التجارة العالمية سنة 1994، وعقد اتفاقية الشراكة الأوروبية، وذلك من أجل التحضير لمنطقة التبادل الحر، إضافة إلى عقد التبادل الحر مع مصر، الأردن، تونس، والولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2000، ومن أجل كسب الرهان كان لا بد على المغرب من تبني برنامج تأهيل مؤسساتها وتعزيز تنافسيتها.[3] لذلك تعتبر المغرب من الدول التي حاولت تبني برنامج التأهيل للنهوض باقتصادها وتطويرها، وتستند سياسة التأهيل إلى العديد من البرامج منها البرنامجين الرئيسيين:

– برنامج "المؤسسة الأوروبية للمغرب " (EME): برنامج EME جاء بميزانية تقدر بمبلغ 21.9 مليون يورو، ممولة بالكامل من الاتحاد الأوروبي منذ 1998 وكانت نهايتها في 2004،

– البرنامج الجديد "تحديث الشركات الصغيرة والمتوسطة": بتمويل من الاتحاد الأوروبي من خلال صناديق ميدا II، وتبلغ ميزانية هذا البرنامج 13 مليون يورو، منها 11 مليون يورو

إن تأهيل المؤسسات بالنسبة للمغرب يهدف إلى تقوية القدرات الإنتاجية الرفع من مستوى تنافسية المؤسسة إلى مستوى المنافسين الدوليين ولتنمية هذه التنافسية بشكل دائم ومستمر، وضعت الحكومة المغربية برنامج لتأهيل المؤسسات والذي يسمح للمؤسسة المغربية بمواكبة التطورات العالمية واكتساب قدرة على منافسة نظيراتها الدولية.

[1] Khalil Ammari, **la Banque de Financement Des petites et moyennes Entreprise séminaire international sur la promotion du financement de la PME**, Alger le 27-28 Septembre, P:38.

[2] نورة لعروسي، **"التجربة التونسية في مجال التنمية الصناعية"**، المؤتمر الثاني عشر لمنظمة الأمم المتحدة للأمم الصناعية تحت عنوان "دور الصناعات المعملية في تنويع اقتصاديات البلدان العربية"، 2007، فيينا، ص: 09.

[3] وافية تجاني، **مرجع سبق ذكره**، ص:92.

وقعت المغرب اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 1996 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2000 على أن يتم التفكيك الجمركي بعد فترة انتقالية مدتها 12 سنة، ومن أجل تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين قدرتها التنافسية أطلقت الحكومة المغربية برنامج وطني في سنة 1997، والذي حظي بدعم قوي وخاصة من جانب الاتحاد الأوروبي في إطارMEDA .

البرنامج المغربي لتأهيل المؤسسات يتضمن مجموعة من التدابير الإضافية والدعم للمؤسسة ومحيطها، حيث خلال فترة 1997-2002 لم يسند برنامج تأهيل المؤسسات إلى جهة مختصة، بل كانت الأنشطة المرتبطة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملحقة بوزارة التجارة والصناعة والحرف، ولذ كانت النتائج بعيدة كل البعد عن طموحات السلطات المغربية مما دفع إلى إدراج البرنامج كخيار استراتيجي بإحداث هيئات الترقية، التطوير،المواكبة، الدعم والتنسيق، فأنشئت الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANPME)، واللجنة الوطنية للتأهيل (CNMN)، وصندوق التأهيل (FOMAN).[1]

– **الوكاله الوطنية لتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANPME**: أنشأت هذه الوكاله في سنة 2002 من أجل إطلاق ومتابعة إجراءات المساعدة التقنية لصالح المؤسسات ص و م لتلبية احتياجاتها وترقيتها.

– **اللجنة الوطنية للتأهيل CNMN**: وهي هيئة توجيهية أنشئت في ديسمبر 2002، وتتكون من ممثلين للقطاعين العام والخاص والمسؤولية عن وضع القرارات الإستراتيجية، فضلا عن التنسيق والإشراف جميع الإجراءات الرامية إلى رفع مستوى القطاع

– **الصندوق الوطني للتأهيل FOMAN**: أنشئ في سنة 2003 للمشاركة في تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى المؤسسات التي يقوم بها خبراء استشاريون وطنيون. ويتم تمويل هذا الصندوق من قبل المفوضية الأوروبية والحكومة المغربية.

بالإضافة إلى التجربة التونسية والمغربية توجد التجربة الأردنية التي يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها الأغلبية العظمى من النشاط الاقتصادي الخاص، وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 97% من المؤسسات العاملة في الأردن هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، ويعمل بها أكثر من 50% من حجم العمالة. وقد أولت الحكومة المتعاقبة في الأردن عناية خاصة لمشكلتي الفقر والبطالة ويبرز ذلك من خلال المحاور الأربعة، لحزمة الأمان الاجتماعي المتمثل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة توفير التمويل اللازم لها، سوء بصورة مباشرة من خلال صندوق التنمية والتشغيل وبرامج أمير، أو غير مباشر من خلال الجهاز المصرفي والشركة الأردنية لضمان القروض.[2] وتنفذ المؤسسة مجموعة من الأنشطة تهدف في مجملها إلى دعم القدرة التنافسية للشركات الصناعية الأردنية، وتشمل على محورين هما **المحور الفني**: الذي يتمثل في تخصيص الدعم الفني لتطوير أساليب الإنتاج وتحسين الجودة وتنمية الموارد البشرية، و**المحور التسويقي**: والذي يرتكز على المشاركة في المعارض العالمية والعربية وتنظيم المعارض الصناعية الأردية الشاملة والمتخصصة، وكذا البعثات الترويجية للبعثات المعنية.[3]

من خلال عرض بعض التجارب الناجحة نجد أن الجزائر لا تنقصها الإمكانيات المالية بل تنقصها الإمكانات التقنية والتنظيمية، حيث أن أغلب الدول ركزت أكثر على بناء بنية تحتية قوية ومناسبة وإزالة العراقيل الإدارية والتنظيمية، وتوفير مناخ استثماري مناسب.

---

[1] حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص:120.

[2] محمد فرحي، صالحي سلمي، **المشاكل الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-16 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص: 746.

[3] عزيزي أحمد عكاشة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013/2012، ص: 55.

خلاصة الفصل:

كان واضحا اهتمام الجزائر بدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسطير عدة برامج تأهيل لهذه المؤسسات وتسخير مجهودات كبيرة في هذا المسار مدعوما بتعاون دولي من مختلف هيئات ودول متعددة كل ذلك بهدف الرفع من قدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية التي ستواجه المؤسسات الأجنبية في أسواقها جراء الانفتاح الاقتصادي من خلال فتح أبواب التجارة الحرة والآثار المختلفة للعولمة الاقتصادية؛ دخلت المؤسسة الجزائرية في تطبيق إصلاحات جذرية تحاول فيها استدراك التأخر الذي يفصلها على المؤسسات المؤهلة دوليا، وذلك عن طريق وضع برامج خاص بتأهيل المؤسسات في كل الجوانب، وحاولت الجزائر بذلك خلق ظروف مواتية تسمح لقطاع المؤسسات ص م أن تعمل بفعالية موفرة له الدعم المطلوب خصوصا أن القطاع عرف تجاهلا كبيرا من قبل، ومنذ مدة والحكومة ترافع لصالحه وأقرت بذلك مجموعة هائلة من النصوص التشريعية لتنظيمه وتدعيمه، ومن بين أهم ما ينتظره أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدعم المالي والتقني؛ وبذلك أصبح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ضرورة من أجل تحسين موقعها التنافسي، فبرامج التأهيل عملية مستمرة ومتواصلة تهتم بجعل الاقتصاد الوطني قويا وتنافسيا وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي.

لقد أثبتت برامج التأهيل فعاليتها ونجاعتها ومساهمتها في تحسين تنافسية اقتصاديات معظم الدول التي تبنت تطبيق تلك البرامج بحكمة وجدية، ولهذا هدفت الجزائر بتبنيها برامج التأهيل إلى رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على المنافسة العالمية في ظل اقتصاد السوق، فمن الصعب تصور أي تطور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار المؤسسات الكبيرة دون دعم أو تشجيع من الدول التي تنتمي إليها، وتعتبر برامج التأهيل الأداة الفعالة لتحسين قدرة تلك المؤسسات وترقيتها.

من خلال التجارب الدولية فإن مسألة دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست مسألة دعم مادي وتعزيز الاستثمارات المادية فقط، ولكن للعمل على جميع محددات القدرة التنافسية سواء كانت مادية أو فنية أو تنظيمية أو إنسانية، وذلك من خلال:

– **الاستثمارات غير المادية**: وتشمل هذه الاستثمارات في التدريب، والتنظيم، واكتساب الدراية الفنية، الدراسات والتنقيب، التي تسهم في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، وتشمل على وجه الخصوص: المساعدة التقنية بما في ذلك الإنتاج، السيطرة والتخطيط، تنظيم المؤسسة، تحسين الجودة والدعم للحصول على شهادة الإيزو ونقل التكنولوجيا، واقتناء براءات الاختراع، التراخيص، والبرمجيات، ودراسات ما قبل الاستثمار، بحث عن الشركاء، تحليل السوق، وتدريب الموارد البشرية، وغيرها.

– **الاستثمارات المادية**: وهي تتعلق فقط بالاستثمارات التي تسهم في تحسين الإنتاجية من خلال: تحديد المعدات مع مراعاة التقدم والتطورات التكنولوجية، زيادة توظيف العمال، اقتناء المعدات التجهيزية مثل الحواسيب، اكتساب المعدات التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة والاستخدام الأفضل للإنتاج، وغيرها.

الفصل الثاني:

تقييم نتائج برامج الدعم والتأهيل في الجزائر وأثرها على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

بعد ما تناولنا في الفصل الأول مختلف سياسات الدعم وبرامج التأهيل التي كانت تهدف في مجملها إلى دعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعله أكثر تنافسية وقدرة على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية تقييمية لنتائج وبرامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إن الهدف من هذا الفصل هو محاولة تحليل نتائج البرامج المختلفة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع محاولة تقييم مدى تحقيق هذه البرامج لأهدافها وبخاصة فيما يتعلق بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع عرض أهم المتطلبات التي ينبغي توفيرها بغية تأهيل القطاع والوصول به إلى مستوى يضمن له الاستقرار والديمومة، وكذا سنحاول تقييم آليات الدعم المختلفة الموجه لهذا القطاع، ثم دراسة أثر كل تلك البرامج والدعم والتأهيل على نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مركزين على فترة تطبيق تلك البرامج، وهذا بالتأكيد سيجلب لنا إجابات على بعض الأسئلة المطروحة في هذه الرسالة، وخاصة معرفة مدى استجابة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل هذا الدعم الذي حضي به، ومدى توفر المناخ الملائم لنمو هذا القطاع؛ ومنه سنحاول تقسيم هذا المفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تحليل وتقييم نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل وتقييم حصيلة وكالات وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر برامج دعم والتأهيل على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المبحث الرابع: المعوقات والتحديات التي تواجه تنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل وتقييم نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كما ذكرنا سابقا؛ عرفت الجزائر منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2014 برامج متتالية ومازالت متواصلة حتى سنة 2017 تهدف كلها إلى تأهيل ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين تنافسيتها ورفع قدرتها على مواجهة التحديات وزيادة مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني، ولكن السؤال الذي يمكن طرحه هنا هو: هل أن تلك البرامج كانت لها نتائج إيجابية، وحققت كل الأهداف التي أنشأت من أجلها ؟؛ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تحليل وتقييم نتائج برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة 2000-2008

إن النتائج المحققة ضمن هذا البرنامج كانت بعيدة عن الأهداف المسطرة له، حيث أن أهداف هذا البرنامج تأهيل 100 مؤسسة سنويا أي 500 مؤسسة خلال فترة 05 سنوات، إلا أنه وخلال الفترة من **جانفي 2002** إلى **31 ديسمبر2005** تلقى البرنامج 324 طلب، تم قبول 218 مؤسسة من بين 317 مؤسسة توفرت فيها الشروط واستفادة من مرحلة التشخيص، ورفضت 99 مؤسسة؛ وخلال **ديسمبر 2006** تمثلت حصيلته في فيما يلي: وقعت 137 مؤسسة اتفاقية مع الوزارة المعنية، منها 20 مؤسسة استفادة من إعانة مقتصرة على دراسة التشخيص؛ ويبلغ العدد الإجمالي لعمليات التأهيل 1864 عملية منها 1102 عملية لامادية.[1] وقد كان إجمالي الاستثمارات الكلية 40 مليار دج، منها 11% كانت استثمارات غير مادية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج البرنامج للسنوات الأخيرة غير متوفرة، ويمكن تقييم هذا البرنامج إلى **غاية 2007**، كما يلي:

أولا- التقييم الفيزيائي:

فحسب وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، منذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2002 وإلى غاية ديسمبر 2007 تقدمت 433 مؤسسة بطلبات الانخراط للبرنامج منها 239 مؤسسة عمومية و 194 مؤسسة خاصة، تم قبول 310 مؤسسة منها 159 مؤسسة عمومية و 151 مؤسسة خاصة[3]، والجدول يوضح ذلك:

جدول رقم (2-1): حصيلة الملفات المقدمة للتشخيص ضمن برنامج التأهيل 2002-2008

ملفات المؤسسات	المجموع	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة
الملفات المقبوضة Reçues	**433**	239	194
الملفات المدروسة Traitées	**427**	240	187
الملفات المقبولة Retenues	**310**	159	151
الملفات المرفوضة Annulé	**117**	80	37

المصدر: اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، 2008.

[1] ليلى أوشن، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011/2010، ص:130.

[2] غدير أحمد سليمة، **مرجع سبق ذكره**، ص:149.

[3] MOUMOU OUERDIA, LES DETERMINANTS ET LES OBSTACLES A LA L'INTERNATIONALISATION DES PME FAMILIALES ALGERIENNES, Disponible à: http://www.ummto.dz/IMG/pdf/MOUMOU.pdf , Consulté le: 11/09/2017.

من الملاحظ أن عدد كبير من المؤسسات المستقبلة لم تكمل إجراءات التأهيل، فهناك بعض المؤسسات اكتفت بعمليات التشخيص الأولي فقط[1]، كما نلاحظ من الجدول رفض للكثير من المؤسسات عن دخول برنامج التأهيل والمقدرة بـ 117 ملفات مرفوضة، وذلك بسبب الوضعية المالية غير المتوازنة لتلك المؤسسات والتي تعتبر شرط لقبول ملفات التأهيل[*].

الشكل رقم (2–1): وضعية طلبات المؤسسات لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

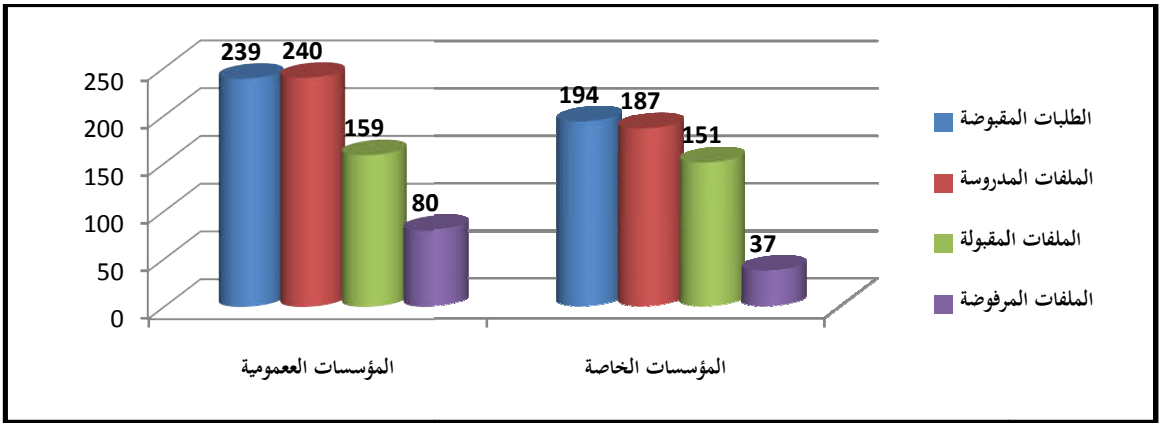

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الجدول أعلاه

نلاحظ سيطرة مؤسسات القطاع العام على مؤسسات القطاع الخاص حيث من بين 433 مؤسسة تقدمة منها للبرنامج 239 مؤسسة عمومية و194 مؤسسة خاصة، وقد سعت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إلى إنجاح برنامج التأهيل من خلال قبول 310 مؤسسة من مجموع 427 ملف معالج أي بنسبة قبول تقدر بـ 66%، أما عن توزيعها حسب طبيعة نشاطها فكانت كما يلي:

جدول رقم (2– 2): توزيع المؤسسات الاقتصادية المقبولة في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية حسب النشاط

طبيعة النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %	طبيعة النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %
الزراعة الغذائية	**91**	30	**الكهرباء / إلكترونيك**	**21**	08
الميكانيك/ المعادن	**56**	18	**البلاستيك**	**25**	07
مواد بناء/ الخشب/ الفلين	**41**	15	**خدمات الدعم**	**22**	06
الكيمياء/ الصيدلة/ الورق	**32**	11	**النسيج/ الجلود**	**22**	05

المصدر: اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية، وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، 2008

هذا التوزيع حسب النشاط يعكس الصعوبات التي تواجهها مؤسسات النسيج والجلود والتي لا تستجيب لمعايير الترشح لبرامج التأهيل وكذلك الحال لكل من مؤسسات نشاط البلاستيك والإلكترونيك، حيث لم تتعدى نسبة القطاعات الثلاثة مجتمعة 20% رغم العدد الهائل لمؤسسات هذه القطاعات المتواجدة في الجزائر والتي تتجاوز 5000 مؤسسة، وبالتالي نجد أن أغلب المؤسسات المقبولة في برنامج التأهيل تابعة لقطاع الزراعة بـ 91 مؤسسة وبنسبة 30%، الميكانيك والمعادن بنسبة 18%.

[1] mise à niveau des entreprises :**état des lieux et perspectives**, ministère de l'industrie et de la promotion des investissements ،bilan Aout 2008

[*] معظم البلدان التي انطلقت في عمليات برامج تأهيل المؤسسات قامت في بداية انطلاقة البرامج بمساعدة المؤسسات التي تعيش وضعية مالية غير مستقرة حتى تتمكن من الاستفادة من الأموال الموجهة لعمليات التأهيل، وحتى تستطيع تلك البرامج من دعم أكبر عدد من المؤسسات، وهذا ما يعاب على برامج التأهيل في الجزائر التي تفتقد للخبرة وللفعالية.

ثانيا– التقييم المالي:

أما بخصوص التقييم المالي فيمكن تقييمه من خلال المبالغ الضخمة التي خصصت لعملية التأهيل، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على مدى اهتمام الحكومة بدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2–3): عمليات ومبالغ الدعم لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إجمالي الاستثمارات	40 مليار منها ما يقارب 11% استثمارات غير مادية
إجمالي الاستثمارات المقبولة للدعم	15.8 مليار دج
عدد العمليات المقبولة	1864 منها 1102 عمليات غير مادية
مبلغ الدعم المالي المخصص	2.69 مليار دج يمثل 17% من المبلغ الإجمالي للاستثمارات
مجموع العمليات	42602 عملية
مبلغ دعم المؤسسات	22.78 مليون دج

المصدر: محمد بوبكر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 362.

ما يميز هذا البرنامج هو اهتمامه بالاستثمارات المادية التي تم إنفاقها على الإنتاج والمخابر، والاستثمارات غير مادية من خلال التكوين والمساعدات التقنية، الدراسات، برامج الإعلام الآلي، شهادة الجودة، حيث أن الاستثمارات غير المادية تعتبر أحيانا أهم من الاستثمارات المادية، كما يمكن توضيح التوقعات والنتائج المحققة من خلال هذا البرنامج كما يلي:

الشكل رقم (2–2): نتائج مرحلة التأهيل حسب مبلغ وعدد العمليات لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

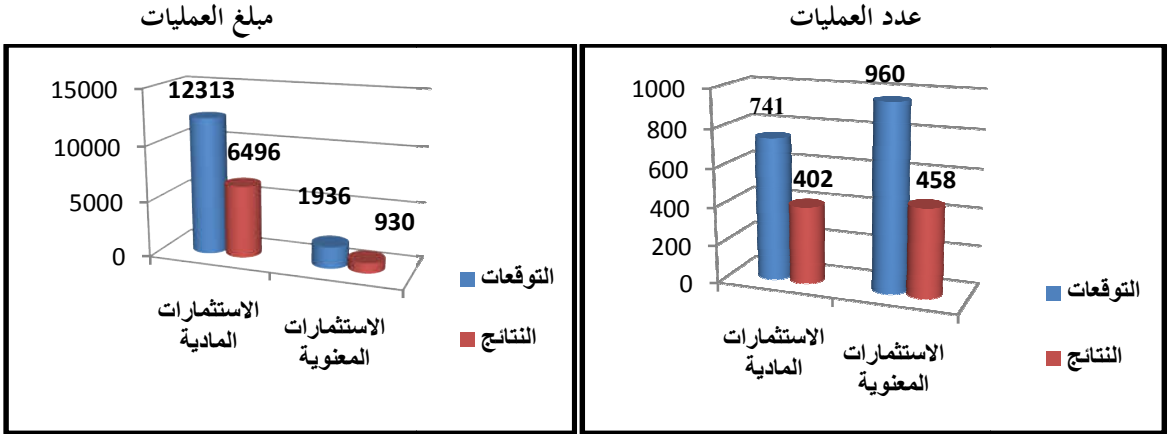

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: لزهر العابد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 247.

ويمكن القول بأن النتائج المتحصل عليها لم تكن بالشكل المطلوب، وذلك راجع لعدد من الأسباب منها:

– تدهور الحالة المالية لمعظم المؤسسات الصناعية، وشدة المنافسة من القطاع غير الرسمي؛

– صعوبة وتعقد الإجراءات للحصول على تمويل مخططات التأهيل، وضعف الكفاءات البشرية المؤهلة؛

– التغيير في رؤساء إدارة المؤسسات؛[1]

[1] ابتسام بوشريط، **مرجع سبق ذكره**، ص: 132.

– ضعف الدعاية والتحسيس حول هذا البرنامج وأهميته.

إن المشكلة الأساسية هنا متعلقة بالإمكانيات المتاحة في تسيير البرنامج، وفي كيفية التقرب أكثر من المؤسسات وضعف الدعاية، وقد وضعت السلطات المعنية مسارات جديدة لتسريع الانخراط في البرنامج، منها:[1]

– إعادة النظر في الإجراءات الموجودة (التسديد المسبق لجزء المساعدات المالية)؛
– تشكيل لجنة وطنية تنفيذية للتنافسية الصناعية وتسريع آجال تنفيذ مرحلة التشخيص وإجراءات التنفيذ.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم نتائج برنامج EURO Développement/PME/PMI2 – EDPME

خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج تم الشروع في تطبيق التنظيمات وإتمام إجراءات العمل وإعداد تنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج وتشمل:[2]

أولا– الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قامت اللجنة الأوروبية في ديسمبر 2007 بإعطاء تقرير حول نتائج البرنامج، حيث أنه وانطلاقا من الهدف الأساسي للبرنامج المتمثل في تحسين تنافسية هذه المؤسسات تم تحقيق 445 عملية تأهيل وتكوين في إطار الدعم المباشر والنتائج موضحة كما يلي:

جدول رقم (2–4): حصيلة ملفات التأهيل ضمن برنامج EDPME خلال 2002–2007

ملفات المؤسسات	المجموع	النسبة
مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	**2150**	**%100**
الملفات المقبوضة	**685**	32% من مجموع المؤسسات ص و م الصناعية في الجزائر
المؤسسات التي تم دخولها الفعلي في البرنامج	**445**	65% من مجموع الملفات المقبوضة
المؤسسات التي انسحبت في مرحلة التشخيص	**61**	/
المؤسسات التي انسحبت بعد مرحلة التشخيص	**179**	/

Source: Programme d'appui aux PME/PMI**: Des résultats et une expérience a transmettre**, Rapport final: Euro Développement PME, Ministère de la PME, Algérie, Décembre 2007, P:27

وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج حسب التقرير إلى تردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية، وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير[3].

[1] غبولي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 217.

[2] سليمة طبايبية، ساسية عناني، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل الانفتاح الاقتصادي 2001–2014**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص: 26-27.

[3] Programme d'appui aux PME/PMI**: Des résultats et une expérience a transmettre**, **Op cit**, P:27.

ثانيا– فيما يخص دعم الهيئات المالية الهيئات الداعمة:

منذ سبتمبر 2002 إلى غاية ديسمبر 2007 تم القيام بـ191 عملية منها 20 عملية لصالح 05 هيئات مالية متخصصة، 27 عملية لصالح تطوير أنظمة المحاسبة والمالية للمؤسسات، 144 عملية من أجل تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل، كذلك استفادة مجموعة من الهيئات الدعم والوزارات من 187 عملية من أجل تطوير محيط وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]. وقد تحصلت بعض المؤسسات التي استفادة من برنامج EDPME خلال الفترة 2003–2004 على النتائج التالية:

جدول رقم (2– 5): نتائج بعض المؤسسات التي استفادة من برنامج EDPME خلال الفترة 2003–2004

المؤسسة	تغير في رقم الأعمال	التغير في الأداء العام للمؤسسة
FRIMEZ	**%50**	**زيادة الإنتاج وتحسن فاعلية العمل– الوصول إلى قنوات توزيع جديدة– تحسن في مجال التسيير والتنظيم**
EIS	**%50**	**تنافسية السعر– فتح أسواق جديدة وزيادة في التصدير– توظيف عمال جدد– تحسن في مجال التسيير**
MRI	**%23**	**تحسن في جودة المنتوج– نظام برمجة الإنتاج والمتابعة التجارية – تحسن أداء العمال من خلال**
NCA	**%15**	**زيادة في التصدير بأكثر من 50%– زيادة عدد المساهمين– وتوفير التدريب التقني–**
ANJELEC	**%15**	**التكوين والتأهيل الجيد للموظفين– استخدام نظام ERP – دراسة جيدة للبيئة التنافسية ومسار الإنتاج**

Source: Ministère de la PME et de l'artisanat et commission, **histoires d'entreprise**, Alegria, juin 2005, p:9.

من بين أهداف هذا البرنامج تحسين القدرة التنافسية لحوالي 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توفير شبكة وطنية للمعلومات تتولى مهمة تسيير وتوزيع مختلف المعلومات الاقتصادية، المالية، التقنية، لفائدة تلك المؤسسات[2]، ولكن هذا برنامج تعرض لعدة صعوبات نذكر منها:[3]

- التأخر في الانطلاق حيث كان منتظر أن ينطلق في سنة 2000 إلا أنه تم الانطلاق الفعلي في سبتمبر 2002؛
- عدم وضوح صورة وأهداف ومزايا هذا البرنامج في نظر رؤساء PME؛
- ضعف الهياكل الاقتصادية الداعمة في لعب الدور المنتظر منها؛
- تعرض المؤسسات لصعوبات مالية وعدم تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة بعد أول عملية[4]؛
- نلاحظ أن هدف البرنامج تأهيل 3000 مؤسسة خاصة في المجال الصناعي التي تشغل 20 عامل أو أكثر ولكن إجمالي المؤسسات في الجزائر التي تستوفي هذه الشروط سنة 2006 كانت تقدر بـ 2150 وبالتالي لم تصل حتى إلى العدد المستهدف لهذا البرنامج.

[1] حسين رحيم، يحي دريس، **حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتطلبات تأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، 2014، ص: 126.

[2] يوسف حميدي، الزيتوني سايب، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية– الشراكة الأوروجزائرية كنموذج**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة، دار التل للطباعة، الجزائر العدد 16، جوان 2017، ص:368.

[3] يوسف قريشي، سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"برنامج EDPME"**، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18/17 أفريل 2007، ص:12.

[4] رحيم حسين، يحي دريس، **مرجع سبق ذكره**، ص:126.

في إطار البرنامج ميدا 2 لاستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال تم تأهيل 450 مؤسسة. وفي حصيلة نشاطات الوكالة بين عامين 2007 إلى 2010 كان هناك 1700 طلب ترقية، و 352 عمل في فائدة 341 مؤسسة من مختلف القطاعات، و 20 ساعة عمل تكويني، بالإضافة 22 برتوكول اتفاق ممضي عليها بين الوكالة والجمعيات المهنية، كما تم تنفيذ 13 يوم إعلامي في 47 ولاية وعقد عدة ملتقيات[1]؛ كما تم القيام بالإجراءات التالية:[2]

- تحديد معايير اختيار المؤسسات المعنية بالبرنامج؛
- تحديد أكثر من 200 مؤسسة تم اختيار منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج ؛
- دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من أجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم؛
- إطلاق مناقصة بقيمة 10.05 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– الدعم المؤسساتي: من خلال إطلاق عمليات الخبرة وتحسين بيئة الأعمال في المجالات التالية:

- برامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية؛
- إستراتيجية تطوير المناولة؛
- برنامج إستراتيجية الجزائر الالكترونية؛
- آليات التمويل وصناديق الضمان؛

–دعم هيئات مهنية كالمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات ص و م، جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات وغيرها.

– دعم الجودة: حيث تم في هذا المجال:

- إعداد مشاريع محددة وخاصة لدعم وزارة الصناعة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة الجزائرية للاعتماد، المعهد الجزائري للتقييس، الديوان الوطني للقياسة القانونية؛
- إعداد إجراءات اختيارات هيئات تقييم المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد (iso17025، iso17020)؛
- إعداد قائمة أولية تضم 112 هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين من البرنامج؛
- إعداد سوق الخدمات بـ7مليون أورو من أجل الدعم التقني للجودة؛

المطلب الثالث: تحليل وتقييم نتائج برنامج ANDPME خلال 2010–2014

يعتبر هذا البرنامج من أحدث برامج التأهيل في الجزائر، في غضون ستة سنوات من تنفيذ البرنامج لم يستطع البرنامج تحقيق إلا ما نسبته 13.5% من أهدافه، فمن بين 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي يغطيها ويهدف إليها البرنامج (أو بمتوسط تأهيل 4000 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنويا) استفادة فقط 2700 مؤسسة من التأهيل في نهاية سنة 2016 وهو رقم هزيل جدا مقارنة بالأهداف المسطرة، فمن الناحية النظرية والعملية واجه هذا البرنامج عدة صعوبات وعراقيل تحد من تحقيق أهدافه، ومن بين هذه الصعوبات:

- ✓ تأخر تنفيذ البرنامج الذي كان من المفروض أن ينطلق سنة 2010 إلا أن الانطلاقة الفعلية كانت يناير 2011؛

[1] Agence nationale de développement de la PME, bilan de l'ANDPME 2007-2010.

[2] ابتسام بوشريط، **مرجع سبق ذكره**، ص: 132.

- ✓ صعوبة تنفيذ البرنامج فالوسائل والأدوات المادية والقانونية المادية المتوفرة في فترة تنفيذ هذا البرنامج لن تمكن من تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة مع نهاية سنة 2014؛
- ✓ معالجة العدد الكبير لملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى جهود وخبرات كبيرة ودراسة للملفات في فترة قصيرة وهذا ما تعجز علية الهيئات المكلفة بالبرنامج؛
- ✓ القانون الأساسي للوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بالبرنامج غير ملائم لإتمام مهمة بهذا الحجم، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري غير مرن ولن تتمكن من مواكبة التحولات والتطورات، كما أن الوسائل المادية والبشرية التي تملكها لن تمكنها من الإشراف على البرنامج وتسيير ميزانية بقيمة 386 مليار دينار؛
- ✓ في ظل نظام الدعم المالي للبرنامج والمساهمة الجيدة للدولة حيث أن البرنامج يعتمد على مساهمة الدولة بنسبة 80% و 20% مساهمة المؤسسة، إلا أنه كان من أسباب عزوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الانخراط في هذا البرنامج وذلك إما لصعوبة إيجاد مصادر للتمويل من قبل المؤسسة أو إلى نفسية أصحاب المؤسسات الذي لا يتقبلون هذه التكلفة خاصة أنها في الغالب تصرف على استثمارات غير مادية؛
- ✓ بالإضافة إلى نقص وعي مسئولي المؤسسات لبرامج التأهيل وآليات الدعم المختلفة يصعب من تحقيق هذا الهدف.

كما ركزت أنشطة هذا البرنامج على الإجراءات التشخيصية، أولا مرحلة الاستثمارات غير الملموسة، والاستثمارات العقارية في المرحلة الثانية، وأخيرا والتدريب والمساعدة التقنية.

بنهاية 2016 تقدمت فقط 4927 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتسجيل في برنامج التأهيل، وهو رقم ضئيل مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الجزائر، تقريبا النصف من المؤسسات المشتركة في البرنامج مؤهلة بقرار نهائي، أي بعدد 2680 مؤسسة، والجدول يوضح ذلك :

جدول رقم (2–6) : توزيع ملفات التأهيل التي تم تلقيها في سنة 2016

Total adhesion مجموع المؤسسات	**4927**	**%100**
Eligible المؤهلة	**2700**	**%54.80**
Non éligible غير المؤهلة	**1583**	**%32.12**
Ajournée المؤجلة	**644**	**%13.07**
Décision قرار نهائي	**2680**	
Traitement ملفات في طور المعالجة	**20**	

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, Données de l'année 2016, N^0 30, mai 2017, p:27. http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

من خلال الجدول يتضح أن نسبة المؤسسات المؤهلة لم تتجاوز نسبة 54.80% من مجموع الملفات التي تم تلقيها، بينما المؤسسات غير المؤهلة تجاوزت 1583 مؤسسة أي بنسبة 32.12%، وهو عدد كبير ويطرح سؤال جوهري عن سبب رفض ملفات هذه المؤسسات، فشروط برنامج التأهيل لا يستجيب لواقع أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، في حين بلغ عدد المؤسسات المؤجلة 644 مؤسسة بنسبة 13.07%، وإلا أن حالة المؤسسات المؤجلة في جوان 2016 كانت وضعيتها كالتالي: 512 مؤجلة، تم الاتصال بـ 348 المؤسسة، 148 ملفات سيتم تأكيدها، و 38 مؤسسة تأكدت.

وفي ما يخص تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للبرنامج الوطني للتأهيل وجد أن أكثر تلك المؤسسات هي مؤسسات صغيرة والتي وصل عددها 2072 مؤسسة أي أكثر من 42%، تليها المؤسسات الصغيرة جدا والتي تضم 1850 مؤسسة أي أكثر من 37٪، بينما المؤسسات المتوسطة وصل عددها 1005. والجدول التالي يوضح ذلك أكثر:

جدول رقم (2–7): توزيع الملفات المستقبلة حسب تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

التصنيف Typologie	العدد	النسبة %
المؤسسات المتوسطة ME	1005	20.39
المؤسسات الصغيرة PE	2072	42.05
المؤسسات المصغرة TPE	1850	37.54
المجموع Total	4927	100

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, Données de l'année 2016, N^0 30, mai 2017, p:27. http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

أما توزيع المؤسسات المؤهلة على حسب النشاط فنلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الأولى بـ 787 مؤسسة، يليه قطاع الصناعة بـ 202 مؤسسة، والخدمات بـ 128 والصناعات الغذائية بـ 100 مؤسسة. أما القطاعات الأخرى فهي في مستويات منخفضة جدا، والجدول التالي يوضح ذلك أكثر:

الجدول رقم (2–8): توزيع الملفات المستقبلة حسب مجالات النشاط لسنة 2016

مجالات الأنشطة	العدد	النسبة%	مجالات الأنشطة	العدد	النسبة %
البناء والأشغال العمومية	787	61.62	السياحة الفندقية	22	1.72
الصناعة	202	15.81	النقل	34	2.66
الخدمات	128	10.02	الصيد	04	0.31
الصناعات الغذائية	100	7.83	المجموع	1277	100

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, Données de l'année 2016, N^0 30, mai 2017, p:28. http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

فمن خلال الجدول يتضح سيطرت قطاع البناء والأشغال العمومية على البرنامج بنسبة 61.62%، في حين الصناعة والصناعات الغذائية لم تتجاوز 23.64%، كذلك هو الحال بالنسبة لتوزيع المؤسسات حسب المناطق نلاحظ من بين المناطق التي تتواجد بها مديريات برنامج التأهيل نجد ولاية سطيف هي الأكثر ديناميكية من حيث عدد الطلبات المقدمة والمؤهلة بـ 1693 مؤسسة، تليها ولاية عنابة بـ 1215 مؤسسة، ثم ولاية الجزائر بـ 1137، ثم وهران وغرداية بـ 617 و 265 على التوالي. ويمكن تلخيص هذا البرنامج في الشكل التالي الذي يظهر الحالات الثلاثة للعملية التأهيل، كما يلي:

الشكل رقم (2– 3): توزيع ملفات التأهيل التي تم تلقيها في سنة 2016

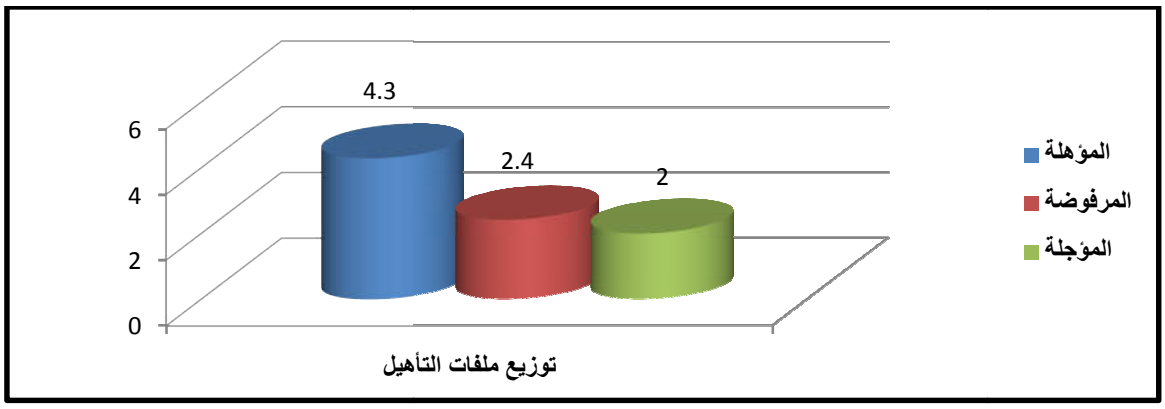

المصدر: بناءا على الجدول أعلاه

– قياس فعالية برامج التأهيل في الجزائر:

إن إجراءات التأهيل وحدها لا تكفي لرفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تأهيل المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسية، من خلال تقييم مختلف برامج التأهيل نلاحظ أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في تلك البرامج لا يتجاوز 10% فقط من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الجزائر، وهنا يطرح السؤال حول عزوف تلك المؤسسات على تلك البرامج، فتلك البرامج تعترضها جملة من العقبات يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

– **ضعف التمويل**، فالمبالغ المخصصة لتجسيد هذه البرامج شحيحة مقارنة مع ما هو مخطط وما هو موجود على أرض الواقع، وكذا بالنظر إلى الوضعية الصعبة التي تعيشها أغلب تلك المؤسسات والتي تحتاج في الغالب إلى أموال أكثر للنهوض بها ؛

– **بيروقراطية التسيير**، حيث أن أهم العوائق التي تعيق تسيير أو تجسيد برامج التأهيل على أرض الواقع البيروقراطية في التسيير، وتتمثل في الإهمال الإداري وعد احترام الجدول الزمني المخطط له لتحقيق مراحل معينة من البرنامج[1] ؛

– **نقص الحملات الإعلامية** والتحسيسية للتعريف بتلك البرامج، وبالمقابل غياب الوعي لدى أصحاب المؤسسات؛

– **نقص الخبرة**، فالإشراف على مثل هذه البرامج تحتاج إلى أشخاص ذو خبرة عالية وذو دراية جيدة بواقع ومشاكل المؤسسات الجزائرية؛

– عدم قرب المراكز الجهوية من المؤسسات، فتواجد المكلفون بالتأهيل في العاصمة مثلا سوف يهمش المؤسسات المتواجدة في مناطق الجنوب وغيرهم؛

– كذلك قلة و**تأخر انطلاق** تلك البرامج، ووضع شروط غير مرنة لبرامج التأهيل ولا تتوافق مع واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يعكسه العدد الكبير للمؤسسات المرفوضة التي لا تتوفر فيها الشروط كلها أسباب أخرى تحد من نجاح إقلاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كل ذلك تعتبر عوامل لهذا العزوف.

وبوجود كل هذه العقبات والمشاكل والنتائج الهزيلة، نجد أن فعالية تلك البرامج تبدو أقل من النتائج المتوقعة والمنتظرة منها، ومنه يجب التركيز على تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات قبل المحيط الداخلي، وأن تصل البرامج إلى أكبر قدر ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تحقق نوع من النجاح والفعالية، وهنا تتحمل الحكومة الجزء الأكبر من ضعف تلك البرامج.

[1] السعيد بريبش، مريم والي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 156.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم حصيلة هياكل وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نظرا لأهمية هيئات المرافقة ووكالات وصناديق الدعم المختلفة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها قامت السلطات الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات المختصة لهذا الغرض، إلا أنه يجب لا يهم بالدرجة الأولى كثرة تلك الهياكل، بل يجب تقييم نتائج حصيلة هياكل وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحكم على أهميتها ومساهمتها.

المطلب الأول: تحليل وتقييم حصيلة مشاتل ومراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت الحاضنات ومراكز التسهيل من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم، والتي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم والبلدان النامية خاصة؛ ومن خلال القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تحديد أهداف رئيسية لاسيما وضع ميكانيزمات وبرامج تهدف إلى تطوير هذه المؤسسات، تجسدت من خلال هياكل التنشيط الاقتصادي المحلية والمتمثلة في مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات والتي انطلقت سنة 2007[1]؛ وتجسيدا لمشروع إقامة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنجاز عدد منها في بعض ولايات الوطن، وبذلك تساهم بشكل فعال في توجيه وتأطير ومراقبة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يلي:

أولا– مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مشاتل المؤسسات هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003[2]، والتي تهتم باستقبال واحتضان ومرافقة ودعم المؤسسات، وكذا أصحاب المشاريع قبل وبعد النشأة عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة[3]، وبذلك تهدف إلى تشجيع نمو المشاريع المبتكرة وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛ ويمكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية:[4]

– **المحضنة:** حيث تتكفل المحضنة بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، وتكون مدة الاحتضان عادة 03 سنوات؛

– **ورشة الربط:** وهي نوع من هياكل الدعم تتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعات الصغيرة والصناعات التقليدية والحرفية عن طريق تقديم المساعدة المالية والفنية؛

– **نزل المؤسسات:** وهو هيكل للدعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

تسعى هذه الأشكال الثلاثة من المشاتل لتحقيق **الأهداف** التالية:[5]

---

[1] Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information Statistique**, N° 19.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003، ص:13.

[3] سهى حمزاوي، **مبادرات التعاون بين المؤسسات والجامعات لبناء قدرات تكنولوجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة**، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 10، مارس 2008، ص: 97.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، **الجريدة الرسمية**، العدد 13، ص:14.

[5] مرسوم تنفيذي رقم 78/03، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات المؤرخ في 2003/02/25، **الجريدة الرسمية**، العدد 13، الصادر في 2003.

- ✓ تطوير أشكال تآزر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحيط المؤسساتي؛
- ✓ المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- ✓ تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- ✓ تقديم الدعم لمنشئ المرافقة من قبل هذه المشاتل؛
- ✓ تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل؛
- ✓ التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي.

وفي إطار أهدافها المحددة تتكفل هذه المشاتل **بالوظائف** التالية:

- ✓ استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة؛
- ✓ تسيير وإيجار المحلات التي تتناسب واحتياجات نشاطات المؤسسات؛
- ✓ تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين والإداري والتجاري؛
- ✓ تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والمالي والتجاري والمساعدة على التكوين المتعلق بمبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع؛

ومع نهاية سنة 2016 تم وضع تحت الخدمة 16 حاضنات أعمال لاستقبال أصحاب المؤسسات، حيث تتوزع على الولايات التالية: عنابة، وهران، البويرة، برج بوعريريج، غرداية، بسكرة، سيدي بلعباس، خنشلة، ميلة، باتنة، ورقلة، أدرار، البيض، أم البواقي، بشار، تيارت؛ والجدول التالي يوضح أداء حاضنات الأعمال سنة 2015-2016.

جدول رقم (2– 9): مؤشرات أداء حاضنات الأعمال في الجزائر 2015–2016

السنة	2015	2016
عدد المشاريع المستضافة	135	158
عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها	84	70

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique, N°30.

وفقا للبيانات السابقة وإلى غاية 2016/12/31 بلغ عدد المشاريع المستضافة 158 مشروعا سنة 2016، تم إنشاء منها 70 مؤسسة، وبذلك تم استحداث عدد معتبر من مناصب شغل في هذا الإطار، فمثلا أحدثت 363 منصب شغل سنة 2012، ولكنها مازالت بعيدة عن طموحات القطاع، فهناك عدة عوامل أدت إلى تأخر في تجسيد المشاريع ومنها المشاكل والعراقيل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف الوعي بأهمية الحاضنات، وغموض الإطار القانوني الذي يجعل الحاضنة جزء من المشاتل أو مراكز التسهيل؛ ويوجد في الجزائر أربعة أنواع من حاضنات الأعمال وهي:[1]

– **حاضنات الأعمال العامة:** تمثل في مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل تعمل تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إنشاء 11 محضنة و35 مركز تسهيل على مستوى عدة ولايات.

– **حاضنات الأعمال التكنولوجية:** وذلك في صورة الحدائق التكنولوجية من أجل بناء مجتمع معلوماتي، وأنشأت من خلالها والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحدائق التكنولوجية ANPT سنة 2004 تحت إشراف وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات.

[1] لحمر خديجة، خالفي على، **دور حاضنات الأعمال في التأسيس لاقتصاد المعرفة في الجزائر**، مجلة المؤسسة، العدد 05، 2016، ص:106.

– **حاضنات الجامعات**: لتعزيز دور الجامعة في الإبداع ومرافقة المؤسسات الاقتصادية ومن خلالها أنشأت في 28 مارس 2012 حاضنة على مستوى المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات INTTIC بوهران، وفي سنة 2013 أنشأت حاضنة للأعمال في جامعة باتنة.

– **الحاضنات بالاشتراك مع الخواص**: أعلنت كل من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتعامل الهاتف النقال Ooredoo في 14 ماي 2014 الإطلاق الرسمي لبرنامج Tstart البرنامج الجزائري للمؤسسات التكنولوجية الناشئة الهادف إلى الدعم المادي والمعنوي لمشاريع الأفكار الابتكارية من الشباب في مجال التكنولوجيا الحديثة في الإعلام والاتصال لتجسيد مشاريعهم.

من خلال التشكيلة المتنوعة لحاضنات الأعمال نجد عدة تجارب ناجحة لدول رائدة والتي أصبحت لديها حاضنات الأعمال منطلقا لإقامة منتجعات قادرة على إنتاج المعرفة وإلى ظهور صناعات فائقة التكنولوجيا عززت بها تنافسيتها الدولية مثل: كوريا الجنوبية، والو.م.أ، وغيرها.

ثانيا– مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء مراكز التسهيل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي من **مهامها** نجد ما يلي:

- ✓ استقبال وتوجيه والتكفل بحاملي المشاريع الجدد ومرافقتهم في مختلف مراحل إعداد المشروع،
- ✓ دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛
- ✓ مرافقة أصحاب المشاريع في ميدان التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار؛
- ✓ دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتشجيع الابتكار؛[1]
- ✓ كما قد تقدم هذه المراكز مقترحات للمشروعات الصغيرة القائمة بشأن تحسين الإجراءات المتبعة في الإنتاج[2].

وهي تسعى بذلك لتحقيق **الأهداف** التالية:[3]

- ✓ تطوير ثقافة المقاول؛
- ✓ إنشاء شباك يتكيف مع احتياجات المقاولين وأصحاب المؤسسات، وتقليص آجال إنشاء مؤسساتهم أو توسيعها؛
- ✓ الحث على تنمية البحث عن طريق توفير جو الالتقاء والتبادل بين أصحاب المشاريع ومراكز البحث ومؤسسات التكوين والإدارات المركزية والأقطاب التكنولوجية.

[1] احمد حميدوش، **مراكز التسهيل" فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة"**، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، العدد:02، مارس 2003، ص:12.

[2] سوزان موزي، **الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009،ص: 136.

[3] Lachheb Youcef, **'' Les measures d'appui pour la promotion de la PME''** Session internationale sur: le financement des petits et moyens projets et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, université Ferhat Abbas – Sétif, 25-28 mai 2003, p35.

وبين المهام والأهداف المتنوعة التي تسعى إليها يمكن قراءة الجدول التالي الذي يبين مؤشرات أداءها خلال 2015-2016

جدول رقم (2-10): مؤشرات أداء مراكز التسهيل 2015- 2016

مؤشرات الأداء	2015	2016
عدد أصحاب المشاريع المعتمدين	3158	2390
عدد الجهات الراعية للمشروع	1550	2390
عدد خطط العمل التي تم تطويرها	301	2390
عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها	957	2390
عدد الوظائف التي تم إنشاؤها	3418	2390

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique, N°30.

بين الجدول ارتفاع في عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها من 957 مؤسسة سنة 2015، إلى 2390 سنة 2016، إلا أنه مقارنة بعدد الوظائف التي تم إنشاؤها نلاحظ انخفاض من 3418 سنة 2015 إلى 2390 سنة 2016؛ ودائما عند تقييم برنامج أو نشاط هيئة معينة نحاول أن نقارنها بدول أخرى حتى يسهل تقييمها، وهو ما يعكس ضعف النتائج في حالة المقارنة.

المطلب الثاني: تقييم نشاط الهيئات والآليات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تكلمنا سابقا على مجموعة من القانونين والتنظيمات والهيئات التي جاءت لتجد حلولا للعديد من الإشكالات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها تدعيم وترقية هذا النسيج من المؤسسات؛ فتشير إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS أن 83.2% من المؤسسات التي توظف من 50 إلى 249 عامل استفادة من إجراءات وآليات الدعم الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن بين أهم ما ينتظره أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدعم المالي، خصوصا أن أغلب أصحابها شباب لا يملكون الأموال الكافية لإقامة هذه المشاريع من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يملكون الضمانات الكافية للحصول على القروض، لذا تدخلت الحكومة لسد هذا الفراغ وإعطاء الدفعة القوية لمشاريعهم خصوصا في جانبه المالي.

إن قلة رؤوس الأموال الموجهة للمؤسسات الخاصة وكذا ضعف خبرة مؤسسيها، أدى بالسلطات العمومية بالجزائر إلى تبني سبل الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز روح المبادرة، والأجهزة الرئيسية الثلاثة التي أسستها الدولة من بينها CNAC, ANSEJ , ANDI، وتحقق هذه الهيئات مجتمعة هدفين أساسين من الحوافز هما الإعفاء الضريبي والتمويل المباشر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها.[1] إلا أنه من خلال بعض الدراسات التي اهتمت بتقييم هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، توصلت هذه الدراسات إلى أن هناك نقص في فعالية هذه الهيئات ويرجع إلى:

– كثرة الهيئات والآليات وتشابكها وتقاطعها تبين أنه لم تكن هناك إستراتيجية واضحة المعالم لكيفية تأسيس ومرافقة هذا القطاع مما انعكس سلبا على مردودية تلك الهيئات، وكذا على وجهة الكثير من طالبي الدعم الذين لا يعرفون إلى أين يتجهون؛

[1] AKNINE SOUIDI Rosa, FERFERA M. Yacine**, ENTREPRENEURIAT ET CREATION D'ENTREPRISE EN ALGERIE** : UNE LECTURE A PARTIR DES DISPOSITIFS DE SOUTIEN ET D'AIDE A LA CREATION DES ENTREPRISES, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°14 ,2014, P:06.

– عدم ملائمة وتكيف المحيط الإداري حيث لا تزال عمليات التمويل تخضع لنفس الآليات البيروقراطية من ضمانات ومحسوبية وغيرها، مما جعلها تشبه تماما عمل مكاتب الإدارات العامة بالرغم من أن أهدافها تسهيل الإجراءات الإدارية؛

– مركزية صنع القرار في هذه الهيئات مما يؤدي إلى عدم استغلال العديد من الخصائص التنموية المحلية[1]؛

– التمويل عن طريق البنوك التقليدية والتي تعتبر في نظر الكثيرين محرمة دينيا، مما أدى إلى عزوف الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلك الهيئات والبنوك، وقد يتم إلغاء الفكرة تماما في حال عدم وجود بديل آخر للتمويل ؛

– أغلب بنود الدعم بقيت من الناحية العملية غير مفعلة بما يخدم القطاع طالما لا توجد متابعة جادة للنتائج المحققة؛

– أغلب هذه الهيئات تهتم فقط بالإنشاء مما أدى إلى وفاة أغلب المؤسسات المدعمة أو لم تتجاوز مرحلة ضمان البقاء؛

– بعض هياكل الدعم جاءت نتيجة لمتطلبات سياسية لا لضرورة ميدانية، وإن كانت تظهر أنها كانت العكس.

كما يلاحظ نقص الخبرة لدى الشباب وغياب الدراسة الجادة لنوعية المشاريع والتسرع في خلق هذه المؤسسات، أدى إلى فشل بعض تلك المشاريع وخاصة إذا تكلمنا على سوء توجيهها ما بين الأنشطة الاقتصادية، وخاصة عجزها على بناء صناعات أو عناقيد صناعية

1– تقييم نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

ولقد استطاعت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أن تحتل المرتبة الأولى في دعم الشباب المقاول بنسبة تفوق 65% من إجمالي مساهمات الهيئات الأخرى، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2– 4): نسبة لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهيئات الدعم والموافقة في الجزائر

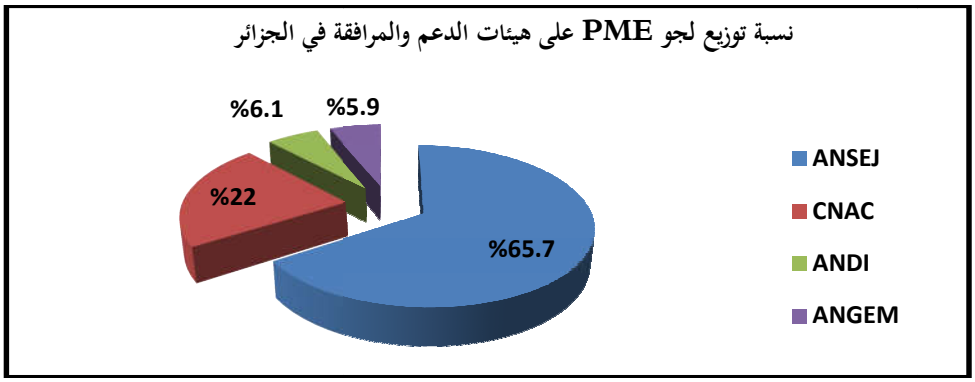

Source : MIPMEPI, Bulletin de veille PME, N°15, p. 2.

منذ بداية نشاط الوكالة سنة 1997 وإلى غاية ديسمبر 2016 ساهمت بتمويل 367980 مشروع، بلغ عدد المشاريع التي يقوم بها الرجال 330791 مشروعا، مقابل 37189 مشروعا نسائي، والتي ساهمت في استحداث حوالي 878264 منصب عمل، بحجم تمويل كلي قدره 115666.45 مليون دينار جزائري؛ كما نلاحظ في الجدول (2–11) أن هناك تطور مستمر في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ سنة 2007 إلى غاية 2015 وصل هذا التطور حتى نسبة 100% من سنة 2008 بـ 10634 مشروع ممول إلى سنة 2009 بـ 20848 مشروع ممول، وكذلك نلاحظ تطور بالنسبة لعدد مناصب الشغل المستحدثة، إلا أنه يظهر تراجع بسيط في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

[1] مهدي ميلود، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية مواجهتها في الجزائر**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد:05، يونيو 2016، ص:296.

جدول رقم (2–11): عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل في ANSEJ من 1997– 2016

قطاعات النشاط	المشاريع الممولة	مناصب الشغل	مساهمة PNR	قيمة الاستثمار (دج)
2007/1997	86380	243308	34842980910.57	177281758324.71
2008	10634	31418	6462990797.92	30662990078.31
2009	20848	57812	13222123185.53	62947002576.81
2010	22641	60132	15088399271.14	69821335978.58
2011	42832	92682	38840678926.70	137285692684.29
2012	65812	129203	61880447532.34	213741731352.01
2013	43039	96233	46152250896.61	158019394382.63
المجموع الجزئي	**292186**	**710788**	**216489871520.81**	**784967652685.36**
2015/2014	64532	144710	حجم التمويل الكلي حوالي 1104 مليار دج	
2016	11262	22766	/	
المجموع الكلي	**367980**	**878264**	**115666.45 مليون دينار جزائري**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

بوجود هذا التمويل الضخم الذي وصل إلى حوالي 1156 مليار دج تسعى الدولة لاعتماد تطبيق إجراءات تخدم وتدعم الشباب والمشاريع بغية تحسين التكفل بهذه الفئة وفتح الباب أمام المبادرات الشخصية ومنه في خفض مستوى البطالة، كما تمثل شجاعة ورغبة وطموح المستثمرين الشباب لتحقيق أفكارهم ومشاريعهم عامل تطور وتواجد هذه المؤسسات في المستقبل، كما في الجدول:

جدول رقم (2–12): عدد المشاريع الممولة في ANSEJ حسب القطاعات من 2007–2016

قطاعات النشاط	المشاريع الممولة	%	عدد الوظائف	متوسط عدد الوظائف	قيمة الاستثمارات مليون دج	متوسط تكلفة العمالة مدج	متوسط تكلفة المشروعات الصغرى
الخدمات	105754	28.7	245959	2	338511.31	1.37	3.20
نقل السلع	56530	15.4	96237	2	145557.15	1.51	2.57
زراعة	53488	14.5	126478	2	193249.46	1.52	3.61
الحرف	42621	11.6	125520	3	109526.1	0.87	2.56
البناء والأشغال	32284	8.8	94457	3	127727.7	1.28	3.77
صناعة	24547	6.7	71442	3	111185.15	1.55	4.52
نقل المسافرين	18985	5.2	43679	2	46624.69	1.06	2.45
النقل المبرد	13385	3.6	24132	2	33760.56	1.39	2.52
المهن الحرة	9456	2.6	21330	2	22214.71	1.04	2.34
الصيانة	9359	2.5	21474	2	23650.77	1.10	2.55
صيد السمك	1127	0.3	5536	5	7467.97	1.34	6.62
هيدروليك	544	0.1	2020	4	3190.80	1.57	5.86
المجموع	**367980**	**100**	**878264**	**2**	**1156666.45**	**1.31**	**3.14**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, Données de l'année 2016, N^0 30, mai 2017, p:25. http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

يلاحظ من الجدول أن الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة تسيطر عليها قطاع الخدمات بنسبة 28.7%، ثم تأتي الصناعات الحرفية والزراعة بنسبة تمويل تقدر بحوالي 13% لكل منهما، والصناعة تعتبر أضعف القطاعات الممولة بنسبة حوالي 6%، وبالتالي يجب بناء إستراتيجية واضحة الأهداف لتوجيه تلك الاستثمارات.

أما عن طبيعة الأشخاص الذين ينشئون مؤسسات عن طريق هذه الوكالة نلاحظ ما نسبته 80% منهم هم أصحاب شهادات التكوين المهني و 20% هم مستوى جامعي، وهذا يعكس عزوف هذه الفئة الأخير لهذه الوكالة وذلك راجع ربما إلى نقص ثقافة المقاولاتية في هذه الفئة وتفضيلهم للعمل في وظائف القطاع العمومي، أو لجوانب دينية وفكرية. والشكل يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-5): المشاريع الممولة في ANSEJ حسب أصحابها من 2011-2016

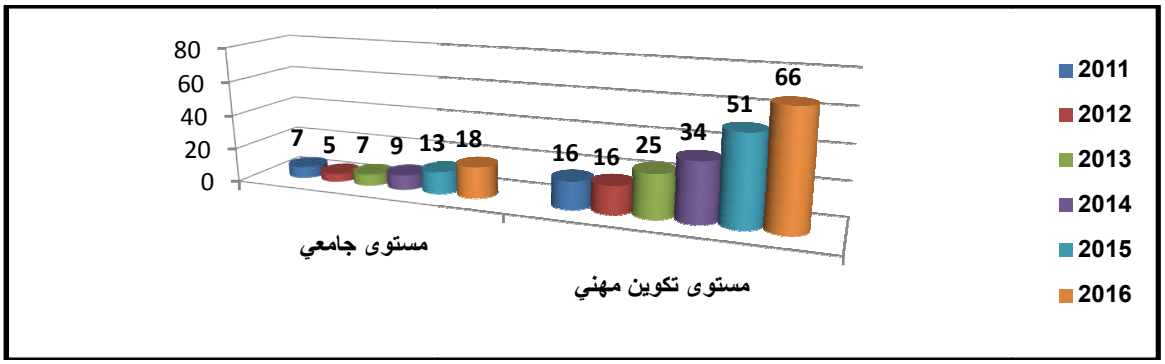

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة ANSEJ، www.ansej.org.dz/، تاريخ التصفح 2017/12/06

2- تقييم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، فقد شهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايد حيث احتضنت خلال الفترة 2002-2014 ما يقارب 58888 مشروع استثماري بقيمة استثمارات تقدر بـ 10372871مليون دج والتي توظف 962181 عامل، أما سنتي 2015 و 2016 فيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): عدد المشاريع ومناصب الشغل لـ ANDI للفترة (2015- 2016)

الأنشطة الاقتصادية	التصريح بالمشاريع			قيمة المشاريع مليون دج		المناصب المشغلة	
	2015	2016	نسبة التغير%	2015	2016	2015	2016
النقل والمواصلات	2572	2061	-19.87	174327	119162	19459	13683
البناء والأشغال العمومية	1468	912	-37.87	126371	92621	32887	15204
الصناعة	2124	2509	+18.13	755397	11166955	71362	94134
الخدمات	1176	1054	-10.37	194152	191691	14945	18119
السياحة	232	298	+28.45	139180	203560	7017	15647
الصحة	134	142	+5.97	30489	47525	2076	3981
الزراعة	244	209	-14.34	53498	67530	2895	3646
المجموع	**7950**	**7185**	**-9.62**	**1473414**	**1839044**	**150641**	**164414**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, Données de l'année 2016, N^0 30, mai 2017, p:18. http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

نلاحظ من الجدول أن أغلب المشاريع التي احتضنتها الوكالة كانت في قطاع النقل والمواصلات والذي يعرف تراجعا خلال سنتي 2015-2016 بنسبة 19.87%، وكذا قطاع الصناعة الذي يعرف تحسنا بـ 18.13% ويسيطر على هيكل المشاريع من الناحية المالية، أما الأنشطة الأخرى لم تساهم إلا بنسب متواضعة، ومن ناحية ملكية المشاريع يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-14): توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب القطاع القانوني خلال 2002-2016.

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الخاص	62520	97.99	7290151	56.95	963922	84.67
العمومي	1177	1.84	4319545	33.74	126036	11.07
المختلط	107	0.17	1191137	9.31	48454	4.26
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 تاريخ الاطلاع 2017/11/09

نلاحظ من الجدول أنه قد تم تجسيد 62520 مشروع استثماري تابع للقطاع الخاص إلى غاية 2016/12/31 والذي سمح بتوظيف 963922 منصب شغل مقابل 1177 مشروع استثماري مصرح به تابع للقطاع العام وذلك خلال الفترة 2002-2016 الذي سمح بتوظيف 126036 منصب شغل، وهو ما يوضح التوجه نحو التوسع في القطاع الخاص وجعله يلعب الدور المحرك في النشاط الاقتصادي ولكن في حالة احتساب مجموع المشاريع الإجمالية المصرح بها لدى الوكالة يوجد حوالي 24% من التصاريح لم تؤخذ بعين الاعتبار، ومن حوالي 7 ملايين دج كالتزامات استثمارات مصرح بها لم تتجسد منها سوى مليونين و500 ألف دج بنسبة لا تتجاوز 35%، ومن بين أكثر من 750 ألف منصب شغل كان متوقع خلقه لم يتحقق منه سوى حوالي 300 منصب شغل أي ما يعادل حوالي 40% فقط، وهذا راجع إلى تخوف المستثمرين الخواص من عدم التزام السلطات العمومية بتجسيد التحفيزات الممنوحة لهم في ظل القوانين والتشريعات الصادرة، فمثلا في سنة 2012 لم تتجاوز نسبة المشاريع المجسدة 25% من عدد المشاريع المصرح بها، كما نلاحظ أن إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي لا تمثل سوى 01% بقيمة مالية تقدر بنسبة 32%، في حين لا تتعدى مساهمة الاستثمار الأجنبي 14% من إجمالي مناصب العمل التي تم خلقها.

الشكل رقم (2-6): توزيع المشاريع المصرح بها لدى الوكالة حسب القطاع القانوني خلال 2002-2016.

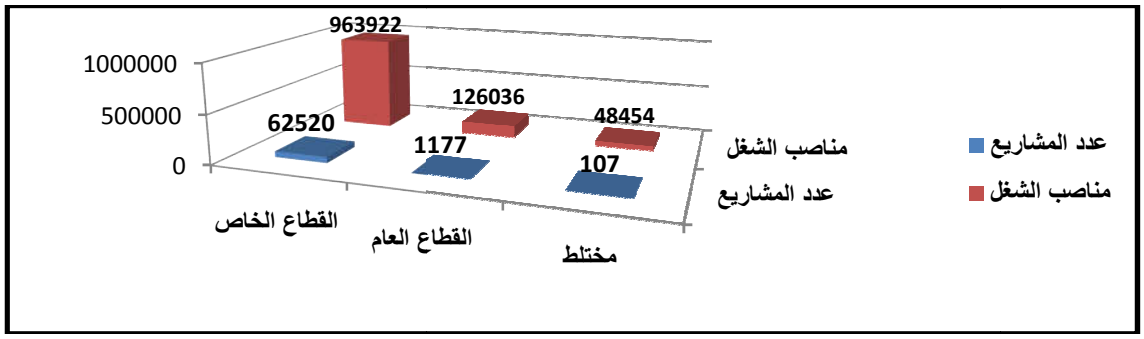

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتضح جليا من بيانات الشكل أعلاه التوجه الاستراتيجي للدولة في دعم تطور القطاع الخاص بهدف تعويض الفراغ الناتج عن تراجع القطاع العام في المجال الاقتصادي، بعد حركة الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الدولة بخوصصة المؤسسات العمومية وتصفية المؤسسات المفلسة وتسريح عملها، حيث يحتكر القطاع الخاص حوالي 98% من عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة، وأصبح يساهم في محاربة البطالة بشكل كبير حيث ساهم بـ 84 % من إجمالي مناصب الشغل الجديدة خلال هذه الفترة، وهذا

ما يشكل في حد ذاته مكسب كبير للاقتصاد الجزائري الذي كان يركز على القطاع العام. والجدول الموالي يوضح مساهمة الوكالة في زياد المشاريع الاستثمارية ونوع الاستثمارات المنشاة خلال الفترة 2015-2016، كما يلي:

الجدول رقم (2-15): مساهمة الوكالة في زياد المشاريع الاستثمارية للفترة (2015- 2016)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
إنشاء	36739	57.58	6833051	53.38	629222	55.27
توسيع	25875	40.55	5109101	39.91	483698	42.49
إعادة هيكلة	3	0.00	479	0.00	92	0.01
إعادة تأهيل	1020	1.60	299003	2.34	12343	1.08
إعادة تأهيل وتوسيع	167	0.26	559200	4.37	13057	1.15
المجموع	**63804**	**100**	**12800834**	**100**	**1138412**	**100**

المصدر: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، تاريخ الاطلاع 2017/08/09

لعبت هذه الوكالة منذ نشأتها في سنة 2002 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من خلال الإنشاء أو من خلال توسيع المشاريع القائمة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت، باستثناء اتخاذ القرارات الفردية في مجال توزيع العقار الصناعي، وشهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايدة.

3- حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

تمثلت مشاركة الصندوق ببرامج متناسقة بالتوافق مع مختلف هيئات دعم الاستثمار وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار فإن الصندوق وبالتنسيق مع برنامج الاتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمكن من تقديم عرض متميز تمثل في الضمان المالي المشترك (FGAR/EDPME) موجه لفائدة المؤسسات التي استفادة من برامج التأهيل[1]. ومنذ شهر أفريل 2004 وإلى غاية 2016 بلغ عدد الضمانات الممنوحة 964 بمبلغ ضمانات ممنوحة يفوق 22 مليار دينار جزائري التي خلقت مناصب شغل قدرت بـ 29178 منصب، وفي ما يلي سنعرض الوضع العام للحالات التي تمت معالجتها من طرف FGAR.

ومن خلال الجدول الموالي يتضح أنه بالرغم من الأهمية البالغة التي حضي بها هذا الصندوق، حيث وصلت إلى حوالي 22 مليار شهادة ضمان ممنوحة، والتي قد تستحدث أكثر من 29 ألف منصب شغل، إلا أن النتائج المحققة كانت أقل من النتائج المرجوة والمتوقعة منه.

[1] حسين يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 209.

الجدول رقم (2 – 16): الوضع العام لـ FGAR منذ 2004 إلى غاية 2016/12/31

	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	1 784	964
التكلفة الإجمالية للمشروع (دج)	150 103 106 474	66 452 952 070
مبلغ الاعتمادات المطلوبة (دج)	98 389 370 027	42 596 569 006
متوسط معدل التمويل المطلوب%	66	64
مبلغ الضمانات الممنوحة(دج)	48 559 917 333	22 893 642 058
متوسط معدل الضمان الممنوح	49	54
متوسط مبلغ الضمان (دج)	27 219 685	23 748 591
عدد الوظائف التي سيتم إنشاؤها	58 782	29 178
الآثار الناشئة عن العمالة (دج)	2 553 556	2 277 502
الاستثمار لكل وظيفة	1 784	964
الائتمان لكل وظيفة	1 673 801	1 459 887
الضمان لكل وظيفة	826 102	784 620

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, Données de l'année 2016, N^0 30, mai 2017.

4– تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

منذ بداية نشاط الوكالة* منذ سنة 2005 وإلى غاية 2016 ساهمت في تمويل 785317 مشروع، والتي ساهمت في استحداث حوالي 1145933 منصب شغل، بحجم تمويل كلي قدره أكثر من 48.7 مليار دينار جزائري، وقد تضاعفت مساهمة هذه الوكالة خلال السنوات الأخيرة، فبمقارنتها بما قبل سنة 2010 نلاحظ مدى التطور خلال السبع سنوات الأخيرة، حيث أنه قدرت بين سنة 2005 و2010 بـ 8718 قرض[1]، لتصل في سنة 2017 إلى 513 801 قرض.

الجدول رقم (2–17): حصيلة السلف موزعة حسب قطاعات النشاط 2005– 2016/12/31

قطاعات النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة	النسبة %
الزراعة	111351	6681431162.81	14.18
الصناعات الصغيرة جدا	302578	14266397322.82	38.53
البناء والأشغال العمومية	66884	5118075073.30	8.52
الخدمات	164013	14772297657.04	20.88
الحرف	136746	7140112411.86	17.41
التجارة	2971	726155444.45	0.38
صيد السمك	774	85455795.04	0.10
المجموع	**785317**	**48789924867.33**	**100**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, Données de l'année 2016, N^0 30, mai 2017, p:47. http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

* تعتبر آليات تمويل القرض المصغر من أهم أدوات الإدماج الاجتماعي للنساء والفئات الهشة في المجتمع، عن طريق تمكينهم من الخروج من دائرة الفقر والتوجه نحو الاتكال على النفس وحثهم على إنشاء وحدات إنتاج منزلية مصغرة تكفيهم مذلة السؤال وانتظار إعانات الدولة والأفراد.

[1] Abdenour Sofiane, **cadre a L ADS**, L ADS en quelques chiffres, 2012، p:05.

من خلال الإحصائيات المبينة أعلاه حول حصيلة السلف الممنوحة، يمكن أن نستخلص ما يلي:

- ✓ كان الجزء الأكبر من السلف الممنوحة من نصيب قطاع الصناعة الصغيرة بنسبة 38.53 وذلك يعكس اهتمام الوكالة بهذا النوع من القروض لتحفيز القطاع الصناعي الذي لا تتجاوز نسبة مشاركته في الناتج المحلي 5%، كما أولت قطاع الخدمات اهتماما أكبر بنسبة وصلت إلى 20%، وقطاع الزراعة 14% فقط من القروض المقدمة لهذا القطاع الحيوي، في حين توجد بعض الأنشطة لم تتعدى المساهمة فيها سوى 1% مثل التجارة؛
- ✓ وحسب نفس المصدر فإن الجزء الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من نصيب النساء والتي وصلت عدد السلف فيها إلى 404723 بنسبة 61.94%.

أما بالنسبة للاعتمادات الممنوحة من طرف الوكالة حسب نوع التمويل إلى غاية 2016/12/31 فقد تم تمويل 708841 مشروعا بدون فوائد من طرف الوكالة لغرض شراء المواد الأولية منذ نشأتها إلى غاية 2016 والذي استحدث 1063262 منصب شغل، في حين أن تقديم القروض لغرض إنجاز المشاريع (عن طريق التمويل الثلاثي) أقل بحوالي 10 مرات، أما فيما يخص توزيع القروض بنوعيتها حسب الجنس إلى غاية منتصف سنة 2017 كان نصيب النساء فيها 497194 قرض، أكثر من الرجال الذي كان عدد القروض الممنوحة لهم 142841 قرض، وهو ما يعادل 62.34% و 17.91% على التوالي

5- تقييم نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

منذ بداية نشاط الصندوق سنة 2004 وإلى غاية 31 ديسمبر 2016 قام الصندوق بتمويل ما يقارب 138716 مشروع، والجدول التالي يوضح توزيع المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

جدول رقم (2-18): المشاريع الممولة من CNAC حسب القطاعات إلى غاية 2016/12/31

قطاعات النشاط	نشاط سنة 2016			منذ بداية نشاط الوكالة إلى غاية 2016/12/31			
	عدد المشاريع الممولة	نسبة استفادة النساء%	عدد العمال الموظفة	عدد المشاريع الممولة	نسبة استفادة السناء%	عدد العمال الموظفة	قيمة المشاريع الممولة مليون دج
الزراعة	3325	12.21	7800	17513	11.92	42322	68610.87
النشاطات الحرفية	2016	20.93	5144	11886	22.12	31222	37029.45
البناء والأشغال ع	481	3.53	1424	8080	2.33	25992	32164.07
الهيدروليك	14	0.0	43	321	4.67	1108	2261.61
الصناعة	919	21.7	2664	10740	21.67	31317	47963.17
الصيانة	58	0.0	131	795	2.26	1910	2249.56
الصيد السمكي	49	0.0	169	404	0.5	1462	2784.59
PROF LIBERALE	120	42.5	272	831	43.68	1813	2970.57
الخدمات	1859	17.7	4114	30111	17.5	63430	106551.9
نقل البضائع	51	0.0	65	45744	1.52	69662	118366.73
نقل المسافرين	10	0.0	24	12191	1.23	18483	28844.08
المجموع	**8902**	**16.01**	**21850**	**138716**	**9.81**	**288721**	**449796.6**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, Données de l'année 2016, N^0 30, mai 2017, p:26. http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

من خلال الجدول يتضح العدد الكبير للمشاريع الممولة من طرف CNAC والذي وصل منذ بداية الوكالة إلى غاية سنة 2016 إلى 138716 مشروع ممول بقيمة إجمالية قدرها 449796.6 مليون دج؛ كان النصيب الأكبر منها لصنف الرجال بنسبة 90%، وقد أحدثت 288721 منصب شغل. فيما بلغ عدد الملفات المعالجة سنة 2010 حوالي 35 ألف ملف تم قبول 87% منها، ورصد لأجل تمويلها 16 مليار و 73 مليون دينار، أي ضعف ما رصد لتمويل مشاريع 2009[1].

6- تقييم صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI/PME:

وتم إنشاءه بأمر رئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004، برأسمال قدره 30 مليار دج، وقد بدأ نشاطه الفعلي بداية 2006، لدعم إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان البنكي. ويوضح الجدول أدناه بأن عدد الملفات المضمونة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2011 كانت الأفضل بذلك بـ 835 ضمان وبمعدل تطور 59,35% على سنة 2010، فعلى غرار صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR فإن نشاط هذا الصندوق كان ضعيفا أيضا حيث لم يقدم إي ضمانات منذ إنشائه سنة 2004 إلى غاية 2008، وفي نهاية سنة 2013 وصلت الحصيلة الإجمالية لعدد الضمانات الممنوحة 620 ملفا بقيمة ضمانات ممنوحة بـ 9.7 مليار دينار وقيمة إجمالية للقروض المضمونة بـ 19.5 مليار دينار جزائري.

الشكل رقم (2-7) : تطور عدد الملفات ما بين 2007-2012

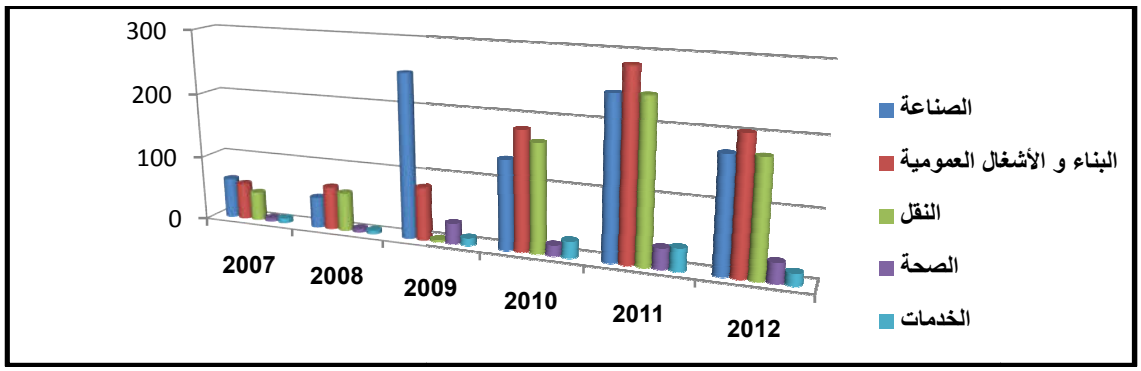

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

7- تقييم الصندوق الوطني للاستثمار FNI:

تم تأسيس الصندوق الوطني للاستثمار على مستوى كل ولاية بموجب أحكام المادة 100 من قانون المالية لسنة 2009* بغلاف مالي قدره مليار دينار جزائري لكل ولاية حيث تم تزويد الصندوق برأسمال قدره 150 مليار دج، ويهدف إلى تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تمويل البنوك لرأسمال المؤسسات والمشاركة في رأسمال المؤسسة في حدود 50 مليون دج وهو ما يمثل 49% من رأسمال المؤسسة، ومن أهداف الصندوق نجد:

- ✓ تحقيق سياسة التنمية من خلال منح التمويل الاستثماري المستقر؛
- ✓ المساهمة في رأسمال المؤسسة من خلال التمويل المشترك؛

[1] مقال، "كناك" يستقبل 1000 ملف يوميا لتمويل مشاريع الشباب، http://www.djazairess.com/elayem/104868، تاريخ التصفح 2015/01/06.

* الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون المالية 2009، العدد44، 2009/07/26، ص:13.

- ✓ منح قروض طويلة الأجل بشروط تتماشى ونمط المشاريع الممولة؛
- ✓ دعم عمليات تطهير المؤسسات وتكييفها مع المتطلبات الجديدة.

وتم تسمية الصندوق الوطني للاستثمار FNI [**] بموجب المادة 37 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011 وقد ارتفعت تمويلات الصندوق في شكل قروض حيث بلغت ما قيمته 105 مليار دج سنة 2011 لترتفع سنة 2014 إلى 644.22 مليار دج.

جدول رقم (2– 19): تمويلات الصندوق FNI في 2014/12/31 الوحدة: مليار دج

القطاعات	النقل	السياحة	الصناعة	الصناعة الصيدلانية	الأشغال العمومية	صناعة نسيج	الطاقة والمناجم	المجموع
المبالغ	568169	21816	23413	2000	11445	102	17279	**644224**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الصندوق الوطني للاستثمار

وحسب مخطط أعمال الحكومة 2017 فإن الصندوق سيساهم بقروضه الطويلة في دفع وتفعيل عملية الإنجاز التدريجي لخمسين منطقة صناعية جديدة عبر 39 ولاية.

كتقييم عام لمختلف هيئات الدعم في الجزائر نقول أنه يجب التنسيق بين الهيئات المختلفة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنه يمكن إرجاع ضعف بعض الهيئات والصناديق المالية عن تحقيق أهدافها إلى السبب الديني الذي يرفض مضمونه التعامل في هذا الإطار نتيجة وجود معدل الفائدة مما يجب دعم الاتجاه نحو أسلوب التمويل الإسلامي وهو ما بدأ تطبيقه في بعض البنوك الجزائري بقرار حكومي سنة 2017.

[**] الصندوق الوطني للاستثمار–البنك الجزائري للتنمية FNI–BAD سابقا

المبحث الثالث: أثر برامج الدعم والتأهيل على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

بعد التطرق لكل تلك الجهود من خلال إنشاء العديد من الهيئات لرفع نسيج المؤسسات، وكذا تبني العديد من البرامج لترقية ورفع تنافسيتها؛ وفي هذا السياق يهدف هذا المبحث إلى معرفة أثر هياكل وبرامج تأهيل ودعم المؤسسات على نمو وتطورها.

المطلب الأول: نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016

لقد ولدت أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ أواخر الثمانينيات، إلا أن منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية شهدت تحولات وتطورات ملحوظة ابتداء من سنة 2001 والذي اقترن بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2001/12/12*، والذي يعتبر نقطة انعطاف حاسمة في مسار هذا القطاع، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه تلك المؤسسات؛ فالإحصائيات تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لسنة 2001.

أولا- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة في الجزائر خلال 2001-2016:

تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة* بنسبة تفوق 99.93% حسب إحصائيات 2014، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة وتطور ثقافة المستثمرين من جهة أخرى.

فمن خلال الجدول الموالي يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر منذ تطبيق برامج دعم وتأهيل، فيوضح الجدول التطور الملحوظ لإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2001 إلى 2016، والتي بلغ متوسط نسبة التطور حوالي 15% سنويا، وبنسبة تطور إجمالية خلال الفترة 2001-2016 تقدر بحوالي 400%، وتعود هذه الزيادة إلى تسارع وتيرة إنشاء الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالدرجة الأولى، وإذا ما أردنا حساب معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنجد ما معدله 10 مؤسسات في الساعة عبر التراب الوطني خلال سنة 2015، ليرتفع إلى حوالي 13 مؤسسة في سنة 2016، وهي نسبة إنشاء جد ضعيفة مقارنة بدول أخرى؛ كما ترجع زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الوتيرة العالية التي تشهدها الجزائر من المشاريع نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة مما أتاح للقطاع فرصة النمو والتطور؛ كما ترجع بالدرجة الأولى إلى سيطرة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فالمؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية بنسبة تفوق 99.5% من مجموع تعداد المؤسسات الإجمالية، كما نلاحظ أن معدل تطور سنة 2010 وصل إلى حوالي 35.8%، هذه الزيادة الكبيرة في المعدل راجعة كما ذكرنا إلى إدماج لأول مرة الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة في تعداد المؤسسات الخاصة (حيث يقدر بـ 70626 مؤسسة صغيرة ومتوسطة). وهذا ما يوضحه الجدول:

---

* من خلال إصدار القانون التوجيهي 18-01 المؤرخ في 12-12-2001 والذي كان له الأثر الواضح في تحديد إحصائيات دقيقة لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدما كانت الإحصائيات السابقة متضاربة بسبب اعتماد معايير مختلفة من طرف الهيئات الوصية.

* كما أشرنا سابقا المؤسسات الخاصة هي التي تعود ملكيتها على للخواص أو الأفراد وتنقسم مؤسسات أشخاص معنوية وكذا مؤسسات أشخاص طبيعية أي مهن حرة ذات نشاط حرفي، وقد انتقلت هذه المؤسسات من وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة السياحة نظرا لارتباطها الكبير بهذا القطاع.

الجدول (2-20) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2001-2016

السنوات	المؤسسات الخاصة	النسبة%	ن ص ت*	النسبة%	المؤسسات العامة	النسبة%	المجموع	ن التطور%
2001	179893	73.30	64600	26.32	778	0.31	245348	/
2002	189552	73.32	64677	24.69	778	0.29	261853	+6.72
2003	207949	72.06	79850	27.67	778	0.26	288577	+10.20
2004	225449	72.03	86732	27.71	778	0.24	312959	+8.44
2005	245842	71.72	96072	28.03	874	0.25	342788	+9.53
2006	269806	71.61	106222	28.19	739	0.20	376767	+9.91
2007	293946	71.53	116347	28.31	666	0.16	410959	+9.60
2008	392093	75.46	126887	24.42	626	0.12	521614	+26.30
2009	455398	72.86	169080	27.05	591	0.09	625069	+19.83
2010	492892	78.00	135623	21.91	577	0.09	619072	-0.95
2011	511856	77.64	146881	22.28	572	0.09	659309	+6.49
2012	550501	77.34	160764	22.58	557	0.08	711832	+7.96
2013	601583	77.34	175676	22.59	557	0.07	777816	+9.26
2014	656949	77.10	194562	22.83	542	0.06	852053	+9.54
2015	716895	76.71	217142	23.23	532	0.06	934569	+9.68
2016	575906	56.31	446325	43.64	390	0.03	102262	+11.61

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، للسنوات 2001-2015 من الموقع الالكتروني، http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

. * تجدر الإشارة أنه تم دمج عدد الصناعات التقليدية ضمن عدد المؤسسات الخاصة ابتداء من سنة 2010، وذلك بتغيير نظام جمع المعلومات الخاصة بالصناعات التقليدية بعد إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار سنة 2010، فأصبح يتم الاعتماد على قاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بدلا من قاعدة بيانات غرفة الصناعة التقليدية والمهن،

وفقا للإحصائيات السابقة نلاحظ إحصاء أكثر من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط حاليا بالجزائر ولكنه رقم يعد **جد ضعيف** مقارنة بإمكانيات الجزائر وأهداف القطاع، ومقارنة باليد العاملة في الجزائر أنه في سنة 2015 وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 25 مؤسسة لكل 1000 ساكن و 0.7 ساكن في سن العمل وهو أدنى نسبة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وفي التشيك مثلا وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 89.39 لكل ألف ساكن سنة 2012. والشكل الموالي يوضح أكثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016.

الشكل رقم (2-8): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016

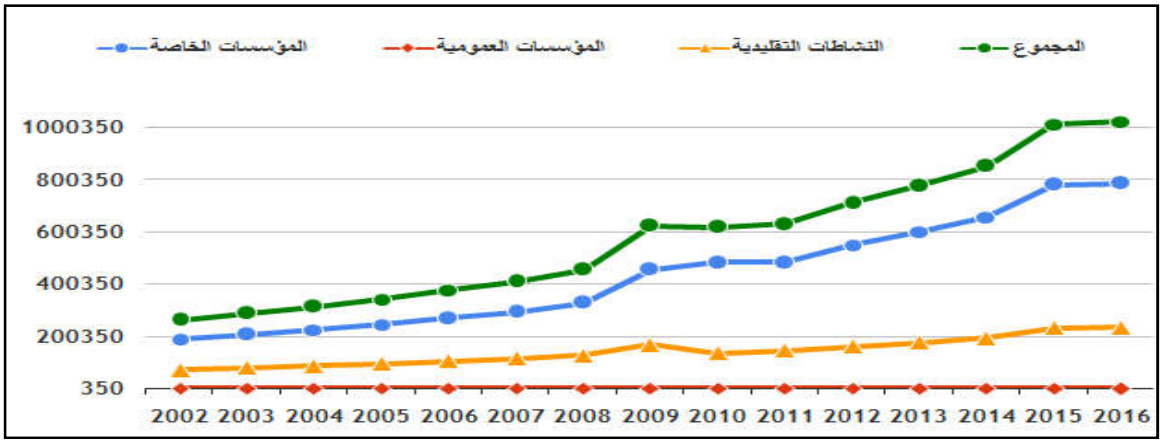

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول أعلاه

والانخفاض الواضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة وبالأخص في السنوات الأخيرة حيث بلغ عددها 532 مؤسسة عامة سنة 2015 بعدما كانت 778 سنة 2001 بسبب تأثير مختلف الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع من خوصصة للقطاع العام وتشجيع وتوسع للقطاع الخاص، حيث شهدت سنة 2007 أعلى انخفاض لها بتراجع أكثر من 70 مؤسسة عامة. كما أن الزيادة في المؤسسات الخاصة تعود بدرجة كبيرة إلى المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال[1]، والتي وصلت مساهمتها سنة 2016 إلى نسبة 97.12% من إجمالي المؤسسات، أي بعدد 993170 مؤسسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2-21): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال 2001-2016

السنوات / المؤسسات	2001		2003		2015		2016	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
من 01 إلى 09 عمال	17025	94.5	196300	94.4	907659	97.12	993170	97.12
من 10 إلى 49 عامل	8363	4.5	8317	4.0	24054	2.57	26281	2.57
من 50 إلى 250 عامل	1272	1.0	3332	1.6	2855	0.31	3170	0.31
مجموع PME	**17989**	**100**	**207949**	**100**	**934569**	**100**	**1022621**	**100**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique** http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

نلاحظ من خلال الجدول سيطرة وهيمنة المؤسسات الصغيرة جدا التي تشغل أقل من 10 عمال على النسيج الاقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تبقى النقطة السوداء في تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تجاوزت نسبتها خلال فترة الدراسة 2001-2016 ما نسبته 95%، في حين لا تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا ما نسبة 2.57% سنة 2016 أي ما يعادل 26281 مؤسسة، تمثل منها المؤسسات المتوسطة إلا ما نسبته 0.31% فقط بـ 3170 مؤسسة وهو عدد ضعيف جدا، وهذا يشير إلى حقيقة هامة وهي أن أغلب هذه المؤسسات هي ذات الشخص الوحيد على شاكلة المؤسسات العائلية ومؤسسات النقل الجماعي.

[1] Mounia Meslem, **de la famille et de la condition de la femme**, ministre de la Solidarité, ANGEM, 2015.

الجدول (2–22): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأشخاص المعنويين والطبيعيين في الجزائر سنة 2016

أشخاص معنويين			أشخاص الطبيعيين		
النشاط	العدد	النسبة%	النوع	العدد	النسبة%
الزراعة	6311	01.10	أصحاب المهن الحرة	211083	47
الطاقة والمناجم	2770	0.48			
الأشغال العمومية	174876	30.34			
الصناعة	89694	15.56	الحرفيين	235242	53
الخدمات	302645	52.52			
المجموع	**576296**	**100**	**المجموع**	**446325**	**100**

Source: Bulletin d'information Statistique, N°30, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Ministère de l'Industrie et des Mines, Edition, 2017, p.10-11.

الملاحظ من الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تتخذ شكل شخص معنوي وليس طبيعي نسبة كبيرة جدا منها متمركزة في قطاع الخدمات، يليها قطاع الأشغال العمومية والصناعة بينما حصة القطاع الزراعي والمناجم ضعيفة جدا، وهذا التوزيع يبين لنا طبيعة القيمة المضافة المخلوقة من طرف هذه المؤسسات والتي يتركز نسبة كبيرة منها في قطاع النقل تجارة التجزئة والجملة، كذلك يبين أن المؤسسات التي تعود لشخص طبيعي بلغ العدد الإجمالي لها 446325 مؤسسة منهم 211083 مهنيين أحرار يمثل أصحاب المهن الحرة منها ما نسبته 46%، حيث تتمثل أهمها في المزارعين والموثقين والمحامين والمحضرين القضائيين والأطباء والمهندسين، يأتي على رأسهم المزارعين بما نسبته 68% يليه قطاع الصحة بـ 21% وما نسبته 11% في قطاع العدالة، أما المهن الحرفية فقد سجلت CASNOS حوالي 18100 فرع جديدة، ليصل بذلك العدد الإجمالي للحرفيين في 2016/12/31 إلى 235242.

الشكل رقم (2–9): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية إلى غاية نهاية 2016

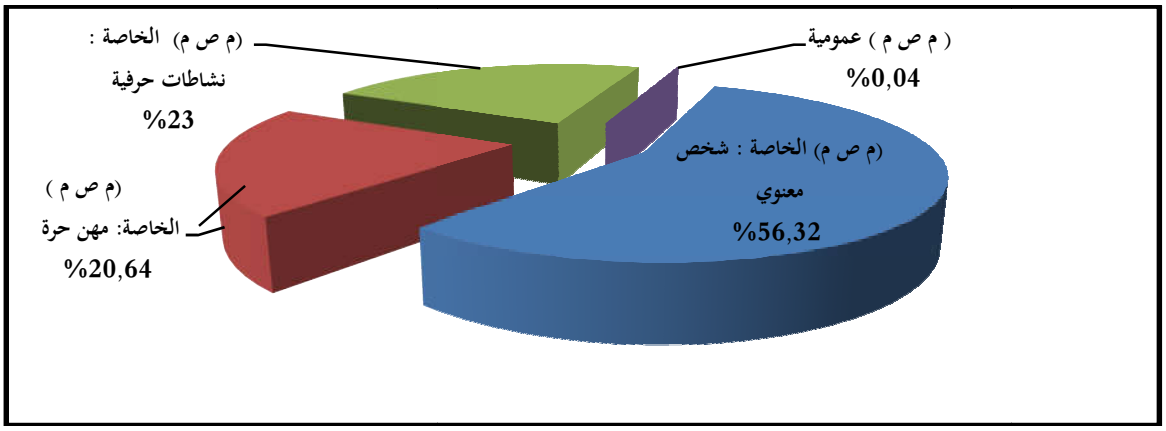

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم أعلاه.

ثانيا– توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب قطاعات النشاط

تحاول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الانتشار والتفرع في معظم مجالات والنشاطات الاقتصادية، ولكن ما يلاحظ عليه تفضيله لبعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى. والجدول التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2– 10): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاع

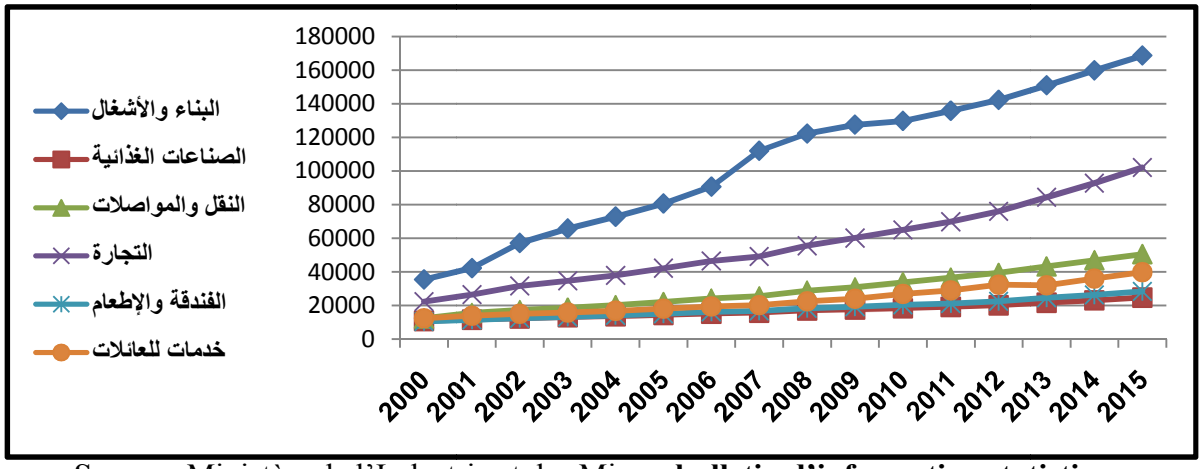

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique** http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

كما ملاحظ من الشكل فإنه على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشهد تطور ملحوظ بفضل السياسة الاقتصادية المعتمدة إلا أن بنية هذه المؤسسات لم تشهد تطور مهم، حيث تميزت بتمركز شديد لبعض الأنشطة وخاصة قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والمواصلات، مما يحتاج إلى إعادة توزيع متوازن حتى يضمن تنمية محلية متوازنة ومتكاملة.

ثالثا– توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموقع الجغرافي:

تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل جهات الوطن، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2–11): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات 2012–2016

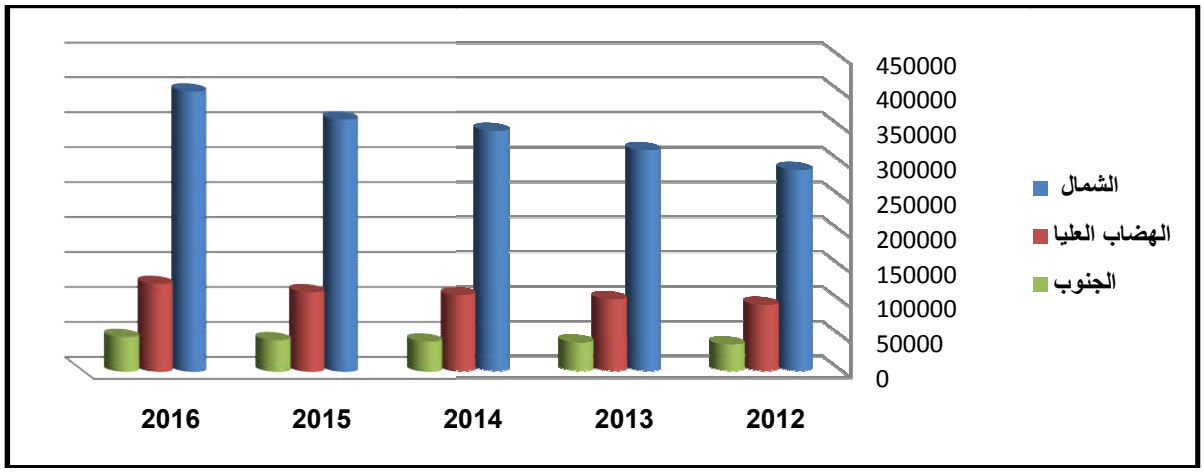

المصدر: منشورات وزارة الصناعة والمناجم، النشرات الإحصائية رقم: 24، 27، 29.

يتضح من خلال الشكل التزايد المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف جهات الوطن، غير أنه يلاحظ توزيع غير متوازن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات، حيث يتمركز بالدرجة الأولى في مناطق الشمال بنسبة تفوق 60% أي ما يعادل ثلثي المؤسسات، وتأتي جهة الهضاب العليا في المرتبة الثانية بنسبة حوالي 30%، في حين لا تتعدى النسبة 10% في كل من الجنوب والجنوب الكبير، ففي منطقة الجنوب عدد السكان فيها ما نسبته 7.51 % من التعداد الكلي للسكان في الجزائر، بينما تقدر النسبة في منطقة الهضاب العليا ب 28.65 %، أما في منطقة الشمال التي تحتوي على أكثر كثافة سكانية فتقدر

نسبة السكان بـ 61.84 %، هذه المعطيات تفسر سبب ارتفاع كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لكل ألف (1000) ساكن في منطقة الجنوب، والتي تقدر بـ 1000/15، حيث تعتبر النسبة أفضل من منطقة الهضاب العليا التي تعادل 1000/13 ولكنها ليست أفضل من منطقة الشمال التي تقدر بـ 19/ 1000. إن القيم السابقة الذكر تدل على أن منطقة الجنوب متوازنة من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بها مقارنة بالعدد الضئيل في عدد السكان، إلا أنها ليست محل استقطاب المستثمرين الغير مقيمين بها وهذا ما يعود إلى العديد من الأسباب أهمها الظروف الطبيعية وغيرها.

جدول رقم (2–23): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات 2011–2016

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	45.636	48.419	52.797	55176	60678	64678
تيزي وزو	23.109	24.754	27.139	28640	32097	34743
وهران	18.370	19.692	21.722	23122	26634	26688
بجاية	17.962	19.374	21.845	23025	26182	28372
سطيف	17.154	18.730	20.606	21571	23884	25816
تيبازة	15.672	16.969	19.097	20210	23299	25464
بومرداس	13.787	15.004	16.583	17450	19882	21512
البليدة	12.938	14.073	15.648	16477	18398	20360
قسنطينة	12.561	13.450	14.652	15327	17048	18362
باتنة	9.866	10.679	11.512	12085	13466	14417
عنابه	10.041	10.670	11.499	11855	13053	13951
الشلف	9.755	10.297	11.037	11462	12379	13053
المجموع الجزئي	**206.851**	**222.111**	**244.137**	**256400**	**286824**	**317416**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنشورات CNAS

من حيث الكثافة وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد السكان فإن الجزائر يبلغ معدلها عشرة مؤسسات صغيرة ومتوسطة لكل ألف ساكن بينما وفقا المعايير الدولية أدنى معدل هو من خمسة وأربعين مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الألف نسمة. ما يميز توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف الولايات في الجزائر أنها تعاني من ضعف الإنشاء وارتفاع معدلات الوفيات في مناطق الجنوب والهضاب، أما مناطق الشمال مثل الجزائر، بجاية، تيزي وزو فتعاني من تمركز تلك المؤسسات في قطاعات النقل ومحلات الأكل وبعض الأنشطة قليلة القيمة المضافة.

المطلب الثاني: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من بالرغم من الخصائص الايجابية التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل المرونة والتكيف، إلا أن أحد خصوصياتها السلبية هو أنها أكثر عرضة للفشل* والموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه أعلى نسبيا في سنوات التأسيس الأولى؛ فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة تبين أنه من كل 1000

* ارتبط مصطلح الفشل بالباحث Beaver الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير للدلالة على بداية مرحلة وصول المؤسسة إلى إشهار إفلاسها، حيث يعني بفشل المؤسسة عجز عوائدها عن تغطية كل التكاليف والتي من ضمنها كلفة تمويل رأس المال وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات، فالفشل هو عبارة عن عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها ، أو استعادة توازنها المالي والنقدي والتشغيلي.

مؤسسة صغيرة تقام 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منها تبقى لأكثر من 10 سنوات[1]؛ وهو ما أكد عليه Altman بأن أكثر من 50% من المؤسسات التي تفشل يحدث لها الفشل قبل السنة الخامسة من عمرها.

ورغم كل الدعم الموجه لهذا القطاع نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إن تبدأ في مزاولة نشاطها حتى تلاقي جملة من الصعوبات والعراقيل تحد من نشاطها أو تدفعها إلى الزوال والاندثار، فالملاحظ أن اغلب الجهود المبذولة في الجزائر هي مركزة على إنشاء المؤسسات مما أدى إلى ارتفاع تعداد تلك المؤسسات، ولكن قد نطرح السؤال هنا، هل أن الأولى أن تهتم الدولة برفع مؤسسات سليمة، وتحافظ على ديمومتها وتوفر لها المناخ الملائم لنموها، أم تهتم فقط برفع العدد الكمي لتلك المؤسسات؟، وهل أن تلك المؤسسات التي يتم إنشاءها كل سنة في الجزائر، هي مؤسسات سليمة وقادرة على أن تستمر وتبقى على قيد الحياة؟؛ فحسب بعض الدراسات فإن أخطر مرحلة لمصير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي في الخمسة سنوات الأولى من تاريخ إنشاءها؛ فالمعطيات غير كافية للتعبير بجزم عن الموضوع ولكن يمكن اعتبار أن المؤسسات الجديدة تمثل نسبة البقاء الأكثر ضعفا.

فكما رأينا سابقا أن 97% من تلك المؤسسات هي مؤسسات صغيرة جدا توظف أقل من 10 عمال وتسير عموما بطريقة تقليدية وفق النموذج العائلي وتأخذ شكل مؤسسات فردية EURL أو مؤسسات ذات مسؤولية محدودة SARL، وتقتطع موقعا مهما في الاقتصاد الموازي بحوالي 30% من النشاط العام، هذا حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي؛ هذه الخصوصية قد تشكل عوائق لنموها، ولكن حينما نتساءل عن 34471 مؤسسة بما تمثل 31% من المؤسسات التي تم إنشاءها في سنة 2015 تم اختفاءها في سنة 2016 نجد المشكل أعمق من ذلك، وهو ما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم (2–24): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي أنهت نشاطها لسنة 2016

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	الأشخاص المعنويين	الأشخاص الطبيعيين	المجموع
عدد المؤسسات التي أنهت نشاطها	11686	22785	34471
النسبة المئوية	**%34**	**%66**	**%100**

Source: Bulletin d'information Statistique, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Ministère de l'Industrie et des Mines, Edition, N°30, 2017, p.10-11.

تتباين أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأسباب الاقتصادية الخارجية، والأسباب الإدارية الداخلية الراجعة إلى طريقة تسيير العمل فيها، قد يرجع سبب وفات تلك المؤسسات إلى وفاة مالك المؤسسة أو عدم قدرة بعض المؤسسات على المنافسة في السوق وخاصة مع إغراق السوق الجزائرية بالسلع الصينية وغيرها*، أو عدم قدرتها على مواجهة العراقيل والمشكلات المختلفة التي تواجه تلك المؤسسات في بيئة أعمال غير ملائمة، بالإضافة إلى أن أغلب تلك المؤسسات تعتمل تكنولوجيا قديمة وتعتمد على موارد بشرية ينقصها التأهيل والتكوين؛ كما أن هذه المؤسسات ينقصها الوعي حول أهمية إتباع نماذج متطورة في مسارها مع نقص الاستشارة والمرافقة[2]؛ وهذا الأمر أدى إلى ارتفاع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2016، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] سعاد نايف برنوطي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 82

* وهذا ما أشارت إليه منظمة أرباب العمل الجزائرية التي تمثل أصحاب ومديري المؤسسات الخاصة في الجزائر بأنها تعاني من العديد من المشاكل والصعوبات منها المنافسة الشديدة من طرف الأجنبي والمنافسة غير الشريفة من طرف المنتجين في الاقتصاد غير الرسمي، مما أدى إلى انخفاض الحصة السوقية للعديد من المؤسسات وأدى إلى وانسحاب وزوال العديد منها.

[2] Service Économique Régional d'Alger**, Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement**, publications des services économiques, Janvier 2012, p: 01-02.

جدول رقم (2–25): تطور وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	عدد المؤسسات المنشأة	عدد المؤسسات المتوفاة	نسبة المتوفاة إلى المنشأة %
2001	85841	20512	23.89
2002	16515	35991	/
2006	21568	3488	16.17
2008	108567	/	/
2009	30541	3866	12.65
2010	31578	4493	14.22
2011	44390	9545	21.50
2012	55144	8482	15.38
2013	66584	8791	13.20
2014	76551	9585	12.52
2015	84223	8646	10.26
2016	108538	34471	**31.75**

Source: - Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, Données de l'année 2003-2016, N^0 16-30,. http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

– نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2007

نلاحظ من خلال الجدول أن تعديد فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايدا مستمرا منذ نشأتها، حيث بلغت عدد المؤسسات الفاشلة 9585 مؤسسة سنة 2014 إلى 34471 مؤسسة سنة 2016 وتعتبر الأقوى، وهذا دليل على عدم اهتمام هذه المؤسسات بما يحيط بها من تهديدات ومخاطر وعدم معالجة المشاكل والصعوبات التي أدت إلى فشلها؛ فكما توضح بعض الدراسات توجد علاقة قوية بين ظاهرة إنشاء واختفاء المؤسسات، حيث أن معامل هذا الارتباط هو 0.852، وإذا قارنا الظاهرتين في مختلف قطاعات النشاط نلاحظ أن اختفاء المؤسسات مرتفع في القطاعات التي يوجد فيها أكثر نسبة الإنشاء.

تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلبيا بحالات الكساد في الاقتصاد الوطني، إذ أنها لا تستطيع امتصاص تأثيراته بسبب عدم امتلاكه احتياطات تساعده على تحمّل العواقب الناجمة عن تقلص الطلب، وبالتالي تقلص حجم المبيعات وحجم العمل في سنوات الكساد، كذلك يوجد مشكلة أخرى وهي عدم متابعة التطورات الطارئة على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، يؤدي إلى فشل المؤسسات وفقدانها لزبائن.

وجدير بالذكر هنا أن الأرقام المصرح بها من الجهات الوصية حول وفيات المؤسسات لا تعكس الأرقام الحقيقية الموجودة في الواقع وخاصة بالنسبة للمؤسسات الفردية، فالمركز يستعمل مبدأ التسجيلات في السجل التجاري والتشطيب منه للحصول على حركة قطاع المؤسسات، على الرغم من أن التسجيل لا يوافق بالضبط الإنشاء (التسجيل يمثل عملية مسبقة لكل مبادرة إنشاء مؤسسة، بمعنى التسجيل في سجل التجاري لا يعني بالضرورة الإنشاء الفوري لمؤسسة)، كما أن التشطيب لا يعني الاختفاء، ونجد أن العديد من المؤسسات تختفي فعلا بدون أن تكون رسميا مشطبة من السجل، حيث أن العديد من المؤسسات التي توقفت عن النشاط ولكنها غير مشطبة في السجل التجاري لأسباب مختلفة، منها أسباب إدارية وضريبية وشبه ضريبية.

من الناحية النظرية، تستند ديموغرافية المؤسسات على التطورات الحديثة لنظرية الشركة التجارية ونظريات إدارة الأعمال الإستراتيجية التي توفر قاعدة غنية لفهم وتحليل شروط تأقلم واستمرارية تنافسية المؤسسات، هذه النظريات تقترح مجموعة من الأدوات والوسائل لتحفيز إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Petits et Moyens Entreprises.

المبحث الرابع: المعوقات والتحديات التي تواجه تنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قد ترجع ارتفاع نسبة وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى كثرة العوائق والتحديات التي يواجهها؛ مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري عموما والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا تتأثر بالتطورات العالمية المعاصرة التي ألقت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان، فالإضافة إلى المعوقات التي تواجهها تلك المؤسسات في الجزائر هناك تحديات وتطورات عالمية تواجهها منشآتها، وعلى رأسها العولمة الاقتصادية التي تجسدها تزايد نمو التجارة العالمية، وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فرغم المحاولات المتوالية لدعمها وتنميتها، إلا أنها مازالت تحتاج إلى الكثير من الجهود في سبيل جعلها قادرة على التنافسية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالة، وذلك بسبب الكثير من المشاكل التي تعيق تطور ونمو هذه المؤسسات. يحاول هذا المبحث حصر مختلف التحديات وكذا المعوقات والعراقيل التي تعطل إقلاع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: معوقات تنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني الكثير من المعوقات التي تعرقل نموها وتطورها واستمرارها الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة 164 في مؤشر خلق المؤسسات سنة 2014، ومنه سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى بعض هذه الإشكاليات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع، كما يلي:

أولا– إشكالية ممارسة الأعمال في الجزائر:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في مختلف الاقتصاديات العالمية، إلا أن تلك المؤسسات تواجه تحديات كبيرة، فقد كشفت دراسات أن حوالي 20% من المؤسسات الجديدة وخاصة الصغيرة منها تنتهي أعمالها بعد عامها الأول ويرتفع هذا الرقم إلى أعلى من 50% بعد خمسة سنوات، ويوجد دراسة استبيانيه لـ "World Economic Forum"حول ترتيب أكثر العوامل إشكالية لممارسة الأعمال في الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر رجال الأعمال تظهر فيها عدة عوائق تحول دون توفير المناخ الملائم لممارسة ولإنشاء المؤسسات.

جدول رقم (2–26): إجابات رجال الأعمال حول عوامل معيقات ممارسة الأعمال في الجزائر

الرقم	عوامل تعيق ممارسة الأعمال	نسبة إجابات ر.أ %	الرقم	عوامل تعيق ممارسة الأعمال	نسبة إجابات ر.أ %
01	إمكانية الحصول على التمويل	15.1	09	النظام الضريبي	5.1
02	الفساد	13.9	10	سياسة عدم الاستقرار	4.7
03	البيروقراطية الحكومية	12.6	11	أنظمة العملات الأجنبية	4.3
04	معدلات الضرائب	9.4	12	التضخم	3.2
05	قوانين العمل المقيدة	6.2	13	عدم الاستقرار الحكومي	2.9
06	تراجع كفاءة مستوى التعليم للقوى	6.1	14	عدم كفاية القدرة علي	22
07	عدم كفاية المعروض من البنية التحتية	5.8	15	الجريمة والسرقة	1.9
08	ضعف أخلاقيات العمل للقوى العاملة	5.5	16	ضعف الصحة العمومية	1.1

Source: World Economic Forum, the global competitiveness report 2014-2015, p:106.

من الواضح أن ممارسة الأعمال في الجزائر تعيقه كثير من العوامل، ويأتي في المراتب الأولى من تلك العوائق مشكلة التمويل وكذا المعوقات الإدارية والمشاكل الضريبة وغيرها من العوامل، وهو ما سندرسه بالتفصيل.

وفي دراسة أعدت من طرف مركز الدراسات والتقنيات الاقتصادية Ecotechnics، في شكل تحقيق حول العراقيل الكابحة لنمو المؤسسات الجزائرية التابعة للقطاع الخاص، حيث شملت العينة 314 مؤسسة، وقد نالت عوائق ومشاكل التمويل بحظ وافر ضمن مجموعة العوامل المعرقلة لنمو هذه المؤسسات، حيث أسفرت هذه الدراسة على أنه 80% من هذه الأخيرة نشأت بتمويل ذاتي أي بأموال خاصة، في حين أن 20% الباقية كان هيكلها المالي موزعا بين أموال خاصة واستدانة، حيث لا تمثل الاستدانة سوى جزء ضئيل من مجموع الموارد، وزيادة على ذلك فإن 07% فقط من هذه المؤسسات (من 20%) كان لها الحظ في الحصول على قرض مالي عند الإنشاء[1].

كما قامت المديرية العامة للدراسات بوزارة الصناعة والمناجم بإجراء استبيان بهدف معرفة أهم التحديات التي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمحاولة مساعدتها على تجاوزها، (علما أن مقياس المستخدم هو ضمن المجال 1 إلى 5، يمثل 5 التحدي الأكثر تأثيرا)؛ وكانت نتائج هذا الاستقصاء كما يلي:

الشكل رقم (2– 12): العقبات الأكثر تأثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

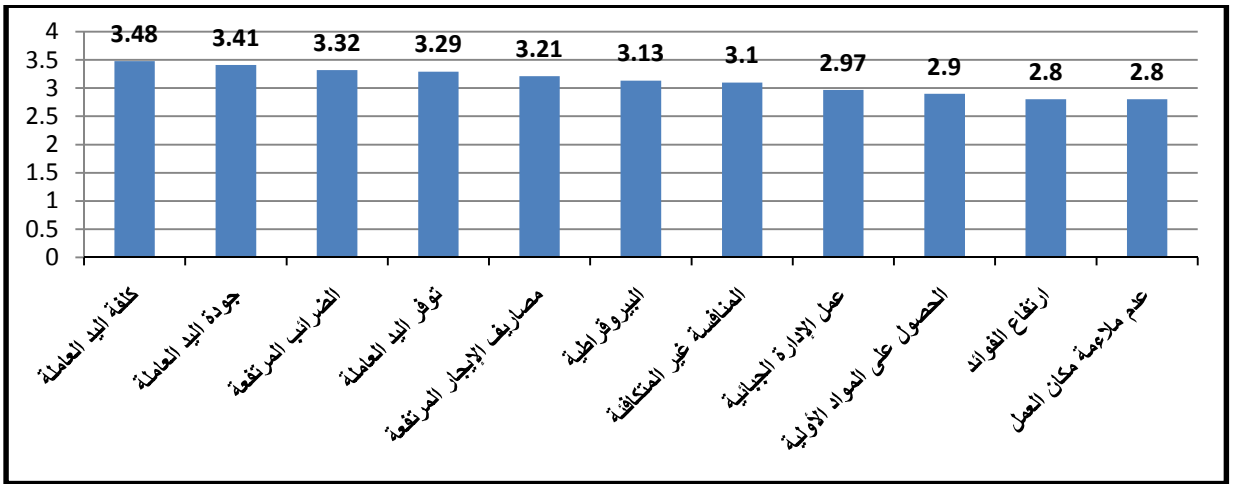

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان الوارد بتقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016، www.mdipi.gov.dz ، تاريخ التصفح 2017/06/12.

نلاحظ أن كلفة وجودة اليد العاملة أكثر تأثيرا على هذه المؤسسات، بالإضافة إلى الضرائب، البيروقراطية، والمنافسة غير المتكافئة.

ثانيا– القطاع غير الرسمي:

نشأ هذا القطاع في الجزائر بسبب احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وكذلك نتيجة الخلل الكبير بين الطلب والعرض مما أدى إلى ظهور السوق الموازية، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد للقطاع غير الرسمي إلا أنه يقصد به تلك الفئة من التجار والصناع التي تعمل في الخفاء وهدفهم الحصول على الربح السريع دون الالتزام بأي أعباء مالية. أو هي كما حددها البنك العالمي للقطاع غير الرسمي في ثلاث خصائص: – أنها وظيفة غير مصرحة؛ لا تستفيد من الانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي؛ حجم المنشأة أو المؤسسة يبقى صغيرا.[2]

[1] عبد المجيد قدي ، عبد الوهاب دادن ، **مرجع سبق ذكره**، ص:11.

[2] Banque Mondiale," **Etude sur la pauvreté en Algérie**", ED: ESKA, BM, Octobre 1997.

مما لا شك فيه أن القطاع غير الرسمي يشكل عائقا لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويحرم الاقتصاد الجزائري من الاستفادة القصوى منها بشكل مباشر أو غير مباشر، فحسب بعض الإحصائيات فإن غالبية المؤسسات الصغيرة في الجزائر تنشط بشكل غير رسمي خارج مجال الإحصاء، ولا تخضع للإجراءات التنظيمية*، مما يتطلب ضرورة وضع حلول غير تقليدية وتوفير حوافز تشجع على دمجه في النشاط الاقتصادي الرسمي دون مطاردته والقضاء عليه بالطرق التقليدية؛ وفي ما يتعلق بحجم القطاع غير الرسمي في الجزائر فتمثل نسبته 34% من الناتج الوطني الإجمالي سنة 2003، لينخفض بعدها ويصل إلى 34.2% سنة 2006، ويرجع هذا الارتفاع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة؛ حيث أجريت دراسة لمنتدى رؤساء المؤسسات سنة 2007 بينت أن عدد العاملين في هذا القطاع بلغ 3 ملايين شخص من إجمالي 8.25 مليون شخص، أي بنسبة 35%[1]. ويشكل القطاع غير الرسمي خطورة على القطاعات الرسمية، ويؤثر على القدرة التنافسية وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعرضه للمنافسة الشرسة وغير العادلة من المنتجات المهربة والسلع المقلدة.

ثالثا– مشكلة التمويل*، وواقع النظام المالي:

يعتبر التمويل من المشاكل الرئيسية للمؤسسات الجزائرية سواء عند تأسيسها أو أثناء نموها، فعلاقتها بالبنوك صعبة تشوبها المشاكل والعديد من الصعوبات الإدارية والبيروقراطية، فعدم وضوح قواعد السياسة النقدية، وضعف فعاليتها ووسائلها، يؤثر على سياسة التمويل، ويتجسد هذا المشكل في صعوبة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية خاصة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، مما يؤدي إلى تعطيل هذه الاستثمارات أو التخلي عنها، وحسب بعض الخبراء فإن النظام المصرفي الجزائري قد أثر بشكل كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب بالاستثمارات الوطنية بسبب معانات البنوك الجزائرية من عدة مشاكل خصوصا مشكلة التمويل.

كما تعتبر سيطرة البنوك العمومية على النظام المصرفي الجزائري إحدى المظاهر التي ورثها عن النظام الاشتراكي أو الاقتصاد المخطط، أين كانت الدولة تحتكر هذا القطاع، ومع فتحه بداية التسعينيات من القرن الماضي بصدور قانون النقد والقرض سنة 1990، الذي كان يهدف إلى تنشيط عمليات منح القروض في المؤسسات المالية، وإنشاء صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال قدره 30 مليار دج وصندوق رأس مال المخاطرة بـ 3.5 مليار دج، وترقية فعالية النظام المصرفي في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري، مما يتطلب وضع نظام متطور يتماشى والتطورات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وبالتالي فسح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع أدى إلى تزايد عدد البنوك الخاصة مع بقاء عدد البنوك العمومية ثابتا، ففي عام 2001 كان هناك 6 بنوك عمومية و 12 بنك خاص، ولم تتغير هذه التركيبة كثيرا بعد أربعة

---

* حسب وزارة التجارة فإن عدد الأسواق الموازية خلال السنوات الأخيرة بلغت 566 سوقا موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي ما يقارب 10% من مجموع المسجلين في السجل التجاري، كما أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية،

[1] دلال بن سمينة، **انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 37/36، نوفمبر 2014، ص: 410-411.

* إن عملية التمويل في الجزائر تتم عن طريق النظام المصرفي من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها إلى تمويل الاستثمار، حيث أن الجزائر كغيرها من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني من ضعف نظامها المالي في تجميع موارد التمويل، فتقاس فعالية النظام البنكي في أي اقتصاد كان بعنصرين أساسيين، العنصر الأول يتمثل في مدى قدرة هذا النظام على تعبئة الموارد المالية وبالأخص الموارد التي لا تأتي من الإصدار النقدي، أما العنصر الثاني فيتمثل في القدرة على تخصيص هذه الموارد وفق أفضل الصيغ الممكنة

عشرة سنة، فلو لاحظنا هيكل النظام المصرفي في الجزائر بنهاية 2014 نجده يتكون من 29 مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة[1].

إن حوالي نصف الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من مصارف خاصة، إلا أن المصارف العمومية مازالت تواصل هيمنتها على القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة؛ ففي نهاية ديسمبر 2014 بلغ عدد وكالات الشبكة للمصارف العمومية 1113 وكالة، و 325 وكالة للمصارف الخاصة، و 87 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 1099 و 313 و 87 على التوالي في نهاية 2013، تغطي شبكة المصارف العمومية كل الولايات، بينما طورت المصارف الخاصة شبكاتها أساسا في الشمال[2].

إن سيطرة البنوك العمومية على السوق المصرفية الجزائرية بكل ما تحمله تلك البنوك من سلبيات ورواسب النظام الاشتراكي أو المخطط،كتخلف أنظمة الدفع، وبطء معالجة ملفات القروض خاصة تلك المطلوبة من القطاع الخاص، ومنح القروض لأهداف سياسية أكثر منها اقتصادية تنموية ... إلخ، جعلت من هذه الملامح الطابع العام للنظام المصرفي الجزائري أمام ضعف المنافسة من البنوك الخاصة والأجنبية[3]، كما أن المقترض الأساسي من البنوك العمومية في الجزائر هو القطاع العمومي.

على الرغم من الإصلاحات التي عرفها القطاع البنكي في الجزائر، إلا أن النظام المصرفي الجزائري يتصف بأنه نظام فتي مقارنة بالدول المتقدمة، ومن بين الصعوبات المرتبطة بالتمويل من الجهاز المصرفي، نذكر منها:

– ثقل وجمود العمليات المصرفية، وضعف أداء المصارف الذي يرجع إلى نقص الكفاءة البشرية، واستخدام الوسائل التقليدية في العمليات المصرفية؛ ففي الوقت الذي تقدم فيه البنوك الدولية أكثر من 360 خدمة لزبائنها، فإن البنوك الجزائرية لا تصل حتى إلى مستوى خدمات باقي الدول النامية المقدرة بـ 40 خدمة[4]؛

– خضوع المؤسسات المصرفية إلى القرارات الإدارية، وقصور الوظيفة الرقابية الداخلية في هذه البنوك؛

– التركيز على الأنشطة التجارية والمهنية في عمليات التمويل، حيث تظهر المصارف رفضها تمويل استثمارات الإنعاش الاقتصادي مركزة أساسا على العمليات التجارية قصيرة الأجل، فتركز البنوك الخاصة على التمويل قصير الأجل رغم أن قانون النقد والقرض أعطى لها مجال واسع لمختلف الآجال لتقديم القروض، وأيضا تمويل مختلف القطاعات، فالقروض الجزائرية موجهة أساسا للاستيراد بدل الاستثمار، بنسبة تفوق 60%؛

– تتشكل مدخرات المصارف الجزائرية في مجملها من المدخرات العمومية حوالي 93%، وهذا ما يؤكد ضعف الادخار العائلي رغم أنه يمثل 50% من حجم الكتلة النقدية الكلية؛ فسياسة تعبئة الموارد في البنوك الجزائرية تشوبها عدة نقائص ومشاكل، منها:[5]

- ✓ عدم وجود إستراتيجية واضحة من قبل البنوك، إتجاه تشجيع الادخار المحلي؛
- ✓ افتقار المنظومة المصرفية إلى موارد مستقرة، وكذا افتقارها لموارد في الآجال المحددة؛
- ✓ نقص ثقة الجمهور في البنوك مما لا يشجعهم للتعامل معها، بالإضافة إلى وجود عامل البيروقراطية؛

---

[1] Banque d'Algérie: ***Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie***, Juillet 2015, p: 73-74.

[2] Idem

[3] سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد:02، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، جوان، 2015، ص:16.

[4] سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب والمبررات**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17/18 أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 594.

[5] Lemdeldel hammia, **L'introduction du marketing dans les banques Algériennes**, Edition ECOFAM, Alger, 1997, p69.

- ✓ ضعف كبير في الهياكل والوكالات خارج المدن الكبرى، وخاصة في مناطق الجنوب؛
- ✓ محدودية دخل الفرد الجزائري، والتي تجعله بعيدا عن تعبئة الادخار بالشكل المطلوب.

– قصور النظام المصرفي على اقتناص الفرص الجديدة للادخار والاستثمار، وغياب فرص استثمارية حقيقية قادرة على خلق الثروة، فالبنوك الجزائرية تتوفر على سيولة كبيرة غير موظفة، ورافضة للمخاطرة وتمويل الاستثمارات وخاصة على المدى المتوسط والطويل، ومفضله اللجوء إلى التوظيف على المدى القصير؛

– الآجال الطويلة للرد على طلبات التمويل والتي تستغرق من شهرين إلى 5 شهور، بالإضافة إلى التقسيط النسبي والتمييز؛

– القرارات التي تستند أكثر على الضمانات أو على قدم العلاقات منها إلى دراسة الأخطار الباطنية للمشاريع؛

– ارتفاع أسعار الفائدة إلى مستويات غير مشجعة حيث تتراوح في بعض الحالات بين 10-15%؛

كما أن الإحصائيات التي قام بها البنك العالمي تؤكد أن 80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تم إنشائها بتمويل ذاتي بنسبة 100%، وهذا ما يؤكد إشكالية التمويل في الجزائر والتي تتمثل في ضعف رأس المال، مما يشكل عائقا في إنشاء وبقاء ونمو المؤسسات الخاصة، مما ساهم في عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التي يعرضها النظام البنكي، وبالتالي يبقى التمويل أحد العوامل المعقدة في حياة المؤسسات[1]. وترى الهيئات المالية الدولية أن مشاريع الاستثمار في الجزائر تواجه عراقيل موضوعية لا تشجع البنوك الجديدة الخاصة على منح قروض بنكية بصورة معتبرة.

رابعا– المعوقات العقارية:

إن إشكالية نقص العقار الصناعي هي أحد أهم العراقيل التي تواجه المستثمر في الجزائر، حيث أنه في حال إذا ما حصل المستثمر على موافقة تأسيس الاستثمار فإنه قد يواجه مشكل الحصول على أماكن للبناء لتنفيذ مشاريعه، فمن الناحية النظرية يبدوا أنه يكفي تقديم طلب استثمار على مستوى لجنة التنشيط المحلي وترقية الاستثمار، أو حاليا على الشباك الوحيد لكل ولاية للحصول على أرض صناعية، لكن في الواقع فإن الأمر أكثر تعقيدا من ذلك، فالمشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم به إرادة المستثمر في الجزائر وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

لا تزال الطلبات المرفوضة على الأراضي الصناعية كبيرة، في حين أن أكثر من نصف المناطق الصناعية في الجزائر غير مستغلة والتي تكون تحت سيطرة الأملاك العمومية، فقد كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه إلى غاية 2001 ومن مجموع 4211 قطعة أرض توجد 3233 قطعة غير مسواة قانونيا أي ما نسبته 76.77% غير مسواة[2]. كما أن وزارة الصناعة أحصت حوالي 180 مليون م^2 من العقارات الصناعية غير المستغلة، وأرجعت سبب ذلك إلى غياب إستراتيجية التوزيع العادل للعقار ما بين المستثمرين الخواص[3].

تم ملاحظة خلال انعقاد مجلس وزاري مشترك نظم سنة 2017، حول نتائج تقييم لهذه المناطق وجود ما يقارب 11600 هكتار من المحميات العقارية الموجهة للاستثمار غير مستغلة، كما أبرز التقييم أيضا وجود 15140 قطعة موجهة للاستثمار،

[1] يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 86 .

[2] كريمو دراجي، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، المجلد05، العدد 02، 2016، ص: 840.

[3] قريجيج بن علي، زايري بلقاسم، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة من 1980إلى 2015**، ص: 248.

مقدمة لمستثمرين لكن غير مستغلة، تغطي مساحة 6.132 هكتارا مقسمة على 3.183 هكتارا متواجدة بالمناطق الصناعية و 2.949 هكتارا متواجدة بمناطق النشاطات[1].

فمسألة العقار الصناعي تحد من إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية، فطول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، والرفض الغير مبرر أحيانا للطلبات، ونقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية لتعويض المالكين الأصليين للأراضي، كلها أمور تحد من تطوير هذه المؤسسات، بالإضافة إلى مشكلة عقود الملكية، والتي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن، بالرغم من وجود أجهزة محلية مثل "CALPI" والتي تهتم بمسائل تنشيط الاستثمارات، فغياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي أدى إلى تفاقم مشاكل العقار الصناعي.[2] كما أن السوق العقاري حاليا مزدوج فهناك سوق عقاري خاص أسعاره مرتفعة، كما يبدي السوق العقاري العمومي تفاوت كبير في الأسعار، وهو ما يشجع المضاربة والتوزيع غير الشفاف للأراضي.

تكمن إشكالية العقار المطروحة أكثر في الاستغلال الأمثل والعقلاني والرشيد للمساحات الموجودة، ولا تطرح في حقيقة الأمر في وفرة الأراضي، حيث نجد في الواقع أن العديد من الهياكل القاعدية غير مستغلة ومبعثرة على جميع الولايات وهو ما يعني سوء تنظيم وتسيير لهذه الهياكل، لذا فإنه من الضروري العمل على أن يتم عرض هذه المساحات في السوق لصالح المستثمرين، الشيء الذي سيساهم بدون شك في إنعاش النشاطات والإسراع في انجاز المشاريع، وتخفيف الضغوط التي تمارس على الأراضي[3].

وفي دراسة للبنك العالمي أثبتت مدى تأثير عائق العقار الصناعي على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات. وفي دراسة أخرى أعدت سنة (1998- 1999) عن العراقيل التي تواجه نمو مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر شملت عينة من 314 مؤسسة، كانت النتائج وجود عدة عراقيل من أهمها:

- ✓ مشاكل متعلقة بالتمويل في جهاز الإنتاج، وإشكالية العقار الصناعي.
- ✓ قدم نمط التسيير، وارتفاع الضرائب والأعباء الاجتماعية.
- ✓ عراقيل متعلقة بالتنظيم وسلوك الإدارة العمومية[4].

بالإضافة إلى ذلك تواجه المؤسسات الخاصة صعوبة التزويد بالماء والكهرباء، وضعف الخدمات في الموانئ، كما تعود المعوقات الإدارية إلى: ضعف الأجهزة المشرفة على الاستثمار مما يزيد من تعقيد إجراءات التراخيص؛ عدم كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارات أجهزة الاستثمار؛ فالتغيير الايجابي لسياسة الحكومة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يترجم بعد بتغير كبير في الممارسات الإدارية بتخفيف الحواجز الإدارية لسير الأعمال.[5]

---

[1] جريدة التحرير، **العديد من المناطق الصناعية " لا تزال غير مستغلة "**، http://www.altahrironline.com/ara/articles/269322

[2] سعدان شدبايكي، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغوط، 09/08 أفريل 2002، ص: 03.

[3] حكيم شبوطي، **مرجع سبق ذكره**، ص:130 .

[4] Ecotechnices / Enquête sur les obstacles au Fonctionnement et au développement du secteur prive en Algérie 5 mai 1999.

[5] محمدي نورة، **مرجع سبق ذكره**، ص :114.

خامسا – المشاكل الضريبية:

تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات من خلال النظام الجبائي المطبق عليها الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتوجات المصنعة، الأمر الذي يجعل المنتوج المحلي أعلى تكلفة من المنتوج المستورد، مما أدى إلى توقيف عدة مؤسسات عن النشاط بالإضافة إلى عدم انسجام التعريفة الجمركية. كذلك فرض نسبة ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس النسبة للمؤسسات الكبرى، مع استفادة هذه الأخير من ميزه أخرى وهي ميزات اقتصاديات الحجم.كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي وهو محدود مع ضعف مقدرتها على الحصول على القروض بسبب الضمانات، وهذا لا يحقق وفرات ضريبية لأن الفائدة تعتبر مصاريف لغايات الضريبة.

هذا بالإضافة إلى مشكلة صعوبة مسك دفاتر الحسابات المنظمة، مما يجعل مصالح الضرائب تعتمد على التقدير الجزافي في فرض الضريبة، والذي عادة ما يكون مبالغ فيه أو يصعب على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إثبات عكس ذلك، مما قد يعرض المؤسسة للتوقف هروبا من الأعباء الضريبية.[1]

سادسا– المعوقات الاجتماعية والسياسية والأمنية:

هناك عدة معوقات الاجتماعية والسياسية والأمنية أثرت سلبا على القطاع الخاص في الجزائر، نذكر منها:[2]

- ✓ انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار؛
- ✓ ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة في هذا المجال؛
- ✓ انفجار المظاهرات الشعبية وما يلحقها من عمليات تخريب وسرقة؛
- ✓ الأزمة السياسية وما نجم عنها من أحداث وعنف سنة 1992، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وخاصة قطاع السياحة، ولكن في السنوات الأخيرة بذلت المؤسسات السياسية جهود كبيرة للوصول إلى مستوى أفضل من الاستقرار.

سابعا– المشاكل التسويقية وعدم فعالية الفضاءات الوسطية:

1– البورصة: البورصة سواء كانت مالية أو تجارية فإنها تشكل واحدة من الأدوات الناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تشكل فضاء إعلاميا تنشيطيا وتشاوريا هاما، إن وجود البورصة من شأنه العمل على إحصاء القدرات التقنية للمؤسسات من أجل تحسين الطاقة الإنتاجية ونسج علاقات أحسن للجهاز الإنتاجي، ونلاحظ في الجزائر غياب هذا الدور بسبب عدم فعالية البورصة والناتج عن المشاكل الاقتصادية والتسييرية لهذا الجهاز.

2– غرف التجارة: غرف التجارة والصناعة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الاقتصاديين والسلطات العمومية تمثل حلاقات ضرورية لتنظيم الاقتصاد وخلق انسجام بين المصالح المختلفة، هذه الغرف موجودة إداريا ولكن نشاطها محدود بحيث لا تلعب الدور الأساسي الذي أنشأت من أجله والمتمثل أساسا في تخفيف الضغوطات على المتعاملين الاقتصاديين ليتفرغوا للإنتاج[3].

[1] رابح خوني، رقية حساني،**مرجع سبق ذكره**، ص:76.

[2] عبد القادر بابا، **مرجع سبق ذكره**، ص: 251.

[3] قشيدة صوراية، **مرجع سبق ذكره**، ص:34

أيضا من المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة التسويق، حيث يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية أي الطاقة الاستيعابية للسوق، والتي تتأثر بحجم السكان والسلع المستوردة، وعدم وجود أجهزة تسويقية كفيلة، نقص المعلومات اللازمة للتسويق وقصور قنوات وشبكات التسويق[1].

3- التظاهرات المحلية والدولية: وتتمثل في تنظيم والحضور للتظاهرات الاقتصادية المحلية والعالمية باعتبارها أولا أسواقا لتقييم المنتجات وباعتبارها فضاء للمعلومات الاقتصادية والمالية، وهنا نلاحظ ضعف التركيز على هذه النقطة، ذلك أن مكان المؤسسة الجزائرية عموما والصغيرة خصوصا في التظاهرات الاقتصادية رمزي، كما أن التظاهرات المحلية ليست دورية وغير منتظمة.

ومن المشاكل التسويقية أيضا نجد عدم حماية المنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة، فإذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقتضي فرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع، وأمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الناشئة[2]. كذلك من المشاكل التسويقية الأخرى تضارب القوانين والتشريعات الحكومية وتغيرها، وارتفاع القيام بدراسة السوق مما يقلل من الحصول على المعلومات الحديثة عن السوق والعملاء، وكذا البيع المنفرد وعدم الاستعانة بذوي الخبرات العالية بالسوق والعملاء.[3]

المطلب الثاني: أهم التحولات العالمية والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى المعوقات المحلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هناك تحديات أخرى دولية تواجه هذا النوع من المؤسسات نابعة من التغيرات الاقتصادية والتطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي والتحولات الجديدة في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية والتطور التكنولوجي والمعلوماتي.

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في السنوات الأخيرة في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية العالمية، فما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا والاتصال والمنافسة أدى إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والاستمرارية وتحديد قدرتها التنافسية. وسنحاول في هذا المطلب أن نبرز أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات في الجزائر.

أولا- العولمة:

لقد أصبحت العولمة السمة البارزة لهذا العصر، والعولمة هي نمط سياسي واقتصادي وثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر من أجل تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر[4]، وهي ترتكز على انتشار المعلومات ولا تراعي الحدود الجغرافية بين الدول وبالتالي تراجع دور الدولة فهي تصيب جميع مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، كما أنها ليست ظاهرة فحسب بل هي حالة تطور عالمي نوعي من مراحل التطور الرأسمالي.

---

[1] محمد هيكل، **مرجع سبق ذكره**، ص: 224 .

[2] قشيدة صوراية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 33-34.

[3] أيمن على عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص:150.151.

[4] علي غربي، وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص:197 .

وفي ظل العولمة تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية ومنها الجزائر منافسة شديدة بسبب ضعف القدرة على منافسة المنتوجات الأجنبية سواء من حيث النوعية أو الأسعار. وللعولمة وجهان وجه جميل إذ من شأنه أن يتيح فرص واسعة لمؤسسات القطاع الخاص للحصول على التكنولوجيا وانتقاء المواد والمعدات رغم التكاليف والصعاب، وكل ذلك يعد عاملا أساسيا لتحسين جودة المنتجات وتدنئة التكاليف، كما توفر عولمة الاتصالات قاعدة بيانات تتضمن المنتجات الجديدة والمواد الخام ومختلف الخدمات الإنتاجية وكذلك البرامج المعلوماتية، أما الوجه القبيح وهو الخوف من إفلاس أغلب المؤسسات الغير قادرة على مواجهة المنافسة[1]. وخاصة أن حوالي 97% من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات مصغرة وليس لها القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية.

ثانيا– التطور التكنولوجي والمعلوماتي:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من التخلف التكنولوجي، حيث نلاحظ أن أغلب تلك المؤسسات تستخدم تكنولوجيات غالبا ما تكون قديمة، ولم تجدد هذه المؤسسات فرصة استخدام التقنيات المستخدمة من قبل منافسيها الدوليين التي تستطيع ضمان بيع منتجاتها بغض النظر عن السعر والجودة، وهذا ما يعتبر تحدي كبير لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أضحى الاندماج في الاقتصاد العالمي حقيقة لا مناص منها على المستويين الرسمي والفعلي، وحتى يتحقق هذا الاندماج بفعالية ونجاح ينبغي توفير المناخ الملائم للقطاع الخاص والعام، ففي ظل حضارة المعلومات أصبح الوصول إلى المعلومة أهم أحيانا من الوصول إلى عنصري رأس المال والعمل. فالدول النامية تعاني العديد من المشاكل المالية والاقتصادية والهيكلية لاسيما أزمة المديونية مما أدى إلى تعميق حدة الفجوة المعلوماتية بينها وبين الدول المتقدمة بسبب نقص الموارد المادية الكفيلة بتدعيم البنى الأساسية لاستقبال تطبيقات تقنية حديثة، حيث أن الاقتصاديات المبنية على المعرفة والتي تملك مستوى تكنولوجي عال ينمو ويتطور باستمرار، وتستطيع جذب رؤوس الأموال والمستثمرين.

فالعالم العربي ومنها الجزائر يحتل موقعا هامشيا في منظومة مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة، بما لا يؤهلهم لإنتاج المعلومة والتحكم بها واستخدامها لتوليد منافع اقتصادية واكتساب مزايا نسبية في ظل تحول طبيعة التنافس في ساحات العولمة، واقترانها بالبعد التكنولوجي والابتكار ومفاهيم القيمة المضافة[2].

فالتكنولوجيا والمعرفة أصبحت الآن من العوامل الأساسية للإنتاج، نظرا للتنقل الواسع والسريع للمعلومات وعولمة اليد العاملة، فالمعرفة والخبرة يمكن أن تنقلا في أي لحظة عبر العالم، وكل امتياز مكتسب من طرف شركة أو مجموعة شركات يمكن أن ينهار بين ليلة وضحاها من جراء المنافسة الشرسة للمؤسسات المناظرة الأخرى، وبالتالي الميزة الوحيدة التي يجب أن تحصل عليها المؤسسة بغية مواجهة آثار المنافسة هي الابتكار والمعرفة التكنولوجية[3]. ويجب على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن يكون في مرتبة جيدة تجعه يواجه التحديات والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية.

---

[1] محمدي نورة، **مرجع سبق ذكره**، ص:119 .

[2] سوزان موزي، **الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص: 117.

[3] كمال رزيق، **إدارة المعرفة وتطوير الكفاءات**، مداخلة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة 09-10 مارس 2004، ص:221.

رابعا– تحديات الشراكة الأوروجزائرية:

إن إمضاء الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتسارع وتيرة المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، سيؤدي حتما إلى انفتاح أكبر لاقتصادها، مما سيفرض عليها سرعة تأهيل أدائها الإنتاجي وتحضير مؤسساتها لتكون قادرة على مواجهة المنافسة، واحتلال مواقع مهمة في الأسواق العالمية[1]، وهو ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام تحدي كبير لهذه لمواجهة هذه المرحلة، فبالرغم من الآثار الإيجابية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني، والتي نذكر منها:

- ✓ إمكانية تطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية ورفع قدرتها التنافسية من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات وتحسين جودة الإنتاج الوطني ومطابقته لمقاييس الجودة؛ فهي تفتح الباب أمام الصادرات الوطنية والاستفادة من فرص الشراكة في ميادين الاستثمار والتسيير والبحث والتطور والتحكم في التكنولوجيا، بالإضافة إلى تنمية التعاون المالي والتبادل الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية؛
- ✓ العمل على خلق مناخ استثماري مناسب، والقضاء على الكثير من العوائق التي تواجه المؤسسات في الجزائر، مما يسمح بتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي؛
- ✓ بالإضافة إلى إمكانية زيادة حجم الاستهلاك العائلي نتيجة انخفاض تكلفة الواردات، وهو ما يساعد على توسيع وعاء الضرائب على الاستهلاك[2].

إلا أنه بالرغم من الآثار الإيجابية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، فإنها غير ملائمة في كثير من الجوانب، فالجزائر ستجد نفسها أمام مجموعة من التحديات كقبولها بحرية المنافسة وعدم التمييز بين الدول، أو بين الإنتاج الوطني والأجنبي، إذ تؤدي إلى خلق متاعب تتعرض لها المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة لافتقادها للحماية، إضافة إلى التخلي عن دعم الصادرات وكذا الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية والكمية، مما سيولد ضغوطا متزايدة على الخزينة العمومية الجزائرية ومنه على التوازن المالي بسبب تقليص الإيرادات الجمركية، لأن ميزانية الدولة ستتأثر من جراء الإلغاء الكلي للرسوم الجمركية لاعتمادها على تلك المداخيل وبالتالي ستوجه السياسات لتغطية ذلك العجز إلى رفع أو فرض رسوم داخلية أو انتهاج سياسة تقشفية.

كما أن المؤسسات الأوروبية تتميز بجودة منتجاتها وتطبق المعايير الدولية، بينما المنتوج الجزائري لا يزال في بداية تطوره، كما أن الكثير من المؤسسات لم تحصل على شهادة مطابقة المواصفات مما يؤدي إلى اختفاء بعض المؤسسات لعدم قدرتها على المنافسة سواء من حيث تكاليف الإنتاج الكبيرة جدا مقارنة بتكاليف الإنتاج للمؤسسات الأوروبية أو من ناحية الجودة، حيث أن القضاء على الصناعات الناشئة يعني ارتفاع نسب البطالة بشكل قد يكون أعلى من الذي عرفته الجزائر أثناء برنامج التعديل الهيكلي.

إن هذه الاتفاقية لم تتم من أجل إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه بل لتحقيق الأهداف الأوروبية، وخاصة عندما نلاحظ أن هذه الاتفاقيات لم تكن متكافئة بين الطرفين؛ فبعد أكثر من خمسة عشر سنة من إعلان برشلونة فإن تقييم الشراكة لم يكن ايجابيا، وذلك لعدة أسباب من بينها:[3]عدم تحسن تنافسية المؤسسات مما لم يسمح بزيادة الصادرات خارج المحروقات إلى دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى الجزائر.

---

[1] Hocine Benissad, **micro-entreprises et cadre Institutionnel en Algérie**, centre de développement De l'OCDE, OCDE, 1993, p:20.

[2] عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص:18.

[3] **نفس المرجع**، ص: 19.

خامسا– تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية

جاء طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC* في 05 جوان 1996 كنتيجة حتمية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر من خلال إرساء اقتصاد السوق، وبالتالي إدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، فالسلطة الجزائرية تراهن على تحقيق الإصلاحات بشقيها الكلي والجزئي من أجل الدخول في فلك الاقتصاديات التي تعتمد على اقتصاد السوق، حيث أن الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، تتمثل في:

- ✓ تحفيز وتشجيع الاستثمارات المحلية وحتى الأجنبية من خلال جلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشر؛
- ✓ مسايرة التجارة الدولية من خلال الاحتكاك بالمنتجات الأجنبية؛
- ✓ إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع حجم المبادلات التجارية؛
- ✓ إعفاء بعض المؤسسات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية سوف يؤدي إلى زيادة حجم حركة التبادل الدولي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفرض وجودها في الأسواق العالمية.
- ✓ يترتب على الانضمام لهذه المنظمة اكتساب الحق في المعاملة المتميزة أو أكثر تفضيلا، ذلك لأن الجزائر دولة نامية، كما تمنح فرصة حماية الصناعات الناشئة من خلال التمتع بفترات أطول لتنفيذ التزامات أحق مما هو مطلوب على صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة له آثار ايجابية وذلك من خلال إصلاح الاقتصاد الوطني وكذا الاستفادة من الفرص التي تحصل عليها الجزائر، ومن جهة أخرى قد يعود عليها بآثار سلبية خاصة وأن المؤسسات الوطنية الخاصة والعامة مازالت غير قادرة على دخول باب المنافسة.

1– الآثار الإيجابية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: هناك عدة آثار ايجابية يمكن أن يحصل عليها الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ونذكر من أهم هذه الآثار الإيجابية ما يلي:[1]

- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الخاصة والعامة في ظل المنافسة الأجنبية؛
- الاستفادة من التطور التكنولوجي التي تعرفه الصناعات الأجنبية من أجل تطوير الصناعات المحلية؛
- تحرير التجارة يتيح للمنتجات الجزائرية لتصدير منتجات تمتلك فيها مزايا نسبية، ومنه رفع الصادرات وتنويعها؛
- فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي ينعكس على المنتج الوطني الذي سيكون أفضل وبأعلى جودة وحسب المقاييس العالمية.
- زيادة طلب الدول الصناعية على الصادرات الجزائرية من المواد الأولية؛
- إن التفتح على العالم سيزيد من إمكانية النمو الاقتصادي؛
- إمكانية خلق أقطاب جديدة للتعامل بدلا من إعطاء الأولوية للإتحاد الأوروبي، وبالتالي توسيع نطاق الفرص التجارية؛
- كما أن تحرير القيود الجمركية سيشجع على الاستثمار وجلب المستثمرين الأجانب، وهذا ما سيخلق فرص جديدة للعمل.

* ظهرت المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995 من خلال جولات الأورجواي وتمت المصادقة على الوثيقة الختامية بمدينة مراكش بالمغرب في أفريل 1995 لتحل محل الجات لتشرف على جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملزمة للدول الأعضاء وهي منظمة دولية مستقلة، وتعد الجزائر من الدول المشاركة في إنشائها من خلال مشاركتها كعضو ملاحظ.

[1] سعداوي سليم، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق ومعوقات الانضمام**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، ص:75–78 بتصرف

– يعتبر الانضمام فرصة للجزائر وذلك أنه يسمح لها بتقديم دعم داخلي غير مسموح به للدول المتقدمة وهو دعم الاستثمار في المجال الفلاحي، ودعم مداخيل الإنتاج للمنتجين ذوي الدخول المنخفضة، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف النقل الدولي، ودعم الإرشاد الفلاحي، وكذا تشجيع التنمية المحلية؛

– يعتبر تواجد المصارف الأجنبية في السوق المالية والمصرفية الجزائرية بمثابة ضمان للمستثمر الأجنبي في الجزائر وكذا تسهيل عملياته المالية؛

– إمكانية تطور قطاع السياحة في الجزائر والذي يسمح لها بالاستفادة من التجارة العالمية في هذا المجال، وتطور السياحة الجزائرية على مستوى عالمي؛

– بالإضافة إلى إمكانية حل النزاعات التجارية وتحسين شفافية سياسات التجارة وممارسات الشركاء التجاريين[1].

2– الآثار السلبية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: وبالمقابل فأن المنتوج الوطني لا يملك تنافسية عالية لمواجهة حدة المنافسة الدولية وبالتالي فإن اقتصادنا سيكون عرضة لمنافسة شديدة وغير متكافئة، ويمكن أن يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة آثار سلبية سنحاول ذكر أهمها:[2]

– إهمال الدور الفعال والريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب رفع الدعم الحكومي وفق ما تنص عليه مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، على عكس ما يحدث في الدول المتقدمة الذي يعتبر هذا القطاع أساس للصناعات المحلية؛

– احتمال سقوط الصناعات الوطنية في مصيدة التغيرات الاقتصادية والمنافسة الشرسة، حيث أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني فتح الأسواق الجزائرية أمام 148 عضو، وهذا ما يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية وتعريض هذا القطاع الفتي للمنافسة الحادة، وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب نظرة المستهلك الجزائري أن الأفضل كل ما هو أجنبي؛

– كما قد يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات من السلع على المنتجات المحلية مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط المنشأة الصناعية ومن ارتفاع معدل البطالة مما ينتج عنه من آثار اجتماعية واقتصادية؛

– نقص البنية الأساسية سيعرقل سرعة نقل المنتجات القابلة للتلف نحو الأسواق مما يزيد من تكاليف التسويق ويعيق الاستثمارات

– كما قد يؤدي إلى تفاقم سعر الصرف مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية؛

– قدرات الجزائر لا تسمح لها في الوقت الراهن باكتساب ميزة تكنولوجية إذ تتطلب ضرورة الاستثمار في مجال البحوث والتطوير؛

– قلة الكوادر الفنية المتخصصة في مجال إعداد المواصفات والأنظمة الفنية وإجراءات تقييم المطابقة، ومحدودية الإمكانيات وعدم توفر الأجهزة والمعدات اللازمة للوفاء بالتزامات هذه الاتفاقية يضعف القدرة على منع كافة المستوردات المخالفة للقواعد والمواصفات من الدخول للسوق المحلي بسبب ضعف البراهين العلمية، ومن جانب آخر من المحتمل أن تلجأ الدول المتقدمة إلى فرض حماية أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية بحجة احترام معايير الجودة والصحة.

إن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تشكل تحديات للصناعة الوطنية، ولمواجهة هذه التحديات يجب تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في جميع المجالات وعموما فإن مدى الاستفادة من الايجابيات يعتمد على استعداد كل دولة.

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص:136.

[2] سعداوي سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص:80. بتصرف

3- الإجراءات الممكن اتخاذها لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يجب على الجزائر العمل على تكييف منظومتها التشريعية في جميع القطاعات الاقتصادية حتى تتوافق مع مستلزمات هذا الانضمام وما يطرحه من تحديات وما يفتحه من فرص، فإذا أرادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الصمود في وجه المنافسة الشديدة في ظل تفتح الأسواق يجب عليها وضع إستراتيجية واضحة ومتكاملة، وهذا لا يتحقق إلا بتوفر جهاز إداري متفوق ومؤهل، مما يعني ضرورة تطبيق الإدارة الإستراتيجية بحذافيرها، والتي تعتبر الوسيلة الفعالة لإنقاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة من خطر الانهيار .

كما أنه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بإنتاج السلع والخدمات وفقا لاختيارات السوق الدولية، وبالتالي يجب أن تكون قادرة على معرفة تامة بالسوق الدولية والمحلية وتقلباتها، كما يجب عليها أن تسعى للحصول على شهادة الإيزو التي تساعد منتجاتها على المنافسة، كذلك يجب على الدولة الجزائرية أن تعمل مع الدول النامية والعربية، خاصة في إطار حماية نفسها من توجهات ومسار المنظمة واستراتيجيات الدول الكبرى، وأن تعمل على تكتلات واندماجات اقتصادية وتجارية وعلى التعاون المشترك الذي يحمي اقتصادياتها ومؤسساتها.

أما فيما يتعلق باتفاقية الوقاية من المنظمة فيجب استغلال الاستثناءات المتعلقة بحق الدول باتخاذ إجراءات حكومية لحماية الصناعات المحلية عند زيادة واردات هذه الدول من سلعة بشكل غير متوقع، لكن لا يوجد للجزائر قوانين أو تنظيمات واضحة حول الوقاية وحماية الاقتصاد الوطني ومؤسساته، وبالتالي لا بد من وضع القوانين والتنظيمات الملائمة والضرورية لذلك للاستفادة من هذه الحقوق؛ ومن أجل تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحضيرها للألفية الثالثة لمواجهة التحديات والضغوطات الناجمة عن قرار الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يقتضي بالضرورة توافر جملة من العوامل والإجراءات الآليات، والتي نذكر منها:

- تشكيل وتوسيع البنية التحتية من مطارات، وطرق، وموانئ وغيرها والتي تساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسة وتساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية لها؛[1]
- التأهيل التنافسي للمنتوج الوطني، أي تأهيل المؤسسات ص و م الخاصة والعامة في القدرة على التصدير، والاستخدام الكفء لعوامل الإنتاج، وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة؛
- استحداث مكاتب متخصصة في التنشيط الوظيفي للمؤسسات والتي تستخدم أحدث تقنيات التسيير المطبقة على المستوى العالمي، بالإضافة إلى بناء قاعدة معلوماتية تجارية وتسويقية؛
- تشجيع المؤسسات ص م الوطنية على استيعاب واستخدام التكنولوجيا والمعرفة لتخفيض تكاليف، وتحسين جودتها؛
- ربط المؤسسة بالمكاتب والمخابر التقنية المتخصصة في الأبحاث الصناعية والتي تقوم بتسويق أبحاث للمؤسسات الإنتاجية؛
- إنشاء صناديق مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تأهيل قدرتها على المنافسة؛
- دعم المؤسسات الناشئة وتشجيع المؤسسات الرائدة والمتفوقة في مجال الإنتاج والتسويق ومكافئتها؛
- إبرام عقود الشراكة في الإطار الإقليمي والجهوي والقاري للاستفادة من الكفاءات والخبرات والتجارب بين هذه الدول.

[1] زرنوح ياسمينه، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 210 .

خلاصة الفصل:

إن إجراءات التأهيل وحدها لا تكفي لرفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تأهيل المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسية، ومن خلال تقييم مختلف برامج التأهيل نلاحظ أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في تلك البرامج لا يتجاوز 10% فقط من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الجزائر، وهنا يطرح السؤال حول عزوف تلك المؤسسات على تلك البرامج.

إلا أنه لا يمكن إهمال النتائج المحققة في إطار إجراءات الدعم والتأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي انعكست على نمو وتطور تعداد مؤسسات هذا القطاع، إلا أن هذا القطاع مازال يعاني العديد من المشاكل والمعوقات، وهي تعمل في بيئة غير مستقرة، فالرغم الإصلاحات التي باشرتها الحكومة للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأكيدا منها على دورها المهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدة هياكل وآليات تهدف إلى إنعاش الاستثمارات وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة وإسهامها في ولادة مشاريع جديدة، إلا أنه مع غياب برنامج علمي للتنمية، وخطط تحفيزية يبقى هذا القطاع في حاجة إلى بيئة مؤسساتية ومنظومة مصرفية في المستوى، إلى جانب تسهيلات على مستوى العقارات تتلاءم مع الوضع الاقتصادي .

مما لا شك فيه أن مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يرتبط بالعديد من المحددات أهمها مدى قدرتها على مواجهة الصعوبات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتفعيل ونجاح برامج وآليات وسياسات تنمية ودعم هذا القطاع، وكذا يعتمد على حسن استغلال الفرص الواعدة في هذا القطاع مثل قدرته على رفع مستوى الصادرات.

ويمكن القول أنه وباستمرار هذه التحديات والعراقيل فإن هدف الجزائر المتمثل في إنشاء مليوني شركة صغيرة ومتوسطة بحلول عام 2025 مقارنة بـ 1.022.621 شركة في الوقت الحالي، يبقى صعب ما لم تفكر الدولة جديا في إزالة هذه العقبات للخروج من عنق الاستيراد والتبعية للمحروقات، شريطة أن تترك دائرة الاستيراد التي تميز الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:

تحليل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل برامج الدعم والتأهيل

تمهيـــد:

تعد التنافسية مفهوم حديث تلازم ظهورها مع العولمة والانفتاح الاقتصادي والتطورات السريعة التي عرفتها الاقتصاديات، وبما أن الواقع الاقتصادي الجديد يقوم على المنافسة والتنافسية سواء على مستوى المؤسسات أو القطاعات أو الدول في الأسواق الدولية والمحلية، فهو مؤشر للقوة الاقتصادية ومدخل لاستدامة النمو، فقوة أي بلد مرتبطة بقوة اقتصاده وبتفوقه على الاقتصاديات الأخرى، وقدرته على منافستها داخليا وخارجيا، لذا يتطلب مواجهة التغيرات العالمية من خلال تحديث هياكل التقنية والإنتاجية وتحسين كفاءتها وبناء قطاع قوي قادر على المنافسة؛ فالمقولة الصائبة "دائما البقاء للأفضل".

ومما لا شك فيه أن الجزائر بحاجة ماسة لتنمية قدراتها التنافسية من أجل علاج جوانب القصور في اقتصادها، ومن أجل تنمية قدرتها على المنافسة ومواجهة الغزو الاقتصادي القادم لها من كل مكان، لذا يتعين عليها إيجاد حلول مناسبة لتحسين اقتصادها في ظل عدم تنوع مواردها، بإتباع إستراتيجية توسيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتدعيم مكانته التنافسية، فالعالم في الوقت الحالي يمر بمتغيرات سريعة حيث ظهرت التكتلات الإقليمية والعالمية، وتوسعت سياسات التحرير الاقتصادي وفتح الأسواق والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن هنا يبرز الدور المؤكد والمثالي الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤديه في مثل هذا الاقتصاد.

وبالتالي يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا هاما للقدرة التنافسية للدول، وذلك بالنظر للمزايا التي تتميز بها، لذا سوف نحاول تحليل واقع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع تنافسيتها، وكذا مدى مساهمتها في المؤشرات الكلية؛ وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفهوم التنافسية ومؤشراتها.**
- **المبحث الثاني: تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع تنافسيتها**
- **المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني في ظل برامج التأهيل.**

المبحث الأول: مفهوم التنافسية ومؤشراتها

تعتبر التنافسية مجموعة متنوعة من العوامل المؤثرة التي تشير إلى إمكانية تحقيق النجاح في المستقبل؛ كما تعتبر التنافسية بمفهومها العام عنصرا مهم مرتبط بتحسين مؤشرات الاقتصاد سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، وخاصة في عصر العولمة والتطورات الاقتصادية الجديدة، ففي بداية سبعينات القرن الماضي كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، ثم ارتبطت خلال الثمانينات بالقدرة الصناعية، وخلال التسعينات ارتبطت بالقوة التكنولوجية للدول، كما ارتبطت مؤخرا بمدى قدرة الدولة على رفع المستوى المعيشي للمواطنين، ولكن يبقى للتنافسية ارتباط وثيق بكل تلك العناصر السابقة.

المطلب الأول: مفاهيم التنافسية La Compétitivité

عرّفت التنافسية من طرف عدة هيئات رسمية عالمية وإقليمية، إلا أن تحديد مفهوم التنافسية ليس بالأمر اليسير، لتداخله مع عدة مفاهيم أخرى منها: النمو، التنمية الاقتصادية، ازدهار الدولة، بالإضافة إلى عامل مهم آخر هو ديناميكية التغير المستمر لهذا المفهوم[1]. وعليه وجب علينا قبل التطرق إلى مفهوم التنافسية تحديد علاقة التنافسية بالمفاهيم الأخرى.

أولا– علاقة التنافسية ببعض المفاهيم الأخرى:

1– العلاقة بين التنافسية والنمو والتنمية: مما لا شك فيه أن هناك فرق بين التنافسية والتنمية، هذه الأخيرة التي يعني تعريفها الكلاسيكي قدرة الاقتصاد الذي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في إجمالي الناتج الوطني بمعدلات تتراوح ما بين 05% و 07% أو أكثر، ونظرا للانتقادات المتعلقة بتحديد مفهوم واضح للتنافسية وتداخل تعريفه مع مفهوم النمو، إلا أن التنافسية مهما كان تعريفها ما هي إلا وسيلة أو هدف أولي وليس نهائي لضمان استمرارية النمو وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج، وعليه فإن تحسين القدرات التنافسية لاقتصاد ما غايته تحقيق التنمية من خلال استمرار النمو وشموله لكافة الأفراد، وبذلك يمكن اعتبار التنافسية كأحد مداخل التنمية الاقتصادية[2].

وبالتالي يرتبط مفهوم التنافسية بأهداف السياسات الاقتصادية الكلية، التي تتمثل في تحقيق توازن داخلي (معدل بطالة منخفض مع معدل تضخم مقبول..)، وتوازن خارجي في المدى القصير (مستوى مرغوب في ميزان المدفوعات، ديون منخفضة..)، وبذلك أصبحت مؤشراته تقيس كل شيء تقريبا وكل شيء يؤثر فيها، وهذا ما جعل Lall, & Chobchoub Oral ينتقدون بعض تقارير التنافسية العالمية لاستبعادها لبعض المؤشرات التي تعتبر من مؤشرات التنافسية.

2– العلاقة بين المنافسة والتنافسية: عادة ما يستعمل مصطلح المنافسة "Concurrence" كبديل للتنافسية، وذلك اعتقادا من البعض بأن لهما نفس المعنى، إلا أن الراجح أنهما يختلفان (وفقا لمبادئ النيوكلاسيكية)، فالتنافسية قد تعني قدرة المنظمة على تصريف منتجاتها أو خدماتها على المستوى المحلي أو الدولي، أما التنافس أو المنافسة فهي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والمتاجرة في السوق.

---

[1] دويس محمد الطيب، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005/2004، ص:03.

[2] عبد القادر عبيدلي، محمد لحسن علاوي، **تقييم تطور التنافسية لاقتصاديات الدول العربية الفترة (2005–2014)**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد: 11، ديسمبر 2016، ص: 83.

وبالتالي نلاحظ وجود فرق مفاهيمي بين المنافسة والتنافسية، فإن كانت التنافسية تعرف على أنها الأداء الاقتصادي الحالي والكامن للبلد في المجالات التي يتنافس فيها مع الأمم الأخرى، فإن المنافسة أو المزاحمة هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في البلد المعني، كما أن هناك من يعرف المنافسة على أنها حالة صراع بين المنتجين الذي يعرضون منتجات مماثلة أو متقاربة في نفس السوق[1]، أما من ناحية الإطار النظري فيمكن التمييز بين مدرستين في مقاربة تحديد مفهوم التنافسية وقياسها، هما مدرسة رجال الإدارة وتركز على جوانب مثل التكلفة والإنتاج، ومدرسة الاقتصاديين وتركز على الرفاه وعلى جوانب التجارة الخارجية ودورها في النمو وتحقيق رفاه الأمة مع الأخذ بالاعتبار التداخل والتشابك بين كلا المفهومين، وبالنسبة لمدرسة الاقتصاديين فإنها تربط التنافسية بهدف تحقيق الرفاهية المستندة إلى النمو الاقتصادي المستدام، بحيث يمكن اعتبار الاقتصاد تنافسيا إذا كان قادرا على النمو بنسبة أعلى من الاقتصاديات الأخرى، ودون التأثر بمشكلات ميزان المدفوعات[2].

وحسب Larousse فإن المنافسة هي مزاحمة مجموعة من الأشخاص أو تجار أو صناعات، بهدف جذب عملاء بالسعر أو الجودة، وذلك في إطار حرية المنافسة وفي ظل النظام الحر[3]. وهناك من يميز في تعريفه للمنافسة بين أربعة أنواع:[4]

- ✓ المنافسة بين المنتجات المتشابهة والتي تقدم إلى نفس مجموعة المستهلكين، وبأسعار متقاربة، أي إلى نفس السوق المستهدفة؛
- ✓ المنافسة بين المنتجات المتشابهة، ولكن تخدم إلى قطاعات سوقية مختلفة؛
- ✓ المنافسة بين المنتجات المختلفة والتي تشبع نفس الحاجة؛
- ✓ المنافسة بين المؤسسات المختلفة، والتي تنتج سلع تنافسية، وذلك من أجل زيادة الحصة السوقية.

كذلك نجد من يميز في تعريفه للمنافسة بين نوعين للمنافسة فيما يتعلق بمجال أعمال المؤسسات، وذلك بتقسيمها إلى منافسة مباشرة ومنافسة غير مباشرة:[5]

- ✓ **منافسة مباشرة:** وتحدث بين منظمتين أو أكثر، وتتمثل في الصراع القائم بين المؤسسات في بلد ما، أو مجتمع ما من أجل الفوز وكسب الموارد المتاحة في هذا البلد، وتقدم منتجات بديلة؛
- ✓ **منافسة غير مباشرة:** وتحدث بين كل المنظمات في صراعها على الموارد المتاحة في البيئة، وتتمثل أساسا في تلك المنافسة القائمة بين المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع الصناعي، أو تقوم بإنتاج نفس المنتجات أو الخدمات.

إن نجاح أي مؤسسة صغيرة كانت أم كبيرة ناتج من قدرتها على المنافسة في الأسواق سواء المحلية منها أم العالمية، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده معظم دول العالم ومنها الجزائر، والتي أصبحت تسعى جاهدة إلى تطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية.

3- علاقة بين التنافسية والميزة التنافسية: تعد الميزة التنافسية مفهوم ذات صلة وثيقة بالتنافسية؛ كما أن الاهتمام المتزايد الذي خص به مفهوم الميزة التنافسية كان منطلقه حقيقية الاقتصادي الأمريكي في مجال أدبيات الإدارة الأستاذ مايكل بورتر Michael Porter، الذي يعتبر أول من قدم إسهامات فعلية في هذا المجال من خلال مؤلفه الشهير في هذا المجال والمسمى "الإستراتيجية

[1] TARONDEAU, Jean Claud, **Stratégie Industrielle**, 2 édition, Edition Vuibert, Paris, 1998, p3.

[2] منير نوري، **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص: 23.

[3] **Le petit Larousse**, Edition Anniversaire de la Semeuse, Paris, 2010, P233.

[4] منير نوري، **التسويق مدخل للمعلومات والإستراتيجية**، ديوان المعلومات الجامعية، الجزائر، 2007، ص:219-220 بتصرف.

[5] عبد السلام أبو قحف، **التنافسية وتغيير قواعد اللعبة – رؤية مستقبلية–**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص:26.

التنافسية" وذلك سنة 1985؛ فيعرفها Porter بأنها:" القيمة التي تقدمها مؤسسة ما لعملائها، والتي تتجاوز كلفة إنتاجها ومدى استعداد العملاء لشرائها"؛ وقد تباينت التعريفات للميزة التنافسية بين مختلف الكتاب والباحثين، بحيث تختلف باختلاف الحديث عنها، فمثلا ويرى GARIBALDI أن الميزة التنافسية تتحقق من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة، كذلك قد تعني الميزة التنافسية الإبداع والتفرد والتميز في أحد الأنشطة التي تضمن لها الاستمرارية، ويعظم أرباحها .

يمكن القول أن للميزة التنافسية شقين، الأول هو قدرة التميز على المنافسين، أما الثاني فهو القدرة على مغازلة فاعلة ومؤثرة للعملاء، ولا شك أن نجاح الشق الثاني متوقف على نجاح الشق الأول. وبالحديث على التنافسية لبلد ما فإنها تقاس بقدرته على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة للأفراد، فإن أهم المحددات التي تؤثر في هذه القدرة قد تكون معدلات الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي؛ غير أن بعض المختصين يعارضون استعمال هذا المفهوم لتقييم اقتصاد معين، وهذا ما عبر عنه الاقتصادي كروقمان " P.Krugman " في دراسة حول التنافسية، والذي يركز على المفهوم غير الواضح للتنافسية وغموض الإيديولوجية التي تساير هذا المفهوم، ويرى بأن الدول تتنافس بنفس الشكل المعروف لدى المؤسسات، وأن مبدأ الميزات المقارنة يبقى خفيا لأن جميع الدول تبقى رابحة في إطار التبادل الدولي، ومن جهة أخرى فإن نمو الدخل الحقيقي لدولة ما يرتكز أساسا على عوامل تقليدية معروفة وليس على مفهوم غير واضح للتنافسية[1]. بينما يرى الاقتصادي M. Porter أنه في إطار التدخل والنمو المتصاعد للاقتصاديات، فإن تنافسية دولة ما يحمل عدة فوائد ويرجع ذلك إلى تنافسية مؤسساتها؛ بينما يرى آخرون بأن ذلك يعود أساسا إلى استقطاب وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

ثانيا– التنافسية في الأدبيات الاقتصادية:

بالرجوع إلى الأدبيات التي تناولت مفهوم التنافسية فإنها تكشف عن عدم وجود تعريف موحد للتنافسية، إذ يختلف التعريف من كاتب إلى آخر ومن اقتصادي إلى آخر، وبالتالي فقد أعطيت تعاريف متعددة للتنافسية، تختلف وفقا لمستوى التحليل ووفقا للمستوى الذي يندرج ضمنه وينظر فيها إليه، فيما إذا كان على مستوى الدولة أو القطاع أو المؤسسة.

كما تباينت الآراء حول بداية ظهور مفهوم التنافسية، حيث هناك من يرجع نشأة فكرة التنافسية إلى السياسات الليبرالية المتشددة التي عظمت من قدرات القطاع الخاص في الارتقاء بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، وهناك من يرجع نشأة التنافسية كرد فعل على ما شهده عقد السبعينات من استمرار معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع[3]، ومن الملاحظ أن هناك شبه إجماع على أن النقاش حول مشكلة التنافسية قد لقي إشارة الانطلاق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في ثمانينيات القرن الماضي خلال فترة 1981–1987، والتي عرفت عجزا كبيرا في الميزان التجاري لها (خاصة في تبادلاتها مع اليابان)، وزيادة حجم الديون الخارجية لها، وكانت نتيجة ذلك إنشاء مجلس التنافسية الأمريكي عام 1986، ولكن إذا كان ظهور هذا المصطلح في هذا الوقت فإن العديد من المصطلحات كان له نفس المعنى معه، وخاصة عند ظهور كتاب "التاريخ الطويل للتنافسية"، وهو كتاب التنافسية السنوي الذي يصدره المعهد الدولي لتطوير الإدارة IMD، الذي يرى أن التنافسية هو نتيجة لتاريخ طويل من الفكر.

[1]Krugman.P, **competitivenesssé: A dangerous obsession**, foreign affaires, Vol 73, N° 21, 1994, p:32.
[2]Marniesse.S et Ewa.F**, compètitivitè et mise a nivea u des entreprises**, AFD, 2004, p:44.
[3] مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص:12.

ومع بداية السبعينيات ازداد ظهور هذا المفهوم مجددا كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاديات السوق[1].

النسبة لآراء الكلاسيك التي تنطلق من فرضية أن تقسيم العمل يسمح بإيجاد فروق تكنولوجية بين البلدان، وبالتالي فروق إنتاجية وهو ما عاد Porter طرحه بعد قرنين من الزمن، إلا أنه يرى أن التنافسية ترتبط بقدرة الصناعة على الابتكار والتطوير وركز على أهمية الإنتاجية ودور المؤسسات للرفع من تنافسية الدول، وقد حدد الكلاسيكيون عوامل الإنتاج في أربع عناصر وهي: الأرض، رأس المال، الموارد الطبيعية، العمل؛ أما الماركسيون فقد سلطوا الضوء على أهمية المحيط الاجتماعي والسياسي على التنمية الاقتصادية، بخلاف النيوكلاسيك ينطلقون من فرضية وجود نفس التكنولوجيا عبر القطر وبوجود اقتصاديات سليمة في ظل المنافسة التامة، وبذلك يعتمد النيوكلاسيك على عوامل دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلدان بواسطة المكاسب الساكنة للتجارة الدولية، كذلك يعتمد أصحاب نظريات التنمية والنمو على دور التعليم والتدريب وتطور المهارات والتكنولوجيا.

ثالثا– مفهوم التنافسية:

كما أشرنا بأنه يصعب تحديد تعريف دقيق للتنافسية، وذلك راجع إلى اختلاف وجهات النظر وتجربة الممارسين في الميدان واختلاف الباحثين حول مضمونه، كما يختلف مفهوم التنافسية وتعريفها باختلاف الإطار الذي تندرج ضمنه، فيما إذا كان الإطار على مستوى مؤسسة أعمال، أو قطاع، أو دولة، فالتنافسية على صعيد مؤسسة الأعمال تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، وهو مختلف نسبيا على التنافسية لقطاع ما متمثل بمجموعة من مؤسسات الأعمال العاملة في صناعة معينة، وهاتان بدورهما تختلفان عن التنافسية الدولية التي قد تعني تحقيق معدل مرتفع ومستدام لدخل الفرد فيها. ومنه سنحاول تناول مفهوم التنافسية بمستوياتها الثلاثة مع التركيز أكثر على التنافسية على مستوى القطاع والدولة .

1– مفهوم التنافسية على مستوى الدولة: ويصطلح على تسميتها بالتنافسية الوطنية أو الدولية؛ ولقد اهتمت الهيئات الدولية والكتاب الاقتصاديون بتعريف التنافسية على مستوى الدولة، أكثر من تعريفها على مستوى القطاع أو المؤسسة، نظرا لأهميتها الكبيرة في تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد؛ فمنهم من يرى بأن التنافسية على المستوى الوطني تتجسد في فكرة عريضة تشمل في زيادة الإنتاجية الكلية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن مستويات المعيشة، بما يتطلب إزالة أي معوقات أمام الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، وآخرون يضيقون مفهومها بتركزها فقط على السعر والتجارة؛ ومنهم من يعرفها بأنها قدرة دولة ما على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأسواق الدولية، مع المحافظة عليها وزيادة الدخل الحقيقي لمواطني هذه الدولة؛ كما جاء في تعريف آخر بأنها قدرة دولة ما على خلق قيمة مضافة وبالتالي زيادة الثروة القومية.[2]

1–1– تعريف بعض الهيئات الدولية للتنافسية: لقد حاولت بعض الهيئات الدولية إعطاء مفهوم التنافسية، نذكر منها:

– المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF): يرى المنتدى الاقتصادي العالمي بأن التنافسية هي: " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة". كذلك عرفها المنتدى الاقتصادي العالمي على أنها:

[1] عبد الله مولى، **التنافسية والدولة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 29–30 أكتوبر 2002، ص:03.

[2] عبد اللطيف لبنى، **مفهوم التنافسية الاقتصادية" في القدرات التنافسية للاقتصاد المصري: الواقع وسبل تحقيق الطموحات"**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2004، ص:11.

" مقدرة الاقتصاد الوطني إلى الوصول لمعدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد".[1]

ونلاحظ أن التعريف الذي قدمه المنتدى الاقتصادي العالمي يعتمد على معدلات تغير دخل الفرد، وهو يتوافق مع التعريف الذي قدمه (Bernard Parenque, 2012)، حيث عرف التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي على أنها: " قدرة البلد على زيادة حصته في السوق من الصادرات، أو تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر"، حيث قدم مؤشرين للتنافسية الدولية وهي حصة الصادرات، ومعدل النمو الاقتصادي، إلا أن حصة الصادرات لوحدها قد لا تكفي لأنه يوجد من عرفها على أنها: " القدرة على المحافظة على الميزان التجاري إيجابي"؛ وبالتالي فقد ربطت التنافسية بأوضاع الميزان التجاري بدلا من ربطها بالصادرات لوحدها.

– **المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IIMD)**: يرى المعهد الدولي للتنمية الإدارية بأن التنافسية هي: " مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية، وبالعولمة وبالاقتراب، وبربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف"[2]؛ ونلاحظ أن هذا التعريف يربط تحقيق النمو بمقدار البلد على التحكم في أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتميز في الأسواق الدولية.

– **مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي (ABIC)**: يعرفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على أنها: " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تتنافس بها المؤسسات في الأسواق العالمية، وتضمن النمو المتصاعد لمستويات معيشة للمواطنين على المدى الطويل"[3]؛ وحسب هذا المجلس فإن التنافسية هي مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية[4].

– **منظمة التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية (OECD*):** تعرفها منظمة التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"[5]؛ كما تعرفها على أنها: " قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية"[6].

– **الإنكتاد (UNCTAD)**: وحسبه فإن التنافسية هي: الوضع الذي يمّكن الدولة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة من إنتاج السلع والخدمات التي تلاءم الأذواق في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحافظ وتزيد من الدخول الحقيقي لأفرادها خلال الأجل الطويل[7].

– **معهد التنمية الإدارية بسويسرا:** طبقا لمعهد التنمية الإدارية بسويسرا فإن تنافسية الدولة تعني:" قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية قادرة على إدامة المشاريع والأعمال في ضوء الاختلافات السياسية والاجتماعية والثقافية داخل الدولة"؛ وبالتالي فإن هذا التعريف

---

[1] علي توفيق الصادق، **المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين**، ندوة حول القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 06-07 أكتوبر 1999، ص:23.

[2] **نفس المرجع**، ص:33.

[3] علي سالم أرميص، **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص: 103.

[4] نوري منير، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

* Organisation For Economic Cooperation and Development

[5] **نفس المرجع**، ص:23.

[6] Richard Baron, **compètitivitè et politique climatique**, les notes de L Iddri, n° 11, Edition Damien Canarè, 2006, P13

[7] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الأكاديمية العربية للعلوم التكنولوجيا، قطر، 2002-2003، ص: 93.

للتنافسية الدولية يرتكز على مدى قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية ملائمة قادرة على جعل الاستثمارات المحلية في وضع مستقر ودائمة دون الأخذ بعين الاعتبار للاختلافات السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة.

– **تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة:** عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها:" القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها، وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية"[1].

– **المعهد العربي للتخطيط:** والذي عرف التنافسية على أنها: " الأداء الحالي والكامن في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية"[2]، يشير هذا التعريف إلى أن حالة التنافسية نسبية وليست مطلقة، والدولة لا يمكن أن تكون لها تنافسية عالية في صناعة أو قطاع بشكل مطلق، ويرتكز المعهد على مؤشري التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كأهم مجالات تطوير تنافسية الدول العربية والمنافسة في الأسواق الدولية.

– **تعريف معهد التنافسية الدولية** : يعرف هذا المعهد التنافسية على أنها قدرة البلد على:[3]

- ✓ أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا، ويقصد بالكفاءة **تكلفة أقل** (من خلال تحسين الإنتاجية، واستعمال الموارد بما فيها التقنية ، والتنظيم)؛ **ارتفاع الجودة** (وفقا لمعلومات السوق، وتقنيات الإنتاج)؛ **الملاءمة** (وهي الصلة مع الحاجات العالمية، والمحلية في المكان، والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق، ومرونة كافية في الإنتاج، والتخزين والإدارة).
- ✓ أن يحقق مبيعات أكثر من السلع المصنعة، والتحول نحو السلع عالية التصنيع، والتقنية وذات قيمة مضافة عالية في السوقين الداخلي والخارجي؛
- ✓ أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة، وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

1-2- تعريف بعض الدراسات للتنافسية: إلى جانب المفاهيم المختلفة للتنافسية الدولية التي قدمتها مختلف الهيئات الدولية هناك مفاهيم تبنتها العديد من الدراسات ويعد التعريف الذي قدمه "Lawra D'Andrea Tysan" من أكثر تعريفات التنافسية الدولية شيوعا، حيث يرى أنها: " تشير إلى قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والعمل على تحقيق استمرارية هذا الدخل المرتفع"[4].

كما تعد كتابات بورتر "Porter" من أشهر الدراسات في مجال التنافسية، وقد أكد بورتر على أن مفهوم التنافسية على المستوى الكلي هو زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة. أما "P. Ricardo" يعرف التنافسية على أنها:" أسلوب يسلكه الأعوان الاقتصاديون في محيط الأسواق التنافسية وعلى وجه الخصوص المؤسسة، بحيث يتم البحث عن وضعيات ومزايا تنافسية في ظل احترام القواعد المحددة مع توفر كافة الشروط العادلة للمجتمع"[5]

---

[1] Debonneuil michele et Fontagnè Lionel, **Compétitivité**, conseil d'analyse économique, Paris, 2003, p13.

[2] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية 2009**، مكتبة الكويت الوطنية، الإصدار الثالث، الكويت، ص:23.

3 محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة جسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص:06.

[4] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص:278.

[5] إيمان غرزولي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 40.

ويرى "Jacquemin et Pench" أن التنافسية لا تشكل غاية ولا هدف في حد ذاتها، بل هي وسيلة فعالة للرفع من المستوى المعيشي وتحسين الحالة الاجتماعية للمجتمع ككل[1]، وهو نفس التعريف الموجود لدى Debonneuil et Fontagne الذي عرفها بأنها القدرة على التحسين الدائم لمستوى معيشة المواطنين ورفع مستوى التشغيل والعدالة الاجتماعية[2]؛ أما مار تينات "MARTINET" فيرى التنافسية على أنها: تمثل الوضعية التي تمكن من مواجهة المنافسة، هذه القدرة تترجم بمجموعة من الإمكانيات الموظفة ومتنامية في ظروف تنافسية معينة[3].

من خلال التعريفات السابقة يتضح تعقد مفهوم التنافسية الدولية، واحتوائها على الكثير من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، وعموما فإن التعاريف التي تناولت مفهوم التنافسية على مستوى الدولة قد تتمحور حول ثلاثة نقاط أساسية:

* تعاريف تركز على أوضاع التجارة الخارجية للدولة فقط؛
* أما المجموعة الثانية فتركز خاصة على مستوى المعيشة للأفراد المجتمع؛
* المجموعة الثالثة فتأخذ بعين الاعتبار أوضاع التجارة الخارجية ومستوى المعيشة،

ويمكن أن نستخلص بأن التنافسية الدولية هي قدرة المؤسسات أو الدولة على توفير بيئة ملائمة لإنتاج سلع وخدمات ذات تنافسية وخصائص فريدة ومتميزة والدفع بها إلى الأسواق العالمية الحرة فتؤدي إلى تفوق سلعها في السوق المحلية والدولية، ومنه كسب حصة سوقية تضمن لها الاستمرارية، ففي السوق الحرة لا يوجد مجال أو فرصة فيها إلا لمن يحقق الكفاءة والابتكار، وبالتالي سوف تنعكس على النمو الاقتصادي وعلى مستوى المعيشة.

2- مفهوم التنافسية على مستوى القطاع: أما فيما يخص تحديد مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع، فقد اتجه البعض إلى القول بأن الصناعة التي تتمتع بالقدرة التنافسية هي تلك الصناعة التي تتضمن شركات قادرة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية وتحقق أرباحا ومستقره.[4] وتعرف أيضا على أنها:" قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة"[5].

ويؤكد كل من لال (Lall, 1999) و فيرتردج (Mc. Fertridge, 1995) على أن مفهوم التنافسية على مستوى القطاع يرتكز على مدى قدرتها على تحقيق الإنتاجية النسبية المرتفعة بالنظر إلى القطاعات المنافسة دوليا، وفي هذا الإطار يرى "فيرتردج" بأن القطاع يكون تنافسيا إذا كانت عناصر الإنتاج فيها أكبر إنتاجية منها لدى الصناعات المنافسة دوليا، أو مساوية لها على الأقل، وكانت تكلفة الوحدة المنتجة لديها أقل من تكلفتهم أو مساوية لها على الأكثر، هذا إلى جانب تحقيق هذا القطاع للتفوق في التجارة كنتيجة لارتفاع نصيبها من إجمالي صادرات الدولة ومن إجمالي الصادرات العالمية[6]. ويرى مايكل بورتر "M. Porter" أن الصناعة التنافسية هي التي تستطيع إلى جانب تحقيق الإنتاجية النسبية المرتفعة أن تحتفظ بتفوقها في السوق العالمية، ليس فقط في مجال التجارة وإنما أيضا في مجال الاستثمار، علما أنه يسند تفوقها في السوق العالمية إلى قدرة تفوقها على المنافسة في السوق المحلية.

---

[1] Synthèses des travaux des groupes consultatifs sur la compétitivité de la commission européenne.

[2] Debonneuil M, Fontagne L, **Compétitivité**, La documentation française, Paris, 2003, P:08.

[3] عبد اللطيف مصيطفى، **دور التغيير التكنولوجي في تنمية وتدعيم القدرة التنافسية للدولة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 06، 2009، ص: 68.

[4] طعيمة الجوف منى، **مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها- مسح مرجعي-**، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، العدد: 19، أكتوبر 2002، ص:11.

[5] كمال رزيق، فارس مسرور، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أفريل 2003، ص:201.

[6] محمد قويدري، وصاف سعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 118-119.

كما أشار بورتر إلى أن غالبية مقاييس تنافسية المؤسسة تنطبق على تنافسية فرع النشاط، وتشمل المقاييس المعتمدة على التكاليف والإنتاجية والميزان التجاري والحصة من السوق الدولية، والميزة النسبية الظاهرية، ومؤشر التجارة داخل نفس الصناعة[1]. وفي هذا السياق وضع بورتر نموذجا لقياس القدرة التنافسية يستند على الأسس الجزئية، وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين المؤسسات وليس الدول، وتفترض دراسة قطاع اقتصادي ما إن تكون الوسائل والإمكانات القطاعية هامة ومعتبرة، على الرغم من أننا قد نجد فروقا معتبرة داخل نفس فرع النشاط.

ومنه فإن التنافسية على مستوى القطاع أو النشاط تعني قدرة المؤسسات التي تعتمل داخل هذا القطاع من تحقيق معدلات عالية من الإنتاجية مقارنتا بمنافسيها ومن القطاعات الأخرى، وتحقيق نجاح مستمر، وكسب الأسواق المحلية والدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية.

3- تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة: على المستوى الجزئي تتمثل تنافسية المؤسسة في السلوك الأمثل لها بتخفيض التكاليف أو تعظيم الأرباح[2]. إلا أنه لا يمكن اعتباره التعريف الوحيد، فقد قدمت عدة تعاريف للتنافسية على مستوى المؤسسة أو المنشأة تختلف فيما بينها على حسب اختلاف الرؤى؛ فيمكن اعتبار المنافسة أنها أحد السمات الرئيسية للنظام الاقتصادي الجديد، حيث تتنافس المؤسسات حول أحد العناصر الثلاث التالية: السعر، الجودة والخدمة، التجديد والابتكار.[3]

كما تعرف التنافسية على أنها:" القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)"[4]. ونلاحظ أن هذا التعريف يقدم معيار الجودة والكفاءة، وهو قريب للتعريف الذي عرفه عبد الكريم كاكي بأنها: " قدرة المؤسسة على إنتاج منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تساوي أو أقل من أسعار منافسيها، وبأخذ مواقع تنافسية تسمح لها باكتساب أداء اقتصادي عالي ولمدة طويلة"[5].

- تعريف لجنة الرئاسة الأمريكية: من منظور هذه اللجنة أن المؤسسة التنافسية هي:" التي يمكنها أن تقدم المنتجات ذات النوعية المميزة وبتكلفة منخفضة مقارنة مع منافسيها المحليين والدوليين، وبما يضمن تحقيق المؤسسة للربح طويل المدى، وقدرتها على تعويض المشتغلين بها، وتوفير عائد مجزى لمالكيها"[6].

ويعرفها **فريق التنافسية الأردني** على أنها القدرة على تزويد المستهلكين بمنتجات وخدمات ذات كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية. أما **التعريف البريطاني** يرى أنها" القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين، بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى"[7].

---

[1] إبراهيم عبد الحفيظي، **دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008/2007، ص: 43.

[2] **تقرير التنافسية العربي 2003**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص:21.

[3] فرحات غول، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص:71.

[4] وديع محمد عدنان، **محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية**، بحوث ومناقشات، تونس: 19-21 جوان 2001.

[5] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص:115.

[6] أحمد بلالي، **الميزة التنافسية ونموذج الإدارة الإستراتجية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11،مايو 2007،ص: 249.

[7] محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سبق ذكره**، ص: 04.

– **يعرف موري وماكفتدريدج** التنافسية على أنها المؤسسة المربحة والقادرة على زيادة ربحيتها من خلال رفع الإنتاجية أو خفض تكلفة الإنتاج أو تحسين الجودة أو كلها معا[1]. أما تعريف **مايكل بورتر** يعرفها بأنها " تنافسية المؤسسة تنشأ أساسا من القيمة التي باستطاعة مؤسسة ما إن تخلقها لزبائنها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين، ووصولا إلى اكتشاف طرائق جديدة تكون أكثر فعالية من تلك المستعملة من طرف المنافسين الآخرين، إذ يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا"[2]. كذلك عرفها **فيرتردج** من خلال ربطها بمؤشراتها، بحيث يرى بأن تنافسية المؤسسة يمكن أن تتحقق في حال ما إذا كان باستطاعتها أن تحتفظ بمستوى مرتفع من الإنتاجية والأرباح، مقابل انخفاض في التكاليف وارتفاع في الحصة السوقية، على ألا يكون ذلك على حساب الأرباح[3].

أيضا هي إيجاد أوضاع تفوّق مختلفة ومصنوعة تملكها مؤسسة معنية تتفوّق فيها في مجالات: الإنتاج، التسويق، التموين، الكوادر البشرية[4]؛ كما يمكن تعريف التنافسية على أنها المؤسسة القادرة على التكيف مع التطورات المستقبلية والاستعداد لها لإنتاج منتجات تكون لها قابلية تنافسية في الأسواق التنافسية، وتكون كذلك مجددة ومبدعة للحفاظ عليها.[5]

من خلال التعاريف السابقة للتنافسية يتضح أن تنافسية المؤسسة ترتكز على خمسة معايير أساسية وهي: الربحية، التميز، التفوق، كسب أسواق دولية، النمو المتواصل.

4– العلاقة بين مستويات التنافسية: تجدر الإشارة إلى أن التنافسية بمستوياتها الثلاثة هي **علاقة تكاملية** وليست عكسية، بحيث إن إحداهما يؤدي إلى الآخر فلا يمكن أن تكون هناك تنافسية للقطاع دون أن تكون لدينا مؤسسات ذات قدرة تنافسية قوية تنشط في هذا القطاع، فتتوقف تنافسية القطاع التي تتضمن مجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة على وجود شركات قوية قادرة على قيادة هذا القطاع وخلق روابط مع صناعات أخرى على الصعيد المحلي والدولي، مما ينعكس إيجابا على صادرات الدولة ودخل الفرد ومستوى المعيشة، أي أنه يوجد ترابط بين المستويات الثلاثة.

غير أنه يجب أن لا نعتبر نجاح تنافسية إحدى المؤسسات العاملة في دولة ما مقياسا على القدرة التنافسية لهذه الدولة، فيمكن أن يعزى نجاح مؤسسة واحدة إلى عوامل استثنائية يصعب محاكاتها في المؤسسات الأخرى أو على صعيد القطاع أو الدولة، ولهذا ينبغي التركيز على قدرة تنافسية صناعة معينة وكافة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بها، ونظرا لعدم تطابق مفهوم التنافسية على المستويات الثلاثة فقد تؤدي بعض السياسات أحيانا والتي تحقق تنافسية المؤسسات إلى آثار عكسية على تنافسية البلد ككل، فالمنافع التي تحصل عليها المؤسسات من تقليص العمالة مثلا، يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقص في الدخل أو الرفاهية الناتجة عن تزايد معدلات البطالة والفقر[6]. وعلى العموم لا يوجد تحليل واضح ودقيق حول كيفية الترابط والانتقال للمراحل الثلاثة ما عدا بعض المحاولات التي لم تقدم منهجية دقيقة حول هذا الموضوع.

---

[1] عماد صفر سالمان، **الاتجاهات الحديثة للتسويق**، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص:39.

[2] إبراهيم عبد الحفيظي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 42.

[3] أحمد بلالي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

[4] مباركي سمراء، **المستوى التنافسي للمؤسسات الجزائرية ومدى قدرتها في مواجهة التحديات المستقبلية– دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرب الجزائر**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 04، 2017، ص:203.

[5] يمينه فوزية فاضل، **أثر نظام المعلومات على القابلية التنافسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص:31.

[6] إبراهيم عبد الحفيظي، **مرجع سبق ذكره**، ص:36.

المطلب الثاني: أهمية ومتطلبات تحقيق القدرة التنافسية

أولا– أسباب الاهتمام بالتنافسية:

تعددت الأسباب التي جعلت من التنافسية الركن الأساسي في نظام الأعمال المعاصر، ومنها نذكر:

- ✓ ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي بعد أن انفتحت الأسواق أمام حركة التجارة الدولية، نتيجة اتفاقيات الجات (GATT) ومنظمة التجارة العالمية؛
- ✓ وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية والسهولة النسبية في متابعة وملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والاتصالات وتطور أساليب بحوث السوق وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية؛
- ✓ سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة، وفيما بين وحدات وفروع المؤسسة الواحدة، بفضل شبكات الانترنت وغيرها من آليات الاتصالات الحديثة وتطبيقات المعلوماتية المتجددة؛
- ✓ تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع عمليات الإبداع والابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير، ونتيجة للتحالفات بين المؤسسات الكبرى في هذا المجال؛
- ✓ مع زيادة الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق تحول السوق إلى سوق مشترين تتركز القوة الحقيقية فيه للعملاء الذين انفتحت أمامهم فرص الاختيار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة وبأيسر الشروط ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية[1].

ثانيا– أهمية التنافسية:

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد أصبح يمثل تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العالم أو بالأحرى شركاته، وخاصة تلك الموجودة في الدول النامية، بسبب تحرير قيود التجارة العالمية، غير أن هذا النظام ممكن أن يشكل فرصة في الوقت ذاته، فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي الجديد والعمل على التقليل سلبياته ما أمكن.

ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبرى، حيث تعطي التنافسية في الشركات المتواجدة في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي"[2]. وبذلك نجد تقرير التنافسية العالمي يؤكد على أهمية التنافسية التي تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي، حيث تعطي التنافسية للمؤسسات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من السوق الضيق إلى رحاب السوق العالمية،. وعلى مستوى المؤسسة فهي توفر لها فرصة هامة من أجل التطور نلخصها في النقاط التالية:[3]

---

[1] عبد الوهاب بوبعة، **دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص:73.

[2] غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص: 46.

[3] مخضار سليم، **تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر (دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي)**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 02، مارس 2016، ص: 112-113.

- ✓ تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل البيئة العالمية التي أصبح شعارها البقاء للأفضل، مما يستدعي تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفاءتها والاهتمام بالعنصر البشري؛
- ✓ تؤثر التنافسية في المؤسسات التي تحتاج إلى النمو فضلا عن مجرد البقاء في السوق، كما تؤثر في الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائفهم ،كما تؤثر في الأمم التي ترغب في استدامة المستويات المعيشية لأفرادها وزيادتها؛
- ✓ تمنح التنافسية للمؤسسات فرصة التطور من خلال اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لزيادة الإنتاجية، فضلا عن تشجيع الإبداع والابتكار، وبالتالي زيادة معدلات النمو والاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة؛
- ✓ توفر التنافسية فرصة التخلص من مشكلة محدودية السوق المحلية عن طريق الولوج إلى الأسواق الدولية الكبيرة.

ثالثا– متطلبات القدرة التنافسية:

إن تحسن التنافسية يمكن تحقيقه باكتساب المؤسسة لميزة تنافسية، وحصرها M. Porter في شكلين أساسيين هما ميزة التكلفة المنخفضة وميزة التمييز، وعليه ستكون العوامل المؤثرة في الميزة التنافسية هي المؤثرة في التنافسية، فبالنسبة لميزة التكلفة المنخفضة يقول بهذا الشأن بأن التعرف على العوامل التي تحكم تطور التكاليف في الأنشطة التي تولد قيمة سيسمح للمؤسسة بأن تكون لها معرف دقيقة وعميقة حول مصادر تنافسيتها من خلال التكاليف والطريقة التي من خلالها تحسن تنافسيتها[1]. كما يرى Porter أن تنفيذ استراتيجيات التنافسية بشكل كفء وفعال تتطلب مهارات وموارد معينة، بالإضافة إلى متطلبات تنظيمية ورقابية مختلفة. ويمكن تلخيص أهم متطلبات القدرة التنافسية للمؤسسة في النقاط الرئيسية التالية:[2]

- ✓ الثقافة والقيم التي تحملها المؤسسة؛
- ✓ مدى الاهتمام بالموارد البشرية؛
- ✓ القدرة على التغيير والتعلم؛
- ✓ التوجه التسويقي؛
- ✓ كفاءة وفعالية العمليات الرئيسية؛
- ✓ القدرات التكنولوجية.

المطلب الثالث: أنواع التنافسية ومؤشرات قياسها

أولا– أنواع التنافسية:

ميزت العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية والتي سنحاول ذكر بعض منها:[3]

1– تنافسية التكلفة أو السعرية: وهي تلك التنافسية التي تمكن البلد الذي يحتكم إلى إستراتيجية تذليل تكاليف الإنتاج من أجل التصدير بأقل الأسعار مقارنة بالدول المنافسة له في الأسواق العالمية، فالبلد ذو التكاليف المنخفضة يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف، وأفضل مثال على ذلك الصين.

[1] Porter M., ***L'avantage concurrentiel : comment devancer ses concurrent et maintenir son avance***, Trad de Lavergne, 2ème éd., Paris : Dunod, 1999, p. 93.

[2] نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص:84.

[3] ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري– دراسة تحليلية تقييمية–**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2014، ص:228. بتصرف

2- التنافسية غير السعرية: باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير السعرية، فإنها بذلك تشمل عدة أنواع:

2-1- التنافسية النوعية: وتشمل إضافة إلى النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة والأكثر ملائمة للمستهلك وبوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من السلع المنافسة؛

2-2- التنافسية التقنية: تحدد بقدرة مؤسسات البلد على الاستخدام الكثيف للمعرفة والتكنولوجيا، حيث تتنافس المشروعات والمؤسسات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية كصناعة الطائرات والحواسيب والأقمار الصناعية، في حين هناك من يميز بين التنافسية الظرفية والتنافسية المستدامة كالمعهد العربي للتخطيط، حيث أن:

- التنافسية الظرفية: هي التنافسية الجارية التي تركز على الأداء الحالي والعوامل التي تؤثر فيه، مثل مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، وتحتوي على عناصر مثل مستوى الإنتاجية وتكلفة الإنتاج، النوعية والحصة السوقية...الخ؛

- التنافسية المستدامة: كما تميز الأدبيات أيضا بين إنجاز التنافسية وكمون التنافسية وسيرورة التنافسية، إذ يتوجب الموازنة بين الإنجاز الآني والكامن لأن التركيز على إحداهما على حساب الآخر يؤدي إلى فقدان الغرض الأساسي من البحث في التنافسية، فالتنافسية الظرفية أو الجارية ترتكز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، بينما تركز التنافسية المستدامة أو الكامنة على الابتكار والفكري، وتحتوي على عناصر متنوعة التي تساهم في زيادة التنافسية على المدى الطويل أهمها: التعليم، الاستثمار في رأس المال البشري، الإنتاجية، البحث والتطوير، الطاقة الابتكارية...الخ.

ثانيا- مؤشرات قياس التنافسية:

لقياس مؤشر التنافسية فإنه يجري التحليل على المستويات الثلاث: مستوى المؤسسة، مستوى الصناعة أو القطاع، ومستوى الاقتصاد الوطني، ويمكن أيضا أن يضاف مستوى التكامل الإقليمي؛ ونظرا لطبيعة اشكاليتنا سنركز أكثر على تنافسية الدول.

فكما قلنا سابقا يختلف مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة أو الصناعة أو القطاع مع مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني، فلا يمكن أن تتطابق المفاهيم الثلاثة؛ فيمكن مثلا أن تتحقق تنافسية المؤسسة عبر تقليص حجم المدخلات كالتخلص من العمالة مثلا، فإذا كان نمو الإنتاجية قد تحقق من خلال تقليص مدخل العمل عوضا عن زيادة المخرج لمستوى معين من مدخل العمل، فإن جانبا من المنافع المحققة على مستوى المؤسسة يمكن أن يقابلها على مستوى الاقتصاد الوطني نقصا في الدخل والرفاهة العام ينجم عن التخلص من العمالة، ما لم يتم استيعاب تلك العمالة في مشاريع أخرى[1].

1- مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة: يمكن قياس تنافسية المؤسسة بمجموعة من المؤشرات، نذكر منها:

1-1- الربحية: تشكل الربحية مؤشرا كافيا عن التنافسية الحالية، فطبقا للنظرية الاقتصادية فإن الهدف الرئيسي للمنشأة الصناعية هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وبالتالي يعتبر معدل الربحية في المنشأة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها قياس الأداء في المنشأة؛ كذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها، أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسيتا في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية.

[1] دويس محمد الطيب، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص:09.

1-2- تكلفة الصنع: إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذو إنتاج متجانس، ما لم يكن انخفاض التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة.

1-3- الإنتاجية الكلية للعوامل PGF: وهي تقيس الفعالية التي يحول المشروع بها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتوجات (لكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج.

ويمكن قياس تنافسية المشروع بواسطة مؤشر توبن TOBINS والذي يمثل النسبة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمشروع على تكلفة استبدال الأصول، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1% فإن المشروع ليس تنافسيا.

2- مؤشرات قياس تنافسية القطاع: يستخدم قياس التنافسية على مستوى فرع النشاط عندما تكون المعطيات عن المؤسسات قاصرة، باستعمال متوسطات قد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس؛ حيث أن إجراء تحليل التنافسية على مستوى القطاع أو العنقود يشترط أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى، وفوارق مؤسسات القطاع محدودة. ويتم تقييم تنافسية فرع النشاط أو القطع بمقارنتها مع فرع نشاط مماثل في بلد آخر. ويقصد بفرع النشاط التنافسي ذلك الفرع الذي يتضمن مؤسسات تنافسية إقليميا ودوليا، أي تلك التي تحقق أرباحا في سوق حرة[1].

3- مؤشرات قياس تنافسية الدولة: أما بالنسبة لمؤشرات التنافسية الدولية، فقد أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما والبدائل المتوفرة، لذلك تتمثل في مستوى معيشة البلد ومعدل النمو وملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية، أو على النتائج التجارية للدولة وغيرها. وتنقسم مؤشرات التنافسية الدولية إلى نوعين هما، المؤشرات البسيطة والمؤشرات المركبة، والتي توّضح في مجملها أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول، وهي كالتالي:

3-1- المؤشرات البسيطة: وتتمثل في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتوجد الكثير من المؤشرات التي قد تعكس القدرة التنافسية للاقتصاد، غير أنه توجد بعض المؤشرات المهمة التي تعكس بشكل أكثر تنافسية الاقتصاد، نحاول أن نذكر منا:

- مؤشر الدخل الحقيقي للفرد: يرى بعض الباحثين أن تحسن في الرفاهية الاقتصادية من خلال نمو الدخل الفردي في بلد معين يعتبر مؤشرا كافيا للتعبير على تطور تنافسية هذا البلد، فكما رأينا سابقا قد قدّمت الكثير من التعريفات للتنافسية التي ترتكز على مؤشر نمو الدخل الفردي ومنهم: (Markusen, 1992) , Bernard Parenque , (Lawra D'Andrea Tysan, 2012).

يترابط مفهوم نمو الدخل الفردي الحقيقي ونمو الإنتاجية، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية، أي أن إنتاجية العوامل الكلية تزيد في دخل الفرد، بالإضافة إلى أن التحسن في التبادل التجاري لدولة ما يزيد في الدخل الحقيقي لأفرادها، وذلك عندما يكون طلبا إضافيا على السلع والخدمات التي يصدرها أو كان هناك فائض في العرض الدولي فيما يخص السلع التي يستوردها، أو حالما ترتفع قيمة عملته أو قيمة أسعار صادراته بالقياس إلى أسعار وارداته[2].

وفي دراسة قام بها "Ghosh" ربط النمو الاقتصادي من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بنمو رأس المال والعمالة (عوامل الإنتاج) أو نمو الإنتاجية، ويعكس نمو الإنتاجية هنا التقدم التكنولوجي- وربما الأهم – التغيرات في الكفاءة الاقتصادية التي

[1] إبراهيم عبد الحفيظ، **مرجع سبق ذكره**، ص:63.

[2] علي توفيق الصادق، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربي: معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، العدد : 05، 1999، ص:49.

يستخدم بها رأس المال والعمال داخل الاقتصاد سواء القطاع العام أو الخاص[1]. وهو ما يجعل الدخل الحقيقي يتولد من خلال سلسلة من عمليات الإنتاج التي تدخل فيها العمل والتنظيم وتقنيات الإنتاج، يتم من خلالها إنتاج سلع وخدمات مطلوبة محليا وخارجيا، وتكون ممثلة بالشكل الرياضي التالي:

$$Q = A \cdot F (K \cdot L)$$

حيث: Q: هو الناتج من السلع والخدمات، A: المعرفة والتنظيم والمؤسسات، F: فن الإنتاج والتقنية، K,L: العمل ورأس المال.

– **مؤشر رصيد الميزان التجاري**: غالبا ما يتم دمج تنافسية بلد ما مع فائض حسابه الجاري، وهذا الفائض يمكن أن يكون مستندا إلى طلب دولي على صادرات ذلك البلد، أو ناجما عن عوامل أخرى، بينما ينشأ العجز في الميزان التجاري نتيجة صعوبات في موازنة الدولة، أو ضعف في معدل الادخار، أو كليهما معا. ويعكس العجز في الحساب الجاري الفائض في حساب رأس المال، ويمثل هذا الأخير تحويلا من أصحاب الأموال في الخارج إلى المقترضين في الداخل، بينما يمثل عجز الحساب الجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجانب، أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات، مما ينتج عنه التقليل من تنافسية القطاعات المعنية بتلك السلع والخدمات، وفي معظم الحالات هبوط في الحصة السوقية لمنتجي البلد[2].

– **مؤشر سعر الصرف الحقيقي**: يعتبر مؤشر سعر الصرف الحقيقي من مؤشرات التنافسية الدولية المهمة. ويركز المنظور الاقتصادي الكلي على السياسات التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي والتنافسية على المدى القصير؛ وسعر الصرف يعد جانبا حاسما من جوانب الإدارة الاقتصادية لحماية القدرة التنافسية، والاستقرار الاقتصادي الكلي، والتنمية المستدام.

– **مؤشر النصيب السوقي التصديري**: يمكن الاعتماد على المؤشرات المتعلقة بالتجارة الخارجية، حيث أن السوق الخارجية هي المحدد الفعلي للقدرة التنافسية للصناعات المحلية، ويصطلح على تسميتها بالتنافسية الدولية وتعتمد أيضا للتعبير عن تنافسية الدولة، وتتمثل في ثلاث أنواع من التنافسية وهي:

- ✓ **تنافسية التصدير**: وهي قدرة الصناعة أو اقتصاد على زيادة حصته في الأسواق الدولية، وكلما تنوعت سلة الصادرات وتحسنت الأنشطة التصديرية والمؤسسات القادرة على غزو الأسواق العالمية، بحيث يمكنها من حيازة نصيب كبير من إجمالي الصادرات العالمية كلما كانت للدولة تنافسية قوية، ويدل على قدرة تنافسية عالية لهذه المؤسسات أو الصناعات والعكس؛
- ✓ **تنافسية الواردات**: أي مدى قدرة الإنتاج المحلي على مواجهة الواردات، بحيث لا يتأثر الإنتاج المحلي بالواردات، ويستخدم مؤشر اختراق الواردات للسوق المحلي لتحديد التنافسية الداخلية للدولة؛
- ✓ **التنافسية العامة**: من خلال وضعية الميزان التجاري، وهناك العديد من المؤشرات التي تركز على التجارة الخارجية أهمها:

– مؤشر **Balassa** الذي يستند إلى مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات ومؤشر أداء الصادرات؛

– مؤشر **Donges and Ridel** الذي يستند إلى النسبة بين صافي التجارة الدولية من سلعة ما إلى إجمالي تجارتها من هذه السلعة وصافي تجارة الدولة إلى إجمالي تجارة الدولة، فإن كانت النسبة موجبة يدل على قدرة تنافسية في هذه السلعة والعكس؛

– مؤشر **Harkness** الذي يعتمد على نسبة صافي الصادرات عن سلعة ما منسوبا إلى قيمة المخرجات الكلية منها؛

– مؤشر **UNIDO** ويستند إلى النسبة بين الاستهلاك الكلي والإنتاج؛

[1] Atish R. GHOSH et al: **Does the Exchange Rate Regime Matter for Inflation and Growth?**, Economic Issues, N: 2, International Monetary Fund, Washington, September 1996, P 10.

[2] إبراهيم عبد الحفيظ، **مرجع سبق ذكره**، ص:67.

– **مؤشر Vallroth** ويرتكز على مقارنة تجارة دولة ما مع تلك الخاصة ببعض الدول.

3-2- المؤشرات المركبة: تقوم مؤسسات دولية بإصدار مؤشرات مختلفة للتنافسية تهدف من ورائها إلى قياس القدرات التنافسية للدول المختلفة من خلال تحليل دقيق لكل العوامل التي تؤثر في التنافسية، ومن ثم المقارنة بينها ومعرفة مدى تطور الذي أحرزته كل دولة في تحسين تنافسيتها، يتم جمع عدد من المؤشرات في مؤشر واحد يطلق عليه "المؤشر المركب" وهو تقييم كمي لظاهرة متعددة الأبعاد ويوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، فمثلا لقياس مستوى التنمية البشرية لدولة ما وتقييم مدى ما وصلت إليه، وبحكم أنه لا يوجد إحصائية بسيطة تعكس ذلك ويلخصه في رقم معين ومحدود، ولأن التنمية البشرية هي ظاهرة مركبة ومكونة من عدة متغيرات جزئية، فإنه من الضروري وجود مؤشر واحد يعكس كل هذه المتغيرات.

ومنه تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية تقارير سنوية وفصلية عن التنافسية تتضمن مؤشرات كلية وجزئية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، الحرية الاقتصادية، بيئة الأعمال، المجال الإداري والبشري..الخ ، ونحاول فيما يلي ذكر أهمها بإيجاز:

– **مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالميWEF:** يقوم هذا المنتدى منذ سنة 1980 بإصدار التقرير العالمي للتنافسية الذي يتضمن مؤشرات حول التنافسية الدولية يصل مجموعها إلى 210 مؤشرا موزعة على 8 عناصر أو مجالات يتم ترجيحها بأوزان معينة، وهي تتمثل في: الانفتاح، الحكومة، التمويل، التكنولوجيا، البنية الأساسية، الإدارة، القوى العالمية والمؤسسات، يمكن اعتبار كل من التقنية والتكنولوجيا المستخدمة، الانفتاح الاقتصادي، دور الحكومة، الإدارة والمالية، إحدى مؤشرات تنافسية الدولة، وعلى أساس تلك المؤشرات يتم إصدار التقرير الخاص بالتنافسية على مستوى العالم.

– **مؤشرات البنك الدولي (WB):** يقوم بإعداد مؤشرات عن التنافسية الدولية للعديد من الدول، ويعتمد في تقاريره التي يعدها على 05 عوامل بـ 64 مؤشرا، وهذه العوامل هي: الناتج القومي الإجمالي، نمو السوق، مناخ الاستثمار، رأس المال البشري، الوضعية المالية.

– **مؤشر صندوق النقد الدولي،** يركز في تقاريره على المؤشرات التالية :سعر الصرف الحقيقي المستندة إلى مؤشرات أسعار الاستهلاك؛ السعر النسبي للسلع المتداولة؛ تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية،..الخ.

– **مؤشر المعهد الدولي للتنمية،** يضم مؤشرات الاقتصاد المحلي يضم 35 مؤشر، العولمة يضم 45 مؤشر، الحكومة يضم 48 مؤشر، البنية التحية يضم 30 مؤشر، التكنولوجيا يضم 26 مؤشر.

– **المعهد الدولي لتطوير فن التسيير IIMD:** ويصدر هذا التقرير منذ سنة 2002 في سويسرا تقريرا سنويا عن التنافسية في العالم تحت اسم " **WCY** ، يتضمن تصنيف الدول حسب قدرتها التنافسية ويضم أربعة عوامل رئيسية وهي: الأداء الاقتصادي، فعالية الحكومة، فعالية قطاع الأعمال، البنية التحتية، ويضم كل عامل من هذه العوامل عناصره الخاصة به.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من كثرة هذه التقارير السنوية التي تعالج موضوع التنافسية العالمي، إلا أنها لا تدرج الكثير من الدول النامية في أساس القياس، كما أنه يمكن لدولة ما أن تكون ذات قدرة تنافسية بالنسبة لمؤشر ما ثم لا تكون كذلك بالنسبة لمؤشرات أخرى. عموما ترتبط القدرة التنافسية بعوامل متعددة ومتكاملة منها ما يدخل ضمن السياسات الأفقية الداعمة لمردودية عوامل الإنتاج (مناخ الأعمال، الابتكار) ومنها ما هو مرتبط بالسياسات القطاعية ومدى ارتكازها على تقييم دوري لمؤهلات اقتصاد الدول وملائمتها لديناميكية محركات نمو الاقتصاد العالمي، فضلا عن توفر شرط متانة الإطار الماكرو اقتصادي.

المبحث الثاني: تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع تنافسيتها

سوف نحاول في هذا المبحث دراسة وتقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع تنافسيتها من خلال تقرير المفوضية الأوروبية؛ وكذا تقييم واقع الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية

المطلب الأول: تقييم سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين قدرتها التنافسية

لتقييم أثر سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع قدرتها التنافسية في الجزائر، اعتمدنا على نتائج تقرير سنة 2014 حول "تقييم سياسات وبرامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شمال أفريقيا والشرق الوسط" الذي تعده المفوضية الأوروبية مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" وبالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية* "ETF" وبالتشاور مع بنك الاستثمار الأوروبي "PEI"، والمنبثق من قانون الأعمال الصغيرة لأوروبا " ÉVALUATION SUR LA BASE DU SMALL BUSINESS ACT POUR L'EUROPE ".

أولا– لمحة على منهجية تقرير المفوضية الأوروبية:

يستند هذا التقرير على دراسات نوعية وكمية موجهة للحكومات المعنية والهيئات والمنظمات التي تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف هذا التقرير إلى:

- ✓ يوفر لصانعي القرار إطارا لتحسين سياساتها الوطنية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ يحدد هذا التقرير نقاط القوة والضعف في إعداد والتنفيذ ومقارنة الخبرات والأداء، لتحسين مناخ الأعمال وتحفيز المبادرات؛
- ✓ قياس التقارب نحو تنفيذ المبادئ التي يروج لها قانون الأعمال التجارية الصغيرة لأوروبا.

ويعرض التقرير تقييم النتائج مجمعة في خمسة مجالات واسعة تتعلق بسياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي:

– **تعزيز المؤسسات والآليات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويشمل تقيم هذا المحور البعد: الإطار المؤسسي والتنظيمي لوضع السياسات العامة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– **تهيئة بيئة تشغيلية مواتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويشمل التقييم على البعدين: إجراءات الإفلاس الفعالة لرجال الأعمال، وبيئة الأعمال التجارية للمؤسسات الناشئة؛

– **تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل وتحسين القوانين:** ويشمل تقييم هذا المحور على البعد: حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل؛

– **تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتنمية المهارات:** ويشمل تقييم هذا المحور على البعدين: التعليم والتدريب في مجال تنظيم المشاريع بما في ذلك تنظيم المشاريع لدى المرأة، والإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– **تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويشمل تقييم هذا المحور على خمسة أبعاد التالية:

* مؤسسة التدريب الأوروبية هي وكالة متخصصة في الاتحاد الأوروبي يساعد 30 بلدا شريكا على استغلال إمكانيات رأس المال البشري من خلال الإصلاح والتعليم، والتدريب، وسوق العمل في إطار العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، رؤية المؤسسة هي جعل التدريس والتدريب المهني في البلدان الشريكة محركا للتعليم المستمر والتنمية المستدامة، بهدف تعزيز القدرة التنافسية على وجه الخصوص التماسك الاجتماعي.

- ✓ تقييم خدمات دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الصفقات العمومية لصالحها؛
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية في الجزائر؛
- ✓ دعم المهارات والكفاءات والابتكار د للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ✓ التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ✓ دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبما أننا في هذا المطلب نحاول دراسة تقييم سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع قدرتها التنافسية في الجزائر، سوف نقتصر على تحليل المحور الخامس والذي يضم كما ذكرنا خمسة أبعاد.

ثانيا– نتائج تقييم سياسات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رفع قدرتها التنافسية في الجزائر:

يعتمد نجاح وتطوير السياسات اعتمادا كبيرا على منهج وسعي الحكومة بعزم إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية ومواكبة التطورات والتحولات التي تطرأ على الساحة المحلية والدولية، وقد تحولت السياسة الجزائرية نحو تعزيز قدرات القطاع الخاص لتوليد قيمة مضافة وخلق فرص عمل في القطاعات، وذلك بالتحول من اقتصاد تهيمن عليه من الدولة إلى اقتصاد موجها نحو اقتصاد السوق من خلال تكريس الجهود والموارد وإنشاء عدد قوانين وتشريعات وهيئات لضمان هذا التحول.

تشير نتائج تقييم سنة 2013 مقارنة بسنة 2008 إلى أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية وخصصت موارد كبيرة لتعزيز روح المبادرة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسنت أدائها في عدد كبير من أبعاد ومؤشرات تلك السياسات، من درجات أقل من 2.0 في معظم المؤشرات الرئيسية خلال تقييم سنة 2008، إلى درجات قريبة من المستوى 3.0 أو حتى أعلى خلال تقييم عام 2013، وتشير النتائج أن الجزائر قد وضعت بالفعل عددا كبيرا من المعالم في نشر سياسة واضحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من وجود ثغرات في هذه السياسات، ولاسيما فيما يتعلق بالتنسيق المؤسسي والتوجهات الإستراتيجية؛ وكذلك فيما يتعلق بالأموال المقدمة لدعم أصحاب المشاريع في شكل منح أو إعانات أو قروض بفائدة أو بدون الفائدة دون وضع آلية صارمة، وقد يؤدي ذلك إلى تمويل المشاريع التي لا توجد لديها آفاق اقتصادية وقد يؤخر تطوير القطاع المالي.

وقد اتخذت الجزائر خطوات هامة لتعزيز التجارة الخارجية، بما في ذلك توقيع اتفاقات التعاون والاتفاقات التجارية مع غيرها من اقتصاديات المنطقة المتوسطية، وتيسير الوصول إلى المعلومات التنظيمية على التجارة الخارجية، كما يشير التقييم إلى وجود عدد كبير من السياسات والمبادرات في هذا المجال بيد أن البيانات المتعلقة بمستوى تنفيذها، فعاليتها وتأثيرها، لا تزال محدودة جدا، مما يصعب معرفة ما إذا كانت هذه التدابير مؤثرة بما فيه الكفاية.

1– تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الصفقات العمومية لصالحها: يحلل ويقيم هذا المحور أدوات السياسة العامة الحكومية التي تساعد المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الأسواق وفرص السوق، وينقسم هذا المحور إلى ثلاث أبعاد هما:[1]

* **البعد الأول: خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعطي هذا البعد نظرة عامة حول برامج وأدوات السياسة العامة الرامية إلى معالجة الثغرات في المعلومات ومحدودية توافر الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] **Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014**, ÉVALUATION SUR LA BASE DU SMALL BUSINESS ACT POUR L'EUROPE, 2014, p:115.

* **البعد الثاني: توافر معلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ويركز على مدى توفر المعلومات الهادفة والواضحة للمؤسسات.
* **البعد الثالث: تسهيل الصفقات العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يقيم هذا البعد كيفية دعم وإعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة متكافئة للمشاركة في الصفقات العمومية.

وبالنسبة لوضع الجزائر ضمن هذا المحور يلاحظ في تقييم الأبعاد الثلاثة التحسن والتقدم الكلي الذي أحرزه تقييم سنة 2013 مقارنة بتقييم سنة 2008، والجدول التالي يوضح تقييم الأبعاد الثلاثة:

جدول رقم (3–1): تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الصفقات العمومية لصالحها في الجزائر

1– خدمات دعم PME	المعامل	نتائج تقييم 2008	نتائج تقييم 2013	التغير	ملاحظات
حزمة خدمات الدعم	2	2.0	2.5	+0.5	تحسن بسيط
توافر المعلومات عن مقدمي الخدمات	1	1.5	2.0	+0.5	تحسن بسيط
الحصول على الخدمات	2	2.0	3.5	+1.5	تحسن مهم
خدمات دعم إنشاء المؤسسة	2	3.0	3.5	+0.5	تحسن بسيط
حاضنات الأعمال	2	2.0	2.5	+0.5	تحسن بسيط
المتوسط المرجح العام		**2.2**	**2.9**	+0.7	تحسن بسيط
2– توافر معلومات لـ PME	**المعامل**	**نتائج تقييم 2008**	**نتائج تقييم 2013**	**التغير**	/
جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات	3	2.0	3.0	+1	تحسن معتبر
توافر المعلومات عبر الانترنت للمؤسسات	2	2.5	3.0	+0.5	تحسن بسيط
المتوسط المرجح العام		**2.2**	**3.0**	+0.8	تحسن بسيط
تسهيل الصفقات العمومية لـ PME	**المعامل**	**نتائج تقييم 2008**	**نتائج تقييم 2013**	**التغير**	
تجزئة العروض في شكل حصص	1	/	4.0	/	2008 غير معتمد
إعلان ونشر فرص الصفقات العمومية	1	/	4.0	/	2008 غير معتمد
اعتماد تكنولوجيا المعلومات في الصفقات	1	/	2.5	/	2008 غير معتمد
ضمان الالتزام بمواعيد المدفوعات	1	/	4.0	/	2008 غير معتمد
الانفتاح على الشركات الأجنبية و PME	1	/	1.5	/	2008 غير معتمد
ثبات مستوى التأهيل والمتطلبات المالية	1	/	3.5	/	2008 غير معتمد
المستوى المرجح العام		/	**3.3**	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية لتنمية PME، 2014، ص:120–124.

من خلال الجدول يتضح أن تقييم خدمات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تحسنت من المتوسط المرجح العام قدره 2.2 سنة 2008 إلى متوسط عام قدره 2.9 سنة 2013، وتعود الزيادة بالدرجة الأولى إلى مؤشر حصول المؤسسات على الخدمات الذي انتقل من 2.0 إلى 3.5 نقطة، نتيجة لخدمات هيئات وآليات الدعم المختلفة، وبرنامج التأهيل الوطني الجديد لترقية تنافسية المؤسسات الجزائرية (2010–2014) الذي سخرة له إمكانيات كبيرة، وبالنسبة لمؤشر توافر المعلومات فقد انتقل من 2.2 إلى 3.0

نقطة، نتيجة تأسيس صندوق FAUDTIC سنة 2008 بغية تطوير اقتصاد رقمي[1]، وإنشاء بنك معلومات المؤسسات سنة 2012، بالإضافة إلى إعادة تأهيل الشبكة الجزائرية للبحث من خلال تقويمها وتحيينها خلال سنة 2010، ولكن بالرغم من تحسين إمكانية الحصول على المعلومات عن خدمات الأعمال التجارية، ومواصلة تقديم خدمات دعم مخصصة للمؤسسات، يلاحظ وجود نقص في مجالات جمع وتحليل ونشر المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القنوات التقليدية وعلى الإنترنت، والنسبة لمؤشر تسهيل الصفقات العمومية لها، فبفضل تجزئة عروض الصفقات في شكل حصص، وطبقا للمرسوم الرئاسي 12-23 لسنة 2012 الذي يعطي نسبة 20% من العقود الحكومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة أيضا لتفعيل نشاط صندوق ضمان الصفقات العمومية CGMA، فقد تحصل هذا المؤشر على تقييم 3.3 سنة 2013.

ثانيا- تقييم دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية:

ويحلل ويقيم هذا المحور السياسات والمبادرات الرامية إلى تعزيز تواصل شبكات الشراكة الأورومتوسطية وشراكاتها، ومساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الوصول للأسواق والاستفادة أكثر من الإمكانات وفرص السوق، وتنمية العناقيد وشبكات الأعمال، لتحقيق فوائد التعاون والمساهمة في النمو الاقتصادي، والجدول التالي يبين نتائج تقييم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومدى الاستفادة من الشراكة الأورومتوسطية.

جدول رقم (3-2): تقييم دعم المؤسسات على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية 2008-2013

دعم PME على الاستفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية	المعامل	تقييم سنة 2008	تقييم سنة 2013	التغير	ملاحظات
العناقيد والشراكة الأورومتوسطية بين المؤسسات	2	1	2	+1.0	تحسن معتبر
الشبكات الأورومتوسطية لخدمات دعم المؤسسات	2	1.5	2	+0.5	تحسن بسيط
برامج الربط بين المؤسسات الأورومتوسطية	2	1	1	0.0	نفس التقييم
المتوسط المرجح العام		**1.2**	**1.7**	+0.5	تحسن بسيط

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية، **مرجع سبق ذكره**، ص:154.

يتضح من خلال الجدول أنه عموما كان هناك تقدم متواضعا في سنة 2013 مقارنة بسنة 2008 في مجال تعزيز الشبكات والاستفادة من الشراكة الأورومتوسطية، إذ تحسن المؤشر من 1.2 إلى 1.7 أي بتحسن 0.5+، ويعود هذا التحسن الطفيف بالدرجة الأولى إلى تحسن العناقيد بين المؤسسات الذي انتقل من 1.0 إلى 2.0، كذلك تسهيل الإجراءات عبر تحسين البنية التحية لميناء الجزائر العاصمة وغيرها، أما بالنسبة لبرامج الربط بين المؤسسات الأورومتوسطية فلم تستفد منه الجزائر وبقي في التقييم 1.0، ونلاحظ أن المغرب وتونس أكثر الدول استفادة من الشبكات والشراكة الأورومتوسطية التي تقدمها مثل: شبكة "ANIMA" وشبكة "EEN"[*]، حيث تم تقييم كلاهما سنة 2013 بـ 3.7 بعدما كان سنة 2008 في تونس 2.6 والمغرب 1.3، وهو تقييم جيد مقارنة بالجزائر.

[1] أنشأ صندوق التملك واستعمال وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال FAUDTIC بموجب القانون 08-21 الصادر في 30 ديسمبر 2008 المتعلق بقانون المالية لسنة 2009، في إطار تمويل النشاطات الرامية لتطبيق البرنامج الاستراتيجي " الجزائر الإلكترونية" لهيئة الظروف الملائمة للتطوير المكثف لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

[*] مؤسسة أوروبا لدعم استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فرص أسواق الاتحاد الأوروبي

ثالثا– دعم المهارات والكفاءات والابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يحلل ويقيم هذا المحور مجالات السياسات والتدابير التي توفر إطارا لتنمية المهارات داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعم الابتكار فيها، بالنسبة لسنة 2008 ركز هذا المحور على سياسة الابتكار العامة، وركز تقييم عام 2013 على السياسات والتدابير الأكثر تحديدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أدرج مؤشرات جديدة هدفه تقديم صورة أكثر اكتمالا عن أدوات السياسة العامة المعتمدة سابقا، بما في ذلك الصلات مع الجامعات ومراكز البحوث وبرامج الدعم المالي. وينقسم المؤشر إلى بعدين هما:

1– دعم المهارات والكفاءات داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يقيم الفرع الأول السياسات والممارسات المتعلقة بتنمية رأس المال البشري وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو يدرس بصفة خاصة توافر التدريب، وأهميته لاحتياجات لتلك المؤسسات، ونوعية التدريب وكفايتها للمؤسسات الجديدة والتوسع

2– سياسات دعم الإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يقيم الفرع الثاني السياسات الرامية إلى دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا، مثل وضع نهج استراتيجي لسياسة الابتكار، وإنشاء مراكز للابتكار والتكنولوجيا، أو تطوير مجموعة واسعة من خدمات المساعدة التقنية والمالية. والجدول التالي يوضح تقييم الجزائر في هذا المحور:

جدول رقم (3–3): تقييم دعم المهارات والكفاءات والابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008–2013

1– دعم المهارات والكفاءات داخل PME	المعامل	تقييم سنة	تقييم سنة	التغير	ملاحظات
تحليل احتياجات التدريب	3	/	2.0	/	مؤشر جديد
توافر التدريب	2	1.0	3.5	+2.5	تحسن مهم
تدريب المؤسسات الناشئة	2	2.0	2.0	0.0	نفس التقييم
التدريب المؤسسات على الأعمال التجارية	2	1.0	1.0	/	نفس التقييم
نمو المؤسسات	2	1.0	3.0	+2.0	تحسن مهم
الوصول إلى الأسواق الدولية	3	2.0	2.0	0.0	نفس التقييم
ضمان الجودة	2	/	2.0	/	مؤشر جديد
كفاءات التنمية المستدامة للمؤسسة	3	/	2.5	/	مؤشر جديد
المتوسط المرجح العام		**1.5**	**2.7**	+1.2	تحسن مهم
2– سياسات دعم الإبداع والابتكار فيPME	**المعامل**	**تقييم سنة**	**تقييم سنة**	**التغير**	**ملاحظات**
تفويض المسؤوليات والمهام	**2**	/	**2.0**	/	مؤشر جديد
النهج الاستراتيجي لسياسة الابتكار في PME	**3**	**2.0**	**2.5**	+0.5	تحسن بسيط
اعتماد ميزانية للإبتكار والإبداع في PME	**2**	/	**2.0**	/	مؤشر جديد
إنشاء مراكز الابتكار والتكنولوجيا	**1**	**1.5**	**2.0**	+0.5	تحسن بسيط
معلومات عن خدمات دعم الابتكار والإبداع	**2**	/	**2.0**	/	مؤشر جديد
خدمات الدعم المالي	**1**	/	**3.0**	/	مؤشر جديد
الأدوات المستخدمة لدعم التعاون بين PME والمعاهد	**1**	**2.0**	**3.0**	+1.0	تحسن معتبر
المنح الحكومية على البحث والتطوير	**1**	/	**2.5**	/	مؤشر جديد
حاضنات الأعمال للمؤسسات المبتدئة المتعلقة التكنولوجية	**1**	/	**2.0**	/	مؤشر جديد
الحدائق العلمية والعناقيد التنافسية لتعزيز التواصل بين	**1**	**1.0**	**2.0**	+1.0	تحسن معتبر
المرجح المتوسط العام		**1.6**	**2.3**	+0.7	تحسن بسيط

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية، **مرجع سبق ذكره**، ص:166–173.

يشير التقرير أن الجزائر بذلت بعض الجهود لتحسين إطار سياسات الابتكار، ولكن يلزم بذل مزيد من الجهود لبناء أطر دعم شاملة للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء آليات تنسيق لتعزيز فعالية هذه التدابير، وخاصة وأن الجزائر لديها بنية تحتية للسياسات الابتكارية مناسبة ولكن غير متطورة نسبيا، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ تحسن طفيف في مؤشر دعم المهارات والكفاءات والابتكار داخل المؤسسات الذي انتقل من تقييم 1.5 سنة 2008 إلى تقييم 2.7 سنة 2013، وكذا مؤشر سياسات دعم الإبداع والابتكار الذي انتقل من تقييم 1.6 إلى تقييم 2.3، ونلاحظ هذا التحسن خاصة في مجال خدمات الدعم المالي وتوفير التدريب للمؤسسات ونموها، والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى برنامج التعاون الألماني، وإلى إنشاء بعض الآليات كصندوق "FAUDTIC" لتمويل البحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء المؤسسات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ كما أدرج مؤشر جديد وهو المنح الحكومية على البحث والتطوير والذي تحصل على نقطة 2.5 وقد يرجع هذا التقييم إلى المخطط الخماسي 2012/2008 المتعلق بتثمين نشاط البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا؛ وتخصيص ما يقارب 100 مليار دج لتمويل نشاط البحث والتطوير[1].

وكذا تحسن في الحدائق العلمية والعناقيد التنافسية وحاضنات الأعمال من خلال استحداث بعض حاضنات الأعمال عبر الولايات وخاصة افتتاح قطب سيدي عبد الله سنة 2010[*] حيث يقدر قدرته الاستيعابية على استقبال حوالي 1000 مؤسسة؛ كما انتشرت الحظائر التكنولوجية في الجزائر عبر بعض المناطق الجهوية على غرار الحظيرة التكنولوجية بورقلة في 01 مارس 2012[2] وتضم 16 حامل مشروع في مجال تكنولوجيا المعلومات، ثم حظيرة عنابة ووهران وسطيف وغيرها، وكذا على مستوى حاضنات الجامعات أنشأت في 28 مارس 2012 حاضنة على مستوى المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات "INTTIC" بوهران وفي سنة 2013 أنشأت حاضنة للأعمال في جامعة باتنة، وتتخذ الجزائر كذلك تدابير لدعم الابتكار مثل صندوق تعزيز القدرة التنافسية الصناعية، والبرنامج الوطني للارتقاء، وقد قامت بمشروع تجريبي لربط الجامعات بالشركات من خلال خلايا التثمين حيث يمكن ربط الابتكارات العلمية مع أصحاب المؤسسات والشركات المعنية، كما تجسدت جهود الدولة في بناء نظام وطني للجودة معترف به دوليا يتمثل في المعهد الوطني للتقييس "IANOR"، المعهد الوطني للقياسة القانونية "ONML"، الهيئة الجزائرية للاعتماد "ALGERAC"، المعهد الوطني للملكية الصناعية "INAPI".

رابعا– التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لم يتناول تقييم عام 2008 القضايا البيئية لسياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكان سبب إدراجها في تقييم سنة 2013 نتيجة لإعادة هيكلة الإطار التحليلي وفقا للاتفاقية الخاصة بأوروبا التي تشمل قضايا السياسة البيئية، لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة التحديات البيئية واستغلال الفرص فيها.

يحلل ويقيم هذا المحور مدى توافر وتحسين الخبرات في مجال القضايا البيئية ومبادرات دمج الكفاءات والابتكارات البيئية في استراتيجيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز نظم الإدارة البيئية والمعايير البيئية، ومدى جهود الحكومات لتعزيزها، وتواجه

---

[1] دويس محمد الطيب، **محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996–2009، مرجع سبق ذكره**، ص: 234.

[*] تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحدائق التكنولوجية ANPT سنة 2004 تحت إشراف وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات لتجسيد الرؤية من خلال إنشاء أول قطب تكنولوجي بسيدي عبد الله سنة 2010 التي تتواجد على بعد 25 كلم من الجزائر العاصمة والذي يضم 42 مؤسسة إبداعية و 15 مشروع جديد موجود في السوق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. **اطلع أكثر على**: لحمر خديجة، خالفي على، **مرجع سابق**، ص: 106.

[2] شادلي شوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 185.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في التعامل مع القضايا البيئية في كثير من الأحيان، ويمكن للحكومات أن تدمج الاعتبارات البيئية في المؤسسات الصغيرة لمساعدة للتغلب على هذه العقبات وتحسين أدائها البيئي.

ويشير التحليل أن الجزائر أدرجت عموما الاعتبارات البيئية في إطار سياستها ولديها مؤسسات تعزز حماية البيئة، والإنتاج الأنظف والطاقات المتجددة، غير أن هذه السياسات غير متطور ولا تتكيف مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يزال استخدامها غير واسع النطاق ويوجد إمكانيات غير مستغلة إلى حد كبير، والجدول التالي يوضح تقييم الجزائر في هذا المؤشر:

جدول رقم (3-4): تقييم التوجه البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2008-2013

1- التوجه البيئي لـ PME	المعامل	تقييم سنة 2008	تقييم سنة 2013	التغير	ملاحظات
الانتقال نحو استراتيجيات البيئية في PME والصناعة والابتكار	1	غير معتمد	3.0	/	مؤشر جديد
تحسين توافر الخبرات لـ PME بشأن القضايا البيئية	1	غير معتمد	3.0	/	مؤشر جديد
تعزيز استخدام نظم الإدارة البيئية والمعايير البيئية	1	غير معتمد	3.0	/	مؤشر جديد
المتوسط المرجح العام		/	**3.0**	/	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية، **مرجع سبق ذكره**، ص:185.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه حصول الجزائر على مؤشر تقييم 3.0، وهذا راجع إلى التوجه البيئي للمؤسسات في الجزائر، حيث تنشط أكثر من 273.000 مؤسسة في هذا المجال من بينها 3400 مؤسسة لجمع الفضلات المنزلية والصناعية، و30.000 مؤسسة للخدمات المرتبطة بالمحيط (الدراسات والفحص، الاستثارة، التكوين والمخابر)، كما تم توفير التدريب في كثير من مجالات القضايا البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل العديد من الهيئات مثل المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة "IARD"، ومعهد بحوث التنمية المستدامة "IRDD"[1]، والمركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف المتخصصون في التنمية المستدامة للمؤسسات، كما وضعت الجزائر عدة قوانين لحماية وتشجيع استخدام النظم والمعايير البيئية وتعزيز التنمية المستدامة والطاقات المتجددة، وإصدار برنامج للسياسات العامة من خلال المخطط الخماسي للفترة 2010-2014، وعلى تخصيص ميزانية قدرها 500 مليون دينار جزائري (4.73 مليون دولار) للتنمية البيئية مع التركيز على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وتدهور التربة، وإدارة المياه، وتحقيق الاستقرار لمراعاة الآثار البيئية والنمو الاقتصادي وإلزام المؤسسات بإدماج حماية البيئة بما في ذلك نظم الإدارة البيئية، ويجري حاليا تنفيذ أكثر من 100 مشروع بحثي بشأن الطاقات المتجددة.

وعلى غرار الدول الأخرى تواجه الجزائر عددا من التحديات البيئية، منها التصحر وتآكل التربة وندرة المياه والتلوث البحر وغيرها؛ ونظرا لموقعها الجغرافي فإن الجزائر معرضة بشدة لتغير المناخ (درجة الحرارة من 1.1 درجة مئوية إلى 8.1 درجة مئوية بحلول عام 2020)، واستجابة لهذه التحديات أحرزت الجزائر تقدما في وضع إطار مؤسسي لدعم النمو المستدام والمؤسسات البيئية، وخطة العمل الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة التي نشرتها وزارة التنمية الإقليمية والبيئة في سنة 2002 مثالا جيدا على مشاركة الصناعة على هذا الجهد .

[1] فارس طارق، **تحليل وتقييم سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017، ص: 114.

ولكن غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مدركة بالقضايا البيئية، كما أنها تفتقر إلى القدرة الداخلية على التصدي بفعالية لهذه المشاكل. ومن ثم يمكن للحكومة والقطاع العام أن تلعب دورا حاسما في تيسير الوصول إلى المعلومات والخبرات البيئية؛ هناك العديد من المؤسسات العامة، مثل المعهد الجزائري للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ومعهد بحوث التنمية المستدامة، الذي يقدم الخبرة والتدريب للمؤسسات في مجال مراجعة الطاقة والسلام؛ وبالإضافة إلى ذلك تم إطلاق 110 مشروع بحثي وطني بشأن الطاقات المتجددة في عام 2011، ولكنها تستحق مزيدا من التطوير والتقييم. ففي الجزائر لا يزال التزام البيئي في المؤسسات في مرحلة مبكرة، حيث تم اعتماد 75 مؤسسة في سنة 2012 من قبل المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف[1].

خامسا– تقييم دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يحلل ويقيم هذا المحور المبادرات الرامية إلى دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كوجود إستراتيجية لتشجيع الصادرات ووجود برامج محددة لتعزيز قدرات المؤسسات المصدرة، ومستويات حوسبة إجراءات التجارة الخارجية وتوفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب والحديثة بشأن هذه الإجراءات واللوائح، ويركز التقييم في هذا المحور على عنصرين هما: الأول تنفيذ سياسة تجارية استباقية، والثاني التدابير المتخذة لتسهيل إجراءات التجارة الدولية، ويلاحظ وجود مؤشرين جديدين مقارنة بتقييم عام 2008 هما مؤشر تقديم مشورة ومعلومات عالية القيمة في السوق الدولية، يركز على نطاق المعلومات المقدمة ومدى وجود محلات الشباك الواحد لتوفير هذه المعلومات وغيرها، ومؤشر على برامج بناء القدرات التصديرية، يحلل ما إذا كانت هناك مثل هذه البرامج التشغيلية على المستوى الوطني. والجدول التالي يوضح مدى دعم التدويل في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (3–5): تقييم دعم تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2008–2013

1– تنفيذ سياسة تجارية استباقية	المعامل	تقيم سنة 2008	تقييم سنة 2013	التغير	ملاحظات
الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات	3	1.5	1.5	0.0	نفس التقييم
اتفاقيات التجارة المتوسطية	2	1.0	3.0	+2.0	تحسن مهم
تقديم المعلومات القيمة في الأسواق الدولية	2	غير معتمد	3.0	/	مؤشر جديد
برامج بناء ودعم القدرات التصديرية	2	غير معتمد	2.0	/	مؤشر جديد
المتوسط المرجح العام		**1.2**	**2.3**	+1.1	تحسن معتبر
2– تسهيل إجراءات التجارة الدولية	**المعامل**	**تقيم سنة 2008**	**تقييم سنة 2013**	**التغير**	**ملاحظات**
مستوى حوسبة إجراءات التجارة الدولية	**1**	**1.5**	**2.0**	+0.5	تحسن بسيط
نوعية الحصول على معلومات أنظمة وإجراءات التجارة الدولية	**1**	**1.5**	**3.0**	+1.5	تحسن مهم
الشباك الوحيد لإجراءات التجارة الدولية	**1**	**1.5**	**2.5**	+1.0	تحسن معتبر
المتوسط المرجح العام		**1.5**	**2.5**	+0.5	تحسن بسيط

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية، **مرجع سبق ذكره**، ص:199،196.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تحسن معتبر في مؤشر اتفاقيات التجارة المتوسطية، وفي نوعية الحصول على معلومات أنظمة وإجراءات التجارة الدولية، وتحسن طفيف في مستوى حوسبة إجراءات التجارة الدولية، الشباك الوحيد لإجراءات التجارة الدولية، مع

[1] تقرير المفوضية الأوروبية حول تقييم السياسات الحكومية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مرجع سبق ذكره**، ص:85.

ثبات مؤشر الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات، بالرغم أن لدى الجزائر وكالة لترقية التجارة الخارجية "ALGEX" تعمل حاليا في أغلب الولايات لتعزيز الصادرات، وكذا الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات "CAGEX"، وصندوق ترقية الصادرات "FSPE"، ومع ذلك لا توجد خطط واضحة لتشجيع الصادرات.

وبمقارنتها بتونس نجد لديها عدد من الاستراتيجيات القطاعية لتعزيز الصادرات، بما في ذلك صناعات الأغذية الزراعية والخدمات الصحية والمنسوجات، تقوم هذه الاستراتيجيات على قطاعات تتمتع فيها البلاد بمزايا نسبية، كما تقوم بجمع المعلومات التجارية، وتقييم أثر برامج المساعدة على الصادرات، وتنظيم أنشطة ترويج الصادرات مثل: البعثات التجارية والمعارض التجارية.

وقد حقق المغرب أيضا نتائج هامة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ جهود متماسكة لتشجيع الصادرات، حيث في سنة 2008 كانت وزارة التجارة الخارجية مسؤولة عن وضع إستراتيجية لتشجيع الصادرات وترويج الصادرات وتنظيمها وتبسيط الإجراءات، وقد وضعت الحكومة المغربية الميثاق الوطني للظهور الصناعي (BINI) للفترة 2009-2015[1] بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تفعيل الإستراتيجية التنموية، وتعبئة وتنسيق الإجراءات الرامية إلى تطوير القطاعات الصناعية التي يمكن للمغرب استغلال مزاياها.

حاولنا من خلال هذا المطلب تقييم سياسات وبرامج دعم المؤسسات في رفع قدرتها التنافسية اعتمدنا على نتائج تقرير المفوضية الأوروبية، ونستنتج أن هناك تحسن في بعض المؤشرات التي قد تعكس الاهتمام المتزايد لهذا القطاع، غير أن الوضع العام لهذه المؤسسات لم يصل بعد إلى مستوى التقدم والتطور التي وصلت إليه دول أخرى على سبيل المثال: تونس والمغرب.

المطلب الثاني: تقييم واقع الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية

أولا- أهمية الإبداع والابتكار للمؤسسات:

يعتبر الإبداع والابتكار من المصطلحات الشائعة عند الحديث عن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى المزايا التي يمكن أن تحصل عليها، والإبداع على مستوى المؤسسات هو حصيلة نظام معقد يعمل بدلالة الإبداع الفردي والجماعي والمؤثرات التنظيمية الداخلية، بما فيها التي تأتي من البيئة الخارجية، فيشير الإبداع عند هذا المستوى إلى المؤسسات القادرة على تطوير نفسها بدون تدخل خارجي، إذ يمكن القول أن النظام نظام مبدع في حالة قدرته على التطوير في مجالات مجهولة، وتظهر قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمدى قدرتها بالاستفادة من البحث والتطوير والإبداع. وبالتالي يعتبر الإبداع والابتكار أحد أهم مقومات القدرة التنافسية للدول، ولتأثيره على النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث يقوم على أساس تقديم الجديد وتحقيق القيمة المضافة، ويضمن التفوق والتميز والريادة.

قد نجد أن هناك فرق بين الإبداع والابتكار، إلا أن هناك علاقة تكاملية بينهما، فيرى (Durieux, 2000) أن مصطلح الإبداع يشير إلى العمل من أجل إيجاد شيء جديد، حيث يعتبره تحقيق مورد جديد للمؤسسة، في حين يعتبر أن الابتكار هو تحقيق التكامل بين هذه الموارد الجديدة وتسويقها شكل جيد[2]، يشير Schumpeter إلى 5 أنواع من الإبداع تتمثل في البحث عن: منتج جديد، طريقة إنتاج جديدة ومبدعة، غزو أسواق أو سوق جديدة، اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، تنظيم جديد الإنتاج. وأشار Van de Ven et al بأن عملية الابتكار في المؤسسة تعبر عن تطوير وتطبيق الأفكار الحديثة، ويصف Zhuang الابتكار على أنه عملية

[1] المملكة المغربية، البوابة الوطني، **الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي أفق 2015**، http://www.maroc.ma/ar/content/2015، (2016/12/15)

[2] Simon Alcouffe, **La Diffusion et l'adoption des innovations managériales en comptabilité et contrôle de gestion**, thèse de doctorat, école des hautes études commerciales, France, 2004, P:30

عقلية ديناميكية تستوجب أن يكون التفكير الإبداعي ضمن مدخلاتها. بينما يرى (Howkins, 2001) بأن الاقتصاد الإبداعي هو كيف يكسب الناس المال من الأفكار.

تعتبر براءات الاختراع مؤشر مهم لقياس أعمال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي على مستوى المؤسسات الصناعية والجامعات والمراكز وغيرها، ويمكن استعمال براءة الاختراع كذلك كمؤشر للمقارنة بين المؤسسات الصناعية والدول في آن واحد، فتمثل براءات الاختراع في نفس الوقت مدخلات ومخرجات نشاطات الإبداع التكنولوجي، وعدد البراءات المودعة كل سنة عبارة عن ثمرة الاستثمارات في البحث والتطوير، وهي بذلك تتميز بعدة إيجابيات أهمها:[1]

- كونها مصدر للمعلومات القطاعية والتكنولوجية والجغرافية حول نشاط الاختراعات والإبداع، وتسمح بمعرفة التوجع القطاعي؛
- بما أن براءات الاختراع هي ثمرة طويل لعملية الاختراع لرفع المردودية التجاري، إذا فهي مؤشر جيد للبعد التنافسي والتكنولوجي.

ولعل أبرز أدوار الإبداع في التنمية ودعم تنافسية الاقتصاديات تظهر من خلال:[2]

– **تسريع عملية التنمية:** ينجم تسريع عملية التنمية عن التطور التكنولوجي الناجم عن التطور المعرفي، فعملية التنمية وسرعة التطور تتأثر بشكل كبير بمدى التطور التكنولوجي والإبداعي والمعرفي.

– **تخفيض تكلفة التنمية:** وذلك من خلال: خفض معدلات استخدام المدخلات، توفير بدائل صناعية ارخص، رفع إنتاجية عوامل الإنتاج، خفض معدلات استخدام الطاقة، وإعادة تدوير مخلفات العملية الإنتاجية.

– **التغيير الثقافي:** يسهم الإبداع بشكل كبير في تفاعل الثقافات وفي تنوع ثقافة العولمة، إلا أنه من ناحية أخرى يجب التعامل بحذر مع ثقافة العولمة التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على الشعوب والأمم.

– **التنمية البشرية:** يؤثر الإبداع على التنمية البشرية من خلال إحداث ثورة في طرق وأساليب التعليم والتعلم وتطويرها، وتعميق الاتصالات والحوارات بين القوى والجبهات الاجتماعية والسياسية المختلفة.

– **توسيع السوق:** يؤدي اتساع حجم السوق إلى ارتفاع المنافسة بين المنتجين مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج، بعد استبعاد المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة، مما يسمح بإقامة وحدات إنتاجية ذات كفاءة عالية، كما يساهم الإبداع في تسهيل عمليات التعاقد التجاري الالكتروني.

أشارت بيانات من (Economi Kreatif RI, 2014) أن الاقتصاد الإبداعي قد استوعب أكثر من 10% من العمالة، وقد ساهمت بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي و 6% من إجمالي الصادرات، وفي سنة 2013 تم تسجيل 5.4 مليون مؤسسة تعمل في الصناعات الإبداعية، هي أساسا مؤسسات صغيرة ومتوسطة[3]. ويعتبر كل من: روح المبادرة، الإبداع والابتكار، مواجهة المخاطر، من أهم العناصر المحددة لنمو وبقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من خلالها يتم قياس درجة الاستدامة، والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] إبراهيم بختي، **براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاديات: الجزائر والدول العربية**، مجلة الباحث، العدد:04، 2006، ص:149.

[2] الجوزي جميلة، **دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد:11، 2011، ص: 284-285.

[3] Wirania Swasty, **BUSINESS MODEL INNOVATION FOR SMALL MEDIUM ENTERPRISES,** Journal The WINNERS, Vol. 16 No. 2, September 2015, p :86

الشكل رقم (3-1) : بوصلة بقاء واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

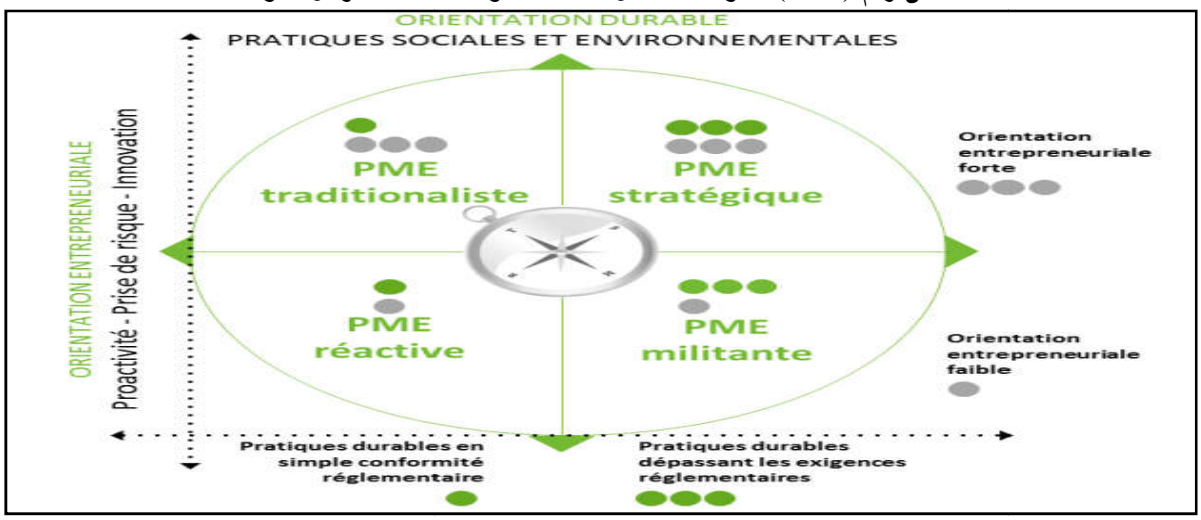

Source: http://vigiepme.ca/index.php?option=com_content&view=article&id=1281%3Adimensions-de-la-durabilite&catid=70%3Abenchmark&lang=fr (24/11/2016).

وهنا تلعب الصناعات الإبداعية دورا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما في البلدان النامية. إدراك إدراج نموذج الابتكار التجاري يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المحافظة على قدرتها التنافسية.[1] وهناك أربعة أبعاد هامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الريادة: خطة العمل، التخطيط الاستراتيجي، نموذج أعمال، ريادة الأعمال. تحتوي خطة العمل على خطة إستراتيجية تؤدي بالتالي إلى نموذج عمل جيد، وهو ما تنعكس على ريادة الأعمال، يمكن لنموذج أعمال مبتكر إما إنشاء سوق جديدة أو السماح لشركة ما بإنشاء واستغلال الفرص الجديدة في الأسواق القائمة.[2]

كما أنه من بين أهم الأعمال والإجراءات التي تؤثر على إنتاجية المؤسسات وحصولها على شهادة الجودة لدعمها، تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير مواقع الويب، والحصول على التدريب والتكوين المناسب لذلك[3]. وأكدت دراسة قام بها مركز الدراسات للعلوم التطبيقية والتسيير في إيطاليا وألمانيا شملت 300 مسؤولا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين فترة 1993-1994، توصلت إلى نجاح هذا النوع من المؤسسات من الناحية الإبداعية سيما في المنتج وهذا راجع إلى تحديد دقيق لخصائص السوق المستهدف بالرغم من محدودية الإمكانيات المتاحة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

وفي دراسة أجراها مايكل بورتر "M. Porter" على عشر دول وهي: أمريكا، إنجلترا، ألمانيا، سويسرا، السويد، إيطاليا، الدانمارك، اليابان، كوريا، سنغافورة، اكتشف أن المؤسسات التي تتمكن من اكتساب ميزة تنافسية وتستمر في الحفاظ عليها في ظل المنافسة الدولية، هي تلك المؤسسات التي تداوم على الإبداع والتطوير[4].

---

[1] Heledd Jenkins, **A 'business opportunity' model of corporate social responsibility for small- and medium-sized enterprises**, Journal compilation , Business Ethics: A European Review, Volume 18, Number 1, January 2009.

[2] Wirania Swasty, **Op cit**, p: 86

[3] Ministère de la Poste et des Technologies de l'information et de la communication**, Les Mécanismes de gestion et les de Financement des Projets TIC a Travers le Faud tic**, Réunion des cadres du Secteur Résidence EL MITHAK les 2 et 3 Mai 2010. http://www.mptic.dz/fr/IMG/pdf/FAUDTIC.PDF , (18/01/2016).

[4] الداوي الشيخ، **التسيير الفعال لموارد وكفاءات المؤسسة في تحقيق الميزة التنافسية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 10/09 مارس 2004، ص:262.

ثانيا– واقع الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية:

توصلت مختلف الدراسات والأبحاث التي درست العلاقة بين المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وبين الإبداع والابتكار إلى ما يلي:

- يوجد ضعف في العلاقة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من مشكل عدم الابتكار والإبداع كما أنها غير مهتمة بالبحث والتطوير؛
- إضافة إلى عدم قدرة مراكز البحث على القيام بنقل فعال وملموس لنتائج أبحاثها للمؤسسات الجزائرية وللاستفادة منها؛
- عدم وعي واهتمام مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بابتكار والإبداع كعامل أساسي لدعم تنافسيتها؛
- صعوبة تسويق نتائج الأبحاث والتطوير للمؤسسات الجزائرية، بالإضافة إلى صعوبة التمويل؛
- عدم وجود تشجيع كافي من الدولة سواء للبحث والتطوير أو للإبداع والابتكار.

أما بالنسبة لواقع الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية فهو يتميز بالخصائص التالية:

-يمثل إنفاق الجزائر على البحث والتطوير أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام؛
- المؤسسات الجزائرية كبيرة الحجم هي الأوفر حظا من البحث والتطوير؛
- عدم توفر رؤوس أموال مخاطرة تمول المشاريع الابتكارية؛
- شح المعلومات الإحصائية المرتبطة بالبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الاقتصادية، حتى على مستوى إحصائيات المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية.

بلغ عدد براءات الاختراع المودعة على مستوى المعهد الوطني الجزائري لحماية الملكية الصناعية (INAPI) منذ سنة 1988 وإلى غاية 2007 ما يعادل 5880 اختراعا، منها 671 براءة اختراع وطنية أي ما نسبته 11% من إجمالي براءات الاختراع المودعة، مقابل 5209 براءة اختراع أجنبية، في حين بلغ إجمالي عدد طلبات براءات الاختراع خلال سنة 2012 ما يعادل 900 طلب، و 896 في سنة 2011، و 806 سنة 2010[1]،

وأكد جمال جديات حدوث قفزة نوعية في الجزائر سنة 2017 إذ تم تسجيل ما يقارب 150 طلب اختراع منها 30 بالمائة من براءة الاختراع ناتجة من مراكز البحث والجامعا، وأشار إلى أن اختراعات الجزائريين تميزت بالنوعية في جميع المجالات وقد تم تقييم براءتهم من قبل معاهد أجنبية وتمت حمايتها إذ يتقدم ما يفوق أكثر من 12 براءة اختراع كل سنة، وتحصلت كلها على محاضر بحث جيدة. وقال في المجال الاقتصادي وحسب إحصائيات نهاية سنة 2017 توجد 35 ألف علامة مسجلة في الجزائر فالتنافسية هي أساس الملكية الفكرية[2]. ويوضح الجدول الموالي رقم (3–6) عدد براءات الاختراع المودعة على مستوى المعهد الوطني الجزائري لحماية الملكية الصناعية (INAPI) خلال سنة 2011 و 2016 ومجالاتها، كما يلي:

[1] صندرة سايبي، **الإبداع والابتكار في المؤسسات الاقتصادية واقع وتحديات المؤسسات الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد:1، العدد:42، ديسمبر 2014، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، ص:317.

[2] جزايرس، **35 ألف علامة مسجلة في الجزائر**، للاطلاع على الرابط: https://www.djazairess.com/search/،

جدول رقم (3– 6): حصيلة طلب الحصول على براءات الاختراع في الجزائر سنة 2006–2016

السنوات	2011			2012	السنوات*	المقيمين	غير المقيمين
المجالات	غير مقيم	مقيم	المجموع	العدد			
الصحة والصيدلة	326	7	333	208	2006	58	611
متطلبات الحياة اليومية	38	18	56	/	2007	84	765
التقنيات الصناعية والنقل	58	4	62	157	2008	/	/
الكيمياء والمعادن	188	6	194	280	2009	/	/
النسيج والورق	5	0	5	/	2010	76	730
الإنشاءات الثابتة	26	3	29	65	2013	118	722
الميكانيك، وغيرها	15	24	39	99	2014	94	719
الفيزياء	37	11	48	/	2015	89	716
الكهرباء	36	4	40	30	2016	106	566
المجموع	729	77	806	839			

المصدر: صندرة سايبي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 318.

* البنك الدولي، إحصائيات الجزائر، النسخة الثانية، انظر على الموقع التالي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

وقد بين ذات المصدر أنه بالرغم من أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تطبق الابتكار بمختلف الأشكال ولو بشك نسبي، إلا أنها لا زالت تبقى مطالبة ببذل جهد أكبر في مجال الابتكار مما يخول لها الزيادة من قدرتها التنافسية، وبالتالي القدرة على اختراق أسواق دولية. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه في مجال الابتكار مجموعة من العوائق منها:[1]

- محدودية الموارد المالية اللازمة لتمويل مجهودات البحث والتطوير والاستثمارات المرتبطة بالابتكار؛
- نقص المعلومات المرتبطة بالتطورات التكنولوجية؛
- نقص الهياكل الوطنية الضرورية لترقية الابتكار بتلك المؤسسات؛ غياب نظام وطني للابتكار خاصا بتلك المؤسسات؛
- نقص التحكم في التكنولوجيات والمعارف الجديدة نتيجة نقص الكفاءات والتدريب؛

توجد دراسة أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية ومقارنة نتائج ثلاث فئات منها (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها نهج الجودة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها نهج الجودة ولكن لم يتم اعتمادها بعد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة)، من خلال دراسة الإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية على مستوى الفئات الثلاث تبين أنه من بين هذه الإجراءات فإن إجراءات التدريب أكثر أهمية على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة 89% منها على مستوى الشركات التي لا تتبع نهج الجودة 67%، وتظهر الدراسة أيضا أن التدريب طور قدرة الموظفين على التكيف مع ظروف العمل الجديدة[2].

[1] مباركة سواكري، العربي عيسات، **الإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الجزائرية بين منطقي المقاولاتية والابتكار– حالة مؤسسات قطاع الصناعة الغذائية–**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الخاص 02، 2015، ص:50.

[2] Safia BELGHACHE, **Les effets de la certification selon la norme ISO 9001 sur les pratiques de gestion des ressources humaines dans les entreprises algériennes**, Revue DIRASSAT ,N^{0}28, Janvier 2017, niversité de Laghouat, p91.

المبحث الثالث: تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني في ظل برامج التأهيل

إن حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري أمر لا مفر منه، ودعم القطاعات غير النفطية هي ضرورة اقتصادية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات، وعادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاث أهداف متداخلة: تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية[1]؛ ويكون القطاع الاقتصادي تنافسيا من خلال القيمة المضافة التي يقدمها القطاع، وذلك من خلال ربحية المؤسسات داخل القطاع ومنه ربحية القطاع ككل، وكذا نسبة الصادرات وحصته في السوق العالمية والميزات التجاري، ومساهمته في تطور العمالة المؤهلة، وغيرها من المساهمات الفعالة في الاقتصاد.

من المفروض أن تنعكس برامج وسياسات دعم وتأهيل المؤسسات المختلفة التي اتخذتها الجزائر على تطور وتأهيل جميع القطاعات الاقتصادية التي تنشط فيها تلك المؤسسات، ومنه على تطور الاقتصاد الجزائري ككل ورفع تنافسيته داخليا وخارجا، وبتتبع تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ تركزه على سبعة قطاعات اقتصادية مثل: النقل والمواصلات، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الخدمات، السياحة والفلاحة، ويعود هذا إلى البرامج الكبيرة المسطرة لتأهيل هذه القطاعات.

يحاول هذا المبحث تسليط الضوء على واقع القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية في الجزائر ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كمحاولة لتقييم مساهمات تلك المؤسسات في الاقتصاد الوطني خلال الفترة محل الدراسة؛ حيث توجد عدة مقاربات لتحديد مكانة قطاع اقتصادي ما في اقتصاد أي دولة، من بينها تعداد المؤسسات داخل القطاع والتطور التاريخي لهذا العدد[2]، وهو ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني، لكن عادة العدد لا يعكس الوضعية الحقيقية ومدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد، استعملنا عدة مؤشرات أخرى لنبين الجانب النوعي لهذا القطاع.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني

أولا– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع اليد العاملة المؤهلة في الجزائر:

باعتبار أن تخفيض معدلات البطالة تعتبر عنصر مهم من أهداف التنمية الاقتصادية لأي بلد، فإن تكوين مناصب الشغل يعد من الأهداف الأساسية للتوجه نحو دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه يعتبر من أهم الأدوات التي تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قدرته المتميزة على توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة*.

اعتمدت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سبيل التقليل من إشكالية البطالة لما لها من آثار خطيرة، إلا أن سوق العمل اليوم في الجزائر يواجه ثلاثة تحديات رئيسية قد تؤدي إلى توترات اقتصادية واجتماعية محتملة، يمكن حصرها في تحدي تدهور نوعية الشغل الذي يبقى هاجسا بالنسبة لكل الاقتصاديات المتطورة وغير المتطورة، وهذا ما دفع منظمة العمل الدولية (ILO:

---

[1] بابا عبد القادر، أجري خيرة، **الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، العدد 02، سبتمبر 2014، ص: 24 file:///C:/Users/aci/Desktop/revue%20n02.pdf

[2] دويس محمد الطيب، **محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر خلال الفترة 1996–2009، مرجع سبق ذكره**، ص: 209.

* معدلات البطالة عرفت تطورا وارتفاعا ملحوظا خلال فترة التسعينات وذلك راجع إلى العامل الديمغرافي الذي هو أحد الأسباب التي تضغط على البطالة، فالجزائر بنمو ديمغرافي مرتفع وصل سنة 2006 إلى 1.78% يعني أن عدد الطالبين للعمل يزداد بوتائر مرتفعة، كما أن العامل الحاسم في زيادة معدلات البطالة خلال هذه الفترة هو تراجع في الاستثمارات، مع غياب استثمارات مثمرة جديدة، هذا بالإضافة إلى زيادة فئة الشباب في سوق العمل ومساهمة المرأة في الكثير من القطاعات وانتشار التعليم وارتفاع تشغيل الأطفال وعودة المتقاعدين لسوق العمل.

– راجع: شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، **البطالة في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الوطن العربي، مارس 2008، القاهرة، ص:11.

International Labour Organization) سنة 2000 إلى إطلاق مبادرة لمكافحة العمل غير اللائق؛ بالإضافة إلى تحدي الديناميكية القوية للقطاع غير الرسمي في البلدان السائرة في طريق النمو ومحاولات التي لم تعطي أية نتيجة ملموسة إلى يومنا هذا، إضافة إلى تحدي قابلية التشغيل لدى الشباب التي أصبحت معضلة عالمية سواء لنسبة للاقتصاديات المتطورة أو النامية[1].

وتعد نسبة التشغيل في القطاع العام بالجزائر مرتفعة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة، حيث يقدر حصة القطاع العام من إجمالي التشغيل حوالي 11% بينما في الجزائر يتجاوز نسبة 34%، وقد يرجع ذلك لكون هذا القطاع يوفر ظروف تقاعدية أفضل، ويضمن لهم الحماية الاجتماعية أفضل من القطاع الخاص، وبالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن زيادتها ينعكس بدورها على تطور عدد مناصب الشغل فيها وبالتالي امتصاص نسبة البطالة، وتتلخص هذه الزيادة في رفع اليد العاملة ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (3–7): تطور التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016

طبيعة المؤسسة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	1 577 030	1676111	1 800 742	1 953 636	2110665	2 327 293	2511674
نسبة الزيادة %	5,49	6,28	7,44	8,49	8,04	10,29	7.92
المؤسسات العمومية	48 656	48086	47 375	48 256	46 567	43 727	29024
نسبة الزيادة %	–5,77	–1,17	–1,48	1,86	–3,50	–6,10	–33.62
المجموع	1 625 686	1724197	1 848 117	2 001 892	2 157 232	2 371 020	2 540 698
نسبة الزيادة %	5,11	6,05	7,19	8,32	7,76	9,91	7.16

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines**,** Bulletin d'information Statistique de la PME N°18, 20, 24, 26, 30, année 2010, 2011, 2013, 2014, 2017.

عند قراءة معطيات الجدول أعلاه يتضح تطور مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل، حيث بلغ حجم التشغيل 1625686 سنة 2010 لينتقل عدد العمالة المؤهلة إلى 2540698 سنة 2016، أي ما يعادل نسبة 56.28% من إجمالي التشغيل، وهذا ما يؤكد المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، وتعكس جهود العديد من الأجهزة المنشأة لهذا الغرض، إلا أن هذا غير كافي إذا ما قورنت بإمكانيات هذا القطاع، وإذا ما قورنت أيضا بدول أخرى؛ حيث أن بعض الدول في أوربا التي لها نفس إمكانيات الجزائر استطاعت أن تنشئ حوالي 500 ألف منصب شغل في فترة 4 سنوات.

أما على مستوى طبيعة المؤسسة فهناك تباين واضح مابين القطاع العام والخاص في استقطاب اليد العاملة، حيث نلاحظ الهيمنة المطلقة للمؤسسات الخاصة على النسبة الأكبر في التوظيف أين وصلت في أغلب السنوات إلى أكثر من 95%، في حين أن المؤسسات العمومية سجلت تناقصا مستمرا في فرص العمل المتاحة من سنة إلى أخرى خاصة سنة 2015 أين سجلت تراجعا قدره 33.62% نهاية 2016. ويمكن توضح ذلك أكثر بالشكل التالي:

[1] محمد صايب ميزات، بانوراما **سوق العمل في الجزائر: اتجاهات حديثة وتحديات جديدة**، مجلة إنسانيات، العدد 55–56، 2012، انظر إلى الموقع التالي: http://insaniyat.revues.org/13490، تم الاطلاع بتاريخ: 2016/07/15.

الشكل رقم (3-2): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر 2001-2015

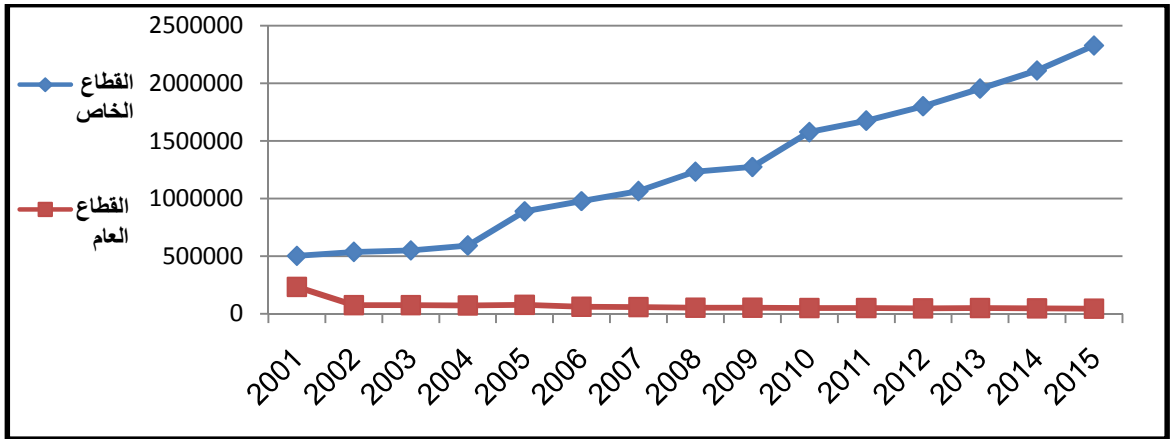

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مرجع الجدول أعلاه

ثانيا- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

مهما تحدثنا عن تنمية اقتصادية ومهما رصدنا لها من مدخلات إلا أن الحديث عن تنمية حقيقية لا يكون إلا عند الحديث عن قيمة مضافة حقيقية معتبرة، والتي تعكس مدى مردودية السياسات والبرامج المنتهجة من طرف الدولة، حيث تمثل القيمة المضافة المقياس الفعلي لمدى حجم المؤسسة، ومعيار تقييمي للأهمية الاقتصادية للمؤسسة، وبالتالي هي الثروة التي تنشأ من الجهد الحقيقي للوحدة الاقتصادية وجهد العاملين، ويمكن إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال التعرف على مدى مساهمتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة. سنحاول تحليل تطور القيمة المضافة الإجمالية في الجزائر ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوينها:

الجدول رقم (3-8): تطورات القيمة المضافة حسب القطاع القانوني خارج قطاع المحروقات الوحدة: مليار دج

القطاع	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
السنوات	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2010	827,53	15,02	4681,68	84,98	5509	100
2011	923,34	15,23	5137,46	84,77	6061	100
2012	793,38	12,01	5813,02	87,99	6606	100
2013	893,24	11,70	6741,19	88,29	7634	100
2014	1187,93	13,9	7338,65	86,1	8527	100
2015	1313,36	14,22	7924,51	86,1	9237,87	100

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME N° 30, année 2017.

يتضح من خلال الجدول أعلاه مدى مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة، حيث أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في زيادة مستمرة، فكانت مساهمتها سنة 2010 بما يعادل نسبة 85% لتصل في سنة 2012 إلى 88%، وعلى العموم يمثل في أغلب السنوات ما نسبته أكثر من 85%، وهو ما يبين أهمية القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، ويعود السبب في ذلك إلى التطور الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخاصة منها والتي عرفت نموا غير مسبوق خصوصا بعد صدور قانون التوجيهي

للاستثمار سنة 2001 كما تمت الإشارة إليه سابقا، وهو ما يعكس قدرة وفعالية هذا القطاع، وكذلك تعكس النتائج الايجابية لسياسات وبرامج الدولة في مجال دعم القطاع هذا القطاع، وهو ما يستدعي من الحكومة الجزائرية مواصلة المرافقة والدعم للنهوض بالقطاع بصورة أكبر. والشكل الموالي يوضح تطور معتبر للقيمة المضافة، إلا أنه يجب ربط مفهوم القيمة المضافة بمستوى التطور المعيشي في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (3-3): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001-2015

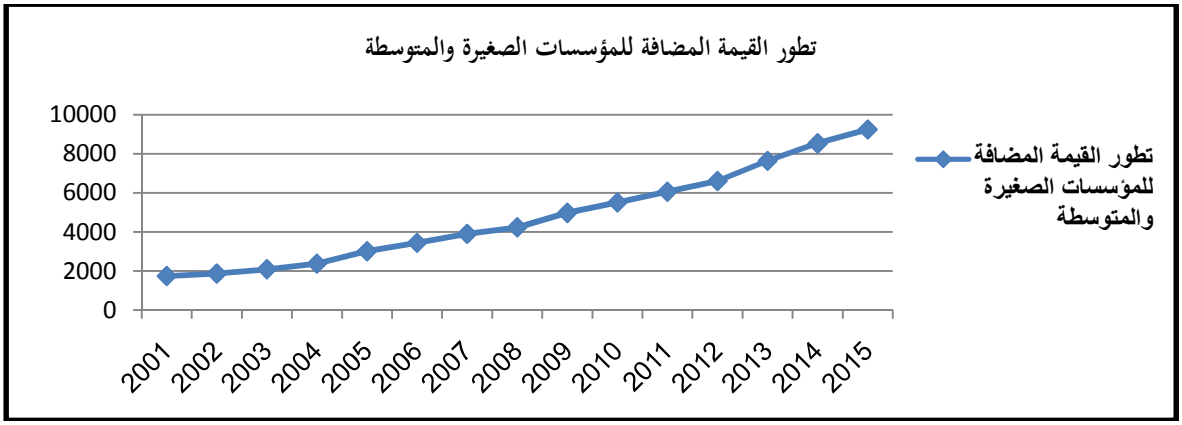

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines**,** Bulletin d'information Statistique de la PME.

من الشكل نلاحظ بشكل أفضل تطور القيمة المضافة الصغيرة والمتوسطة، ولكن دلالة القيمة المضافة في تطور المستوى المعيشي تبقى مقرونة ببعض الشروط منها:

- ✓ لا بد أن يكون معدل نموها السنوي أكبر من معدل نمو السكان السنوي في فترة زمنية محددة؛
- ✓ لابد أن تقترن بثبات مستوى الأسعار نسبيا (التضخم)؛
- ✓ أن توزع أكبر نسبة منها على أغلبية أفراد المجتمع.
- ✓ كذلك يجب أن تعكس التنمية الجهوية المتوازنة، وكذلك التنمية القطاعية المتوازنة.

ثالثا- تحليل فعالية ومردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

كما هو معروف لدى الدول المتقدمة أن قوة الاقتصاد مرتبط بمعدل الدخل القومي، ومعدل الدخل القومي بدوره مرتبط بمقدار القيمة المضافة التي تولدها المشاريع والمؤسسات، وكلاهما يأتي من خلال عاملين أساسين التكنولوجيا وإنتاجية العمل ولهذا تعتبر الإنتاجية المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي[1]، إلا أن الحكم على زيادة عدد المؤسسات وزيادة مساهمتها في حجم العمالة وكذا مساهمتها في القيمة المضافة يعتبر غير كاف للحكم على فعالية ومردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر أفضل المعايير لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكلها الإنتاجية من خلال النسب التالية:[2]

- ✓ إنتاجية العمل المتوسط والحدية؛
- ✓ مردودية الاستثمار والمردود الحدي للاستثمار،
- ✓ تطور الاستثمار الفردي وتراكم رأس المال.

[1] جمال زدون، **الإنتاجية الكلية ومحدداتها على المستوى الكلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2013 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد04، ديسمبر 2016، ص:75.

[2] أحمد طويل، عماد داتو سعيد، إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة المؤسسات الجزائرية-، **مرجع سبق ذكره**، ص:49.

إن الإنتاجية هي عنصر هام من عناصر القدرة التنافسية، وتبين الأدبيات الاقتصادية أن مستوى متوسط الإنتاجية في الاقتصاد يعتمد على هيكل الإنتاج، وأن معدل نمو الإنتاجية يعتمد على معدل نمو الإنتاجية في كل قطاع حسب وزنه في الاقتصاد، وعلى التغيرات في هيكل العمالة القطاعية، لذلك فإن الإنتاجية ترتفع حينما يتبدل هيكل الإنتاج نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية، ولكن الواقع يشير إلى أن تبديل هيكل الإنتاج هو عملية بطيئة، وبالتالي نجد هناك فوارق في مستويات الإنتاجية وإمكانيات نموها في القطاعات المختلفة. والجدول التالي يوضح إنتاجية العمل المتوسط والإنتاجية الحدية

جدول رقم (3– 9): إنتاجية العمل المتوسط والإنتاجية الحدية للعمل:

$\frac{v10-v09}{L10-L09}$	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
	VA/	VA/	VA/L	VA/	VA/	VA/L	VA/	VA/	VA/	VA/L	فروع النشاط /
-0.003	0.03	0.01	0.013	0.01	0.02	0.06	0.00	0.01	0.04	0.042	النقل والمواصلات
-0.007	0.02	0.02	0.012	0.01	0.02	0.033	0.05	0.03	0.02	0.019	البناء والأشغال ع
0.008	0.00	0.00	0.005	0.00	0.00	0.006	0.01	0.00	0.00	0.008	الصناعة
-0.004	0.00	0.00	0.002	0.00	0.00	0.005	0.00	0.00	0.00	0.002	الخدمات
0.001	0.01	0.03	0.02	0.02	0.01	0.06	0.06	0.03	0.05	0.04	السياحة
-1.54	1.16	0.47	0.610	0.44	0.27	0.043	0.04	0.04	0.04	0.048	التجارة
-0.830	0.89	0.90	0.350	0.26	0.17	0.228	0.04	0.19	0.15	0.151	الزراعة
-0.024	0.037	0.028	0.019	0.021	0.024	0.033	0.036	0.024	0.031	0.027	المجموع
التراكم الحدي	$\frac{v15-v140}{L15-L10}$	2015	$\frac{v14-v13}{L14-L13}$	2014	$\frac{v13-v12}{L13-L12}$	2013	$\frac{v12-v110}{L12-L10}$	2012	$\frac{v11-v10}{L11-L10}$	2011	السنوات
		VA/		VA/		VA/L		VA/		VA/L	فروع النشاط /
0.228	0.03	0.12	0.000	0.07	0.15	0.086	0.01	0.07	0.00	0.055	النقل والمواصلات
-1.063	0.02	0.08	0.000	0.04	0.01	0.038	0.31	0.05	0.01	0.047	البناء والأشغال ع
0.003	0.01	0.00	0.005	0.00	0.00	0.004	0.00	0.00	0.00	0.006	الصناعة
0.034	0.02	0.01	0.000	0.01	0.01	0.010	0.01	0.01	0.00	0.013	الخدمات
0.011	0.00	0.01	-0.01	0.02	0.01	0.020	0.00	0.02	0.00	0.008	السياحة
-0.30	0.12	0.43	0.020	0.90	0.20	1.210	0.14	0.63	1.47	1.192	التجارة
1.63	0.07	0.37	0.240	0.61	0.17	0.705	0.00	1.28	0.00	0.034	الزراعة
0.06	-0.15	0.059	0.000	0.048	0.017	0.047	-0.01	0.067	0.058	0.038	المجموع

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, N^0 04-30
http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

– في سنوات 2010، 2012، 2015، استخدام عامل إضافي ساهم في هبوط القيمة المضافة بمقدار 0.024، 0.01، 0.15، على التوالي.

– أما فيما يخص التراكم الحدي فتوظيف عامل إضافي خلال الفترة 2001-2015 ساهم في ارتفاع القيمة المضافة بـ 0.06 بالنسبة لكل القطاعات، وكانت أعلى مساهمة في ذلك لقطاع الزراعة والنقل والمواصلات بقيمة 1.63، 0.228 على التوالي.

– قطاع البناء والأشغال العمومية شهد انخفاض في مساهمة العامل الإضافي خلال الفترة 2001-2015 بـ 1.063 دج، كذلك الحال لقطاع التجارة الذي شهد انخفاض بـ 0.30 دج.

– بالنسبة لكل قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة العامل في القيمة المضافة خلال السنوات من 2001 إلى 2015 غالبا ما ترتفع وأحيانا تبقى ثابتة وأحيانا ما تنخفض من قطاع لآخر.

وبمقارنة نمو إنتاجية العامل في الجزائر مع بعض الدول الأخرى نجد ضعف إنتاجية العامل في الجزائر، والجدول التالي يوضح نمو إنتاجية العامل في الصناعات التصديرية لبعض الدول النامية خلال الفترة 1995-2006، كما يلي:

جدول رقم (3- 10): متوسط إنتاجية العامل في الصناعات الكيماوية مجتمعة 1995-2006

الدول	القيمة المضافة (مليون دولار)	عدد العمال (ألف عامل)	إنتاجية العامل (ألف دولار)
الصين	35922	7131	05
الهند	12733	1208	11
الجزائر	276	22	13
مصر	2733	197	14
الأردن	307	18	17
المغرب	1011	49	21
تونس	1398	23	62
البرازيل	37406	447	84
السعودية	2883	142	107
تركيا	1276	109	117
كوريا الشمالية	34104	286	119

المصدر: عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العامل**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 10، 2014، ص:17.

نلاحظ تفاوت كبير بين متوسط إنتاجية العامل حيث سجلت الصين والهند والجزائر ومصر أدنى مستوى للإنتاجية المتوسطة للعامل، في حين سجلت السعودية وتركيا وكوريا الشمالية أعلى مستويات، وعلى العموم تعاني معظم الدول النامية من ضعف إنتاجية العمل، وقد يرجع أحد الأسباب إلى الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف والإنتاج، أما ضعف إنتاجية القطاع الخاص فيرتبط بمجموعة من المعوقات منها عدم مواكبة المؤسسات الخاصة للتطورات التكنولوجية الحديثة في فنون الإنتاج والإدارة ونقص تأهيل وتدريب العاملين وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الإختلالات في الاقتصاد الكلي وعدم جاذبية بيئة الأعمال التي لها دور كبير في رفع إنتاجية العامل.

المطلب الثاني: تحليل واقع وتنافسية بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر

استنادا إلى مفاهيم التنافسية التي تم تناولها سابقا، وجب علينا التعرف على طبيعة الاقتصاد الوطني وإلقاء نظرة على أهم القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية لتقييم الوضع التنافسي لها. حيث ينظر الاقتصاديون إلى ارتفاع الإنتاجية الكلية والقيمة المضافة التي تتولد من قطاعات متنوعة ونشطة على أنها مصدر حقيقي لاكتساب قدرات تنافسية، ويدعم هذا الطرح بصورة أكثر وضوحا viondratieff من خلال ربط النمو العام بما يسمى بالقطاعات النشطة أو النشاطات المحركة، لذلك اهتمت وقامت الجزائر بمحاولات عديدة لبناء اقتصاد متنوع قائم على التشابك الاقتصادي بين مختلف القطاعات، وسنحاول في هذا المطلب تحليل واقع وتنافسية القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

أولا– واقع قطاع الزراعة:

القطاع الزراعي في الجزائر يدار من طرف الخواص، فحسب إحصائيات 2006 يساهم فيها القطاع الخاص بـ 99.85% في القيمة المضافة في حين لا يساهم القطاع العام إلا ما نسبته 0.15%، ويرجع ذلك إلى سياسة التنازلات التي قامت بها الدولة لمعظم العقارات الفلاحية، إلا أن الجزائر تعتبر من بين أكثر البلدان المستوردة للمنتجات الزراعية، حيث بلغت نسبة الواردات الزراعية من مجموع الواردات سنة 2008 ما يقارب 19% بينما وصلت نسبة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات خارج المحروقات أقل من 2%. وتمثل الصناعات الغذائية والزراعية 15% من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وتمثل تقريبا ما يفوق 25% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

وبالرجوع إلى عدد المؤسسات التي تستثمر في القطاع الفلاحي نجدها في تزايد ولكن بمعدلات ضعيفة ومتذبذبة، كما بلغت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2000 حوالي 335.1 مليار دينار بما نسبته 8.3% من الناتج الإجمالي لتصبح مساهمة هذا القطاع سنة 2015 بحوالي 1936.3 مليار دينار أي بنسبة 13% من الناتج المحلي الإجمالي[1]، إلا أنه بالرغم من التحسن الذي شهده قطاع الزراعة*، إلا أنها تعتبر مساهمة ضعيفة بالمقارنة بما تمتلكه الجزائر من إمكانيات ومؤهلات طبيعية بحجم قارة وتعدد المناخات، وأيضا المبالغ المالية الكبيرة التي صرفت من أجل إنعاش هذا القطاع في إطار البرامج الوطنية للإنعاش والنمو الاقتصادي 2001-2014؛ ونلاحظ أيضا أن أكبر نسبة لمساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة كانت سنة 2008 بسبب التجديد الفلاحي والمخطط الخماسي الأول. والشكل التالي يوضح تطور القيمة المضافة في الزراعة.

الشكل رقم (3–4): تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة 2000– 2015

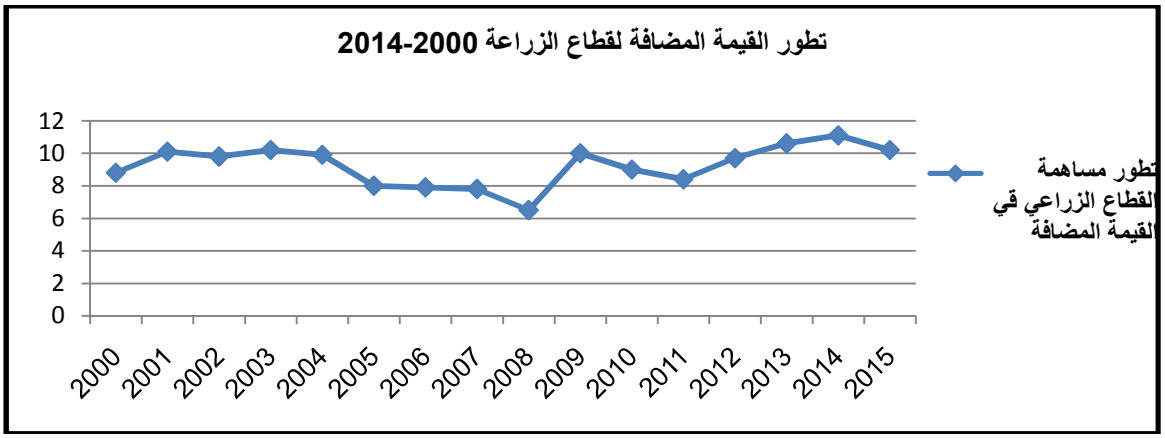

Source: **calcule a partir de: évolution de balance commerciale de l'Algérie**, période: années 2000 à 2013, direction générale des douanes ministère des finances, p. 2,3.

–أحمد تيجاني هيشر، **دراسة إحصائية لمساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، العدد: 15، 2015

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة في القطاع الفلاحي في تطور مستمر حيث كانت مساهمته في سنة 2005 تقدر بـ 581615.8 لتصل سنة 2015 إلى 1936378.8، ولكن بالنظر لما تملكه الجزائر من مقومات في هذا القطاع تعتبر هذه

[1] محادي عثمان، وآخرون، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005–2015)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد 01، مارس 2017، ص:147- 154.

* يعتبر هذا القطاع في الجزائر قطاعا تاريخيا يتميز عن باقي القطاعات كونه قطاعا أهليا بالدرجة الأولى قبل الاستعمار، حيث تقدر مساحة الأراضي الفلاحية المستصلحة في الجزائر حوالي 9 مليون هكتار من مجموع 47 مليون هكتار قابلة للاستثمار، أي نسبة استصلاح قدرها 25 % فقط وتمثل ملكية الدولة فيها 2.5 مليون هكتار.

الزيادة ضعيفة، فنلاحظ أن مساهمته في القيمة المضافة تتراوح بين 6% و 15% وهي تعتبر نسب ضعيفة نوعا ما. ويعتبر القطاع الزراعي في الجزائر من أهم القطاعات الحيوية، لهذا استوجب دفع التنمية به عن طريق:[1]

- زيادة ورفع الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد الزراعية المتاحة؛
- زيادة المساهمة أكثر في تحقيق التوازن وتحمل أعباء التنمية.

ثانيا- واقع قطاع الصناعة:

يحتل قطاع الصناعة أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، غير أن الواقع الحالي للصناعة الجزائرية يشير إلى أنه ورغم كل الجهود المكثفة المبذولة من طرف الدولة والفرص والإمكانيات الهائلة المتاحة، إلا أن أداءها خارج المحروقات بقي ضعيفا ودون المستوى المطلوب، حيث بلغت متوسط مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2014 بـ 5.5% بالرغم من تطور الناتج الصناعي خارج المحروقات من 315230 مليون دولار سنة 2001 إلى 836973.8 مليون دولار. وحسب OECD تمثل الصناعة غير النفطية والغازية أكثر من 5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016، مقارنة بـ 35% في نهاية الثمانينات، فعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، تراجعت الجزائر عن التصنيع، لذلك تتطلع السلطات نحو إعادة تصنيع البلاد[2].

الشكل رقم (3-5): تطور القيمة المضافة للصناعة 1990-2014

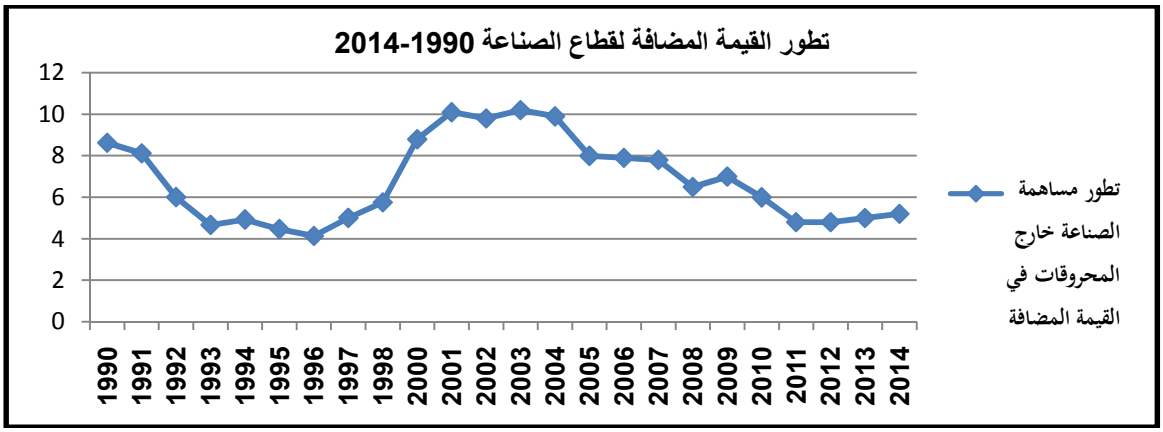

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"** ، نوفمبر 2014، ص: 214 http://www.ons.dz/

فغالبا ما تقاس تنافسية قطاع الصناعة بمؤشرات مهمة مثل التطور والإنتاجية والتكلفة والحصة السوقية في السوق العالمية والوطنية. ومن خلال دراسة حول تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة مع دول المغرب العربي كانت النتائج التالي:

الجدول رقم (3-12): عدد المنتجات الصناعية ذات ميزة نسبية خلال الفترة 2007-2013

	البلد	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المنتجات الصناعية ذات ميزة نسبية من بين 99 منتوج	تونس	29	25	25	28	29	20	28
	الجزائر	2	1	2	3	2	2	2
	المغرب	32	29	30	28	25	26	27

المصدر: مخضار سليم، **تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر (دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي)**، مجلة المالية والأسواق، ص:123

[1] طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد:31، 2015، ص:215.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **التوقعات الاقتصادية الإفريقي حالة الجزائر**، www.oecd.org/social-media ، (2017/01/24.)

نلاحظ من خلال الجدول قلة عدد المنتجات الصناعية ذات ميزة نسبية في الجزائر والتي لم تتجاوز 2 من بين 99 منتوج

ثالثا– واقع قطاع الخدمات:

قطاع الخدمات يعتبر من القطاعات الجذابة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لانخفاض نسبة المخاطرة وانخفاض رأس المال المستثمر فيه، وبالتالي فإن أغلب المؤسسات الخدماتية التي تنشط في الجزائر تعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة ما عدا في بعض المجالات مثل الصحة والتعليم فهي قطاعات عامة، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي خلال 1989-2015.

الشكل رقم (4–6): تطور مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي خلال 1989–2015

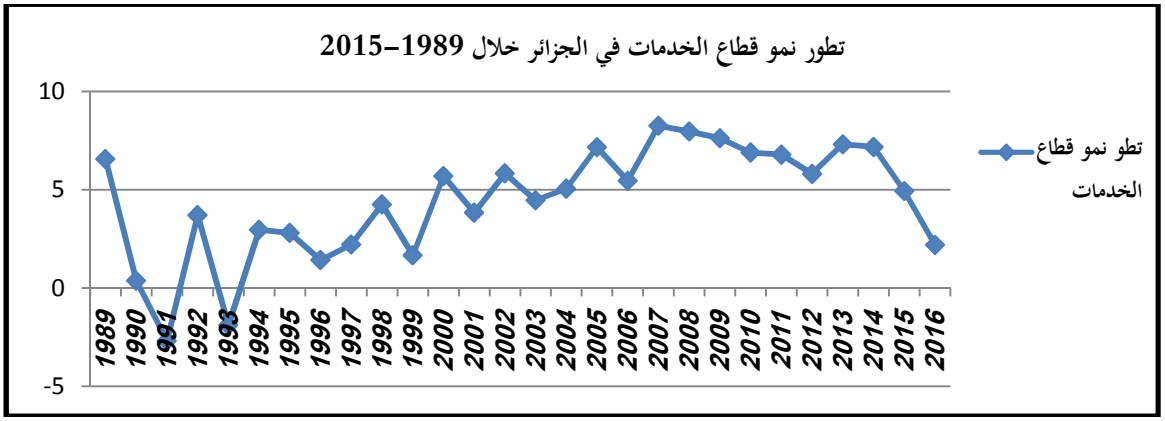

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات الجزائر، النسخة الثانية، انظر على الموقع التالي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع الخدمات خارج المحروقات قد عرف نموا متواضعا خلال السنوات 1990-2001 إلا أنه بعد سنة 2001 عرف نموا معتبرا وصل إلى حوالي 8% خلال سنة 2007. إلا أنه بالرغم من التحسن الذي شهده قطاع الخدمات، إلا أنه تعتبر مساهمته ضعيفة بالمقارنة بما تمتلكه الجزائر من إمكانيات ومؤهلات مادية وبشرية وطبيعية.

رابعا– واقع قطاع السياحة:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها كبديل اقتصادي عن الريع النفطي، فبناء اقتصاد سياحي تنافسي يساعد الجزائر على تنويع اقتصادها وخاصة وأنها تمتلك فيها ميزة تنافسية، فمؤسسات السياحة في الجزائر تعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

صدر تقرير القدرة التنافسية لقطاع السياحة والأسفار لسنة 2015 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية حيث يصدر تقارير على 141 دولة من خلال ثلاث مؤشرات تقيس العوامل والسياسات المتعلقة بقطاع السياحة والتي تؤثر على القدرة التنافسية للدول في هذا القطاع.

جدول رقم (3-13): وضع الجزائر في مؤشر القدرة التنافسية لقطاع السياحة والأسفار سنة 2015

المؤشر	الترتيب من 141	التنقيط من 7
مؤشر التنافسية لقطاع السياحة والأسفار	**123**	**2.93**
المؤشر الفرعي الأول: السياسات والقواعد التنظيمية	121	3.3
السلامة والأمن	95	4.9
الصحة والنظافة	84	5
أولويات السياحة والسفر	139	2.7
المؤشر الفرعي الثاني: بيئة الأعمال والبنية التحتية	121	3.8
البنية التحتية للنقل الجوي	113	2
البنية التحتية للنقل البري	121	2.6
البنية التحتية للسياحة	138	2
المنافسة السعرية في صناعة السياحة والأسفار	10	5.5
جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	105	3.1
المؤشر الفرعي الثالث: الموارد البشرية والثقافية والتنظيمية	90	2.04
الموارد الطبيعية	127	2
الموارد الثقافية وسفر الأعمال	50	2
الانفتاح الدولي	137	1.5
الموارد البشرية	109	4

Source: World Economic Forum .The Travel Tourism Competitiveness. Report 2015 p72 -73.

نلاحظ تأخر مرتبة الجزائر التنافسية في مجال السياحة العالمية حيث احتلت المرتبة 123 من 141 دولة بتنقيط قدره 2.93 وهو ما لا يعكس مقوماتها الطبيعية والمالية والبشرية. والجدول التالي يوضح تطور مساهمة قطاع السياحة في الجزائر حلال 1997-2015

الشكل رقم (3-7): تطور مساهمة قطاع السياحة في الجزائر حلال 1997-2015

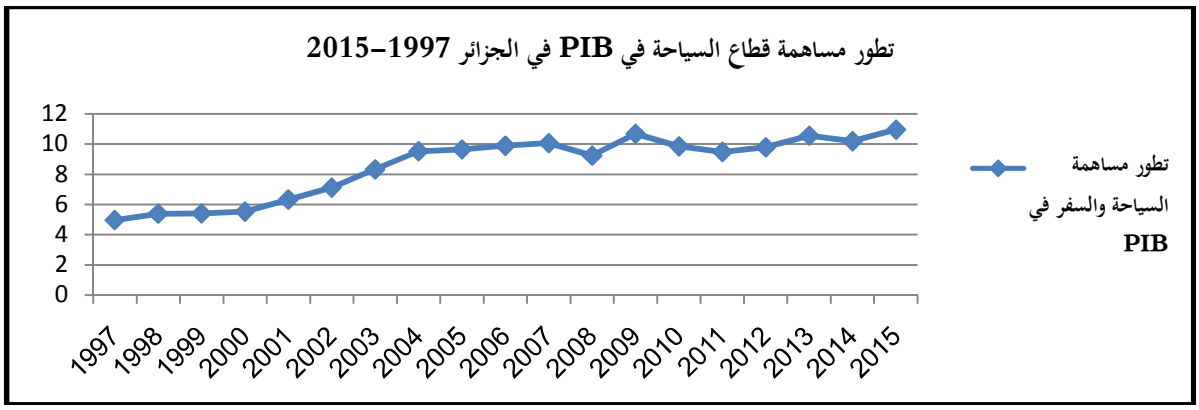

Source: World Travel & Tourism Council, http://www.wttc.org/datagateway/

نلاحظ تطور واضح لمساهمة قطاع السياحة في PIB وخاصة منذ سنة 2001 حيث بدأت تتجه مساهمة هذا القطاع بشكل أكبر، وقد يرجع السبب إلى دخول بعض الشركات الأجنبية التي أنجزت مشاريع شراكة سياحية مع الجزائر فمثلا في 14 جويلية 2001 أنشأت شركة تطوير الفندقة "SDH" وهي شركه مختلطة من (SIH) و (LAFICO) الليبية، لانجاز فندقين من الطراز شيراتون في وهران وحاسي مسعود بقيمة 92 مليون دولار، وكذلك دخول مجموعة "SAFIR" الكويتية قامت بتسيير فندق مزفران.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

تمساهم المؤسسات الصغيرة المتوسطة في المبادلات الخارجية من خلال قدرتها على غزو الأسواق الأجنبية، والمساهمة في زيادة الصادرات، وتوفير النقد الأجنبي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي قدرتها تظهر في دعم إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يعتبر تحدي كبير ورهان يجب بلوغه للاقتصاد الجزائري، ونحاول هنا التركيز على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات باعتباره ركيزة التقدم، وأحد الحلول الأساسية لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني، لأن المؤسسات والقطاع القادرة عل التصدير تكون منتجاته ذات قوة تنافسية محليا وخارجيا.

أولا– أهمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

استنادا إلى المقولة بأن ثراء الدول مبني على تطوير الصادرات وفقرها مبني على اعتمادها على الواردات، اعتبرت الصادرات قاطرة للنمو الاقتصادي وعامل من عوامل ازدهار الدول، وهذا ما دعمه البنك الدولي حيث صنف الدول التي تعتمد على إستراتيجية تشجيع الصادرات والتركيز على الصناعات ذات التوجه التصديري ضمن الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، في حين أن الدول التي اعتمدت على إستراتيجية إحلال الواردات مقابل التصدير تم تصنيفها على أنها دول نامية منخفضة الدخل.

كما أجمع أغلب الاقتصاديون والعديد من الدراسات على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج، فالتصدير يعمل على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو ويرتبط بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الأمر الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فهو يحتل أهمية كبيرة في مجال بناء وإصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة، وبالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية للتطور والنمو والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

وحتى تستطيع الدول النامية اللحاق بالركب الاقتصادي للدول المتقدمة، أصبح الإسراع في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة أمرا ضروريا، لكن ذلك يتوقف على مدى قدرتها على رفع معدلات نمو صادراتها لتحقيق أهداف التنمية التي أصبحت تعتمد إلى حد كبير على النجاح في خوض معركة التصدير[1].

وعلى مستوى المنافسة العالمية أصبح التصدير يشير إلى مدى امتياز اقتصاد بلد ما بالمردودية والتكلفة الدنيا والجودة، حيث نجد أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول شرق آسيا تمثل نسبة 40% من مجموع الصادرات في تلك الدول، وهو ما يعادل ضعف نسبة صادرات هذه المؤسسات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وهناك جملة من المبررات التي تجر المؤسسة الاقتصادية إلى ضرورة التفكير الإستراتيجي والتكتيكي لغزو الأسواق الدولية، ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي: [2]

- ✓ تنويع الفرص التسويقية خارج السوق المحلي، بالبحث عن أسواق أجنبية أكثر قبولا لمنتجاتها، والتي تمكنها من تحقيق أرباح، بالرغم من ارتفاع تكلفة البيع في الأسواق الأجنبية؛

[1] أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص:104.

[2] أنظر المراجع التالية : - Pasco Berho: Marketing International, 3ème ed, Dunod, Paris, France, 2000, pp.26-29

– توفيق محمد عبد المحسن، **التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير**، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص.374.

– غول فرحات، **التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)**، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2008، ص ص.6-10

- ✓ تجنب وتفادي المعوقات البيئية المتعددة التي تمنعها من ممارسة أعمالها في السوق المحلي، كفرض ضرائب مرتفعة، أو أية قيود قانونية أخرى تفرضها الدول؛
- ✓ التحفيزات الحكومية المقدمة لرجال الأعمال من أجل توسيع أعمالهم في الأسواق الأجنبية، مما يؤدي إلى توفير قدر مناسب من العملات الأجنبية، وتغطية العجز في ميزان المدفوعات؛
- ✓ قد يكون العائد على الاستثمار في السوق الأجنبية أعلى من السوق المحلي؛
- ✓ في بعض الأحيان، تكون المنافسة في السوق الأجنبية أقل درجة من السوق المحلي؛
- ✓ غالبا ما يكون السوق الخارجي أكثر اتساعا واستيعابا وجذبا من السوق المحلي، سواء من حيث عدد السكان أو القدرة الشرائية (إمكانية توسيع الحصة السوقية)؛
- ✓ حسب نظرية دورة حياة المنتوج الدولي، قد يصل المنتج إلى مرحلة التدهور في السوق المحلي في دولة متقدمة، وبالتالي تكون الفرصة الوحيدة لتوزيعه هو التصدير لأسواق الدول النامية؛
- ✓ تستهدف بعض المؤسسات تحقيق مركز تنافسي قوي من خلال التسويق الدولي، أو تحقيق قوة إدارية في اتخاذ القرارات.

ثانيا– واقع التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

من أجل ترقية الصادرات تم إنشاء مجلس وطني استشاري يتولى عدة مهام: منها تقديم وتطوير برامج ترقية الصادرات وتوسيعها، كما تقوم وكالة ترقية الصادرات بتزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية، ومساعدتها في حضور التظاهرات والمعارض الدولية، بالإضافة إلى وجود العديد من الوكالات الأخرى، وسن بعض القوانين بهذا الشأن.

إلا أنه عندما نتكلم على المؤسسات المصدرة في الجزائر فإننا نتكلم على عدد ضئيل جدا مقارنة بكثير من الدول التي تمكنت من رفع صادراتها عن طريق كثافة وتنوع المؤسسات المصدرة داخل تلك الدول، فمثلا النسيج الصناعي في تونس بلغ 5683 مؤسسة سنة 2015 منها 2579 مؤسسة مصدرة، وتوجد 2373 *مؤسسة مصدرة من المؤسسات* التي تشغل 10 أشخاص فما فوق[1]، تصدرت تونس لائحة الدول المصدرة لزيت الزيتون في العالم وبلغت صادراتها من زيت الزيتون سنة 2015 ما قيمته 1891.9 مليون دينار تونسي بمقدار ما صدرته 300 ألف طن و بنحو مليار دولار أمريكي، في حين بلغ صادرات التمور حوالي 445.3 مليون دينار تونسي، كذلك الأسماك والقشريات والرخويات بلغت 252.3 مليون دينار تونسي لنفس السنة[2]. في حين بلغ عدد المؤسسات الجزائرية المصدرة لسنة 2015 حوالي 540 مؤسسة وهو رقم محتشم جدا مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الجزائر والتي وصل عددها لنفس السنة 934569، أي ما نسبته 0.05% من المؤسسات ص و م مؤسسات مصدرة. وهذا ما يجعل مصادر الدخل القومي تحتوي الجزائري على نسبة 97% عائدات النفط، في حين تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيلة في القيمة الكلية للصادرات.

الجدول رقم (3–18): صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات 2009–2016 الوحدة بمليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم الصادرات	805.45	1 223	1 771	1 922	1 772	2 623	1 916	739.6

Source :Ministère de l'industrie de la PME et la promotion de l'investissement , 2009/ 2016

[1] بوابة الصناعة التونسية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، http://www.tunisieindustrie.nat.tn/ar/tissu.asp، (10-02-2017)

[2] المعهد الوطني للإحصاء، **إحصائيات تونس**، http://www.ins.tn/ar/themes/commerce-ext%C3%A9rieur ، (10-02-2017)

من خلال القيم المتحصل نلاحظ مساهمة غير كافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات الكلية، ولتحليل هذا القطاع أكثر سوف نتناول النقاط التالية:

1- مؤشر القدرة على التصدير: لقد استطاعت الكثير من الدول الاستفادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير فرص حقيقية لنموها وتوسعها وغزوها الأسواق الوطنية والدولية، ومدى محافظتها على حصتها في السوق المحلية والدولية، إلا أن المشكلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هو نمو وارداتها بشكل متسارع مع نمو بطيء جدا لصادرتها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3-8): صادرات وواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001-2015

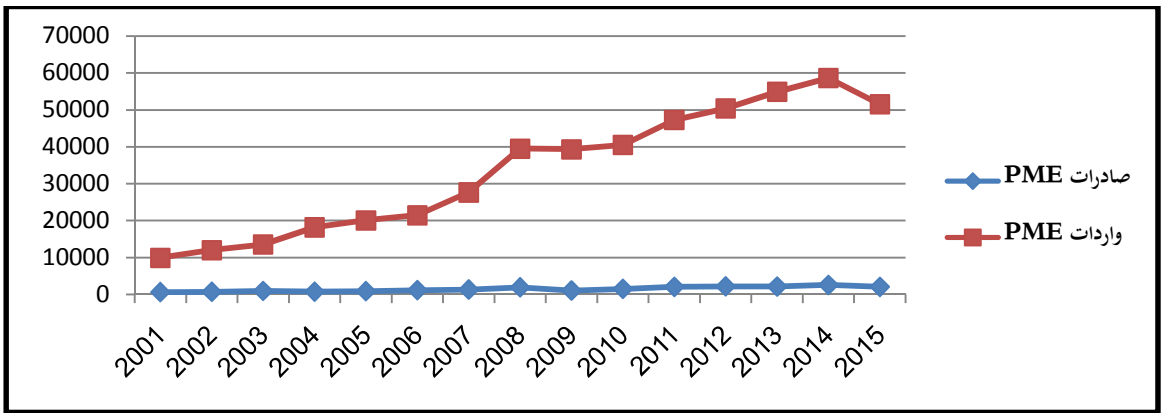

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد بطيء ولم تتعدى نسبة 3% من إجمالي الصادرات، حيث بلغت سنة 2015 ما يقارب 2063 مليون دولار أمريكي في حين بلغت الصادرات 51501 مليون دولار أمريكي لنفس السنة، مما يدل على بقاء إعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات المحروقات، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية بالرغم من أن السلطات الجزائرية سعت للوصول لتنميتها عن طريق رسم إستراتيجية شاملة تهدف إلى تدعيم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة نحو التصدير، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، غير أن ذلك لم يتحقق لحد الآن حيث مازالت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة. وعليه فإن سياسات وبرامج الدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم تساهم في تحسين رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات.

2- هيكل واردات وصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا في المواد الغذائية، الوسائل والمعدات الإنتاجية، وسائل التجهيزات، ووسائل الاستهلاك غير الغذائية، أما فيما يتعلق بأهم المنتجات المصدرة، فهي تتمثل أساسا في الزيوت والمواد الأخرى الآتية من تقطير الزفت، بقايا وفضلات حديد الزهر، فوسفات الكالسيوم، نفايات وبقايا النحاس والهيدروجين. ويمكن إعطاء نظرة عن تطور واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أنواع السلع خلال الفترة 2009-2016، كما يلي:

الشكل رقم (3-9): تطور واردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2009-2016 الوحدة: مليون دولار

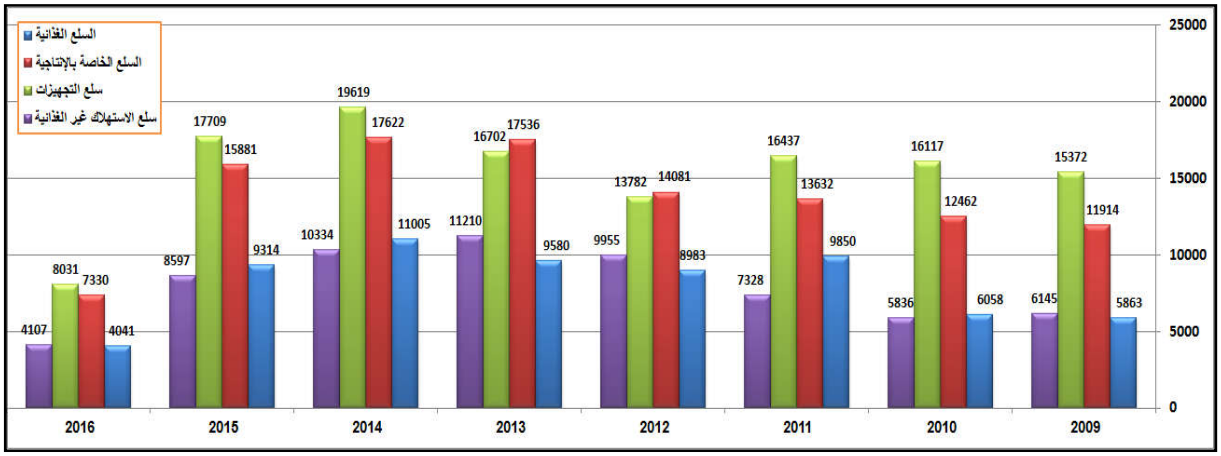

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**
http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

من خلال الشكل نلاحظ أن سلع التجهيزات تأخذ نصيبا كبيرا من واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت 19619 مليون دولار سنة 2014 مقارنة بسنة 2009 التي بلغت 15372 مليون دولار، وهذا راجع إلى التسهيلات التي انتهجتها الدولة لدعم هذا النوع من المؤسسات، تليها السلع الخاصة بالإنتاجية ثم السلع الغذائية.

وتتوزع صادراتها ما بين الزيوت والمواد الأخرى ومنتجات خام وتجهيزات صناعية وفلاحية، وكذا سلع استهلاكية وغذائية، ويمثل الجدول رقم (3-19) أبرز المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2015-2016، كما يلي:

جدول رقم (3- 19): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال 2015-2016 الوحدة: مليون دولار

نوع المنتجات المصدرة	2015		2016		نسبة التغير
	القيمة	%	القيمة	%	%
الأسمدة المعدنية	419.44	21.30	477.68	21.80	6.73
الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت	524.88	26.66	388.18	21.80	-26.04
النشادر المنزوعة الماء	477.02	24.23	323.92	18.19	-32.10
سكر الشمندر (قصب السكر)	149.85	7.61	231.65	13.01	54.59
فوسفات الكلسيوم	95.29	4.84	77.99	4.38	-18.16
التمور	34.7	1.76	37.52	2.11	8.13
الهيدروكربونات	52.05	2.64	36.32	2.04	-30.22
الكحول غير الحلقية	29.28	1.49	26.38	1.48	-9.90
الهيدروجين والغاز النادر	27.28	1.39	24.39	1.37	-10.59
الأسلاك والكابلات وغيرها الموصلات المعزولة	1.79	0.09	19.19	1.08	-17.4
المجموع الجزئي	**1811.58**	**92.01**	**1643.22**	**92.26**	**-9.29**
المجموع الكلي	**1969**	**100**	**1781**	**100**	**-9.55**

Source: Bulletin d'information Statistique, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Ministère de l'Industrie et des Mines, Edition, N°30, 2017, p:53.

وما يتأكد لنا مرة أخرى ضعف الصادرات خارج المحروقات وتبعية الاقتصاد الجزائري للمنتجات الخام، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي، وهو ما نعيشه حاليا، وهنا يثور التساؤل حول جدوى الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر، وما مصير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على وجه الخصوص الصغيرة منها والمتوسطة بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشروع في تطبيق مختلف اتفاقياتها الإلزامية؟.

– **مؤشر انفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: يقصد بانفتاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة درجة انفتاح هذه المؤسسات مع العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، ويقاس المؤشر عادة بنسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) من إجمالي الناتج المحلي.

– **مؤشر التغطية**: يفسر معدل التغطية مدى تغطية الواردات بالصادرات حيث تعتبر النسبة التي تتراوح بين 80%-120% أفضل نسبة في المعاملات التجارية، ويحسب بالقانون التالي: معدل التغطية = (مجموع الصادرات/ مجموع الواردات)×100

الشكل رقم (3–10): مؤشرات الصادرات خارج المحروقات 2001–2015

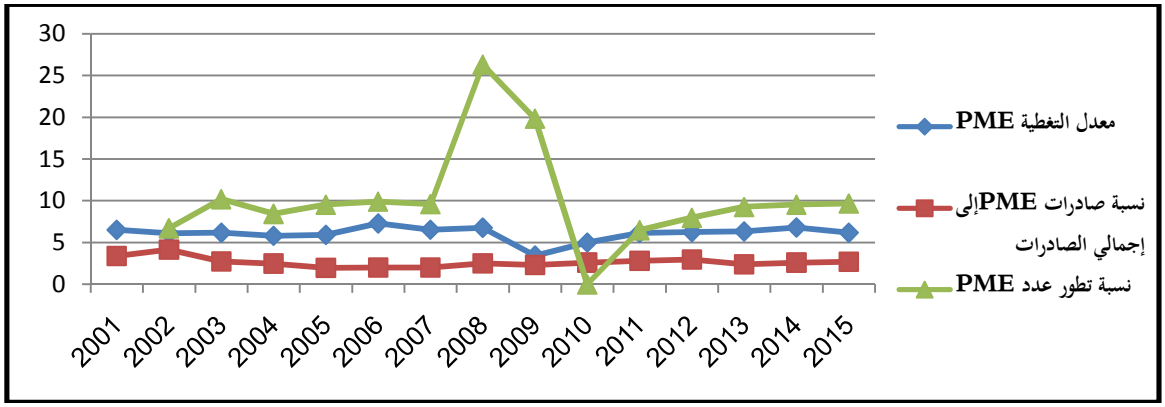

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معلومات وزارة الصناعة والمناجم

نلاحظ من الشكل أن نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات ضئيلة جدا حيث أنها لم تتجاوز 05% خلال الفترة 2001-2015 وهذا ما يؤكد ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اتجاه الصادرات وعدم ملائمة مناخ الأعمال وعدم فعالية الإجراءات المتخذة للدفع بها للتصدير خارج المحروقات، إلى جانب نقص الاستثمار الوطني والأجنبي وفقدانه لمعايير الجودة وعدم قدرته على المنافسة داخليا وخارجيا. أما بالنسبة لعلاقة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصادراتها فنلاحظ تباين بينهما ما يدل أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتجه نحو الإنتاج المحلي وليس نحو إحلال الصادرات محل الواردات، وهو ما يتوجب على الدولة توجيه هذا القطاع نحو الأسواق الخارجية من خلال تقديم جميع التسهيلات اللازمة حتى يصبح أكثر فعالية في مجال دعم الصادرات خارج المحروقات.

وعليه يجب على الدولة إيجاد حلول مستعجلة لدفع مساهمتها في مختلف قطاعات خارج المحروقات. فربما تمركز غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في بعض القطاعات مثل: قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، مع ضعفه في قطاع الصناعة، وتفضيله للمشاريع أقل خطورة مثل النشاط التجاري الذي يشكل النسبة الأكبر من الواردات الجزائرية، جعل مساهمة هذه الأخيرة في ترقية الصادرات الجزائرية لم يكن بالصورة المطلوبة وخاصة عند مقارنتها مع باقي الدول العربية والنامية الأخرى.

كما قد يعود ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في حجم الصادرات إلى عدة أسباب أهمها:[1]

– إن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها، بل تكتفي بفرض وجودها في الأسواق المحلية؛
– عدم فعالية الهيئات الاقتصادية، بالإضافة إلى الحواجز البيروقراطية التي تعيق وتكبح كل المبادرات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تصدير منتجاتها، حيث أنها لا تملك الإمكانيات لمواجهة عقبات التصدير؛
– عدم توفر المعلومات على الأسواق الأجنبية لدى المتعاملين الوطنيين، فمن خلال الإحصائيات نجد هناك تذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، وذلك نظرا لعدم وجود هيئات متخصصة تقوم بتجميع المعلومات ونشرها؛
– عدم التحضير الجيد ومتابعة المشاركة الجزائرية في المعارض الاقتصادية الدولية مما يجعل المنتوج الجزائري غير معروف في السواق الأجنبية؛
– عدم توفر الخبرة الكافية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لممارسة نشاط تصديري مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المؤسسات في تصدير منتجاتها؛
– كما أن التحرير المفاجئ للتجارة الخارجية والتدفق الفوضوي للسلع دون أية مراقبة أثر كثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر بداية نشاطها وفي طور تطوير منتجاتها ولم تصل بعد إلى المستوى اللازم لمنافسة المنتجات الأجنبية.
– بالإضافة إلى نقص العامل البشري المدرب على آليات التصدير؛ في دراسة قام بها bayad سنة 1997 مست 299 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في منطقة اللورين بفرنسا خلصت إلى أن المسيرين يجب عليهم أن يولوا عناية خاصة بالموارد البشرية، وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم التصدير[2].

وكما تتمثل قيود التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية فيما يلي:[3]

– **القيود السياسية والقانونية:** تتمثل هذه القيود في تغير بعض القوانين والتشريعات القديمة أو صدور قوانين جديدة تتعاكس مع بعض أو كل أهداف المؤسسة، كالتأميم والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية والتعريفات الجمركية وغيرها، كذلك التغير في السياسة العامة للحكومة يؤثر على اتجاه صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
– **قيود بيئة الاستثمار:** يعتبر فشل الصادرات الغير النفطية في التموقع بالأسواق الدولية، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها، وهو ما أشارت إليه بعض التقارير الدولية على ضعف الصادرات الجزائرية، ويمكن تفسير الانخفاض الحاد في عدد المصدرين إلى ارتفاع معدل وفيات المؤسسات فيها؛
– **القيود التجارية:** ومن القيود التجارية نقص التموين بالمواد الأولية المستوردة وارتفاع أسعارها، كذلك ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، ونقص الخطوط الموجه للتصدير وعدم انتظام برامج الرحلات وغيرها.
– **القيود الثقافية:** وهي القيود الناجمة عن التباين والاختلاف في أذواق المستهلكين والتباين الثقافي والمعرفة بين السوق المحلي والأجنبي، التي تؤثر على تدفق المعلومات وصنع القرار في المعاملات الدولية.

---

[1] حبيبة مداس، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها الاقتصادية مع الإشارة لولاية الوادي**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 06/05 ماي 2013، ص:11-12.

[2] Lise Plourde**: Internationalisation et les PME de l'industrie de l'allunaunium au Saguenay**, thèse présenté a l'université du Auèbec a Chicoutimi, Aout 2007, p80.

[3] جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 07، 2014، ص:50-51.

– **القيود المرتبطة بالمنافسة:** وتتمثل في المنافسة غير المتكافئة في بعض الأسواق على غرار السوق الأوروبية بين الشركات المتواجدة بالسوق المستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إذ يمتلك الطرف الأول الكفاءة العالية والإنتاجية المرتفعة والقدرة التنافسية، بينما يعاني الطرف الثاني من محدودية الإمكانات على كافة المزايا التي يتمتع بها الطرف الأول، الأمر الذي يجعل نتائج المنافسة محسومة لصالح الطرف القوي، وفي هذا السياق يتوقع الخبراء بأن المؤسسات الجزائرية بوضعها الحالي الغير مؤهل للمنافسة واحتلال مكانة في الأسواق الدولية في حالة توجهها نحو التصدير سوف تشهد تدنيا تدريجيا في الإنتاج والعائد، ناهيك عن احتمالات انسحابها من الأسواق الدولية والمحلية وبالأخص في ظل الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي يترتب عليه إما الخروج من السوق أو التحول نحو أنشطة أخرى.

ويرى بشير مصيطفى أن على الدولة التدخل من خلال:[1]

– مراجعة السياسات المنتهجة في مجال التصدير واتجاه الأسواق الواعدة آفاق 2030؛
– وضع قائمة رمادية بالمنتجات المعرضة للتقييد وهي نفسها المنتجات الممكن إنتاجها في الداخل وفق رؤية متطورة لمنظومة الإنتاج الوطني وذلك جنبا إلى جنب المنتجات التي ينبغي ترقية ميزاتها التصديرية، ومن ثم التوجه نحو الاستثمار في منتجات التصدير؛
– تصميم حواجز جمركية جديدة للحد من فائض الاستيراد والرفع من تنافسية المنتجات الوطنية؛
– تفعيل السياستين النقدية والجبائية في اتجاه إنتاج سياسة اقتصادية جديدة مبنية على نموذج النمو المتوازن، أي بتحريك القطاعات الراكدة وعددها 11 قطاعا يمكنها المساهمة في القيمة المضافة في الاقتصاد بنسبة تترامح بين 10% للسياحة، 25% للفلاحة، 15% للصناعة.

ويقترح بشير مصيطفى إنشاء لجنة وطنية قطاعية تتكون من خمسة وزارات هي (الصناعة، المالية، الخارجية، الداخلية، النقل) لإطلاق خطة طموحة في ظل إستراتيجية حفز الصادرات خارج المحروقات تصممها وزارة التجارة، ويكون من الأفضل أن توكل المهمة لوزارة منتدبة جديدة نسميها (الوزارة المنتدبة للتجارة الخارجية) مهمتها القفز بصادراتنا خارج المحروقات من النسبة الحالية التي هي 2.5% من إجمالي الصادرات إلى النسبة الحقيقية الكامنة في قدراتنا الحالية والممكنة في المستقبل. كما يجب المواصلة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع قدرتها التنافسية.

[1] بشير مصيطفى، **إقتصادنا: الفرصة المتبقية**، الطبعة الأولى، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص:45.

خلاصة الفصل الثالث:

تعد مظاهر العولمة وما يرافقها من انفتاح الأسواق وتراجع الإجراءات الحمائية المحلية من أهم هذه التحديات بسبب ضعف القدرة على المنافسة، ومن التحديات في هذا المجال أيضا متطلبات التسويق وبخاصة التسويق الخارجي، والحاجة لتوفير المتطلبات البيئية والصحية المناسبة، وضعف المعرفة بالتشريعات والإجراءات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية. تعد مؤشرات قياس التنافسية بمستوياتها الثلاث، وبالنسبة لعوامل القدرة التنافسية هي نوعان، عوامل الاقتصاد الجزئي أو الداخلية وهي المرتبطة بتنافسية المؤسسات من خلال الإدارة والتنظيم والتسويق وغيرها، وعوامل الاقتصاد الكلي المرتبطة بالبيئة العامة للاقتصاد والإطار المؤسسي وسياسة المنافسة وغيرها

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

من خلال هذا الفصل تمكنا من إبراز الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال تبيين مساهمتها في التنمية الاقتصادية، حيث تمكنت المؤسسات والمتوسطة في الجزائر من إحداث مناصب الشغل وبدرجة كبيرة جدا في القطاع الخاص، وتعزى هذه الزيادة إلى جهود الدولة في النهوض بهذا القطاع إلا أن هذه المساهمة لم تكن تعكس الجهد الكبير المبذول، كما أن ضعف هذا القطاع يظهر من خلال ضعفه في الاتجاه نحو العناقيد الصناعية والمقاولة من الباطن وفي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

الفصل الرابع:

انعكاسات دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال 2001-2015

تمهيـد:

إذا كانت البرامج والتدابير والإجراءات السابقة تهدف إلى دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يؤدي إلى النهوض بالقطاع ككل وتحفيزه على الاستثمار من خلال إعطائه الكثير من المزايا والتشجيع القانوني والتشريعي والتنظيمي، وتسخير الإمكانيات المتاحة أمامه، فالسؤال الذي يمكن طرح هنا هو: ما مدى أثر هذه الإجراءات والآليات والبرامج على مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطني في دعم وتحسين الوضع التنافسي للاقتصاد الوطني الجزائري ؟.

تختلف الدول في وضع النموذج التنافسي المناسب لخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمثلا الو.م أ حققت معدلات تنافسية مرتفعة من خلال تحقيق مستويات معيشية مرتفعة لأفرادها في فترة الثمانينات إلا أن وضعها التجاري كان سيئا، وعكس ذلك ما حدث للجزائر الذي تحسن ميزانها التجاري بعد سنة 2000، وكذا بعض المؤشرات الكلية الأخرى، إلا أنها لم تحقق مستويات معيشية مرتفعة لأفرادها، وهنا تأتي أهمية المؤشرات المركبة التي تصدرها الهيئات الإقليمية والدولية المختلفة، ولذلك مفهوم التنافسية الذي يتناسب وخصائص الاقتصاد الجزائري يجب أن يرتكز على أغلب المؤشرات السابقة، بالإضافة تحسين موقعها ضمن المؤشرات التنافسية الدولية.

بعد أن تطرقنا في الفصل الثاني إلى مختلف البرامج السياسات لتأهيل هذا القطاع في الجزائر، والفصل الثاني الذي تطرقنا فيه إلى تحليل وتقييم مختلف تلك البرامج والهيئات الداعمة لهذا القطاع، والفصل الثالث الذي حاولنا فيه تقييم البيئة التنافسية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهماتها، سنحاول في هذا الفصل تحليل وتقييم انعكاسات دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني ذلك خلال فترة (2001-2015)، وفي سبيل الوصول إلى الإجابة والوصول إلى النتيجة المستهدفة قسمنا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الوطني حسب بعض المؤشرات الجزئية للتنافسية؛
المبحث الثاني: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الوطني حسب بعض المؤشرات المركبة للتنافسية؛
المبحث الثالث: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي؛
المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر دعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب بعض المؤشرات الجزئية للتنافسية

إن من بين مرتكزات النموذج التنافسي الذي يتناسب مع خصائص الاقتصاد الجزائري هو الوصول إلى استقرار اقتصادي واجتماعي كلي، والاستمرار نحو انتهاج برامج فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وسنحاول في هذا المبحث الإجابة على السؤال: ما هو واقع تنافسية الاقتصاد الوطني في ظل سياسات وبرامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي؟؛ ذلك من خلال ثلاث مطالب نحاول في المطلب الأول التعرف على المقومات التنافسية للاقتصاد الجزائري، في حين يتناول المطلب الثاني دراسة تنافسية الاقتصاد الوطني حسب اتجاه مؤشرات الاقتصاد الكلي، ثم التطرق في المطلب الثالث إلى واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

المطلب الأول: مقومات التنافسية للاقتصاد الجزائري

الجزائر دولة نامية إلا أنها تزخر بمؤهلات وبإمكانيات هائلة تؤهلها على خوض غمار المنافسة الاقتصادية العالمية ولتحتل مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة، حيث أن الاقتصاد الجزائري يتميز بقدراته التنافسية المرتبطة بحجم موارده الاقتصادية وثروته الطاقوية والطبيعية، وقدراته البشرية، ولكن التطورات والتحولات الاقتصادية المتسارعة تجعلها ظرفية ومرحلية، لأن العالم يتجه لثورة صناعية ثالثة تقوم على استدامة الموارد وتطوير الطاقات المتجددة[1]، مما يحتم عليها مواكبة تلك التطورات وبناء اقتصاد متجدد ومستدام، ففي دراسة لصندوق النقد الدولي حول علاقة البنية التحتية بنمو الاقتصاد تؤكد على أهمية هذه العلاقة .

كما تتمتع الجزائر بمواصفات خاصة وعناصر تنافسية وبموقع جيوستراتيجي يساعدها على ترقية مكانتها التنافسية وتكوين قدرات إنتاجية إذا استخدمت سياسات رشيدة لاستغلال كل مواردها وإمكانياتها، كما تتمتع الجزائر على قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج من أجل زيادة كفاءة السوق المحلي ثم التوجه نحو التصدير، ضف إلى ذلك ما يلي:

أولا- طبيعة الاقتصاد الجزائري:

رغم التغيرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي في مقدمتها التحول في فلسفة إدارة الاقتصاد إلى سياسة اقتصاد السوق، وما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن المعالم الهيكلة الكبرى للاقتصاد الجزائري لم تتغير كثيرا، حيث يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل 98% من إجمالي قيمة الصادرات و 64 % من الإيرادات العامة للدولة، ويساهم بحوالي 34 % من إجمالي الناتج المحلي.

ثانيا- الموقع الجغرافي:

تمتلك الجزائر موقع جغرافي استراتيجي متميز، فهي تقع في قلب مجموعة من الدول العربية وتعتبر نقطة وصل بين دول الشمال والجنوب لا يفصلها إلا البحر الأبيض المتوسط، حيث تقع في شمال إفريقيا وفي قلب المغرب العربي الكبير ومطلة على البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تنوع الأقاليم المناخية من المناخ الصحراوي إلى القاري إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط، وتمتلك شريط ساحلي يمتد على طور أكثر من 1200 كلم، وصحراء شاسعة هي من أكبر الصحاري في العالم، كما تغطي الغابات مساحة 4 ملايين هكتار وتمتاز بكميات هائلة من الأمطار بمعدل 1000مليار م في السنة.

[1] صندوق النقد الدولي، **مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع الجزائر**، جانفي 2013، ص:06.

ثالثا- الإمكانيات الطبيعية:

تمتلك الجزائر إمكانيات وطاقات هائلة تتوفر عند قليل من الدول فقط، يزخر باطنها بمعادن وثروات متنوعة حيث يبلغ احتياطي الغاز الطبيعي 4500 مليار م^3 وهو يمثل 3% من الاحتياطي العالمي، بالإضافة إلى الحديد والزنك والرصاص والنفط والفحم وذهب والفوسفات واليورانيوم وغيرها، ما يجعل منها موقعا لبناء اقتصاد متنوع وثري، فهي تحتل الرتبة 15 عالميا من حيث الاحتياطي النفطي والمرتبة 07 من حيث احتياطي الغاز.

رابعا- حجم السوق:

تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم^2، وتعد الجزائر عاشر أكبر دولة في العالم من حيث كبر المساحة والثانية إفريقيا فهي لوحدها تمثل ما نسبته 41% من مساحة المغرب العربي، مما يجعلها قادرة على استقبال أكبر حجم من الاستثمارات، كما أنها تجاور الأسواق الأوروبية والإفريقية والعربية، ويبلغ عدد سكانها 40.4 مليون نسمة سنة 2015 بزيادة سكانية 1.9%، وبكثافة سكانية تقدر بـ 16.7 نسمة في الكلم^2 الواحد، مما يفسر حجم الاستهلاك[1]، حيث انتقلت نسبة الاستهلاك من 51.5% سنة 2010 إلى 62.08% سنة 2015، وخاصة للمواد المصنعة ومواد التجهيز فعلى سبيل المثل بلغت نسبة الواردات سنة 2014 ما يقارب 58.33 مليار دولار وهي في تزايد مستمر وبلغت الصادرات 62.95 مليار دولار من خلال تجاورها للأسواق الأوروبية الإفريقية والعربية.

خامسا- البني التحتية:

لقد ورثت الجزائر المستقلة تركة هزيلة من البنية التحتية وخاصة في النقل، الطاقة، الاتصالات، إلا أنها في السنوات الأخيرة أصبحت الجزائر تمتلك بنية تحتية معتبرة فقد خصصت لها الحكومة أكثر من 40 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة، فالجزائر كانت تمتلك سنة 1999 أهم شبكة طرقات في المغرب العربي حيث يبلغ طولها حوالي 104.000 كلم منها 73.000 كلم تم تلبيسها، كما تتوفر على 4500 كلم من السكك الحديدية*، ويوجد بها 28 ميناء منها 11 ميناء مختلط وميناءان بتروليان و14 ميناء وملجأ للصيد البحري وميناء للتنزه، بالإضافة إلى 29 مطارا مفتوحا للملاحة الجوية العمومية. أما تطورات البنية التحتية لسنة 2015 تتمثل فيما يلي:

- 123.000 كلم من الطرق، منها 95.000 كلم تم تلبيسها؛
- 1216 كلم من الطريق السيار شرق-غرب، منها 1100 كلم قيد الاستغلال،
- 47 ميناء، و14 نفقا، 36 مطار؛

كما سعت الجزائر إلى تحرير قطاع الاتصالات أما القطاع الخاص والأجنبي مما أدى إلى ارتفاع عدد مشتركي الهاتف النفاق سنة 2012 إلى 97.9% ومستخدمي الانترنت لكل منزل إلى 19.4 مليون، وحسب الإسكوا فإن معدل انتشار الهاتف الثابت خلال 2014/2003 هو1.90%، والهاتف النقال هو 32.06%، والانترنت 21.13%، كما أنه وحسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2013 فقد قدرت نسبة 98% من السكان لهم إمكانية الحصول على الكهرباء، و85% لهم إمكانية الحصول على الماء.

---

[1] عثماني ميرة، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال " مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة لمسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص:107.

* إلا أنها عند مقارنتها بمساحة الإجمالية للجزائر والتي تقدر بـ 2.4 كلم^2 نجدها غير كافية.

سادسا- المحيط الاجتماعي والتقني:

يعتبر المجتمع الجزائري مجتمع نشطا كونه مجتمعا شابا يمثل ما يقارب 65% من عدد السكان وبالتالي فهو مجتمع فتي قادر على خوض المرحلة القادة بكل قوة، وتتوفر على منظومة كبيرة في حقل التعليم العالي والتكوين فتوجد 80 مؤسسة جامعة تستوعب أكثر من 40 ألف طالب سنويا فبلغت بذلك نسبة المتعلمين 70% من سكان الجزائر تسعى جاهدة لمواكبة التطورات التكنولوجية، ويعتبر التعليم في الجزائر إلزاميا ومجانيا لمن دون 16 سنة.

الطلب الثاني: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب المؤشرات الجزئية للتنافسية

من المتعارف عليه أنه يمكن تقييم نمو أي اقتصاد من خلال مؤشراته الماكرو- اقتصادية مثل الناتج الداخلي الخام والميزانية العامة المديونية والتضخم والبطالة، وهي في نفس الوقت مؤشرات جزئية لقياس تنافسية ذلك الاقتصاد، فأهم المؤشرات الجزئية المقترحة لقياس تنافسية دولة ما هي نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية والتجارة الخارجية، سعر الصرف، البطالة والتضخم وغيرها، وهذه العوامل الاقتصادية ذات الطابع الكلي لها علاقة مباشر أو غير مباشر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أولا- مؤشرات التجارة الخارجية:

يعتبر رصيد الميزان التجاري مؤشر جيد لقراءة حالة الوضعية الاقتصادية التجارية للبلد، فهو يقيس القدرة التنافسية للدول مقارنة بالدول الأخرى؛ ونلاحظ أن الميزان التجاري[*]، ميزان المدفوعات، وقيمة الصادرات في الجزائر تحكمه ثلاث معايير أساسية أولها تغيرات أسعار البترول، وكذا حجم احتياطي الصرف، والتحكم في حجم المديونية الخارجية، أما التغير في الواردات يرجع إلى السياسات التي تنتهجها الدولة. سجل ميزان المدفوعات تقلبات شديدة منذ 1990- 2015، ففي سنة 2001 سجل عجز بقيمة 2.3 مليار دولار ثم استمر هذا العجز في الزيادة حتى وصل سنة 2008 إلى 7.6 مليار دولار مع انخفاض متواضع سنة 2009 و 2010 ليعود العجز إلى الارتفاع حيث وصل سنة 2013 إلى 9.1 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى تأثير أزمة الغذاء العالمي والأزمة المالية العالمية التي دفعت أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع، بالإضافة إلى عدم مرونة وقدرة جهاز الإنتاج المحلي لتغطية الطلب المحلي المتنامي.

الشكل رقم (4-1): تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1990- 2016

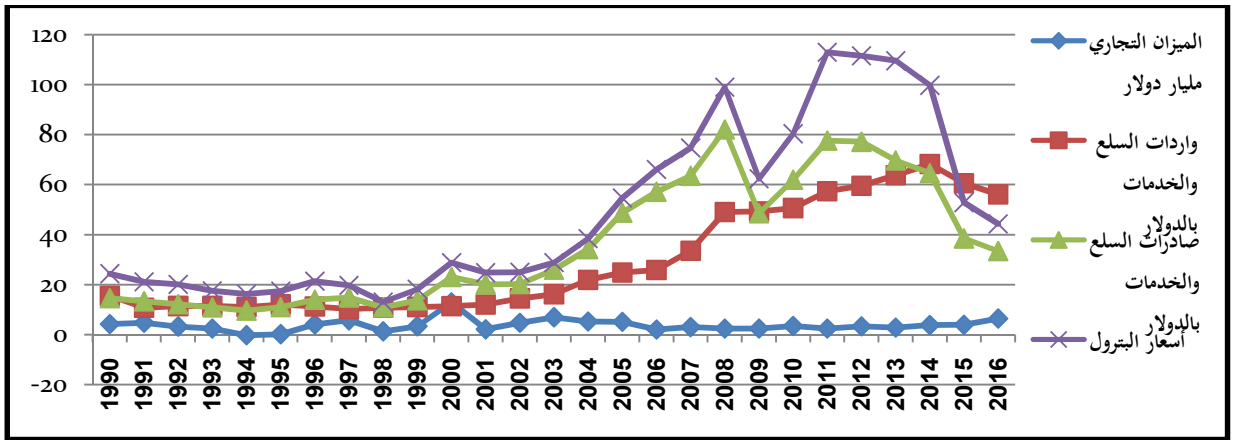

المصادر: البنك الدولي، إحصائيات الجزائر، النسخة الثانية، انظر على الموقع التالي:https://data.albankaldawli.org/country/algeria

[*] الميزان التجاري يعبر عن مؤشر الحالة والوضعية الاقتصادية التجارية للبلد، ويحسب الميزان التجاري بالفرق بين الصادرات والواردات، ويأخذ أحد الأوضاع (فائض، عجز، توازن)، وهو يسمح بقياس القدرة التنافسية لبلد ما أمام منافسيها من الدول الأخرى وأيضا مدى محافظتها على حصتها في السوق وزيادتها في السوق المحلية.

نلاحظ ارتباط الميزان التجاري الجزائري بأسعار البترول، وذلك راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري يرتكز في صادراته على سلعة تصديرية واحدة تتمثل في النفط. لذلك يمكن القول أن مؤشرات ميزان التجاري غير ذي دلالة حقيقية لتنافسية الاقتصاد الوطني ككل[1]؛ وهناك الكثير من المؤشرات التي يعتمد عليها في توضيح وضعية الاقتصاد الجزائري في تعاملاته الخارجية، سنركز على أهمها:

1- مؤشر معدل التغطية: يحسب هذا المؤشر بنسبة الصادرات الإجمالية إلى الواردات الإجمالية؛ سجل معدل التغطية معدلات ايجابية خلال فترة الدراسة تراوحت بمتوسط عام يقدر بحوالي 150% (تفوق الصادرات على الواردات بما حقق فائض تجاري)، إلا أنها شهدت تقلبات عديدة ومن الملاحظ أن تلك التقلبات كانت مرتبطة بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول، فمثلا ارتفع معدل التغطية إلى أعلى قيمة له وصلت إلى 260% نتيجة لارتفاع أسعار البترول إلى 110 دولار للبرميل، لينخفض معدل التغطية سنة 2009 إلى 120% بسبب تراجع أسعار البترول على أثر الأزمة المالية العالمية، كذلك شهد انخفاض حاد سنة 2015 على أثر انخفاض الأسعار الذي تراجع إلى أكثر من 60%، وهو ما يؤكد ارتباط هذا المؤشر بعائدات البترول وخاصة وأن نسبة الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 05% خلال هذه الفترة، ومنه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تؤثر بشكل ملموس لهذا المؤشر.

2- مؤشر معدل القدرة على التصدير: ويحسب هذا المؤشر بنسبة إجمالي الصادرات إلى PIB، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على القدرة على التصدير والعكس؛ سجل هذا المؤشر متوسط معدل عام قدره 20% خلال فترة الدراسة، أما متوسط نسبة مؤشر القدرة على التصدير في القطاع غير النفطي فقد كان حوالي 2.05 % خلال الفترة 2010-2005[2]؛ ما يدل على ضعف النشاط التجاري في القطاع غير النفطي في الأسواق الخارجية ويعكس الدور الهامشي الذي تلعبه الصادرات غير النفطية في التأثير على مستويات الناتج المحلي الإجمالي، ومنه لا يمكن الحديث عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هنا.

3- مؤشر التبعية: ويحسب هذا المؤشر من خلال نسبة الواردات إلى PIB، كلما ارتفع هذا المؤشر كلما زادت تبعية الاقتصاد للخارج والعكس، وكلما انخفض كلما دل على استقلالية الاقتصاد واعتماده على قوته الداخلية؛ سجل هذا المؤشر متوسط معدل عام قدره 30% خلال فترة الدراسة، ومنه نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية للخارج.

4- مؤشر الانفتاح التجاري: يوجد في الأدبيات الاقتصادية مجموعة من المؤشرات التي تقيس مقدار الانفتاح الاقتصادي للدول، بعضها يقيس درجة الانفتاح بمستوى الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وأخرى تعتمد على مدى حصول البلدان على المزايد من التكنولوجيا المتقدمة لتكون قادرة على المنافسة، أو إعادة تخصيص مواردها لاستغلال مزاياها النسبية، وقدم Mckinnon تعريف للانفتاح الاقتصادي الذي يرى بأنه نسبة السلع القابلة للتداول إلى السلع غير قابلة للتداول؛ وهناك مؤشرات أخرى تقيس درجة الانفتاح على أساس معايير جغرافية، وأشهر مؤشر لقياس درجة الانفتاح التجاري المعروف بمؤشر الانكشاف التجاري، وهو يستخدم نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس أهمية المعاملات الدولية المتعلقة لمعاملات المحلية، وبتالي تبرز أهميته في أنه يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويحسب بنسبة الصادرات زائد الواردات من PIB.

على الرغم من أن مصطلح " الانفتاح" قد يكون مضلل إلى حد ما، لأن النسبة المنخفضة لا تعني بالضرورة ارتفاع الحواجز أمام التجارة الخارجية، ولكن قد يكون راجعا إلى عوامل أخرى، مثل حجم الاقتصاد والبعد الجغرافي عن الشركاء التجاريين المحتملين[3].

---

[1] مدياني محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري**، مجلة الحقيقية، العدد 31، 2016، ص: 492.

[2] قاسمي لخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013، ص: 106.

[3] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), **OECD Science, Technology and Industry Scoreboard 2011**, OECD Publishing, Paris, 2011, P 176.

يعتبر كل من Jeffrey SACHS and Andrew WARNER مؤشر الانفتاح مقياس ثنائي، إذ يصنف الدول المغلقة إذا كانت تفي بأي من المعايير الخمسة التالية: الحواجز غير الجمركية تغطي 40% أو أكثر من التجارة؛ متوسط معدلات الرسوم الجمركية 40% أو أكثر؛ انخفاض قيمة سعر الصرف في السوق السوداء بنسبة 20% أو أكثر لنسبة لسعر الصرف الرسمي في متوسط 10سنوات تقريبا؛ النظام الاقتصادي الاشتراكي؛ احتكار الدولة للصادرات الرئيسية[1]؛ وإذا اعتبرنا أن الجزائر لديها على الأقل خاصية من خصائص الاقتصاديات المغلقة، فالصادرات الجزائرية يسيطر عليها القطاع العام بحوالي 98% من إجمالي الصادرات، أيضا بوجود الكثير من الحواجز الجمركية أما التجارة الخارجية الجزائرية، فإن ذلك قد يضع الجزائر ضمن الدول المغلقة، لهذا فإن الاقتصاد الجزائري يصنف في كثير من التقارير الدولية والدراسات والأبحاث الوطنية ضمن الاقتصاديات المغلقة.

ومن خلال الشكل (4-2) نلاحظ أن الاقتصاد الجزائر بلد منفتح تجاريا بالنسبة للاقتصاد ككل، حيث تراوحت خاصة خلال فترة الدراسة بين حوالي 50%- 70%؛ وعليه يمكن القول أن الجزائر منفتحة على العالم الخارجي ولكن ذلك راجع بالأساس إلى الصادرات النفطية (هذا الانفتاح مرتكز بالأخص على تصدير سلعة تصديرية واحدة تتمثل في النفط ومشتقاته)، فخلال فترة الطفرة النفطية الأولى في السبعينات كانت نسبة الانفتاح (الصادرات + الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) مرتفعة وصلت إلى مستوى أعلى من 50% ثم انخفضت إلى مستوى قياسي بلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1986 عندما انخفضت أسعار النفط إلى 13 دولارا للبرميل الواحد، أيضا سنة 1998 الذي لاحظنا انخفاضه لتأثره بالأزمة العالمية، الأمر الذي يجعله في حساسية كبيرة لكل التغيرات التي قد تحدث في العالم الخارجي، وفي فيما يخص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المؤشر فهي مساهمة في الواردات وليس الصادرات (نلاحظ نمو وارداتها بمعدلات أسرع من صادراتها)؛ وهو ما يمكننا من القول أن مؤشرات ميزان التجاري غير ذي دلالة حقيقية لتنافسية الاقتصاد الوطني لأنه مرتبط بمادة أولية وليس بنية مؤسساتية قوية.

الشكل رقم (4-2): مؤشرات التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2015

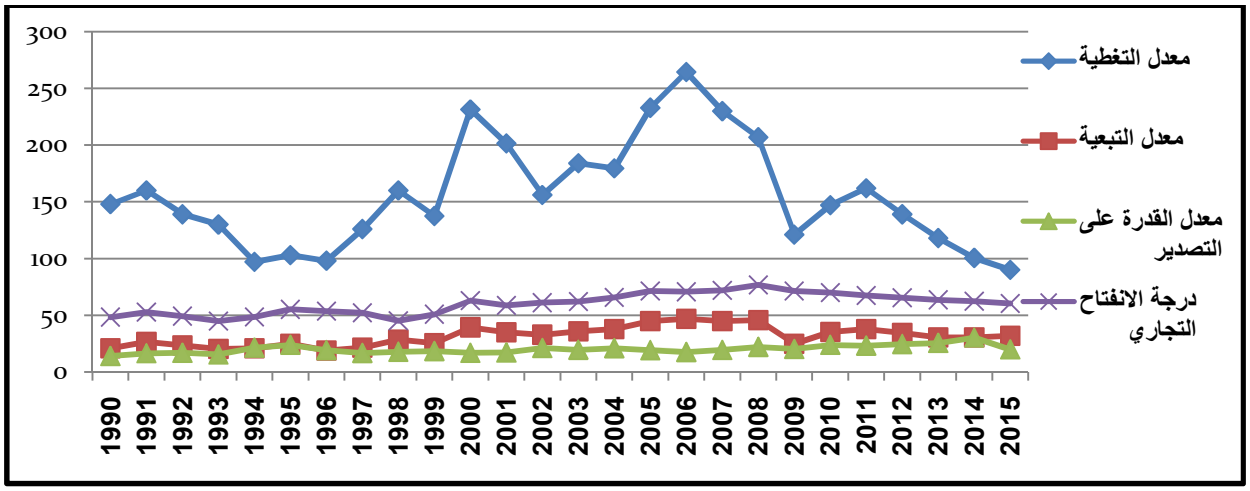

المصادر: من إعداد الطالب بناءا على:

- البنك الدولي، إحصائيات الجزائر، النسخة الثانية، انظر على الموقع التالي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria
- Banque d'Algérie: Rapport 2009, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2010, P 70.
- Banque d'Algérie: Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2015, P 48.

[1] Jeffrey SACHS and Andrew WARNER: **Economic Reforms and the Process of Global Integration**, Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 26, Issue 1, Washington, 1995, P 22.

بما أن الجزائر لديها انفتاح تجاري يسببه صادرات البترول (وليس التنويع في الصادرات)؛ فالتحدي الأول للجزائر الذي يجب أن ترفعه هو تنويع الاقتصاد الوطني بما فيها التنوع السلعي للصادرات خارج المحروقات، والجدول التالي يبين حدة ظاهرة تركز الصادرات الجزائرية وعدم تنوعها.

جدول رقم (4-2): مؤشر تركز وتنوع الصادرات الجزائرية مع بعض الدول

السنة / الدولة	2007		2010	
	مؤشر تنويع الصادرات	مؤشر تركز الصادرات	مؤشر تنويع الصادرات	مؤشر تركز الصادرات
الجزائر	0.802	0.598	0.788	0.523
تونس	0.553	0.173	0.544	0.162
المغرب	0.675	0.155	0.664	0.155
مصر	0.666	0.311	0.587	0.133
ماليزيا	0.463	0.176	0.469	0.165
سنغافورة	0.480	0.250	0.491	0.266
المتوسط العالمي	0.000	0.077	0.000	0.075

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، منشورات صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص:171.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى تركز الاقتصاد الجزائري حيث أنه من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنويعا، حيث أن وضعية الجزائر لم تشهد تحسنا كبيرا خلال فترة 4 سنوات أي من 2007 إلى 2010 فقد تحسنت عدد المنتجات المصدرة بشكل طفيف، ولكنه مازال ضعيف، بعكس دول أخرى مثل تونس والمغرب.

ثانيا- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المهمة لقياس مستوى التنمية والتنافسية للاقتصاد الكلي، ويمثل مجموع الدخول الذي تحققه وسائل الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية لبلد ما، ويتضح أن هناك تأثير ايجابي للبرامج الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه ما يمكن ملاحظته على النمو في الجزائر أنه مدفوع أيضا بارتفاع الصادرات النفطية بالدرجة الأولى. فقد أدى النمو المرتكز على النفط إلى ظهور بعض أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري فضلا عن اتسامه ببعض جوانب الضعف الهيكلية كتراجع الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام إذ تصل مساهمة القطاع النفطي إلى 45% سنة 2008، وهذا ما ولد تبعية كبيرة للخارج يعكسها النمو المتزايد للواردات[1].

والجدول التالي يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي خلال 1990-2016 كما يلي:

[1] عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، **التجربة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد:01، 2010، ص:10.

الشكل رقم (4-3): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال 1990-2016

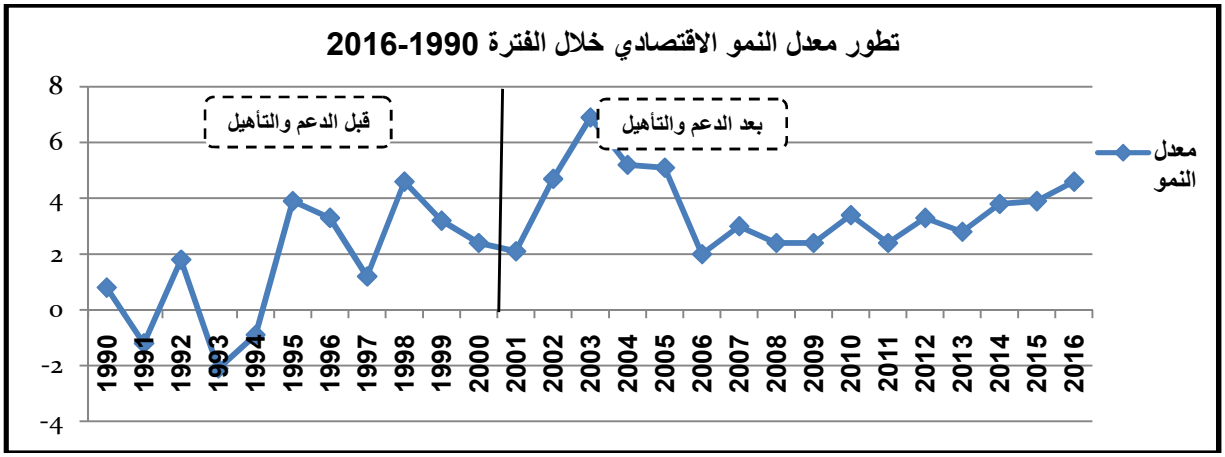

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

يتبين من الشكل أنه ومنذ سنة 2001 يحقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو من 2-4% وهو ما يعني أنه يسير بوتيرة مستقرة ومتواضعة. كذلك بالنسبة للدخل الفردي الحقيقي نلاحظ أن عرف تحسنا كبيرا خلال الفترة 2001-2015، حيث كانت سنة 1995 يقدر بـ 1498 دولار لينتقل إلى حوالي 5500 دولار سنة 2013، وقد يرجع السبب الرئيسي لهذا التحسن في ارتفاع العوائد النفطية، والشكل التالي يوضح تطور الدخل الفردي الحقيقي خلال 2001-2015 .

الشكل رقم (4-4): تطور الدخل الفردي الحقيقي خلال 2001-2015

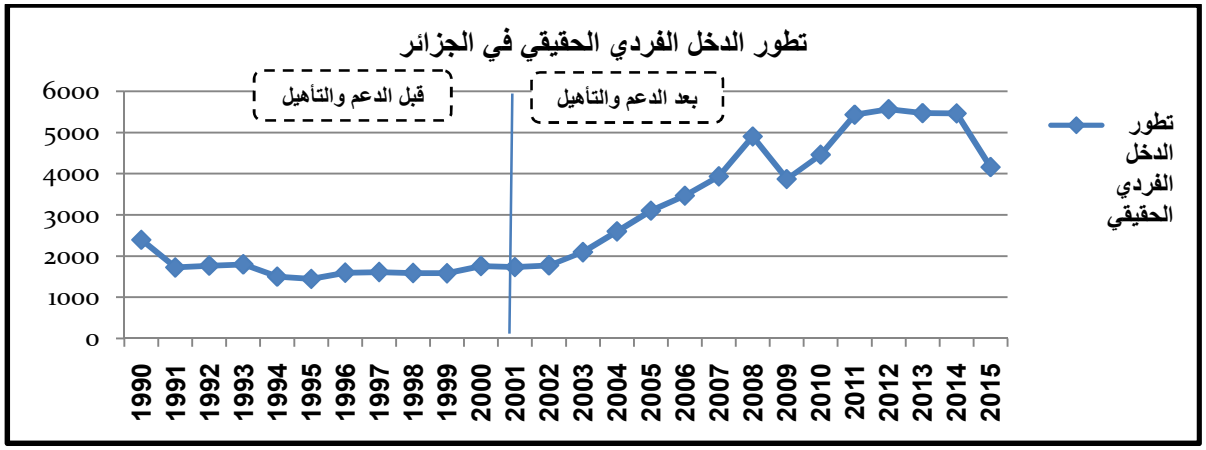

المصادر: البنك الدولي، إحصائيات الجزائر، النسخة الثانية، انظر على الموقع التالي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

إلا أن أنه عندما نتكلم على الدخل الفردي الحقيقي يجب الحديث على القوة الشرائية ومستويات التضخم حتى تكون الزيادة في دخول الأفراد تعكس المستوى المعيشي، وهو ما سنتعرض.

ثالثا- معدل التضخم والبطالة:

بالنسبة لمعدلات التضخم ومن خلال الشكل (4-5) نلاحظ أنه في سنة 1994 وفي إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المبرم مع الصندوق النقد الدولي الذي تطلب المزيد من الواردات وضخ الكتلة النقدية، وكذا القيام بتخفيض صريح في قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40%،كل هذه الإجراءات جعلت معدلات التضخم تعاود الارتفاع من جديد، حيث وصلت نسبة 29.05% في سنة 1994 و 29.78% سنة 1995، لتشهد بعد ذلك انخفاضا ملموسا في معدلات التضخم، حيث وصلت سنة 1996 إلى

18.69% و % 5.73% سنة 1997 ثم 4.95% سنة 1998 ثم انخفضت إلى أدنى مستوياتها سنة 2000 بنسبة 0.3%، وترجع أهم أسباب انخفاض التضخم في هذه الفترة إلى الإجراءات والبرامج التي كانت تهدف في مجملها إلى استهداف التضخم، والتي منها خصوصا إجراءات تحرير التجارة الخارجية، وتحرير الدينار الجزائري، وكذا عدم وجود تضخم مستورد، نظرا لضعف معدل التضخم لدى أبرز شركاء الجزائر التجاريين، وكذا إتباع سياسة مالية انكماشية، وسياسة نقدية صارمة مست التحكم في تسيير الكتلة النقدية، وتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة ورفعها إلى مستويات قياسية.

يعود التضخم في الجزائر إلى العوامل الخارجية والعوامل الداخلية[1]؛ فقد وصل سنة 2001 إلى 4.2% وهو راجع إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ونمو الكتلة النقدية بنسبة 24.9% لتشهد بعدها سنة 2002 تحسنا بلغ 1.4% إلا أنه تجاوز 5.7% سنة 2009، وهذا راجع أساسا للتضخم المستورد منذ سنة 2008 وارتفاع أسعار المواد الغذائية والمنتجات الزراعية في السوق العالمية، ليعود ويرتفع في السنوات الأخيرة حيث بلغ ذروته سنة 2012 إلى 8.9%، وذلك بعد إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي ضخت خلاله مبالغ كبيرة قدرها 286 مليار دولار وكذا تنامي الأجور لمختلف القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى تدخل السياسة النقدية للسيطرة عليه، ليتعود بالانخفاض ليصل سنة 2015 إلى 4.8%.

قد يعتبر التضخم مؤشرا على وجود اختلال كلي في الاقتصاد يجعل مختلف السياسات الاقتصادية المعتمدة موضع اتهام، ويعيق مختلف الجهود الرامية إلى حفز النمو الاقتصادي، فضلا عما يحدثه من تشويه للمعطيات الاقتصادية[2]، كذلك ارتفاع معدل التضخم يعتبر من أكثر العوامل التي تحد من نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في بداية نشاطها؛ كما أن ارتفاع وتغير معدلات التضخم يعيق بشدة من قدرة العملات الوطنية لتعمل بكفاءة كمخزون للقيمة، ووحدة للحساب، ووسيلة للتبادل[3]، ولذلك فإن البلدان ذات التضخم المرتفع يقل فيها نشاط المؤسسات.

كما أنه وفقا لبحث أجراه Barro في الفترة 1960-1990 بشأن 100 بلد، فإن الآثار المقدرة للتضخم على النمو الاقتصادي كانت سلبية إلى حد كبير، وخلص إلى أن زيادة متوسط التضخم بمقدار 10 نقاط مئوية في السنة أدت إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة 0.2-0.3 نقطة مئوية سنويا. ويرتبط التضخم والأداء الاقتصادي ارتباطا سلبيا لأن ارتفاع مستوى الأسعار يجعل نشاط المؤسسات أصعب ويجعل الناس أقل قدرة شرائية. والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] عبد المجيد قدي، أقاسم قادة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 14.

[2] عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص:13.

[3] *Ratna SAHAY and Carlos VEGH:* **Dollarization in Transition Economies: Evidence and Policy Implications,** *IMF Working Paper, WP/95/96, International Monetary Fund, Washington, September 1995, P:1*

الشكل رقم (4-5): تطور البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

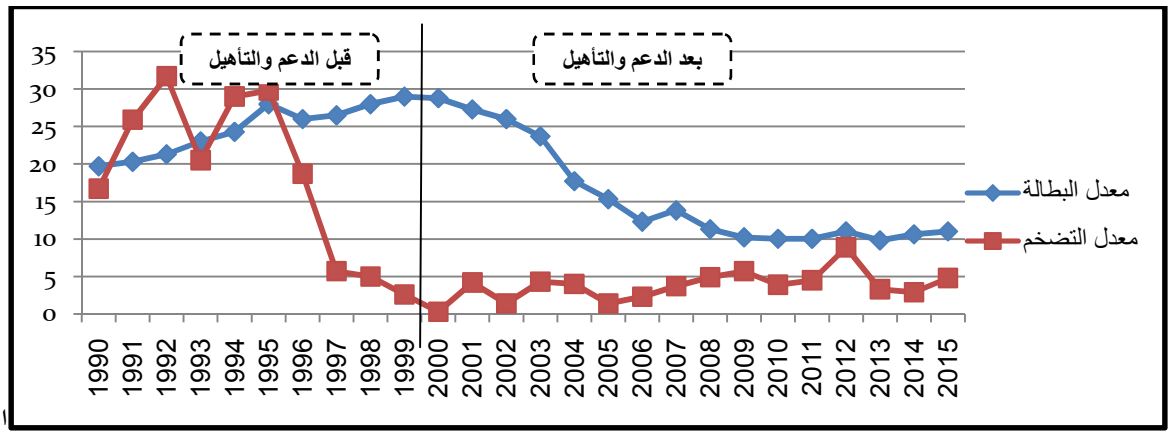

المصادر:

البنك الدولي، إحصائيات الجزائر، النسخة الثانية، انظر على الموقع التالي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

- Conseil National Economique et Social (C N E S): **Rapport: Regards sur la Politique Monétaire en Algérie**, 26ème session plénière, Mars 2005, P 134-150.

– التقارير السنوية لبنك الجزائر لكل سنة، على الرابط التالي: http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

أما مستويات البطالة، ومن خلال الشكل (4-5) نلاحظ أن نسبة البطالة كانت مرتفعة خلال فترة التسعينات، حيث كانت معدلات البطالة في الفترة 1990-2000 تتراوح بين متوسط نسبة 25%، بينما تتراوح معدلات البطالة في السنوات محل الدراسة 2001-2015 بمتوسط نسبة 15%، وهذا ما يدل على تحسن معدلات البطالة، وهو ما يفسره تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة.

قد بذلت الجزائر جهودا معتبرة من أجل احتواء ظاهرة البطالة من خلال البرامج المختلفة وعرفت بذلك معدلات البطالة تذبذبا في نسبه، كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات الأساسية التي تساهم في التشغيل؛ وما يميز البطالة في الجزائر هو أنها لا تقتصر على محدودي المستوى العلمي فقط بل تنتقل إلى فئة المتعلمين بسبب ارتفاع نسبة خريجي الجامعات والمعاهد من الجنسين، وفي مقابل ذلك انحصار مناصب الشغل المخلوقة من قبل الدولة[1].

رابعا– الميزانية العامة والديون الخارجية:

توازن الميزانية العامة في الجزائر كان رصيدها تقريبا موجبة طوال فترة الدراسة ما عدا سنة 2009 التي سجلت عجزا قدره 570.3 مليار دج نتيجة تراجع الجباية البترولية؛ ولقد تم تمويل العجز من سنة 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات، فإن تمويل عجز سنة 2013 رغم ضعفه (وهي أقل من 1% من إجمالي الناتج الداخلي) تم اقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة، إذ سمحت قدرة التمويل هذه للخزينة العمومية خلال العشرية لمساهمة في تحصين المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات وكذا من الصدمات الخارجية المحتملة[2]؛ وهو نفس الحال بالنسبة لسنة 2014 حين شهدت فيها الميزانية العامة عجزا قدره 1261.2 مليار دج[3].

[1] بيبي وليد، **خريجو الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية**، مجلة الإنسان والمجال، العدد03 ، أفريل 2016، عدد خاص، المركز الجامعي البيض، ص:61-89.

[2] Banque d'Algérie: **Rapport 2013, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Octobre 2014, P 69.

[3] Banque d'Algérie: **Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2015, P 71.

يستخدم البنك الدولي في تقاريره على مؤشرين رئيسيين، الأول هو نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الصادرات التي تشمل السلع والخدمات وتحويلات المهاجرين، أما المؤشر الثاني هو نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1]؛ وتعتبر الدولة ذات مديونية شديدة إذا بلغ معدل المؤشرين ما يعرف القيمة الحرجة The Critical Value وتتمثل هذه القيمة بتجاوز مؤشر خدمة الدين (إجمالي الدين الخارجي) إلى الصادرات 220% أو إذا تجاوز مؤشر خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 80%، وتصنف ذات مديونية متوسطة إذا وصل المؤشر الأول إلى 132% و 48% للمؤشر الثاني، أما إذا كان معدل المؤشرين أقل من القيم الأخيرة فتصنف الدولة ذات مديونية بسيطة[2]؛ وعند ملاحظة مستويات المديونية في الجزائر نجد أن لديها ديون صغيرة جدا في السنوات الأخيرة بفضل **ارتفاع أسعار النفط** الذي خلصها من هذه الأزمة؛ في ظل التنبؤ بأن أسعار النفط التي تعتمد عليها في صادراتها بنسبة 95% سوف تبقى في مستويات متدنية خلال سنوات 2015-2018، يجب أن تتجه الجزائر لتعديل هذه النسبة وإعطاء فرصة حقيقية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الشكل رقم (4- 6) نلاحظ أن مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى PIB سجل انخفاض ملحوظ خلال الفترة الأخيرة، من 71.73% سنة 1998 إلى 1.90 سنة 2014، وهذا الانخفاض يدل على أن الدولة قللت من اعتمادها في تمويل عمليات التنمية على المصادر الخارجية؛ كذلك مؤشر خدمة الدين إلى PIB عرف هو الآخر انخفاض مستمر، مما يعكس انخفاض الموارد المالية المتاحة لخدمة الدين في الجزائر.

الشكل رقم (4-6): تطور الدين الخارجي ومؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1993-2016

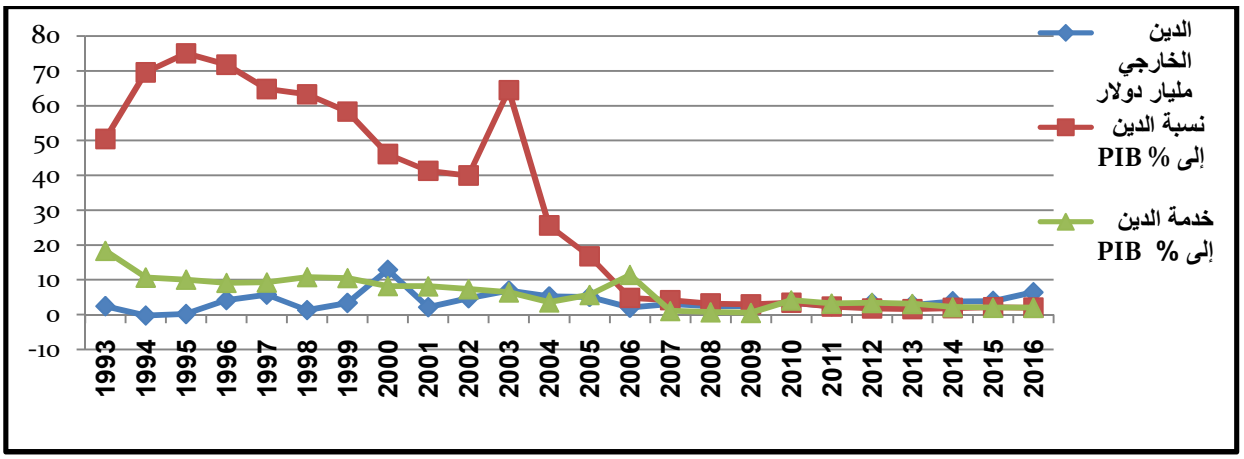

المصادر:- البنك الدولي، إحصائيات الجزائر، النسخة الثانية، انظر على الموقع التالي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

- بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970إلى 2014**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، الجزائر، 2017/2016، ص:51.

تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 17.6 مليار دولار سنة 2005 والذي يمثل ما نسبته 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي، لتنخفض سنة 2010 لتصبح 0.5 مليار دولار وفي نهاية 2013 انخفضت أكثر إلى 374.5 مليون دولار، كما حققت الجزائر تقدما من حيث الملائمة المالية من خلال تقليل نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى 1.8% سنة 2009، ويرجع انخفاض الدين الخارجي بالدرجة الأولى إلى الإيرادات النفطية.

[1] World Bank: **International Debt Statistics 2016**, Washington, 2016, P 162.

[2] بلقاسم العباس، **إدارة الديون الخارجية**، سلسلة جسر التنمية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص:07.

خامسا- مؤشر سعر الصرف في الجزائر:

كما أشرنا سابقا؛ يعتبر معدل الصرف الحقيقي من مؤشرات التنافسية لأنه يعكس قوة البلد في مجال التحويلات الخارجية، كذلك يعتبر انخفاض قيمة العملة المحلية من العوامل التي تؤدي للرفع من مستوى المنتجات المحلية وإعطائها أكثر تنافسية على المستوى الدولي، بشرط أن يكون لدى الدول قدرة عالية على التصدير خارج المحروقات للاستفادة من هذا التخفيض.

ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على صادرات المحروقات ومحدودية الصادرات خارج المحروقات فإنه لا يتناسب مع هذه القاعدة، فرغم فقدان الدينار لقيمته الحقيقية خلال السنوات فترة الدراسة إلا أنه لم يكن له أثر فعلي على تشجيع ورفع الصادرات، بل بالعكس يسبب بعض الضغوط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه قطاع مستورد وليس مصدر، وبذلك يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على أسعار الصرف للدينار الجزائري أكثر من ما هو دعم لقوته.

سعر الصرف الحقيقي الفعلي[*]: يحسب سعر الصرف الحقيقي TCR من خلال الصيغة التالية:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{\text{سعر الصرف الاسمي} \times \text{مؤشر الأسعار المحلية}}{\text{مؤشر الأسعار الأجنبية}}$$

مما يسمح من خلال هذا التعريف بالقول أن حدوث ارتفاع أو انخفاض في TCR يعني حدوث انخفاض أو ارتفاع حقيقي، وهو الأكثر استعمالا إذ يأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية والتضخم .

الشكل رقم (4-7): تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي (سنة الأساس 2010) خلال الفترة 2001-2014

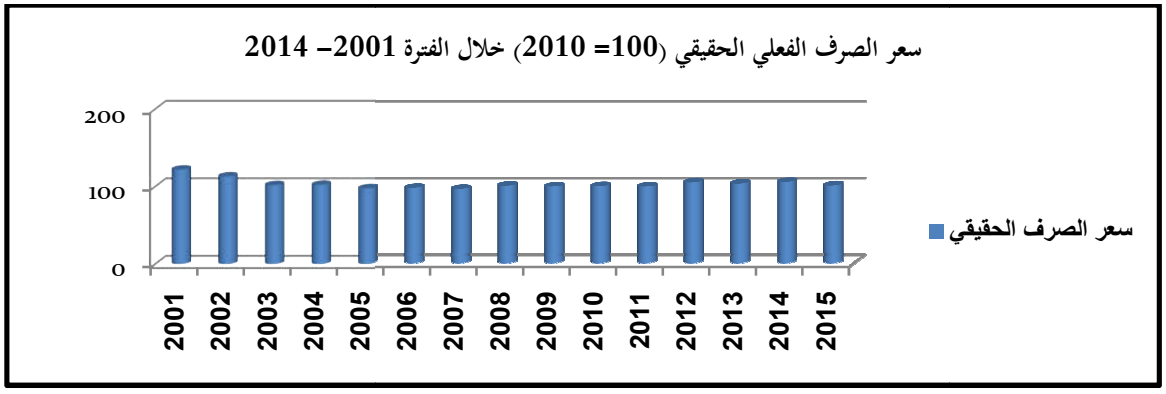

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات الجزائر، النسخة الثانية، انظر على الموقع التالي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

استمر قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل الدولار وذلك راجع إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 لتتحسن بعد ذلك خلال الفترة 2003-2004 بسبب تحسن أسعار البترول، في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري.

[*] ممن بين محددات سعر الصرف هي مجموع الكتلة النقدية وشبه النقدية التي تم إدراجها بواسطة النظام النقدي أو الخزينة العمومية، وكذا التبادلات التجارية (الانفتاح التجاري)، الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (4-8): تطور احتياطات الصرف وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1993-2016

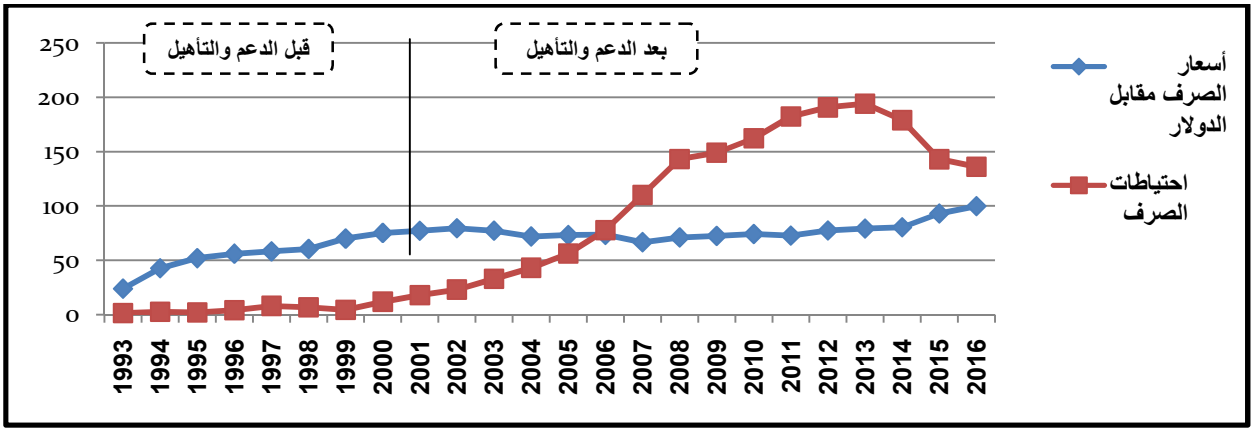

المصادر: البنك الدولي، إحصائيات الجزائر، النسخة الثانية، انظر على الموقع التالي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria،

- Banque d'Algérie: **Statistiques Monétaires 1964–2005 et Statistiques de la Balance des Paiements 1992–2005**, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, Juin 2006, P P 72, 73.
- Banque d'Algérie: **Rapport 2009, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2010, P 70.
- Banque d'Algérie: **Rapport 2014, Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Juillet 2015, P 48.

نلاحظ أن احتياطيات الصرف قد دخلت في زيادة مستمرة، من 1.50 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.6 مليار دولار سنة 1994، إلى 4.20 مليار دولار سنة 1996، إلى 8.3 مليار دولار في عام 1997، ويرجع ذلك إلى التطور الايجابي الحاصل في بنود ميزان المدفوعات، وتحسن وضعية المالية العامة، واستقرار معدل سعر الصرف الحقيقي، وتعميق الإصلاحات الهيكلية بتحقيق أسعار فائدة موجبة[1]، وأيضا إلى العوامل الخارجية، حيث ارتفع سعر البرميل عام 1996 إلى نحو 21.7 دولار، إضافة إلى لجوء الحكومة الجزائرية إلى جدولة ديونها العامة على مرتين عامي 1994 و 1995، وفي عام 1998 انخفضت الاحتياطيات إلى 6.84 مليار دولار، لتواصل انخفاضها في عام 1999 لتصل إلى 4.40 مليار دولار، وذلك بفعل انخفاض أسعار البترول، ومنذ عام 2000 شهدت الاحتياطيات زيادة مستمرة ومطردة، حيث وصلت الاحتياطيات في سنة 2000 إلى 11.90مليار دولار، لترتفع إلى 32.94 مليار دولار في سنة 2003 لتصل إلى 77.78 مليار دولار في سنة 2006 و 143.10مليار دولار في سنة 2008، لتصل في سنة 2013 إلى 194.012 مليار دولار، وهو الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطيات الصرف على المستوى العالم، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط منذ سنة 2000 وهو ما أدى إلى تضاعف إيرادات الصادرات لعملة الصعبة.

لكن ما لبثت هذه الزيادات أن اتجهت إلى النقصان في السنتين الأخيرتين، حيث سجلت الاحتياطات 143 مليار دولار مع نهاية 2015 أي انخفاض بنسبة 20.08% عن سنة 2014، وهذا يعني فقدان أكثر من 35 مليار دولار في سنة واحدة، وبتاريخ 05 جوان 2016 صرح الوزير الأول عبد المالك سلال لدى افتتاح أشغال الثلاثية بالجزائر أن احتياطات الصرف تبلغ 136.9مليار دولار، أي انخفاض بنسبة 4.26% مقارنة بعام 2015 وهذا يعني فقدان أكثر من 6 مليار دولار خلال أقل من سداسي، بمعدل مليار دولار شهريا، وذلك بسبب التراجع المعتبر لأسعار النفط وصادرات المحروقات، وكذا الارتفاع السريع للواردات التي بدأت تتراجع ولكن بوتيرة بطيئة.

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظر ت والسياسات النقدية**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 215 .

من خلال التحليل السابق لتطور احتياطات الصرف وأسعار الصرف للدينار الجزائري نلاحظ الارتباط الوثيق بينه وبين أسعار البترول مما يمكننا من القول بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال احتياطات الصرف وأسعاره بالنسبة للدينار.

أما الحديث عن درجة حركة رؤوس الأموال (تستخدم نسبة الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية إلى مجموع الأصول للبنوك كمقياس لحركة رؤوس الأموال وتحديد درجة التكامل بين الأسواق المالية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على درجة عالية للتكامل مع الأسواق العالمية)، فقدرت سنة 2005 بـ 2.12% لتنخفض هذه النسبة إلى 0.37% سنة 2014[1] مما يعني أنه ليس هناك حركية لرؤوس الأموال أو تكامل أو انفتاح للأسواق المالية للبنوك التجارية الجزائرية على الخارج، ولم يشهد نتائج ايجابية ترفع من قيمة الاحتياطيات النقدية من العملة الصعبة، بالرغم من المجهودات المبذولة في تحضير المناخ الاستثماري المناسب.

إن الهدف من دراسة المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري هو ملاحظة ما إذا كان لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة واضحة في دعم تلك المؤشرات أم لا، ومن خلال دراسة مؤشرات التنافسية الجزائية ووضعية المؤشرات الكلية نلاحظ ما يلي:

- بالرغم من وجود مساهمة قيمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أن وضعية واستقرار المؤشرات الكلية في الجزائر تظهر أنها مدعومة بالجباية البترول، ولا تتأثر كثيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل تتأثر كثير بتقلبات أسعار النفط؛

- عدم وجود الاستقرار في أغلب المؤشرات الكلية، وبالتالي وضع الجزائر التنافسي حسب أغلب هذه المؤشرات ليس بالوضع الجيد، وخاصة مؤشرات معدلات النمو والتضخم؛

- في ظل التوجهات الجديدة لتنويع الصادرات فإن الجزائر بإمكانها تفادي الصدمات الخارجية من تذبذبات أسعار النفط، وذلك من خلال بناء قطاع مؤسساتي محلي قوي وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، وجذب التجارة والاستثمار الأجنبي، وخلق نوع من الثقة في الاقتصاد الوطني بشكل عام، وخلق مؤسسات وبنوك قوية؛

ويمكن القول أن هذه النتائج السابقة تتوافق مع طبيعة الاقتصاد الجزائري حيث أن ارتفاع أسعار النفط سيؤدي إلى ارتفاع الإيرادات العامة الذي يؤدي إلى تحسن بعض المؤشرات الكلية؛ والسؤال الموالي: هل أن هذه الأوضاع الاقتصادية جعلت المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار داخل هذا الاقتصاد، أم أن التخوف وعدم الثقة جعلت المستثمر الأجنبي يفضل وجهات واقتصاديات أخرى أكثر استقرارا وتنافسية؟.

[1] بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 32، الجزائر، ديسمبر 2015، ص: 09 .

المطلب الثالث: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، فإذا كان للاستثمار المحلي دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن للاستثمارات الأجنبية أيضا دور حيوي في جهود التنمية، إذا تمكنت الدولة من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، والجزائر تمتلك كل المقومات المادية والبشرية والطبيعية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الإجراءات والسياسات والآليات التي انتهجتها الجزائر في سبيل تطوير الاستثمارات التي كانت موجه إلى الاستفادة من الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ كبديل للتمويل بالمديونية التي وصلت خدماتها إلى 76.5% من الصادرات سنة 1992[1]؛ كما عملت من خلال تقديم العديد من الامتيازات والضمانات وتحفيزات ضريبية لصالح المستثمرين ومحاولة تهيئة المناخ الاستثماري المناسب؛ إضافة إلى ما يزيد عن 83 اتفاقية ثنائية[2] أبرمتها في إطار تشجيع وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في محاولة للرفع من حجم تدفقات تلك الاستثمارات، ولمعرفة مدى فعالية تلك السياسات والبرامج على الاستثمار الأجنبي المباشر يكفي تتبع حجم تدفقاته.

ولكن العديد من الدراسات الميدانية أثبتت بأن سياسة جذب الاستثمار الأجنبي يجب أن تكون سياسة انتقائية من خلال جذب الاستثمارات التي لها القدرة على المساهمة بصورة حقيقية في تطوير النسيج الصناعي المحلي ونقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير الكفاءات في الدولة المضيفة، فمن غير المجدي تقديم المزايا المتنوعة للاستثمارات التي من شأنها زيادة المنافسة السلبية على حساب المنافع الحقيقية.[3] غير أن الواقع لا يعكس طموحات الجزائر والتي لم يتعدى فيها الاستثمار الأجنبي ما نسبته 2% من مجموع الاستثمارات وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بإمكانياتها وطموحاتها، والجدول التالي يوضح نسبة الاستثمار الأجنبي إلى المحلي:

جدول رقم (4- 3): عدد الاستثمارات المحلية والأجنبية بالجزائر خلال 2002-2017

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ DA10[6]	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	98.5	11780833	82	1098011	90
الاستثمار الأجنبي	901	1.5	2519831	18	133583	10
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI ، www.andi.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المرغوب من ناحية الحجم أو من ناحية توفير مناصب الشغل، بالرغم من التشريعات والحوافز المقدمة لتطوير وترقية الاستثمارات، فهي مازالت تمثل 1.5% فقط من الاستثمارات الإجمالية خلال الفترة الممتدة 2002-2017.

[1] عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 12.

[2] أحمد دبيش، مروة بوقدوم، **مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تقييمية من خلال مؤشرات مختارة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، العدد: 15، ديسمبر 2016، ص:33.

[3] P. Courault, P. Trouvè, **Les dynamiques de PME Approches internationales**, PUF, Paris, 2000, p195.

كما تظهر الإحصائيات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الدراسة 2003- 2015 أن رصيدها جد متواضع لا يتماشى وفرص الاستثمار الموجودة، والجدول التالي يوضح عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى فعالية القوانين والبرامج والإجراءات والسياسات لتشجيع الاستثمار في فترة الدراسة:

جدول رقم (4- 4): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال 2003-2015

السنوات	عدد المشروعات	التكلفة م دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات	أهم الدول المستثمرة	عدد المشروعات
2003	23	5,046.3	4,732	22	إسبانيا	07
2004	19	857.2	3,334	19	قطر	02
2005	45	10,545.2	11,049	43	تركيا	02
2006	50	9,686.6	9,491	45	لوكسمبورغ	01
2007	29	4,070.1	5,711	28	المملكة المتحدة	07
2008	75	16,408.2	27,305	66	فرنسا	15
2009	32	2,605.1	5,872	28	جنوب افريقيا	01
2010	21	1,367.4	3,797	17	سويسرا	03
2011	27	1,431.6	2,565	24	ألمانيا	06
2012	18	2,376.8	4,951	17	ميانمار	01
2013	16	4,284.6	7,298	12	أخرى	42
2014	13	535.5	2,130	13	المجموع	**87**
2015	13	749.4	3,758	13		
المجموع	**381**	**59,964**	**91,993**	**315**		

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2016، ص:119. www.dhaman.org .

بالرغم من أن الجزائر نجحت سنة 2014 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 535.5 مليون دولار تمثل ما نسبته 3.4% من الإجمالي العربي لنفس العام، إلا أنها تعتبر نسبة ضعيفة، وحسب الجدول أعلاه وفي ما يتعلق بنشاط الجزائر على الصعيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2015 فتتمثل في ما يلي:[1]

- ✓ خلال الفترة ما بين 2003 و ديسمبر 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار وتوظف نحو 92 ألف عامل؛
- ✓ خلال الفترة ما بين 2011 و ديسمبر 2015 حلت إسبانيا وقطر وتركيا على التوالي قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصتهم نحو 65% من الإجمالي؛
- ✓ منذ 2011 تتصدر مجموعة اورتز الإسبانية للإنشاءات قائمة 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ 5 مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 9.4 مليارات دولار.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016، الكويت، ص:118. الموقع الشبكي: www.dhaman.org

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية لم يشهد تحسن ملحوظا ما عدا في سنة 2008 حين وصل إلى 75 مشروع بقيمة 16,408.2مليون دولار، وقد يتطور الاستثمار الأجنبي في المستقبل إذا توفرت الجدية لدى الحكومة في تحسين مناخ الاستثمار باتجاه أفضل، وتوفر الإطار القانوني والتشريعي الذي يدعم ويحمي المستثمر الأجنبي بشكل أكثر فاعلية، وخاصة في إعادة النظر في قاعدة 49/51 التي يرى فيها الكثير من المختصين العقبة الرئيسية للاستثمار الأجنبي؛ كما أن الشيء الذي يمكن تأكيده هنا هو أن هناك إقبال أجنبي على الاستثمارات المباشرة أكثر من المشاريع عن طريق الشراكة، حيث نجد من بين 65 استثمار أجنبي مباشر مقابل 37 استثمار شراكة، أي تقريبا الضعف بنسبة 4% و2 % على التوالي

وبالنسبة لتوزيع المشاريع الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات فنلاحظ فيها عدم التنوع من خلال تركزها في بعض النشاطات الاقتصادية، كالمعادن، والعقارات، ومواد البناء، وذلك لما تحققه هذه القطاعات من أرباح عالية للمستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى حاجة الجزائر إلى الخبرة في مجالات تنقيب واستخراج المعادن والبناء، كانجاز مشاريع السكن، والطريق السيار، والمسجد الكبير وغيرها، وهذا ما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4– 5): توزيع تكلفة الاستثمار الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات خلال يناير 2011 – ديسمبر 2015

القطاع	المبالغ	القطاع	المبالغ	القطاع	المبالغ	القطاع	المبالغ	القطاع	المبالغ
المعادن	3.677.4	منتجات صيدلانية	343.6	الخدمات المالية	154.9	وسائل النقل	61.2	البلاستيك	26.9
العقارات	1.729.8	السيارات	291.4	معدات النقل	121.2	سيراميك وزجاج	58.6	ت. المعلومات	17.4
بناء ومواد بناء	1.307.0	الاتصالات	185.9	الآلات الصناعية	108.5	خدمات الأعمال	54.4	مواد كيميائية	6.2
المنسوجات	947.6	طاقة متجددة	155.5	الطيران والدفاع	72.2	الغذاء والتبغ	48.6	أجهزة طبية	4.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، 119. **الوحدة:مليون دولار**

منذ 2011 تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في من حيث التكلفة في قطاع المعادن بقيمة 3.7 مليار دولار والعقارات بقيمة 1.7 مليار دولار ثم البناء ومواد البناء 1.3 مليار دولار؛ كذلك المنسوجات والمنتجات الصيدلانية والسيارات والاتصالات بنسب متقاربة، مع محدودية الاستثمارات في باقي الأنشطة الأخرى كتكنولوجيا المعلومات والطيران وغيرها

عند مقارنتها بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (مينا) لا تبعث على الارتياح من زاويتين، الأولى حجم التدفق الذي لم يتجاوز 2 مليار دولار في المتوسط السنوي، والثانية تفضيلات المستثمر الأجنبي والتي لا تتعدى مجال القطاعات ضعيفة المخاطر أو عالية منسوب الريع، وفي كلتا الحالتين ظل إسهام الاستثمار الأجنبي هامشيا في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الكلي خارج المحروقات[1]؛ ويمكن إرجاع سبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لم تسجل تطورا ملحوظا للأسباب التالية:

- ✓ عدم إرساء قواعد السوق؛
- ✓ وتخوف المستثمرين الأجانب، وخاصة مع عدم استقرار التشريعات والقوانين والأوضاع السياسية والاقتصادية الغير مشجعة؛

[1] بشير مصيطفى، مرجع سابق، ص: 29.

- ✓ المنظومة البنكية مازالت غير مؤهلة وغير قادر على الرقي مع المنظومة العالمية؛
- ✓ مشاكل الخوصصة، ومستقبل المؤسسات الجزائرية.

بالمقابل نجد أن أكثر من ثلثي استثمارات الشركات متعددة الجنسيات تتركز في الو.م أ ودول الاتحاد الأوروبي (انجلترا، ألمانيا، فرنسا) وسويسرا واليابان؛ ويعود هذا التركز إلى العوامل التالية:

- ✓ المناخ الجاذب لهذا النوع من الاستثمارات؛
- ✓ ارتفاع العائد على الاستثمارات في تلك الدول؛
- ✓ تزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال توافر المستوى التعليمي لعنصر العمل ومهاراته وإنتاجيته؛
- ✓ توافر البنية التحتية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصالات وغيرها؛
- ✓ الطاقة الاستيعابية الاقتصاد الوطني للدول المضيفة.

وهذا ما تفتقده الدول التي لا يعتبر الاستثمار الأجنبي جزءا داعما ومهما في منظومة الاستثمارات التي تعود على الاقتصاد بالعوائد المعتبرة. تشير التقديرات للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن الجزائر من الدول المتواضعة في استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية، ففي الوقت الذي تراجعت فيه الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ارتفعت في دول أخرى مثل المغرب ومصر وتونس، وحسب هذه المؤسسة فان الاستثمارات العربية بلغت 2 مليار دولار، حصلت الجزائر منها على 100 مليون دولار فقط، وهي قيمة ضعيفة جدا مقارنة بما حصلت عليه لبنان مثلا بقيمة استثمارات قدرت بـ 850 مليون دولار؛ والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4-6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بالدول المغاربية 1999- 2007

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	292	438	1.196	1.065	634	882	1.081	1.795	1.665
المغرب	1.364	422	2.808	481	2.314	895	1.653	2.450	2.577
تونس	368	779	486	821	584	639	782	3.312	1.618
ليبيا	128	141	113	145	143	357	1.038	2.013	2.541

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

ومنه يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية تأثرت نوعا ما بالإجراءات والقوانين والتشجيعات المقدمة من طرف السلطات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذا التأثر لم يكن بالشكل المنتظر منه، وبقي دون طموحات الجزائر[1]. لذلك على السلطات الجزائرية العمل أكثر على تشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحقيق الإطار التنظيمي المناسب وتسهيل العمل التجاري وتبسيط الإجراءات الإدارية، وإنشاء مؤسسات ترويج للاستثمار، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار وتحسين صورتها لدى المستثمرين.

[1] مفتاح صالح وسمينة دلال، **واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008، ص:119 .

المبحث الثاني: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الوطني حسب المؤشرات الدولية

تمثل المؤشرات الدولية مدخلا رئيسيا في عملية صنع القرارات، حيث أنها تؤدي دورا مهما في وصف واقع حال مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية وحتى البيئية في الدول، بالإضافة إلى أنها تعطي تصورا حول أثر السياسات والبرامج التي يتم تبنيها، وتبرز أهمية هذه المؤشرات في أنها تعتبر أحد المراجع الرئيسية التي تقيم تنافسية الدول، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تقييم التنافسية والانطباع العالمي عن الدول المصنفة ضمن تلك المؤشرات، لذلك يمكننا من خلال هذا المبحث طرح السؤال التالي: هل أن الإجراءات والجهود التي انتهجتها الجزائر في مجال النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها الانعكاس الايجابي على تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر؟

من أجل معرفة مكانة الجزائر الدولية وتقييم مناخ الاستثمار فيها وموقعها التنافسي سوف نحاول من خلال هذا المبحث تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر وفق بعض المؤشرات الدولية المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية والمهتمة بمناخ الاستثمار، وذلك لمعرفة مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين نمو الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي لهذه البلدان.

هناك المئات من المؤشرات الدولية التي تصدرها المؤسسات والمنظمات الدولية، إلا أننا في هذا المبحث سنتناول أهمها وأبرزها وذات العلاقة بتقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري؛ حيث توفر المؤشرات الدولية المعلومات اللازمة التي تساعد الدول على:[1]

- ✓ توضيح حالة الاقتصاد بمقارنة أدائه في فترات مختلفة، وكذا مقارنة أدائه بالاقتصاديات الأخرى مما يفيد في التوقع المستقبلي؛
- ✓ تشخيص العوامل التي تعيق النمو والكفاءة الإنتاجية، وسير اتجاه العام ومعرفة مدى نجاح السياسات والبرامج الحالية؛
- ✓ إقناع صانعي القرار والمسؤولين بالحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية وتحسين الأوضاع التنافسية، حيث أنه يعمل كإنذار مبكر حول وجود جوانب سلبية تحتاج إلى معالجة، أو وجود جوانب إيجابية تحتاج إلى تعزيز وتطوير والاستمرارية في البناء؛
- ✓ تعتبر أداة مفيدة لتعريف المستثمر الدولي بالبيئة العالمية التي يرغب في دخول مجالها.

المطلب الأول: تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشرات مناخ الاستثمار

يقصد بالمناخ الاستثماري مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، وذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا[2]. حيث أنه من أهم الشروط الأساسية لجذب المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب يتمثل في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى توفير الموارد البشرية المؤهلة، وتوفير قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات، ومدى تطور ونمو حجم السوق، وتوفير نسيج من المؤسسات الناجحة[3]؛ ويعرفه تقرير التنمية في العالم 2005 الصادر عن البنك الدولي بأنه مجموع العوامل الخاصة بموقع محدد، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة[4].

---

[1] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص:97. بتصرف

[2] قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط ، الجزائر، 8-9 أفريل 2009، ص:145 .

[3] Michalet C.A **, La séduction des nations ou comment attirer les investissements**, Ed Economic, Paris, 1999, p:72

[4] World bank،**world development indicators**،report 2005, p:40

فحسب تقرير عدة هيئات دولية فإن درجة الاستقرار السياسي في الجزائر بدأت تتحسن خاصة منذ الانتخابات الرئاسية التي تمت في أفريل 2004، حيث أن المقاربة الثنائية للحكومة من أجل الحد من التهديد الإرهابي عن طريق المشاركة العسكرية، وكذا مخطط المصالحة الوطنية قد أعطت نتائج معتبرة.

أولت الجزائر اهتماما متناميا لتحسين مناخ الاستثمار بها من خلال العديد من الإجراءات والقوانين والتشريعات والآليات التي تهدف في مجملها إلى تحسين مناخ الاستثمار، ولكن رغم كل هذه الجهود والمساعي والإجراءات التي تبذلها الجزائر، إلا أنها بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود الإضافية لتحسين مناخ الاستثمار وتحسين وضع بيئة الأعمال في الجزائر، فلكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار وخاصة الاستثمارات الأجنبية فلا بد من توفر عدة مقومات من أهمها:

- ✓ وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الصلة، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحماية الاستثمار؛
- ✓ وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل المصادرة، نزع الملكية..؛
- ✓ وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات.

رغم النتائج الايجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى، توصف بيئة الاستثمار في الجزائر بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا ولأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها سنقييم أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، ومن بين هذه المؤشرات الدولية التي تقيس مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال نذكر منها:

أولا- تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال:

أستحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال كمؤشر فرعي جديد سنة 2005 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي World Bank Group ومؤسسة التمويل الدولي International Finance Corporation منذ عام 2004، لقياس مدى فعالية مناخ الاستثمار في تشجيع وتسهيل أداء الأعمال في الدول، ومدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخاص، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التي تحظى بالقبول والاهتمام الواسع من قبل كافة المعنيين والمؤسسات ورجال الأعمال والحكومات.

ويتكون هذا المؤشر من عشر مؤشرات فرعية متساوية الوزن تؤثر على مختلف مراحل حياة المشروع وتشكل في مجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، فكلما قلت قيم ونسب هذه المكونات كلما دلا ذلك على تحسن بيئة الأعمال لهذه الدول، وفي حالة ارتفاع قيم المؤشر يعبر عن صعوبة بدأ وتأسيس المشروع، وهذا يعني أن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود، وتشير الدراسات أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال داخل أي دولة سواء من ناحية المدة أو من ناحية غياب المعلومات والقوانين أو ارتفاع تكلفة أداء الأعمال أدى ذلك إلى إضعاف الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة 2009- 2016 يظهر تأخرها في الترتيب الدولي بل وتذبذبها واستمرارها في التراجع من المرتبة 132 سنة 2009 إلى 163 سنة 2016 من 188 دولة، كما كانت مرتبة الجزائر سنة 2017 في المركز 156، وبذلك وصفها البنك الدولي بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (4-7): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2016.

مكونات المؤشر الفرعي/السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	نسبة التغير% 2015/2009	الإصلاحات المنفذة
الترتيب العام في مؤشر	**132**	**136**	**143**	**148**	**151**	**147**	**154**	**163**	**-9.8**	/
تأسيس الكيان القانوني	141	148	150	153	159	139	141	145	0	0
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118	136	122	127	122	-13.4	01
الحصول على الكهرباء	/	/	/	/	150	150	147	130	/	0
توظيف العمالة	118	122	122	/	/	/	/	/	/	/
تسجيل ملكية الأصل	162	160	165	167	174	156	157	163	+3.08	01
الحصول على الائتمان	131	135	139	150	126	130	171	174	-30.5	03
التجارة عبر الحدود	118	122	123	127	129	131	131	176	-11	01
حماية المستثمر	70	73	74	79	95	123	132	174	-88.6	0
سداد الضرائب	166	168	162	164	173	174	176	169	-6	02
تنفيذ العقود التجارية	126	123	123	122	128	129	120	106	+4.7	01
تصفية وإغلاق المشروع	49	51	52	59	61	60	97	73	-97.9	0

Source:- World Bank, Doing Business 2009,2010,2011, 2012 and 2014, 2015,2016
http://arabic.doingbusiness.org

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر لم تحقق تغييرا إيجابا كبير في مؤشرات البنك الدولي المعتمدة، رغم الإصلاحات الاقتصادية وكل البرامج الآليات والهيئات المشجعة للاستثمار، وفي ما يخص المؤشرات الجزئية يمكن ملاحظة ما يلي:

- يعتبر **مؤشر بدء المشروع** من العوامل المهمة الحاكمة لمناخ الاستثمار لأي بلد كونها أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار، وقد تراجعت مرتبة الجزائر في هذا المؤشر بسبعة مراتب من 141 سنة 2009 إلى 148 سنة 2010، وتراجعت كذلك بخمسة مراتب من 159 سنة 2013 إلى 164 سنة 2014، وذلك بسبب تراجع وضعف مؤشرات فرعية (عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة 12، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات 20 يوم، تكلفة إنجاز الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي 10.9%، الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي 23.6%)، فحسب دراسة قام بها البنك الدولي فإنه لإنشاء مؤسسة في الجزائر تحتاج إلى 14 إجراء ويشارك فيه الكثير من المتدخلين، هو ما يعكس صعوبة وكثرة الوثائق اللازمة لتأسيس الشركة، وعدم وجود إستراتيجية واضحة لمعالجة هذا المعوق.

- أما **مؤشر استخراج تراخيص البناء** فيقيس مدى مرونة الإجراءات اللازمة لاستصدار كافة التراخيص، والمدة الزمنية وتكلفة استصدارها، حيث احتلت الجزائر ضمن هذا المؤشر المرتبة 112 سنة 2009 لتتراجع بعدها إلى المرتبة 147 سنة 2014 مما يعكس التراجع الكبير للجزائر في هذا المؤشر، ومدى وجود البيروقراطية في مختلف الإدارات المعنية بالاستثمار، فعدد الإجراءات لاستخراج التراخيص كانت 17 والمدة الزمنية 204 يوم والتكلفة 0.9% من قيمة المستورد سنة 2015.

- **مؤشر توظيف العمالة** يقيس مدى المرونة في الحصول على وظيفة جديدة وتكاليفها، وساعات العمل وتكلفة إنهاء خدمة العامل، تراجع هذا المؤشر من الرتبة 118 سنة 2009 إلى الرتبة 122 سنة 2011.

– بالنسبة **لمؤشر تسجيل الممتلكات** والذي يعتبر من الأمور المهمة بالنسبة للمستثمر نظرا لأهميتها في تسهيل الحصول على التمويل بضمانها، ويعزى بالمتطلبات القانونية لتسجيل الممتلكات وحجم الرسوم والضرائب المقدرة لإجراء هذا التسجيل، فقد تراجعت الجزائر في هذا المؤشر من 162 سنة 2009 إلى 176 سنة 2014، إلا أنها تحسنت في سنة 2015 لتصبح الجزائر ضمن هذا المؤشر في المرتبة 157، وكانت عدد الإجراءات لتسجيل الملكية 10 والمدة 55 يوم والتكلفة 7.1% من قيمة العقار.

– **مؤشر الحصول على الائتمان** الذي يقيس مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع، وكذا تقيس مدى شفافية المعلوماتية الائتمانية وجودتها، تراجعت الجزائر فيه بشكل كبير من المرتبة 131 سنة 2009 إلى 171 سنة 2015 رغم تحسنه بعض الشيء في سنتي 2013و2014، فالمؤشر الفرعي ضمان الحقوق كان 2 من 10 ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية 2 من 6 ومؤشر مدى تغطية السجلات الائتمانية 1.9% من عدد السكان البالغين ومؤشر تغطية المعلومات الائتمانية 0%.

– **مؤشر التجارة عبر الحدود** يركز على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي، تراجعت مرتبة الجزائر في هذا المؤشر إلى المرتبة 131 سنة 2015 بعدما كانت في المرتبة 118 سنة 2009 بسبب تراجع مؤشراته الفرعية فالوقت اللازم للتصدير وصل إلى 267 ساعة وتكلفتها 967 دولار والوقت اللازم للاستيراد 576 ساعة وتكلفتها 866 دولار سنة 2015.

– **مؤشر حماية المستثمر** يقيس مدى قوة القوانين التي تحمي المساهمين من خلال شفافية صفقات الأطراف ذات العلاقة وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من التلاعب، فالجزائر تراجعت بشكل كبير في هذا المؤشر من المرتبة 70 سنة 2009 إلى المرتبة 132 سنة 2015، وبالنسبة لمؤشراته الفرعية وصل مؤشر الإفصاح 04 من 10 وكذا مؤشر مسؤولية الإدارة 01 من 10 وسهولة مقاضاة المساهمين للإدارة 40 من 10 وبالنسبة لمؤشر حماية المستثمرين الأقلية 3.3 من 10.

– **مؤشر سداد الضرائب** يقيس مدى مرونة أنظمة تحصيل الضرائب وكذا السياسات الضريبية المعمول بها، من خلال الوقت المستغرق في تعامل المستثمر مع السلطات الضريبية، وعدد مدفوعات الضرائب سنويا، ونسبة إجمالي الضرائب من إجمالي الأرباح، تراجع هذا المؤشر كذلك مثل باقي المؤشرات من المرتبة 166 سنة 2009 إلى المرتبة 176 سنة 2015 وذلك بسبب ضعف مؤشراته الفرعية حيث وصل مؤشر المدفوعات 27 مرة سنويا وذلك بوقت 385 مرة بضريبة أرباح 6.6% من صافي الأرباح.

– **مؤشر تنفيذ العقود التجارية** هو المؤشر الوحيد الذي شهد تحسن بسيط، حيث كانت مرتبة الجزائر في هذا المؤشر 126 سنة 2009 لتصبح في المرتبة 120 سنة 2015 أي بتقدم 06 مراتب، وهو يقس مدى مرونة أو جمود القوانين والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية، من خلال عدد الإجراءات اللازمة وكذا فترة إنفاذ العقود التجارية التي وصلت إلى 630 يوم والتكلفة اللازمة التي كانت 19.9% من قيمة المطالبة سنة 2015.

– **مؤشر تصفية وإغلاق المشروع** تراجع هو الآخر بشكل كبير بـ 48 مرتبة خلال الفترة 2009-2015، بسبب مؤشراته الفرعية فكان الوقت المستغرق لتصفية المشروع 41.7 بتكلفة 2.5% من قيمة الأصول بمعدل استرداد 7دولار سنة 2015.

بشكل عام نلاحظ ارتفاع في تكلفة تأسيس القيام بالأنشطة وكذا تكلفة استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية وحماية المستثمرين والحصول على التمويل وحتى تكلفة تصفية المشروع، مما لا يشجع المستثمرين المحليين والأجانب؛ إن الاقتصاد الجزائري يعاني من بيئة أعمال غير ملائمة وغير تنافسية فهو يتمتع بمحدودية مؤشرات تنافسيته المتعلقة ببيئة الأعمال وحوافز الاستثمار المناسبة، وارتفاع تكاليف القيام بأنشطة الأعمال، مما يتطلب إصلاحات جذرية ومضاعفة الجهود لتحسين بيئة الأعمال، وإذا ما قورنت الجزائر بالدول العربية نلاحظ تأخرها أيضا، إذ تحتل المرتبة 15 عربيا، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-8): ترتيب الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2015

الدول	الجزائر	تونس	المغرب	مصر
عالميا/ 188	163	74	75	131
عربيا/17	15	5	6	12

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015

يظهر من خلال الجدول التأخر الواضح الذي تعرفه بيئة أداء الأعمال في الجزائر على المستوى العالمي وكذا على مستوى الدول العربية، بالرغم ما تمتلكه الجزائر من مقومات وفرص كبيرة تفوق أغلب تلك الدول العربية.

أما عن مقارنة الجزائر عالميا في مؤشرات الاستثمار فتشير بيانات الاستثمار إلى الوضع الغير مرضي للجزائر، إلا أنه يوجد من يرجع هذا التأخر في المناخ الاستثماري إلى أن الجزائر بدأت مسيرة تنموية حديثة، وبالتالي فهي مازلت في أول طريقها نحو تحسين هذا المناخ، ويبقى وضع الجزائر يبين ضعف مناخ وبيئة أعمال بما لا يتناسب مع متطلبات الاستثمار وتحفيزه وهو ما يؤثر على استثمارات وأداء القطاع الخاص المحلي والأجنبي فالجزائر ترتب على حسب التقارير الدولية في المراتب التي لا تتناسب مع ثروتها ومواردها وإمكانياتها وحجم استثماراتها العمومية.

كما قام منتدى رؤساء المؤسسات FCE* بوضع مؤشر عام لقياس مدى تطور النشاط الاقتصادي ومناخ الأعمال في الجزائر، ووضع مؤشر وفق المعايير العالمية (الذي يحسب وفق العلاقة التالية: مؤشر الثقة الصناعي= متوسط (الإنتاج المتوقع + مجموع الطلبات – مخزون المنتجات التامة الصنع))، إذ يسمح بتقديم معلومات موضوعية حول الظروف الاقتصادية في المجال الصناعي ويسمح بمقارنة مباشرة مع أهم الشركاء الاقتصاديين الأوروبيين.

وقد سجل المؤشر العام للثقة في المؤسسات الوطنية في أكتوبر 2009 قيمة (16-)، وخلال جوان سنة 2012 سجل قيمة (4-)، وهذا التدني في قيمة المؤشر راجع حسب المنتدى إلى ارتفاع الواردات الخاصة منذ إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005، مع رفع الحماية عن الإنتاج الوطني الذي مازال غير قادر على المنافسة، مما أدى إلى تراجع نصيبه في السوق الوطنية لصالح الواردات، هذه الظروف أدت إلى تخوف المنتجين الخواص من المناخ الاستثماري السائد في الجزائر، بالنظر إلى كثرة العراقيل الميدانية التي تعترضهم[1].

ثانيا- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

المؤشر المركب هو مقياس يتم اشتقاقه من مجموعة من المعطيات المشاهدة التي تعكس وضع ظاهرة معينة محل الدراسة، حيث يتم صياغة المؤشر المركب عن طريق دمج بعض المتغيرات الفرعية المنفصلة في مؤشر واحد بالاستناد إلى نموذج معين، ويتميز مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار بالعديد من الخصائص التي تؤهله ليكون ضمن المؤشرات المركبة المرجعية على المستويين الإقليمي والدولي، ويعتمد

* يعد من أبرز التنظيمات الممثلة لأرباب العمل في الجزائر حيث يضم بنهاية 2011 حوالي 500 مؤسسة اقتصادية وطنية وأجنبية خاصة وعامة.

[1] نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر، بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولدي معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015/2014، ص:161-162. بتصرف

المؤشر على 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها إلى 58 متغيرا كميا، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال ثلاث سنوات لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار الصدمات[1]، ومكونات المؤشر موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-9): مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

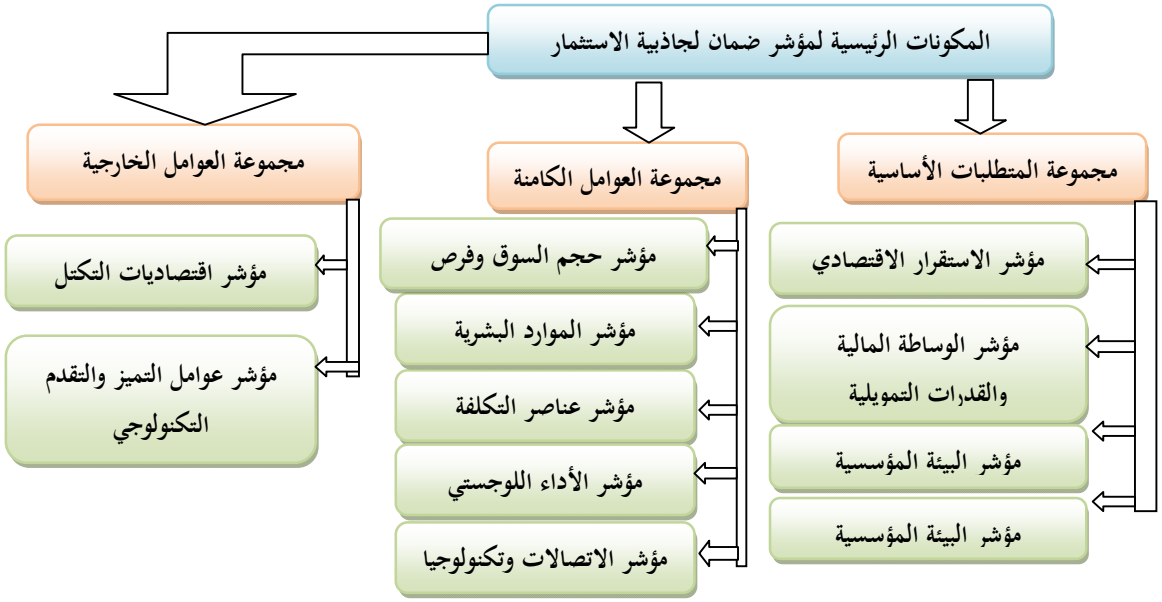

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، 2016، ص:28.

وبملاحظة تقييم أداء الاقتصاد الجزائري وفق هذا المؤشر، نلاحظ تأخر وضعف وموقعها، فحسب مؤشر الأداء والإمكانيات تعتبر أداءها أقل من إمكانياتها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4-10) : الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2016

الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية **الأداء في المجموعات الثلاثة الرئيسية**

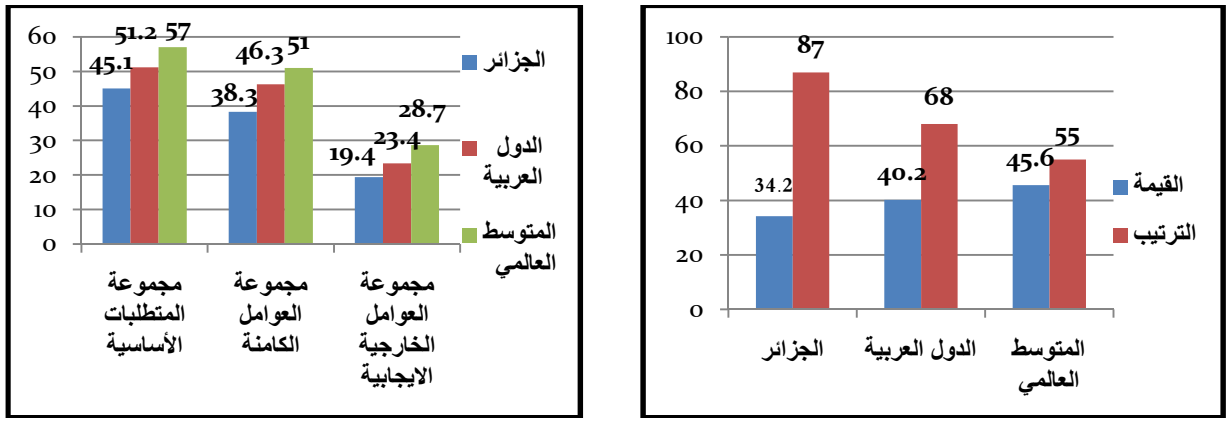

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص:120.

[1] **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص:08.

تحصلت الجزائر سنة 2016 على 34.2 نقطة في المؤشر العام للجاذبية بترتيب 87 عالميا، ومقارنة بسنة 2014 تحصلت على 32.2 نقطة وبترتيب 85 من 111 دولة، وهو ترتيب متأخر حتى داخل الدول العربية نفسها ما يعكس ضعف جاذبية مناخ الاستثمار للاقتصاد الجزائري، وعلى صعيد المجموعات الثلاثة نلاحظ أيضا تدني تقييم الجزائر على المتوسط العام العالمي وحتى العربي إذ تحصلت الجزائر سنة 2016 على 45.1 نقطة في مجموعة المتطلبات الأساسية، بينما المتوسط العربي 51.2 نقطة والمتوسط العالمي 57.0 نقطة، ومقارنة بسنة 2014 تحصلت على 46.6 نقطة، وتحصلت في مجموعة العوامل الكامنة على 38.3 بينما المتوسط العربي 46.3 والمتوسط العالمي 51 نقطة، ومقارنة بسنة 2014 تحصلت على 37.5 نقطة، وفي مجموعة العوامل الخارجية الايجابية تحصلت على 19.4 بينما المتوسط العربي 23.4 نقطة والمتوسط العالمي 28.7 نقطة، ومقارنة بسنة 2014 تحصلت على 15.0 نقطة.

على المستوى العالمي تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2016 إلى أن مجموعة الدول العربية حلت المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات بمتوسط قيمة مؤشر يبلغ 40.2 نقطة ،وبمتوسط ترتيب 68 (المتوسط العالمي 45.6 نقطة ومتوسط الترتيب العالمي 55)، أما على مستوى المجموعة العربية فتوضح النتائج أن دول الخليج بشكل عام تصدرت أفضل أداء عربي بقيمة 49.6 نقطة من إجمالي 100 نقطة،

أما فيما يخص المؤشرات الفرعية الحادي عشر فيوضح الشكل (4-11) أن أغلب أداء المؤشرات الفرعية للجزائر ضعيفة وهي أقل من المتوسط العربي والمتوسط العالمي ما عدا في أداء مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية ومؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يشهد تحسن، وهذا راجع لتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في السنوات الأخيرة، وللمقومات والإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، ولتواجد العنصر البشري الذي يقاس بمتوسط نمو إنتاجية العامل، ومتوسط سنوات التعليم، ومؤشر التنمية البشرية.

الشكل رقم (4-11): الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

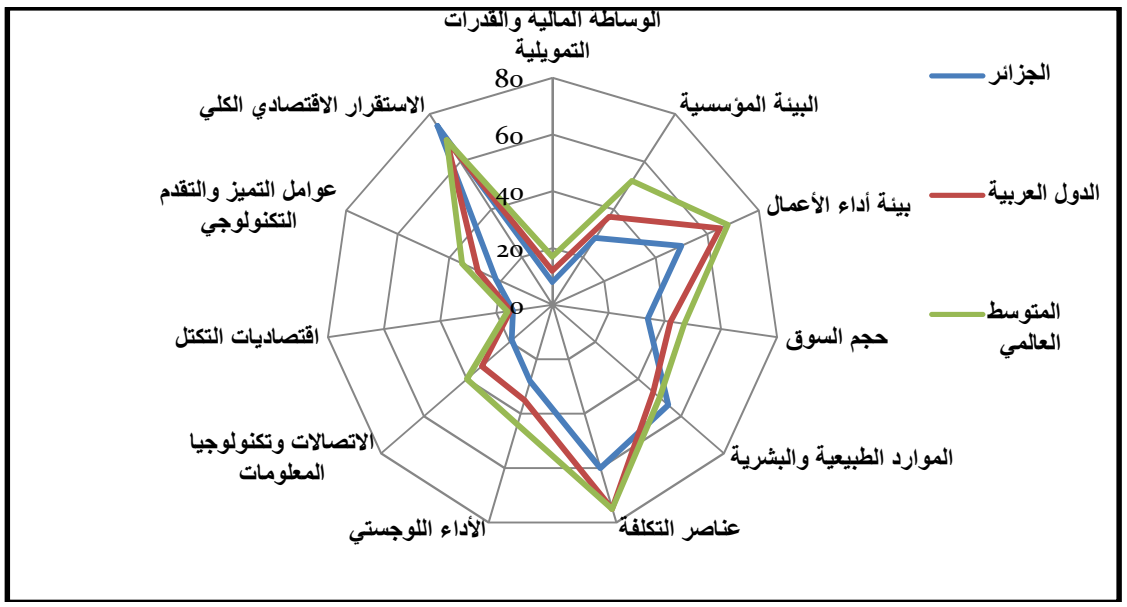

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، **مرجع سابق**، ص:120.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشري الحرية الاقتصادية والشفافية:

تهتم أنواع من المؤشرات بقياس مدى توفر الحرية الاقتصادية داخل دولة ما، ومدى وجود شفافية فيها، وفي ما يلي نستعرض تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية.

أولا- تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر عن معهد هيرتاج فاونديشن "Herrtage Foundation"، بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال " Wall street" منذ عام 1995، بهدف قياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع[1]، ويقيس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية، والتي تعني حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما يساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، ويسند هذا المؤشر إلى عشرة عوامل فرعية تشمل:

- ✓ السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية، ووجود حواجز غير جمركية)؛
- ✓ وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)؛
- ✓ حجم مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد ؛
- ✓ السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛
- ✓ تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛ ووضع القطاع المصرفي والتمويل؛
- ✓ مستوى الأجور والأسعار؛ وحقوق الملكية الفردية؛
- ✓ التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛ وأنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويتم حساب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، حيث درجات المؤشر هي:

- (من80 إلى 100) يدل على حرية اقتصادية كاملة؛ - (من70 إلى 79.9) يدل على حرية اقتصادية إلى حد كبير؛
- (من 60 إلى 69.9) يدل على حرية اقتصادية إلى حد ما؛ - (من50 إلى 59.9) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- (من 0 إلى 49.9) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2006 فإن هناك 20 دولة ذات حرية اقتصادية كاملة تتصدرها هونغ كونغ وسنغافورة وايرلندا، و52 دولة ذات حرية اقتصادية شبه كاملة (منها 5 دول عربية من بينها البحرين، الكويت، الأردن)، و73 دولة ذات حرية اقتصادية ضعيفة (منها 11 دول عربية من بينها الجزائر، تونس، مصر)، و12 دولة معدومة الحرية الاقتصادية (منها دولة عربية واحدة هي ليبيا)، و5 دول لم تحصل على الترتيب منها العراق والسودان. كما بلغت قيمت المؤشر بالنسبة للجزائر 3.46 سنة 2006 وتحتل بذلك المرتبة 13 عربيا و 119 عالميا مما يعني أن الجزائر تتمتع بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة[2].

وبالنظر إلى مؤشر الحرية الاقتصادية خلال فترة الدراسة 2001-2016 يتضح أن الحرية الاقتصادية في الجزائر مازالت ضعيفة، وفي مسار تنازلي وخاصة خلال الخمسة سنوات الأخيرة، وهو ما أشار إلية تقرير الحرية الاقتصادية إلى أن الحكومة الجزائرية تعتمد على

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **نشرة ضمان الاستثمار**، العدد 03، الكويت، 2006، ص:18.

[2] ناجي بن حسين، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد:24،2013 http://www.ulum.nl/b19.htm .

قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، وأهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، وصنفت بذلك ضمن الدول ضعيفة الحرية الاقتصادية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4-9): مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2001-2016

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الترتيب عالميا/ عدد الدول	/93 157	/68 161	/92 161	/84 161	/118 161	/106 179	/105 179	/132 179	/140 179	/145 179	/146 178	/157 178	154
الترتيب عربيا/ عدد الدول	/10 19	/11 17	/11 14	/14 17	/14 17	/14 17	/13 17	/14 17	/15 17	/15 17	/14 20	/14 20	/14 20
التنقيط في المؤشر	57.3	61.0	57.7	58.1	53.2	56.60	56.90	52.40	51.00	49.6	50.80	48.9	46.5

Source: The Heritage Foundation & Wall street journal, index of economic freedom 2010-2015 , http:/www.heritage.org/index/ranking

وبحسب الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر مازالت في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة حتى سنة 2012، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا من 179 دولة وبحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أما عربيا فقد تحصلت سنة 2014 الجزائر على المراتب الأخيرة من أصل 17 دولة عربية، كما أن أسوأ مرتبة تحصلت عليها الجزائر كانت سنة 2017 بمرتبة 172، ودخلت في منطقة الحرية المعدومة سنة 2013 بـ 49.6 نقطة، ويأتي ترتيب الجزائر متأخرا سنة 2015 مقارنة بتونس التي احتلت المرتبة 107 عالميا والمرتبة 11 عربيا، والمغرب المرتبة 89 عالميا و09 عربيا ومصر المرتبة 124 عالميا و12 عربيا سنة.

الشكل رقم (4-12): مرتبة الجزائر عالميا وعربيا من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2008-2017

مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر للفترة 2008-2017

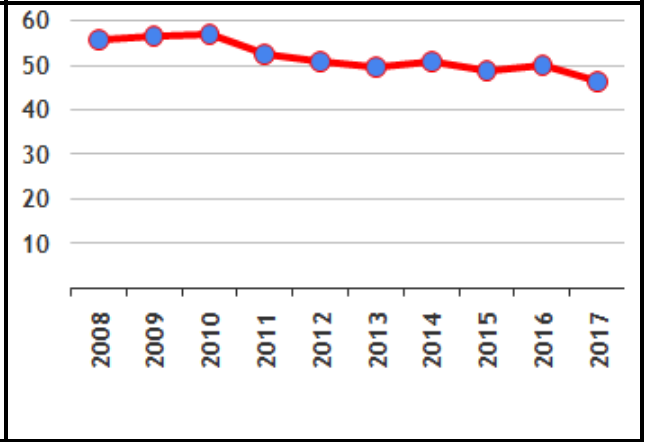

مرتبة الجزائر عالميا وعربيا لمؤشر الحرية الاقتصادية 2008-2017

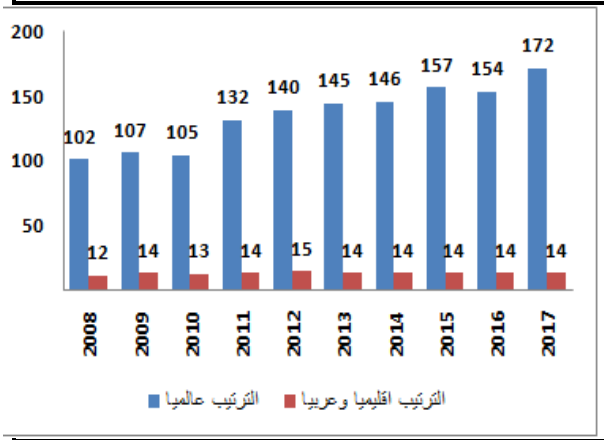

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول أعلاه

ويرجع سبب تراجع الجزائر في هذا المؤشر إلى التراجع المسجل في تنقيطها في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة له، كمؤشر السياسة التجارية والمالية والنقدية وحقوق الملكية الفكرية، وسوء إدارة الإنفاق الحكومي وانتشار الفساد، وانخفاض حرية الاستثمار والعمل، وهذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على كثرة القيود وبيئة استثمارية غير مناسبة، مما يمكننا القول مرة أخرى أنه يستوجب ضرورة إعادة

النظر في مناخ الاستثمار، وأدوات السياسة التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، ومحاربة الفساد وحماية حقوق الملكية الفكرية.

كما أرجع المؤشر سبب ضعف الحرية الاقتصادية إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد[1]. يساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في الدول لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية وعوائق التجارة وقوانين العمالة، لذا ازدادت أهمية هذا المؤشر ودوره وانعكاسه في الصورة التي يكونها رجال الأعمال عن مناخ الاستثمار في هذه الدول، لذلك يجب على الجزائر تحسين موقعها في هذا المؤشر لتشجيع رجال أعمال في الجزائر والأجانب على الاستثمار فيها، وإظهار انطباع ايجابي لهم من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة .

ثانيا- مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد):

ويصدر هذا المؤشر سنويا منذ سنة 1995 عن منظمة الشفافية الدولية التي تأسست سنة 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها فيينا، وهو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المسوحات تقوم بها 7 مؤسسات دولية مستقلة (وهي مسوحات رأي ترسل إلى مجموعة مختلفة ولا تعتمد على مقاييس إحصائية للأداء) ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد والرشوة في الدولة وتأثيرها في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها.

ويستند إلى 14 مسحا ميدانيا يأخذ القيم من 0 إلى 10، فإذا كان المؤشر 0 يعني درجة فساد عالية، 10 يعني درجة شفافية عالية، ما بين 0-10 يعني مستويات متدرجة من الشفافية؛ وقد جاء في تقرير نشرته منظمة الشفافية الدولية لعام 2005 أن العالم يخسر سنويا ما يعادل 4 تريليون دولار جراء الفساد في عمليات متعلقة بالفساد الإداري، ففي سنة 2009 قامت المنظمة باستقصاء شمل 69 دولة كانت النتيجة أن واحد من عشرة أشخاص يدفعون رشاوى للحصول على الخدمة العمومية[2].

بالنسبة لمؤشر الشفافية لا يختلف فيه وضع الجزائر كثيرا عن المؤشرات الأخرى، فقد تحصلت الجزائر في هذا المؤشر سنة 2008 على 3.2 نقطة من 10 مما جعلها تحتل الرتبة 92 من بين 180 دولة، وفي المرتبة 10 من بين 18 دولة عربية، واحتلت الرتبة 111 عالميا سنة 2009 لتنخفض قليلا في الترتيب سنة 2014 في المرتبة 88 وهو أحسن ترتيب حصلت عليه الجزائر؛ وحسب دراسة أجريت لهذه المنظمة احتلت الجزائر الرتبة التاسعة إفريقيا من بين 21 دولة والرتبة 94 عالميا في مجال الرشوة والفساد سنة 2013، وهو ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية من الدول ذات مستويات عالية من الفساد والرشوة*، والتي تحد من إقامة الاستثمارات الخاصة وتزيد في كلفتها؛ والجدول التالي يوضح وضعها ضمن المؤشر:

---

[1] دغموم هشام، **تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب بعض المؤشرات خلال الفترة 2000-2015**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، المجلد 03، العدد 01، 2016، ص:101.

[2] بشير مصيطفى، **إقتصادنا: الفرصة المتبقية، مرجع سبق ذكره**، ص:23.

* وما أكثرها قضايا الفساد التي نشهدها في الجزائر فمثلا قضية سونطراك 1و2، قضية بنك الخليفة، قضية الطريق السيار..وغيرها من القضايا المتنوعة وهو ما أسهم في فقدان الثقة في السياسة والاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا.

جدول رقم (4-10): وضع الجزائر ضمن مؤشر الشفافية للفترة (2004- 2015)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب/ عدد الدول	/97 146	/97 159	/84 163	/99 179	/92 180	/111 178	/105 180	/112 180	/105 176	/94 177	/100 175	/88 177
النقاط/10	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.8	3.4	3.6	3.6	/
نسبة التغير	/	0.1+	0.3+	0.1-	0.2+	0.4-	0.1+	0.1-	0.6+	0.2+	00	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات منظمة الشفافية الدولية، الموقع الالكتروني www.Transparency.org

حسب الجدول نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوحت ما بين 2.7 و 3.6 خلال السنوات من 2004 إلى سنة 2014، وهذا يؤكد على أن الجزائر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد، وحسب تقرير التنافسية لعام 2011-2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فإن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر، بنسبة 16% بعد كل من التمويل 19.2% والبيروقراطية 18.4%، وهذا ما يبرز الوضعية التي تتمتع بها البيئة الاقتصادية الأقل شفافية في أداء الأعمال.

وبذلك تصنف حسب هذه المنظمة ضمن البلدان ذات المعدلات العالية للفساد بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للحد من هذه الظاهرة، حيث يعتبر التمويل العقبة الأولى في الجزائر بنسبة 15.1% ثم يأتي الفساد ثاني عقبة بنسبة 13.9%[1] ، فعلى الجزائر أن تبذل مجهود أكبر وأن تنشأ لجان لمحاربة الفساد وتقصي الحقائق ومعاقبة المفسدين ومحاربة البيروقراطية وإقرار تشريعات لتعزز الشفافية الاقتصادية لتحسين صورتها لدى المستثمرين.

المطلب الثالث: تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشرات المخاطر القطرية

هناك عدة مؤشرات لقياس المخاطر القطرية في البلد، والتي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار والتبادل التجاري من قبل المستثمرين والمصدرين ورجال الأعمال والشركات، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، فهو يعتبر بمنزلة الهوية للبنوك والمؤسسات المالية أمام العالم. ويوجد نحو 150 وكالة تصنيف ائتماني تعمل في 32 دولة حول العالم[2]؛ نذكر منها:

أولا- المؤشر المركب للمخاطر القطرية PRS:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية "PRS GROUPE" من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية "ICRG" منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار والتعامل التجاري، وهو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية، ويستند هذا المؤشر على ثلاث مؤشرات فرعية، تشمل مؤشر المخاطر السياسية بنسبة 50% من هذا المؤشرات المركب، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بمعدل 25%، ومؤشر تقييم المخاطر المالية بمعدل 25%[3] .

وتتكون المؤشرات الثلاث الفرعية من مجموعة من المتغيرات:

- ✓ مؤشر تقييم المخاطر السياسية يندرج فيه 12 متغيرا منها درجة استقرار الحكومة والأوضاع الاقتصادية والسياسية؛
- ✓ مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية يندرج فيه 05 متغيرات منها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

[1] World Economic Forum, **The global competitiveness report 2014/2015**, Full Data Edition, Geneva, 2014, p:106.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، الكويت، ص:54.

[3] ناجي بن حسين، **المرجع السابق ذكره**، http://www.ulum.nl/b19.htm، تاريخ التصفح:2014/03/14

✓ مؤشر تقييم المخاطر المالية يندرج فيه 05 متغيرات منها نسبة الدين الخارجي، استقرار سعر الصرف.

ويقسم هذا المؤشر الدول إلى خمسة مجموعات حسب درجة المخاطرة : من صفر إلى 49.5 درجة مخاطر مرتفعة جدا؛ من 50 إلى 59.5 درجة مخاطرة مرتفعة؛ من 60 إلى 69.5 درجة مخاطرة معتدلة؛ من 70 إلى 79.5 درجة مخاطرة منخفضة؛ من 80 إلى 100 درجة مخاطرة منخفضة جدا؛

ويصدر هذا المؤشر من خلال تقسيم جغرافي حيث تصنف الجزائر ضمن بلدان الشرق الأوسط، وبحسب المؤشر يتميز مناخ الاستثمار في الجزائر بدرجة مخاطرة تراوحت بين معتدلة ومنخفضة خلال سنوات 2001- 2015، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4-11): وضع الجزائر ضمن مؤشر المخاطر القطرية 2001-2015

السنوات	2001	2002	2003	2005	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
الجزائر	61.5	63.8	65.8	77.3	77.5	70.8	72.0	72.0	68.0	67.0	69.0
الدرجة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
نسبة التغير	/	3.73	3.13	17.5	-1.27	-8.64	1.69	00	-5.55	-1.47	2.98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 2001-2015

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن وضع الجزائر ضمن مؤشر المخاطر القطرية تحسن بعض الشيء خلال 2007/2001، حيث كانت في سنة 2001 تقدر بـ 61.5 لتصل إلى 77.5 في عام 2008 لتصنف بذلك ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة، وهذا يزيد من حافز رجال الأعمال الخواص إلى الاستثمار في الجزائر حسب هذا المؤشر، ولكن نلاحظ أنه بدأ بالتراجع خلال 2015/2009، مما يجب على الجزائر أن تحسن أكثر من وضعيتها المتعلقة بتخفيض المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية، حتى تصل إلى الدول ذات المخاطر المنخفضة جدا. وهناك مؤشرات أخرى تقيس المخاطر القطرية وهي:

ثانيا- التقييم وفق مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية COFACE:

تصدر المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية منذ سنة 1996 والذي يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي بالأوضاع الاقتصادية، ويستند إلى مؤشرات فرعية منها قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية ومخاطر نقص العملة الصعبة، ويصنف المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيين هما درجة الاستثمار A والتي تنقسم إلى أربعة مستويات (A1، A2، A3، A4)، ودرجة المضاربة وتنقسم إلى ثلاث مستويات B ,C ,D، والجزائر ضمن المؤشر صنفت ضمن درجة الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4-12): وضع الجزائر ضمن مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية 2001-2015

السنوات	2001	2002	2003	2005	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015
درجة المخاطرة	B	B	B	B	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4

Source: Algeria : Principaux Indicateurs Économiques, Coface for Safer Trade, http://www coface.com/fr/Etudes-économiques-et-risque-pays/Algérie, Consulter le 14/12/2016.

من خلال الجدول نلاحظ استقرار مؤشر درجة مخاطرة الجزائر عند المستوى A4 من سنة 2007 إلى 2015 بعدما كان في المستوى B، وهذا نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر من خلال زيادة احتياطي الصرف مما يزيد من حافز رجال الأعمال الخواص إلى الاستثمار في الجزائر حسب هذا المؤشر ، إلا أن لا يعني أن وضع الجزائر في المستوى الجيد لأنها تبقى قريبة من درجة المضاربة، ولكن يجب على الجزائر أن تحسن أكثر من وضعيتها المتعلقة بتخفيض المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية، حتى تصل إلى الدول ذات المخاطر المنخفضة جدا .

ثالثا- مؤشر اليوورومني؛ ومؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية:

مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية يقيس المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويركز على تقييم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين بل يشمل الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة، يضم هذا المؤشر تقييما لـ 132 دولة ضمنها 17 دولة عربية، وكان تصنيف الجزائر في هذا المؤشر سنة 2012 في المرتبة 10 عربيا بعد كل من قطر، الإمارات، سلطنة عمان السعودية، الكويت، المغرب، البحرين، الأردن، تونس، لتتحصل بذلك على درجة مخاطر معتدلة.

جدول (4- 13) : مقارنة الجزائر ببعض الدول في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية 2010-2012

الدول	مؤشر PRS		التغير	مؤشر دان اند براد ستريت		التغير	مؤشر اليوورموني	مؤشر الكوفاس		التغير
	140	140 دولة		132 دولة	133 دولة		186 دولة	165 دولة	157 دولة	
	2011	2002		2011	2012			2011	2012	
الجزائر	72.0	72.0	!	5b	5c	×	40.01	A4	A4	!
تونس	72.8	64.3	×	2c	5a	×	49.81	A4	A4	!
المغرب	72.3	70.5	×	3b	3d	×	48.52	A4	A4	!
مصر	65.3	60.3	×	3c	5d	×	39.11	B	C	×

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، ص:62.

تحصلت الجزائر في مؤشر اليوورومني سنة 2012 على الترتيب 11 عربيا بدرجة مخاطر معتدلة، وهي نفس الدرجة التي تحصلت عليها في باقي مؤشرات المخاطر القطرية.

المطلب الرابع: تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشرات التنافسية العربية ومؤشر مكونات السياسات الاقتصادية

أولا- أداء الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنافسية العربية:

يعتمد تقرير التنافسية العربية على مؤشر التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، فالتنافسية الجارية تركز على الأداء الجاري والعوامل التي تؤثر عليه مثل الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها، أما التنافسية الكامنة فتعني القدرات البعيدة الأثر على التنافسية التي تشكل البنية التحتية التي تضمن استدامة القدرة التنافسية، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية، ويدخل في عناصر هذا المؤشر التعليم، والبحث والتطوير، وبيئة الابتكار والبنية التحتية، كما هو موضح في الشكل:

جدول رقم (4-14): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العربية لسنة 2012

الترتيب في المؤشر	مؤشر التنافسية الاجمالي	الأداء الاقتصادي	البنية التحتية الأساسية	البنية التحتية التقانية	تدخل الحكومة	رأس المال البشري	جاذبية الاستثمار	ديناميكية الأسواق والمنتجات	الإنتاجية والتكلفة	تكلفة الأعمال	الحاكمية وفاعلية المؤسسات	الطاقات الابتكارية
24	0.36	0.63	0.15	0.36	0.17	0.48	0.45	0.25	0.40	0.30	0.24	0.16

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2012؛

تحصلت الجزائر سنة 2012 على 0.16 في الطاقات الابتكارية وعلى 0.17 للتدخل الحكومي وكذا 0.40 في الإنتاجية والتكلفة.

وفيما يخص مؤشر صادرات الدول العربية أو مؤشر أداء التجارة فقد أظهر بعض التحسن التي شهدتها بعض الدول ومنها الجزائر التي تحسنت في هذا المؤشر خلال 2010-2012 مقارنة بسنة 2007-2008 إلا أنها في سنة 2013 تراجعت نوعا ما وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول (4-15): يوضح مؤشر أداء التجارة 2007-2013

السنوات	2007	2009	2010	2012	2013	التغير في أداء التجارة
الجزائر	100	83.2	87.0	90.4	80.9	-19.1
تونس	100	106.9	100	86.2	85.2	-14.8
المغرب	100	102.5	108	107.8	108.6	8.6

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، http://www.amf.org.ae/ar/content/2016

ثانيا- المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

يستند المؤشر المركب لمناخ الاستثمار إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتعده المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكائن مقرها بدولة الكويت منذ سنة 1996، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز كبير في الميزانية العامة، وميزان المدفوعات، والتضخم، وسعر الصرف، حيث يشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات من السياسات، السياسة المالية والتي تقاس بعجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الخام، والسياسة النقدية التي تقاس من خلال معدل التضخم، وسياسة المعاملات الخارجية التي تقاس بعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج الداخلي الخام، ويتم تحديد درجة المؤشر كما يلي:- أقل من 1: تشير إلى عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛ - من 1 إلى 2: تشير إلى وجود تحسن في مناخ الاستثمار؛ - من 2 فما فوق: تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

واستنادا لهذا المؤشر الذي يصنف الجزائر من خلال معطيات السابقة ضمن الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي، إلا لأنه يعترف بوجود بعض التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال السنوات الأخيرة بسبب برامج الإصلاحات الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الحقيقي. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4-16): وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية 2002-2014

السنوات	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14
مؤشر سياسة التوازن الداخلي	03	00	-01	03	01	03	03	03	03	-01	02	01	01
مؤشر سياسة التوازن الخارجي	03	03	03	03	03	03	03	00	03	03	01	01	00
مؤشر السياسة النقدية	00	00	00	01	00	00	00	00	01	01	00	01	00
درجة المؤشر المركب	02	01	0.6	2.3	1.3	02	02	01	2.3	01	01	01	0.3

المصدر: بالاعتماد على مجموعة من تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت

نلاحظ من الجدول أعلاه تحسن مناخ الاستثمار من سنة 2005 إلى سنة 2010 بدرجة 2.3 لتتراجع سنة 2014 إلى 0.33، لتصبح بذلك ضمن درجة الدول التي لا يوجد فيها تحسن في مناخ الاستثمار.

ثالثا- وضع الاقتصاد الجزائري في بعض المؤشرات الدولية الأخرى

1- مؤشرات التنمية البشرية:

يعبر مؤشر التنمية البشرية عن المناخ الاجتماعي الذي يدعم المناخ الاستثماري الاقتصادي، وهو وسيلة لقياس مستوى الرفاه والرعاية الاجتماعية، ويستخدم المؤشر للتمييز بين ما إذا كان البلد بلد متقدم ذو تنافسية عالية أو بلد نامي أو من البلدان الأقل نموا، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى ونوعية الحياة، حيث أن الموارد البشرية تعتبر من بين مؤشرات تهيئة البيئة المناسبة والمحفزة للاستثمار والمساعدة على النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية. كما تعكس مؤشرات التنمية مدى محورية الإنسان في العملية الاقتصادية وكونه هدفا[1].

يتكون مؤشر التنمية البشرية على مؤشرات تعتبر مهمة جدا، وهي بيانات التعليم والتدريب ومخزون رأس المال والاستثمارات في رأس المال البشري، وهذا المؤشر يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNOP" منذ عام 1990، ويتم حساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات أساسية هي:[2]

- ✓ مستوى الصحة والذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولاية ويتراوح بين 25- 85 سنة؛
- ✓ مستوى المعرفة ويقاس بمعدل محو بنسبة الأمية بين البالغين، ومستوى التعليم ويتراوح بين 0% و 100%؛
- ✓ مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و40000 دولار.

لقد قامت سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو غير اقتصادي؛ وهو أساس غير سليم. وهذا ما أدى إلى عدم التكفل- أحيانا- بالآثار الاجتماعية الناتجة عن التحول الاقتصادي، واعتماد منطق النمو الاقتصادي وحده؛ وهو ما انعكس على مستوى التنمية البشرية[3] مما جعل مؤشرات التنمية البشرية ضعيفة خلال السنوات الماضية. إلا أن مؤشر

---

[1] عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 10.

[2] ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، جوان 2009 ، ص: 71.
http://revue.umc.edu.dz/index.php/component/attachments/download/37 ، تاريخ التصفح:2013/03/20

[3] **نفس المرجع**، ص:11.

التنمية البشرية ارتفع خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 2014 بحوالي 27%؛ مما جعل أدائها يؤهلها للانضمام إلى المجموعة الصغيرة ذات المستوى المرتفع من التنمية، بحيث صنفت الأمم المتحدة الجزائر في تقريرها الصادر سنة 2013 في خانة البلدان العشرة الأكثر ديناميكية في العالم في هذا المجال[1].

الجدول (4-17): وضع الجزائر في مؤشر التنمية البشرية

السنوات	1990	1995	2001	2005	2007	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب /188	/	/	108	/	106	96	96	93	93	83
نقطة المؤشر	0.498	0.740	0.704	0.680	0.760	0.710	0.710	0.713	0.717	0.739
نسبة التغير	/	+0.24	-0.03	-0.02	+0.08	-0.05	0.00	+0.003	+0.004	+0.02

Source: PNUD, Rapport sur le Développement Humain 2013-2014, l' Essort du Sud le Progrès Humain dans un Monde Diversifié. - http://hdr.undp.org/en/data ,12/10/2016.

يوضح الجدول أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر في 0.739 سنة 2014 مقابل 0.680 سنة 2005 و 0.498 سنة 1990، مع العلم أن القيمة القصوى للمؤشر تقدر بـ1؛ وفي سنة 2012 احتلت الجزائر المرتبة 93 عالميا ضمن 187 بلدا عادت فيها المرتبة الأولى للنرويج (0.955) والمرتبة الأخيرة للنيجر (0.304)، وفي منطقة المغرب العربي تأتي الجزائر وراء ليبيا التي احتلت المرتبة الـ 64 بمؤشر يقدر بـ0.769 متبوعة بتونس في المرتبة المرتبة 94 بمؤشر قدره 0.712.، والمغرب في المرتبة الـ 126 بمؤشر يقدر بـ0.591، حيث صنف ضمن الدول التي لها تنمية بشرية "متوسطة"؛ ولدى تطرقه إلى معيار التمدرس في الجزائر أشار التقرير إلى أن نسبة محو الأمية لدى الفئة البالغ سنها 15 سنة فما فوق تقدر بـ 72.6% .

تجدر الإشارة إلى وجود فارق بين مستويات تطور التنمية البشرية مع الوقت، حيث شهدت الفترة الممتدة بين 1995 و 2000 (التي مرت خلالها الجزائر بأزمة متعددة الأوجه أثرت سلبا على مكتسبات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية)، تطورا بطيئا لمؤشر التنمية البشرية بمتوسط سنوي قدره 1.1%، بينما صادفت الفترة الممتدة من 2000 و 2005 بداية تطور أسرع وتيرة، مع استئناف الجزائر لبرامج الاستثمار في القطاع الاقتصادي والاجتماعي (1.5%)، وكذا سجل ابتداء من سنة 2008 معدل نمو أبطأ (1.3%)، لكنه يفوق المعدل المسجل خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 2000 وهي ظاهرة طبيعية قد تعود إلى مقتضيات تحقيق مستويات أداء أعلى من حيث النوعية،كمستويات الدول ذات المستوى العالي جدا من التنمية[2].

كما أنه بناءا على التقرير السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد تم التوصل إلى أن مؤشر الفقر في الجزائر قد تراجع بين 1995و2005 من 23.25% إلى 60.16%، ويعود ذلك إلى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إلا أن تقرير سنة 2007 للمجلس أظهر فوارق كبير بين ولايات الوطن من حيث عدة جوانب منها التغطية الصحية.

إلا أن القيم المرتفعة لمؤشر التنمية البشرية مسنودة بسياسة الإنفاق العام التوسعية، لاسيما النفقات الاجتماعية والتي تم تمويلها عن طريق عوائد النفط، وتجاوزا لأثر المزاحمة، فإن هناك نوع من الإرباك في تحقيق التنمية المستدامة عبر تشوه العلاقة بين تحقيق الرفاه البشري عبر الزمن، والاستدامة البيئية؛ كما أن دور القطاع الخاص في دعم مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر يبدو ضعيفا وغير مؤثر بشكل كافي.

[1] ازدهار الجنوب: **التقدم البشري في عالم متنوع**، التقرير السنوي حول التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

[2] C.N.E.S ،PNUD، **ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر ؟**، الجزائر، ص:57.

2- مؤشرات العالمية للحوكمة Global Governance Indicators:

تم إصدار المؤشرات العالمية للحوكمة منذ سنة 1996 بناءا على برنامج البنك الدولي (World Bank) من خلال تقارير سنوية، ويتضمن هذا المؤشر ستة مكونات أساسية هي: المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد، حيث يتم احتساب هذه المؤشرات عن طريق إجراء مسوحات وتقييمات ودراسات تقوم بها أكثر من 30 منظمة في جميع أنحاء العالم ويتم تحديثها سنويا، يتم تمثيل كل مؤشر من هذه المؤشرات بنسبة مئوية، وكلما كانت النسبة أعلى كانت النتيجة أفضل؛ والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في المؤشرات العالمية للحوكمة خلال 2000-2014:

جدول رقم (4- 18): واقع الجزائر في المؤشرات العالمية للحوكمة خلال 2000-2014

السنة	2000	2005	2007	2010	2013	2014
مكافحة الفساد: التقدير	-0.95	-0.42	-0.51	-0.49	-0.47	-0.62
النسبة %	14.1	41.5	36.9	37.1	39.3	31.7
فعالية الحكومة: التقدير	-0.96	-0.43	-0.56	-0.48	-0.54	-0.48
النسبة %	14.1	39.0	32.5	38.8	35.1	35.6
الاستقرار السياسي:التقدير	-1.5	-0.9	-1.1	-1.3	-1.2	-1.2
النسبة %	9.2	20.8	14.5	11.4	12.3	10.5
الجودة التنظيمية: التقدير	-0.69	-0.43	-0.61	-1.17	-1.17	-1.28
النسبة %	23.0	38.2	27.2	10.5	11.8	8.2
سيادة القانون: التقدير	-1.17	-0.70	-0.73	-0.66	-0.75	-0.73
النسبة %	12.4	30.6	25.5	31.0	27.0	26.3
المشاركة والمساءلة: التقدير	-1.21	-0.76	-1.00	-1.03	-0.89	-0.82
النسبة %	13.0	26.4	19.7	18.0	22.5	26.1

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على تقارير البنك الدولي، http://info.worldbank.org ، تاريخ التصفح 2016/10/12

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تحسنت في 5 مؤشرات فرعية للحوكمة، في حين تراجع مؤشر واحد وهو مؤشر الجودة التنظيمية من 23% سنة 2000 إلى 8.2% سنة 2014. ويشير تقرير البنك العالمي سنة 2009 ترتيب الدول في مؤشر الحوكمة الذي تصدرت السويد فيه السلم إلى أن الجزائر تقع في مستوى أقل من المتوسط، ما يعني ضرورة بذل مزيد من الجهد لتحسين أداء الحوكمة الإدارية فيها[1]، ومن ثم تحسين ثقة رجال الأعمال بأجهزة الحكومة، وتقليل التكاليف الزائدة في تنفيذ المشاريع.

قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات GCGF، ومؤسسة التمويل الدولية IFC لوضع إطار حوكمة المؤسسات الجزائرية، عقد بعدها مؤتمر في 11 مارس 2009 الذي صدر فيه دليل حوكمة المؤسسات الجزائرية، والذي يبين الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الرشيد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة[2].

[1] بشير مصيطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص:23.

[2] علي عبد الصمد عمر، **إطار حوكمة المؤسسات الجزائرية- دراسة مقارنة مع مصر-**، الجزائر، ص:41.على الرابط، تاريخ التصفح 2016/12/01، https://drive.google.com/file/d/0B37LeHL0AzoFd2x2UjJKRmtjQmM/view

3- مؤشر العولمة " كوف" kof : index of globalisation:

وهو مؤشر يصدر عن معهد " كوف " السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية (swiss Economic Institute)؛ ويعنى بقياس العولمة من خلال ثلاث أبعاد أساسية: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ويغطي هذا المؤشر الكلي للعولمة 123 دولة منها 12 دولة عربية؛ ويتم احتساب المؤشر الكلي للعولمة عن طريق المؤشرات الثلاث الفرعية، وكلما كان مجموع هذه المؤشرات أعلى كان وضع الدولة أفضل، ويتم احتساب المؤشرات الثلاثة الأساسية كما يلي:[1] مكونات مؤشر العولمة الاقتصادية الوزن النسبي 34% - مكونات مؤشر العولمة الاجتماعية الوزن النسبي 37% - مكونات مؤشر العولمة السياسية الوزن النسبي 28%.

حصلت الجزائر على المرتبة 117 عالميا من 122 دولة في مؤشر العولمة لسنة 2015 بمؤشر 49.36، متراجعة بذلك 4 مراتب مقارنة بسنة 2013 حيث حلت في المرتبة 103 بمؤشر 52.37، وتراجعت أكثر في الترتيب مقارنة بسنة 2007 والتي كانت في المرتبة 95، إلا أنها تحسنت في المؤشر الذي كان 45.50، وهذا راجع إلى تدني ترتيبها في المؤشرات الفرعية، والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر في المؤشر الرئيسي والمؤشرات الفرعية.

جدول رقم (4- 19): يوضح ترتيب الجزائر في المؤشر الرئيسي والفرعية لمؤشر العولمة 2007-2015

المؤشرات / السنوات	العولمة الاقتصادية		العولمة الاجتماعية		العولمة السياسية		المؤشر الكلي		الدولة الأولى	
	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	الرتبة	المؤشر	عالميا	عربيا
2015	139	40.49	138	35.21	55	82.04	117	49.36	ايرلندا	الإمارات
2014	139	39.72	140	34.95	53	83.66	117	49.33	ايرلندا	الإمارات
2013	118	47.13	133	35.28	51	83.94	103	52.37	بلجيكا	الإمارات
2007	95	43.92	115	26.52	42	75.61	94	45.50	بلجيكا	الإمارات

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية، http://www.kof.ethz.ch .

بالنسبة لترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية فقد تراجعت بالنسبة للترتيب في المؤشرات الثلاثة الفرعية، مع أنها تحسنت بالنسبة لقيمة المؤشر في مؤشرات العولمة الاجتماعية من 26.52 سنة 2007 إلى 35.21 سنة 2015، ولكن تبقى وضعية المناخ الاجتماعي سيئة، ومؤشرات العولمة السياسية التي تحسنت من 75.61 سنة 2007 إلى 82.04 سنة 2015، بعكس مؤشرات العولمة الاقتصادية التي تراجعت بحوالي 3.5 أي من 43.92 سنة 2007 إلى 40.49 سنة 2015، وهو ما يدل أن الجزائر لم تتحسن في مؤشرات العولمة الاقتصادية، وهذا قد يعكس فشل الإصلاحات المطبقة ضمن المخططات التنموية.

4- تقييم تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشرات التكنولوجيا والمعرفة:

تعد مؤشرات التكنولوجيا والمعرفة على قدر كبير من الأهمية في مجال توفير مناخ الاستثمار في الجزائر، وهو دليلا هاما على القدرات الرائدة في تغذية الصناعات القائمة والجديدة؛ كما يشكل العنصر الأهم لبناء القوة التكنولوجية، التي تعد العامل الأساسي للتفوق وتنافسية الأمم، وهذا يتطلب جهود وتغييرات هامة في اتجاهات متنوعة، منها دور الحكومة من خلال السياسات والهياكل التشريعية والتنظيمية، وأيضا بناء القدرات لضمان استدامة قطاع التكنولوجيا والمعلومات، كما أن إنفاق الدولة على التكنولوجيا والبحث والتطوير والتوسع في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين المختصين له أثره على تحسين البنية الاقتصادية والاستثمارية

[1] عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007، ص:169.

وتوفير المناخ الابتكاري بما يدعم ويشجع المشاريع الخاصة المحلية منها والأجنبية، ومنه رفع تنافسية الاقتصاد؛ ويؤكد تقرير تنافسية اقتصاد المعلومات لسنة 2013 أن المعلوماتية تتيح إمكانية تعزيز الكفاءة والابتكار.

وحسب رأي المختصين فإن الجزائر بحاجة إلى دعم أكثر لتكنولوجيا المعلومات؛ بالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال تقنين تقنية المعلومات الحديثة فيما يتعلق بتشجيع التشريعات على استعمال التقنيات الحديثة في المجالات الاقتصادية والإدارية مثل التجارة التوقيعات الالكترونية وحماية المستهلك، إلا أن التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي الدولي سنة 2015-2016 صنف الجزائر في الاستعداد التكنولوجي في المرتبة 126 من أصل 140 بعلامة 2.63 من 7، في حين تصدرت قطر الدول العربية ولوكسمبورغ التصنيف العالمي. وهذا الوضع يعكس تأخر درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها من الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة؛ ويعكس ضعف المجهودات المبذولة من قبل الحكومة في هذا المجال من خلال عدم دعم العلماء والمهندسين والبحث.

5- مؤشر جاهزية البنية الرقمية NRI:

يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية Network Readiness Index ضمن التقرير الدولي لتقنية المعلومات، ويقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال نحو 71 مؤشرا فرعيا منها 32 مؤشر بيانات كمية والباقي مؤشرات نوعية تعتمد على مسح آراء الخبراء في الدول التي شملها التقرير، وتشمل التقرير 138 دولة منها 15 دولة عربية خلال سنة 2011، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية، يحتوي كل مؤشر فرعي على ثلاث أعمدة تتمثل في: - بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات؛ - مدى جاهزية الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات؛ - مدى استخدام الشرائح الرئيسية لتقنيات المعلومات والاتصالات. وقد تحصلت الجزائر في هذا المؤشر على الترتيب 12 عربيا و117 عالميا برصيد 3.17 سنة 2011/2010، وتراجعت بذلك على ما كانت عليه خلال 2010/2009 برصيد 0.12[1]. كما تدهورت الجزائر في **مؤشر الحكومة الالكترونية** فقد جاء ترتيبها في المؤشر سنة 2015 بترتيب 150 متراجعة بذلك عن ترتيب سنة 2014، والتي احتلت فيه الجزائر المرتبة 82، ويعكس التأخر الواضح في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى عدم مواكبة الحكومة الجزائرية للتكنولوجيا الحديثة وتطلعات العصرنة.

6- موقع الاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر الابتكار العالمي GII (Global Innovation Index) :

يشارك في إصدار هذا المؤشر كل من جامعة كورنيل Cornell University، كلية إدارة الأعمال العالمية INSEAD، المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، اتحاد الصناعات الهندية؛ هو مؤشر سنوي يصنف أداة الابتكار* في أكثر من 128 اقتصاد حول العالم من بينها 13 دولة عربية بناءا على أكثر من 82 مؤشر جزئي، هو ما يمثل 92.8% من سكان العالم، و 97.9 من الناتج المحلي الإجمالي GDP في العالم، مما يجعله من أكبر المؤشرات العالمية انتشارا التي تقيم أوضاع الدول والاقتصاديات المختلفة .

يعتمد مؤشر الابتكار العالمي كما في الشكل (4-13) على اثنين من المؤشرات الفرعية الرئيسة، وهما: مؤشر مدخلات الابتكار، ومؤشر مخرجات الابتكار، وكل واحد منهم يتمحور حول ركائز أساسية؛ أما بالنسبة للمؤشر الأول وهو مدخلات الابتكار فيرتكز

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، الكويت، ص:152.

* يعتبر الابتكار المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في هذا العصر، ونظرا للأهمية الكبرى التي توليها دول العالم للابتكار فقد صدر أول مؤشر للابتكار العالمي سنة 2007 لقياس أداء الابتكار في الاقتصاديات العالمية، وليكون أداة مرجعية لصناع السياسات ورجال الأعمال ولمن يسعون لمعرفة وضع الابتكار في أي دولة في العالم. للاطلاع على الرابط:

على خمس ركائز تبين عناصر الاقتصاد الوطني التي تتيح الأنشطة الابتكارية، وهي: المؤسسات، رأس المال البشري والبحوث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور الأعمال؛ أما المؤشر الثاني وهو مخرجات الابتكار فيرتكز على ركيزتين اثنتين وهما: المخرجات التكنولوجية والمعرفية، المخرجات الإبداعية؛ وكل ركيزة من الركائز السابقة منقسمة إلى ركائز فرعية وكل ركيزة فرعية مكونة من مؤشرات فردية وصلت في مؤشر سنة 2016 إلى 82 مؤشر فردي؛ بطريقة معينة يتم احتساب جميع الركائز والمؤشرات الفردية السابقة لتؤول في النهاية إلى أربعة قياسات أساسية، يتم احتسابها معا؛ ليصدر المؤشر العام للدولة، وهي: مؤشر مدخلات الابتكار، مؤشر مخرجات الابتكار، نتيجة مؤشر الابتكار الشامل، نسبة كفاءة الابتكار.

الشكل رقم (4- 13): منهجية مؤشر الابتكار العالمي

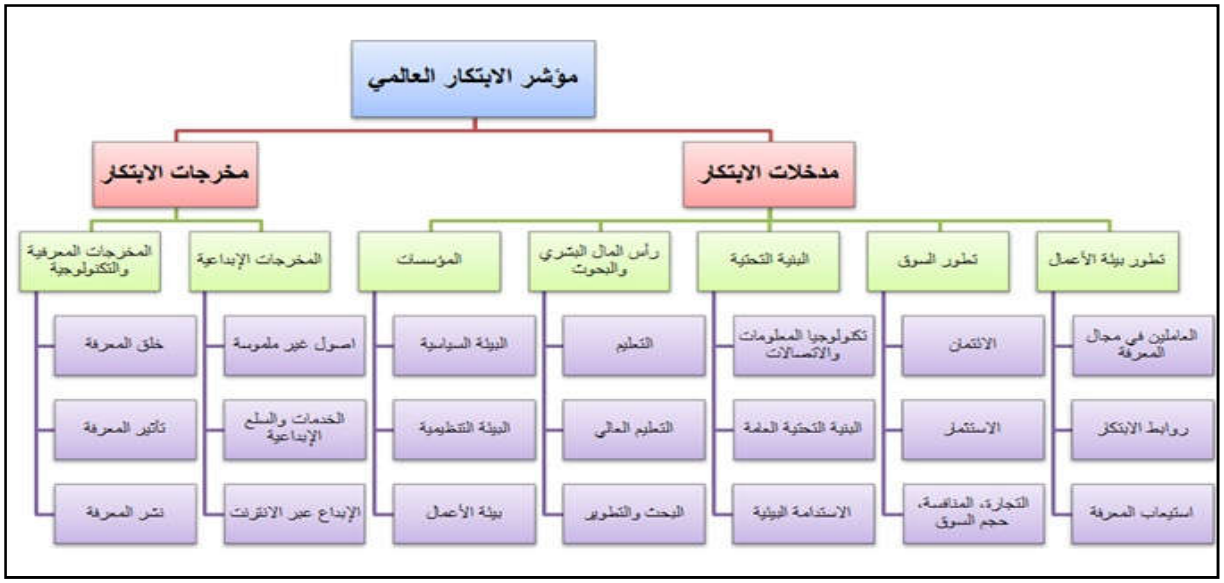

المصدر: أشرف إبراهيم، **في 8 نقاط: تعرف على "مؤشر الابتكار العالمي 2016" وترتيب دولتك فيه**، تقرير على الرابط:
https://www.sasapost.com/global-innovation-index-2016/

مؤشر الابتكار العالمي يجمع البيانات من أكثر من 30 مصدرا، ويغطي طائفة واسعة من برامج دعم الابتكار والنتائج؛ كما يتم مراجعة الآلية التي يتم من خلالها احتساب المؤشر العام لكل دولة في عملية شفافة لتحسين الطريقة التي يتم بها قياس الابتكار. ويوضح الشكل التالي وضع الجزائر منذ سنة 2007 إلى غاية سنة 2016.

الشكل رقم (4- 14): ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار العالمي خلال 2007-2016

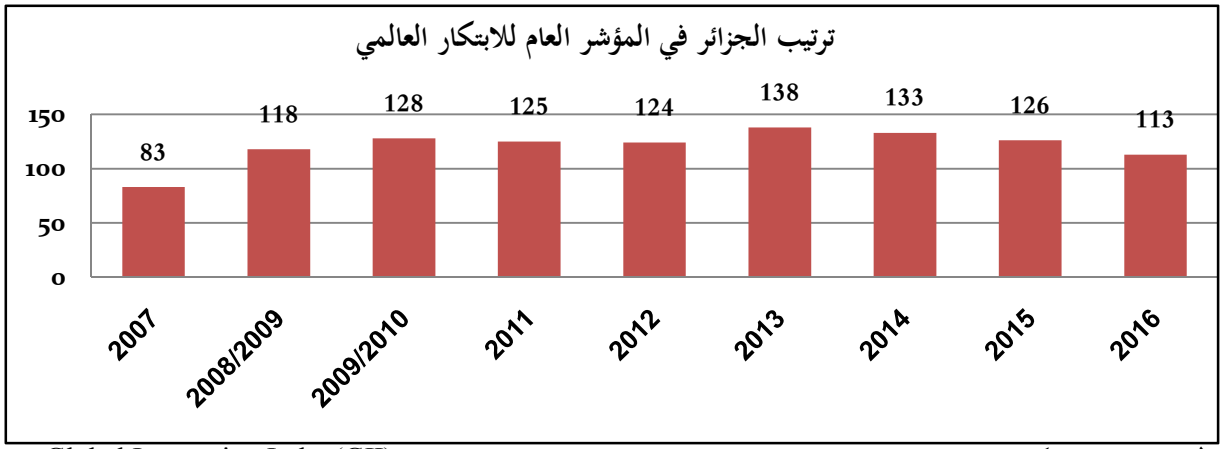

المصدر: مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index(GII), https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4064

تراجعت الجزائر بقدر كبير ولم تطور مستويات الابتكار فيها، حيث حصلت في مؤشر عام 2016 على المركز 113 عالميا، والمركز 12 عربيا من أصل 13 دولة عربية، بعد أن كانت في المركز 83 عالميا في سنة 2007 متراجعة بذلك بـ 30 مركز؛ بالرغم من إمكانياتها ومواردها الطبيعية الكبيرة إلا أن الجزائر لم تحسن استغلال ذلك، لدرجة أنها احتلت قاع التصنيف في سنة 2011، لتصبح الدولة رقم 125 والأخيرة؛ يضاف إلى هذا ما جاء به تقرير التنافسية العالمي لسنتي 2014/2015، حيث تحتل الجزائر المرتبة 133 من أصل 148 دولة في مؤشر الإبداع والابتكار، وهو ما يعتبر أكبر تحدي لمستقبل والوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري؛ فحسب قول "**مارجريتا درينك– هانز**" إحدى خبراء الاقتصاد البارزين، ورئيس التنافسية العالمية والمخاطر وعضو اللجنة التنفيذية للمنتدى الاقتصادي العالمي بجنيف:

« **في المستقبل سيتم تحديد التقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلد بشكل متزايد من خلال قدرتها على الابتكار والتكيف بسرعة مع البيئات الجديدة، كما أن البحث العلمي والتكنولوجي، والتنمية والإبداع، وخلق الأفكار التجارية الجديدة، والقدرة على تنفيذ نماذج أعمال جديدة، سوف تحدد . على نحو متزايد أيضا . نجاح الدولة**[1] ».

وهذا ما يجعل هذا المؤشر مهم حاليا وفي المستقبل، ويوضح الشكل التالي وضع الجزائر سنة 2016 وترتيبها عربية، كما يلي:

الجدول رقم (4– 20): ترتيب الجزائر عربيا في مؤشر الابتكار العالمي سنة 2016

الترتيب على مستوى الدول العربية	الدول	الترتيب العالمي لسنة 2016
01	الإمارات	41
02	السعودية	49
03	قطر	50
07	المغرب	72
09	تونس	77
12	الجزائر	113

المصدر: من إعداد الطالب: أشرف إبراهيم، **مرجع سابق**، https://www.sasapost.com/global-innovation-index-2016/

يبين مؤشر الابتكار العالمي 2016 أن هناك فجوات كبيرة بين الدول العربية، فالإمارات مثلا: تحتل المرتبة 41 عالميا والأولى عربيا وتدخل بذلك ضمن قائمة الـ 45 اقتصادا الأعلى ابتكارا في العالم، بينما تقبع اليمن والجزائر ومصر في ذيل الدول العربية وفي قاع التصنيف العالمي.

وبالرجوع إلى بعض الأرقام في مجال الابتكار نرى أن نسبة الباحثين الجزائريين إلى عدد السكان تمثل 0.06%، وهو رقم متواضع مقارنة بأحد شركاء الجزائر التجاريين (فرنسا) حيث ترتفع النسبة فيها إلى 0.43%، أما نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي إلى إجمالي الدخل ضمن البرنامج الوطني فاقتربت مع بداية سنة 2010 من 0.2%، وهو بعيد عن المعدل العالمي الذي يلامس 04%. وبالنسبة لنفقات الابتكار في الجزائر فتمثل 1% من الناتج الداخلي الخام، مما جعله تشكل أحد أسباب ضعف استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار، وهذا ما يضعف ميزان مدفوعات الابتكار ويدفع إلى استيراد التكنولوجيا بدل الاستثمار في الابتكار[2].

[1] أشرف إبراهيم، **مرجع سابق**، https://www.sasapost.com/global-innovation-index-2016/

[2] سواكري مباركة، عيسات العربي، **مرجع سابق ذكره**، ص:49.

المبحث الثالث: تحليل واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنافسية العالمي

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي* WEF "WEFORUM world Economic Forum " منذ عام 1979 بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يصدر المنتدى الاقتصادي سنويا تقرير التنافسية العالمي الذي يعد من أهم النشاطات البحثية التي تصدر عن المنتدى في دافوس بسويسرا، وهو مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، ويهدف إلى قياس المنظومة المترابطة والمتكاملة (من العوامل الأساسية، المؤسساتية، السياسات الشاملة) التي تشكل معا قاعدة لإحداث النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية الدول على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي، ويحتوي بذلك في مكوناته على محددات مرتبطة بالاقتصاد الكلي والجزئي.

المطلب الأول: منهجية مؤشر التنافسية العالمي

لبناء مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي يتم الحصول على البيانات من خلال مصدرين كمية ونوعية، ثلث (30%) المؤشرات والمعطيات يتم الحصول عليها من طرف المؤسسات والهيئات الدولية المعترف بها كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، وتمثل مؤشرات إحصائية، أما بقية المعطيات (70%) يتم الحصول عليها من خلال المسح السنوي لآراء الفاعلين الاقتصاديين ورجال الأعمال والمديرين التنفيذيين في مختلف الدول حول مناخ الأعمال (يتم استطلاع رأي لأكثر من 15 ألف شخصية من كبار رجال الأعمال)، ويتم هذا المسح بالتنسيق مع مختلف الهيئات الشريكة في دول العالم. مثلا في الجزائر يتم المسح بالتنسيق مع مركز البحوث الاقتصادية التطبيقية للتنمية والمعرف بإسم كرياد "CREAD"[1].

ويقيس المؤشر العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار لـ 140 دولة حول العالم، ويعتمد على ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس مدى تنافسية الدولة عالميا، وهي المتطلبات الأساسية للاقتصاد، والعوامل المحسنة لكفاءة الاقتصاد، وعوامل الإبداع والتطور، ويندرج تحت تلك المؤشرات الثلاثة 12 مؤشرا فرعيا، وتتفرع منها 114 مؤشرات أخرى أكثر تفصيلا، ويأخذ GloCI** القيم من 01 إلى 07 حيث يشير 01 إلى أسوء درجة ويمثل 07 أفضل درجة.

كما يرتكز تقرير التنافسية العالمي في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة، حيث يفترض التقرير أن المحركات التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف المراحل الثلاثة للنمو، وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، وذلك وفق الناتج المحلي الإجمالي للفرد من جهة وأهمية الموارد الطبيعية في الاقتصاد من جهة أخرى[2]، وفي هذا الإطار يقسم تقرير التنافسية العالمي الدول المشاركة **ضمن خمسة مراحل حسب تطور القدرات التنافسية لاقتصادياتها** على الشكل التالي:

---

* المنتدى الاقتصادي العالمي هو تجمع اقتصادي عالمي كبير تأسس في مدينة دافوس السويسرية سنة 1971 وكان اسمه عند التأسيس منتدى دافوس، يضم أغلب دول العالم ويحضره رؤساء الدول الكبرى وممثلي الشركات متعددة الجنسيات وكبار رجال الأعمال، يناقش القضايا الاقتصادية العالمية ويضع الخطط لمجابهة الأزمات الراهنة والمحتملة في إطار الحرية الاقتصادية والتجارية. راجع: عبد القادر عبيدلي، محمد لحسن علاوي، **مرجع سابق ذكره**، ص:84.

[1] عبد القادر عبيدلي، محمد لحسن علاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:86.

** وهو اختصار لمؤشر التنافسية العالمي Global Competitiveness Index

[2] راتول محمد، سي علي أسماء، **دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014-2015**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 13، 2015، ص:68.

- ✓ **المرحلة الأولى: الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية:** وهي الدول المعتمد على الموارد الطبيعية المتوفرة، أما بالنسبة لمحركات النمو في هذه المرحلة هي أداء المؤسسات العامة والخاصة، البنية التحتية، توازن الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي وتشكل هذه المؤشرات الأربعة ثقلا قدره 60% من مؤشرات التنافسية الإجمالية مثل اليمن وموريتانيا.
- ✓ **المرحلة الانتقالية الأولى:** وهي مرحلة انتقال الاقتصاد بين المرحلتين الأولى والثانية مثل الجزائر، مصر، الكويت، سوريا.
- ✓ **المرحلة الثانية: مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة:** وهي الدول التي تعتمد على الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة، ومحركات النمو ومعززات الكفاءة هنا هي التعليم العالي والتدريب، حجم السوق،كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، كفاءة الأسواق المالية، الجاهزية التكنولوجية، ويبلغ وزنها 50% من المؤشر الإجمالي مثل الأردن وتونس.
- ✓ **المرحلة الانتقالية الثانية:** وهي مرحلة انتقال الاقتصاد بين المرحلتين الأولى والثانية مثل لبنان، عمان.
- ✓ **المرحلة الثالثة: مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الابتكار:** وهي الدول التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي، ومحركات النمو هنا هي تطور بيئة الأعمال والإبداع والابتكار ويبلغ وزنها 30% مثل الإمارات المتحدة العربية.

الشكل رقم (4- 15): المتطلبات الأساسية لكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي

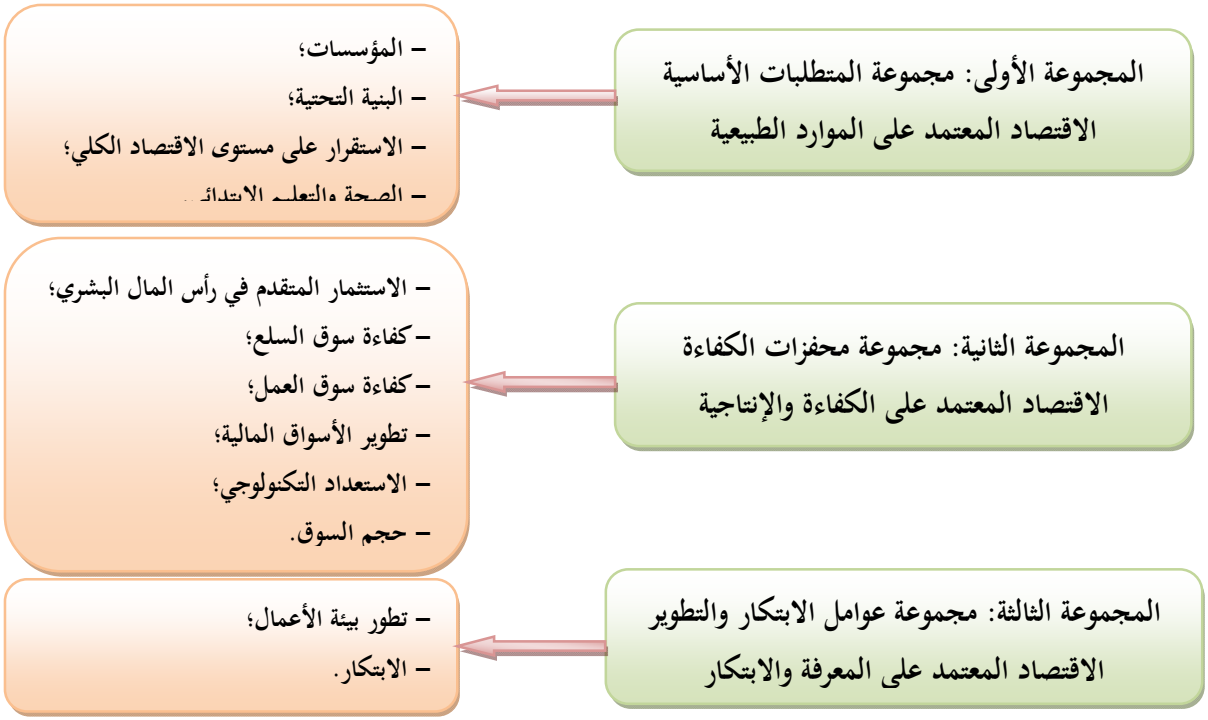

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير التنافسية العالمي 2014-2015، http://www.weforum.org

الدول التي تعتمد على مجموعة عوامل الابتكار والتطوير تتصدر دائما المراتب الأولى، حيث تصدرت سويسرا ترتيب مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2015-2016 للعام الخامس على التوالي[1]، تلتها سنغافورة في المرتبة الثانية التي تواصل جهدها التصاعدي لتصبح ثاني أكثر اقتصاد تنافسي في العالم، فيما احتلت دولة قطر المركز الرابع عشر؛ كما نلاحظ أن الدول الأوروبية لا تزال تهيمن على أكبر حيز ضمن قائمة أفضل عشر دول عالميا في المؤشر، بما تؤكد مكانتها ضمن أكثر الاقتصاديات تنافسية؛ أما عن الأهمية النسبية للمؤشرات الفرعية ومراحل التطور الخمسة للقدرات التنافسية، فيوضحه الجدول التالي:

[1] فايدي كمال، **مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 04، 12/ 2015، ص:68.

جدول رقم (4- 21): الأهمية النسبية للمؤشرات الفرعية ومراحل التطور الخمسة للقدرات التنافسية

مراحل التطور / المؤشرات	مرحلة الاعتماد على الموارد الطبيعية	المرحلة الانتقالية الأولى	مرحلة الاعتماد على الفعالية والكفاءة	المرحلة الانتقالية الثانية	مرحلة الاعتماد على الابتكار
الحد الأدنى للناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	2000 >	2999-2000	8999-3000	17000-9000	17000<
الوزن النسبي لمجموعة المتطلبات الأساسية	%60	%60-%40	%40	%40 -%20	%20
الوزن النسبي لمجموعة محفزات الكفاءة	%35	%50 -%35	%50	%50	%50
الوزن النسبي لمجموعة عوامل الابتكار والتطوير	%5	%10 -%5	%10	%30 -%10	%30

Source: The World Economic Forum, The Global Competitiveness Index GCI, report 2014/2015 ,p:10. http://www.weforum.org

* بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية لا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقياسا وحيدا لتحديد مرحلة التنمية فيها

المطلب الثاني: موقع الجزائر ضمن المؤشر العالمي للتنافسية

بالنسبة للجزائر تحصلت على قيمة مؤشر 4.0 نقطة، محتلة بذلك المرتبة 87 من أصل 138 دولة سنة 2017/2016، وهي نفس المرتبة التي تحصلت عليها الجزائر سنة 2016/2015 متحسنة بـ 10 مراكز على سنة 2015/2014. وهو ما يفسر بأن مناخ التنافسية في الجزائر غير مشجع على نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية[1]. والجدول التالي يوضح تطور أداء الجزائر التنافسي خلال الفترة 2011-2016.

جدول رقم (4- 22): ترتيب الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2011-2016

المؤشرات / السنوات	2012-2011		2013-2012		فرق الأداء	2015-2014		2016-2015		فرق الأداء
	ترتيب/142	النقاط/07	ترتيب/144	النقاط/01		ترتيب/148	النقاط/07	ترتيب/140	النقاط/07	
الترتيب العام للتنافسية	87	4.0	110	3.7	-23	97	4.08	79	3.97	-14
المتطلبات الأساسية	75	4.4	89	4.2	-14	65	4.64	82	4.37	-17
المؤسسات	127	3.1	141	2.7	-14	101	3.41	99	3.49	+2
البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	-7	106	3.12	105	3.08	+1
الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	-4	11	6.41	38	5.35	-27
الصحة والتعليم الأساسي	82	5.5	93	5.4	-11	81	5.61	81	5.58	0
محفزات الكفاءة	122	3.4	136	3.1	-14	125	3.34	117	3.44	+8
التعليم العالي والتدريب	101	3.5	108	3.4	-7	98	3.69	99	3.75	-1
كفاءة سوق السلع	134	3.4	143	3.0	-9	136	3.48	134	3.51	+2
كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	-7	139	3.15	135	3.23	+4
تطوير الأسواق المالية	137	2.6	142	2.4	-5	137	2.72	135	2.77	+2
الاستعداد التكنولوجي	120	2.8	133	2.6	-13	129	2.59	126	2.63	+3
حجم السوق	47	4.3	49	4.3	-2	47	4.39	37	4.75	+10
عوامل الإبداع والابتكار	136	2.7	144	2.3	-8	133	2.91	124	3.02	+9
تطور بيئة الأعمال	135	2.9	144	2.5	-9	131	3.22	128	3.29	+3
الابتكار	132	2.4	141	2.1	-9	128	2.60	119	2.76	+9

المصدر: مؤشر التنافسية العالمي للسنوات 2011-2016

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **مرجع سابق ذكره** ، ص:145 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

أولا- مجموعة المتطلبات الأساسية Basic Requirement:

نلاحظ تراجع مرتبة الجزائر في مؤشر المتطلبات الأساسية سنة 2013/2012 بـ 14 مرتبة عن سنة 2012/2011، إلا أنها شهدت تحسنا في السنة الموالية لتتراجع بعدها في سنة 2016/2015 بـ 17 مرتبة، وهذا راجع إلى تراجعها في المؤشرات الفرعية لهذه المجموعة وخاصة بالدرجة الأولى إلى مؤشر الاقتصاد الكلي، وهي مؤشرات جد مهمة لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

1- مؤشر المؤسسات: انخفض هذا المؤشر من سنة 2012/2011 إلى سنة 2013/2012 بفارق أداء 14نقطة، إلا أنه تحسن نوعا ما في السنوات الموالية لتصبح الجزائر في المرتبة 99 من أصل 144 دولة سنة 2016/2015، ويرجع ذلك إلى مؤشرات استقلالية القضاء وشفافية السياسات الحكومية الذي وصل ترتيبها 144 حسب تقرير 2013/2012، وكذا مؤشر الإنفاق الحكومي الذي تحصلت الجزائر فيه على مؤشر 74 سنة 2015/2014 نتيجة هدر الأموال العامة وبسبب الفساد.

كما ذكرنا سابقا عملت الجزائر منذ التحول نحو اقتصاد السوق سنة 1988 على ضمان وجود إطار مؤسسي مناسبة لمتطلبات وتنمية القطاع الخاص، وقد سنت العديد من القوانين خلق بيئة أعمال مناسبة، ومع ذلك فإن واحدة من الفرضيات الأساسية لتفسير ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أنها لم تجد البيئة المؤسسية المناسبة التي يمكن أن تدعم انتشارها وتأهيل تنافسيتها، بما في ذلك النظام القانوني والقضائي للشركات الجزائري، وكشف أوجه القصور في عالم الأعمال، وخاصة من حيث: الإجراءات البطيئة، تعقيد الدستور، التفسير الضيق للنصوص، عدم كفاية مستوى الوكلاء، والمعلومات غير الكافية .. الخ.

في الواقع تحتل الجزائر المرتبة 141 لعدد وتعقيد الإجراءات المطلوبة في عالم الأعمال (في المقارنة، تونس المرتبة 37، والمغرب في المرتبة 62). كما أن إنشاء شركة أسهم مثلا، مرهقة وتنطوي على تدخل العديد من أصحاب المصلحة (كاتب العدل، السلطات الضريبية، السجل التجاري، نقل ملكية) وعدد من الإجراءات الأخرى.

2- مؤشر البنية التحتية: احتلت الجزائر المرتبة 93 في سنة 2013/2011 لتتراجع بعدها إلى مرتبة 100، ثم إلى مرتبة 106 سنة 2015/2014، وهذا قد يرجع إلى زيادة عدد الدول في التصنيف، إلا أن السبب الرئيسي هو ضعف جودة البنية التحية للموانئ (المرتبة 107)، جودة الطرقات (المرتبة 117)، السكك الحديدية والنقل الجوي (المرتبة 128)، وجودة الكهرباء وغيرها، حيث احتلت في مؤشر جودة البنية التحتية الشاملة المركز 102 سنة 2015/2014 بعدما كانت في المركز 89، وهذا ما يؤكد أن هناك أوجه قصور من حيث كمية ونوعية الخدمات وكفاءة الاستثمارات العامة المقدمة، بالرغم من الموارد المالية الضخمة التي خصصتها الحكومة لتطوير البنية التحتية، وبالتالي يشكل عدم جودة وكفاية البنية التحتية عائقا أمام الاستثمار الخاص.

3- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي: شهد هذا المؤشر تحسنا واضح سنة 2012/2011، حيث احتلت الجزائر المرتبة 19 من 142 دولة والمرتبة 11 سنة 2015/2014، وهذا من خلال تحسن أغلب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، إلا أنه في سنة 2016/2015 تراجع بشكل كبير ليصل ترتيب الجزائر إلى 38 من 140 دولة، وهو ما يرجع إلى أزمة أسعار النفط التي تمر بها الجزائر نظرا لاعتماد اقتصادها عليه بدرجة كبيرة، مما أدى إلى تراجع قدرة الدولة على ضبط المؤشرات الكلية وفشل سياسات التنمية الاقتصادية المتبناة، وهو ما يستوجب على الجزائر التوجه أكثر نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي: هذا المؤشر أيضا شهد تراجع بـ 11 مرتبة خلال السنوات 2011-2013 ليشهد بعدها استقرار خلال السنوات الموالية وذلك بمرتبة 81 من أصل 140 دولة، وهو راجع إلى تحسن بعض المؤشرات الفرعية مثل: مؤشر

الوقاية من الأمراض الخطيرة، وبشكل عام محاولة عدم إهمال الحكومة لقطاع الصحة والتعليم، إلا أن هذا المؤشر يبقى ضعيف ويحتاج إلى دعم أكثر في مؤشراته الفرعية وخاصة تعزيز الموارد البشرية، ومؤشر جودة التعليم الأساسي الذي يشهد تراجع.

ثانيا- مجموعة محفزات الكفاءة Efficiency Enhancers:

كان ترتيب الجزائر سنة 2012/2011 ضمن هذه المجموعة في المرتبة 122، لتتراجع بعدها بـ14 مركزا سنة 2013/2012، ثم تحسنت نوعا ما سنة 2015/2015 ليصبح ترتيبها عند 117، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن مؤشر حجم السوق، وبشكل عام يظهر ضعف الاقتصاد الوطني في اعتماده على معايير الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وهي مقومات رئيسية لدعم جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني، أما تحليل المؤشرات الفرعية لهذه المجموعة فهو كالتالي:

1- مؤشر التعليم العالي والتدريب: وهو الاستثمار في رأس المال البشري، وقد شهد هذا المؤشر نوع من الاستقرار خلال السنوات 2011-2016 وذلك بترتيب يتراوح بين 98 و 108، وهو ناتج عن استقرار معظم المؤشرات الفرعية له، إلا أنه من جانب آخر تعتبر متأخرة في كثير من المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، كمؤشر جودة التعليم، وجودة إدارة المدارس التي تحتل فيه الجزائر مراتب متأخرة في حدود ترتيب 130 من أصل 144 دولة.

2- مؤشر كفاءة سوق السلع: صنف مؤشر التنافسية الجزائر في مراتب متأخرة جدا ضمن مؤشر كفاءة سوق السلع، حيث كان ترتيبها 143 من أصل 144 دولة سنة 2013/2012، وهذه راجع إلى تراجع المؤشرات المكونة لهذا المؤشر، كمؤشر كثافة المنافسة المحلية، ومؤشر التحكم في الأسواق، ومؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع الذي نلاحظ تأخره في المرتبة 101، وكذا مؤشر فعالية سياسة مكافحة الاحتكار، بالإضافة إلى مؤشر عدم كفاية الأسواق السلعية في الجزائر.

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري إلى الخارج من خلال اتفاقيات الشراكة الاتحاد الأوروبي، والتجارة الحرة مع الدول الأخرى والانضمام في المستقبل إلى منظمة التجارة العالمية، وزيادة المنافسة في السوق المحلية، تتطلب عصرنة نظام المنافسة فقد قامت الجزائر بتعديل قانون المنافسة سنة 2003 الذي يلغي المرسوم رقم 06/95 المؤرخ في 25 يناير 1995، وهذا القانون الجديد مستوحي من قانون المنافسة الأوروبية، وهي بذلك تهدف إلى حماية حرية المنافسة وضمان الشفافية والممارسات التجارية العادلة، ويحدد قواعد صارمة ضد الممارسات غير العادلة للفاعلين الاقتصاديين وخاصة ضد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن قانون المنافسة في الجزائر يشوبه الكثير من النقائص وخاصة استمرار المحسوبية للقطاع العام على حساب للقطاع الخاص.

3- مؤشر كفاءة سوق العمل: كذلك كان ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر في مراتب متأخرة جدا، فاحتلت المرتبة 144 سنة 2013/2012 لتتحسن بشكل طفيف لتصبح في المرتبة .135 سنة 2016/2015، ويرجع هذا التأخر في هذا المؤشر إلي تأخر مؤشراته الفرعية، على سبيل المثال مؤشر الأجور والإنتاجية الذي احتل المرتبة 140 سنة 2014/2013.

4- مؤشر تطور الأسواق المالية: تحتل الجزائر ضمن هذا المؤشر مراتب متأخرة أيضا، حيث كانت في المرتبة 135 سنة 2016/2015، بعدما كانت 142 سنة 2013/2012، ويرجع هذا الضعف إلى ضعف مؤشر التمويل في سوق الأسهم في الترتيب 133، مؤشر سهولة الحصول على القروض في المرتبة 86، توفر رأس المال البشري في الرتيب 108، متانة البنوك في الرتبة 72، وغيرها؛ فتخلف الجزائر في هذا المؤشر واضح، فهي مازالت بعيدة كل البعد عن الدول الأخرى التي خضعت شوطا كبير في مجال تطوير أسواقها المالية، وبالتالي نلاحظ أنها تعاني من تخلف في مجال الأسواق المالية.

5- مؤشر الاستعداد التكنولوجي: يقيس مدى جاهزية الدول للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز قدراتها التنافسية، وقد تراجع ترتيب الجزائر بـ 06 مراكز، من المركز 120 سنة 2012/2011 إلى المركز 126 سنة

2016/2015، كما نلاحظ ضعف المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الجاهزية التكنولوجية، فمثلا مؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا احتل المرتبة 128 من 144 دولة سنة 2014/2013، وهي مراتب متأخرة لا تعكس قدرة هذا البلد.

وبإسقاط هذا المؤشر على وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخاصة التي أنشأت بدعم من الدولة نجدها في وضعية ونوعية متدنية من التنظيم والتكنولوجيا، مما يجعلها تواجه صعوبات في الاستمرار والتأقلم والمنافسة مع العالم الخارجي والداخلي.

6- مؤشر حجم السوق: شهد هذا المؤشر تحسنا ملحوظا بـ 10 مراكز، ليصبح في المرتبة 37 سنة 2016/2015 بعدما كان في المرتبة 47 سنة 2012/2011، فحجم السوق الجزائرية محفز للاستثمارات، إلا أن استغلالها ضعيف يحتاج لمزيد من الجهد.

ثالثا- مجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار Innovation & Sophistication Factors:

لقد عرف ترتيب الجزائر ضمن هذه المجموعة تحسن بـ 20 مركزا، حيث كان في الترتيب 144 سنة 2013/2012 ليصبح 124 سنة 2016/2015، وعلى العموم نلاحظ تأخر ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر، بسب تأخر مؤشراته الفرعية وضعف عامل الإبداع والابتكار وخاصة في الاعتماد على المنتجات المبتكرة ذات القيمة المضافة العالية، وفي ما يلي تحليل المؤشرات الفرعية :

1- مؤشر تطور بيئة الأعمال: شهد هذا المؤشر تحسن بسيط، حيث احتلت الجزائر المرتبة 128 في سنة 2016/2015 بعدما كان ترتيبها 144 سنة 2013/2012، إلا أنه بشكل عام كانت نتائج المؤشر من خلال مؤشراته الفرعية ضعيفة كمؤشر عدد الموردين المحليين ونوعيتهم، ومؤشر مدى تفويض السلطة، ومؤشر تطوير الحكومي للقطاعات، وهذا ما يؤكده مؤشر سهولة الأعمال الذي عرضناه سابقا ولاحظنا فيه ضعف وتأخر الجزائر في توفير بيئة أعمال مناسبة،

2- مؤشر الابتكار: سجل ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار تحسنا بـ 22 مركزا، ليحتل المرتبة 119 في سنة 2015/2015 مقارنة بترتيب سنة 2013/2012 الذي كان في الترتيب 141، ويرجع ذلك إلى تحسن مؤشراته الفرعية فمثلا سجل مؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية تحسن بـ 10 مراكز، ومؤشر الجودة مؤسسات البحث العلمي تحسن بـ 09 مراكز، ومؤشر القدرة على الابتكار بتحسن 04 مراكز، مؤشر وفرة العلماء والمهندسين في المرتبة 61.

ومن خلال تحليل مختلف مؤشرات التنافسية، نلاحظ بشكل عام ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري بالرغم من تحسنه في بعض المؤشرات مثل: حجم السوق والصحة والتعليم الأساسي، إلا أن أغلب مؤشرات التنافسية سجلت نتائج متدنية وخاصة في مؤشر كفاءة سوق السلع وكفاءة سوق العمل والاستعداد التكنولوجي وتطور الأسواق المالية، فصعوبة اقتحام الصادرات خارج المحروقات للأسواق العالمية، وعدم ملائمة بيئة المؤسسات، وتدني نوعية البنية التحتية وضعف القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وانتشار الفساد الإداري للدولة وضعف استخدام التقنيات الحديثة ،كلها عوامل لضعف الاقتصاد الوطني الجزائري.

الأمر الذي يثبت فشل السياسة الحكومية الجزائرية في إدارة عملية التنمية والوصول إلى مستوى تنافسي مرموق؛ فالتنافسية ليست مؤشر واحد إذا تحسن سوف يعطي موقع تنافسيي جيد للدوله، وإنما هي مؤشرات مركبة تتشابك في ما بينها لتعطي موقع تنافسي، وهذا ما يجب أن تدركه السياسات الحكومية من خلال توجيه هذا الاقتصاد إلى الكفاءة والإبداع والابتكار.

ولتقييم موقع تنافسية الاقتصاد الجزائري أكثر ضمن مؤشر التنافسية العالمي يمكن مقارنتها مع بعض الدول التي تمتلك معها نفس المقومات الاقتصادية والاجتماعية، فقد حققت الإمارات مراكز متقدمة بترتيب 12 عالميا والأولى عربيا وذلك ضمن تقرير 2015/2014 وكذلك المرتبة 16 عالميا والأولى عربيا لسنة 2017/2016، وتأتي قطر في المرتبة الثانية عربيا و18 عالميا لنفس السنة أما الجزائر فاحتلت المرتبة التاسعة عربيا من 10 دول مما يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال ضمن الدول العربية المتأخرة وفي قائمة أسوأ اقتصاديات العالم تنافسية.

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر قطاع المؤسسات ص و م على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال 2001-2015

ذكرنا في الفصول السابقة؛ أن الجهود المبذولة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفترض أن تصب على تفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وتحسين قدرتها التنافسية مما يؤثر إيجابا على دعم الاقتصاد الوطني. بعد عرض مختلف جوانب الموضوع وأهم عناصرها النظرية، سوف نقوم في هذا المبحث بإجراء دراسة قياسية[*]، لمحاولة قياس أثر برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني وذلك خلال الفترة محل الدراسة 2001-2015.

عندما نتكلم على برامج نفذت وأموال كبيرة أنفقت وهيئات أنشأت، فإن الهدف بالتأكيد ليس تحقيق أرباح على مستوى مؤسسة معينة أو مجموعة من المؤسسات فقط، ولو أنها الجزء الأساسي في وجود تلك البرامج، ولكن الهدف الحقيقي في اعتقادنا هو النهوض بالقطاع ككل حتى يصبح قطاع فعال وله وزنه داخل هذا الاقتصاد وقادر على المنافسة؛ وبما أننا نريد تقييم أثر تلك البرامج والسياسات وهيئات الدعم على تنافسية الاقتصاد، فإننا سنحاول قياسها بناءا على نموذجين، وهو ما يتناسب مع اختلاف مؤشرات تنافسية الدول، وما يفيدنا في ذلك هو الوصول إلى أفضل إجابة مع مقارنة النتائج، فالمؤشرات المركبة مثل مؤشر التنافسية العالمي يعتبر مؤشر مهم يعطي لنا تقييم جيد للتنافسية بناءا على مجموعة كبيرة من المؤشرات الفرعية الخاصة به، إلا أنه وجدنا فيه بعض الانتقادات وخاصة من حيث خدمته لبعض مصالح الدول أو من حيث اعتماده في جزء منه على سبر آراء التي تتأثر ببعض العوامل كالعوامل السياسية في تلك الدولة، ولكنه في النهاية يبقى مؤشر جيد، ومنه واستنادا للإطار النظري السابق، سوف نقيس التنافسية بناءا على مؤشرين، هما:

- ✓ **نموذج مؤشر التنافسية العالمي** (يمثل أحد المؤشرات المركبة)، وذلك باختبار العلاقة بين دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي؛
- ✓ **نموذج مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** (يمثل أحد المؤشرات البسيطة)، من خلال اختبار العلاقة بين دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

حيث تم تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب، يخصص المطلب الأول والثاني التعريف بمتغيرات الدراسة وبناء النموذج وتقدير العلاقة وشرح النتائج للنموذج الأول، والمطلب الثالث والرابع يعالج النموذج الثاني، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات وبناء نموذج مؤشر التنافسية العالمي

إن عملية التقدير تتطلب الإلمام بالمشكلة المدروسة، وتتمثل أساسا في تحديد متغيرات الدراسة (تعد مرحلة الإلمام بمعطيات العينة المختارة للدراسة وبناء النماذج التي تعتبر من أهم المراحل التي تؤدي بنا إلى تحليل قياسي قريب جدا من الواقع، ومطابق للنظريات الاقتصادية والمدلول الاقتصادي من خلال علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع).

إذ يشير (Fischer & Jordan, 1987) إلى أنه يجب أن يراعى عند استخدام تحليل الانحدار اختيار المتغيرات المستقلة على أساس علمي ومنطقي، يؤكد على وجود تأثير محتمل لتلك المتغيرات على المتغير التابع[1]، ومنه سيتم التعرض في هذا المطلب إلى التعريف بمتغيرات الدراسة وبناء النموذج، ومن ثم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

---

[*] يمثل الاقتصاد القياسي التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما، ومختلف العوامل التي تتحكم فيها، أي تحويل المشكلة الاقتصادية من الشكل النظري العام إلى الشكل الكمي، الذي تحكمه العلاقات الكمية الرياضية، التي يمكن أن تعالج عن طريق الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية؛ ومن ثم يكون موضوع الاقتصاد القياسي هو النمذجة الاقتصادية.

[1] D. Fischer & R. Jordan**, Security Analysis and Portfolio Management**, 4th ed., N.Y : Prentice – Hall, 1987, P: 205.

أولا- الاختيار والتعريف لمتغيرات النموذج الأول:

إن اختيار المتغيرات يرجع أساسا إلى الهدف من الدراسة، وهدفنا من هذه الدراسة هو دراسة انعكاس دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني، وبالاستناد إلى أهم الدراسات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع، تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات من أجل تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثير على مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني؛ وسنعرض شرح مفصل للمتغيرات، كما يلي:

1- المتغير التابع: مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني ويرمز له بالرمز GCI: نقصد بالمتغير التابع في النموذج الأول تنافسية الاقتصاد الوطني وفق مؤشر التنافسية العالمي[*]، وكما ذكرنا سابقا هو مؤشر مركب يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تقيس تنافسية اقتصاديات الدول، ومن خلال دراستنا لمؤشرات التنافسية قلنا أنه لا يوجد مفهوم واحد للتنافسية على مستوى الدولة لأنها معقدة ومتعددة الأبعاد مما يفضل أن يكون مؤشر تنافسية الدولية مؤشر مركب، لذا اخترنا مؤشر التنافسية العالمي الذي يعطي صورة أوضح لموقع الاقتصاد الجزائري التنافسي ضمن الاقتصاديات الأخرى، فهو يغطي مجموعة متكاملة ومترابطة من المؤشرات الجزئية للتنافسية مثل مؤشر نمو السوق، مؤشر البنية التحتية، ومؤشر مستوى الابتكار داخل الاقتصاد، فالتنافسية الدولية لأي بلد مرتبطة بقوة اقتصاده وبتفوقه على الاقتصاديات الأخرى، وحتى يكون اقتصاد تنافسيا أكثر يجب انتقاله من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد كفء منتج قائم على الإبداع والابتكار وقادر على المنافسة عالميا، وهنا يأتي دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ويحسب هذا المتغير حسب ترتيب الجزائر ضمن مجموع الدول في سلم التنافسية العالمية، وتم أخذ بياناته من تقرير التنافسية العالمي؛ ونظرا لدخول الجزائر في هذا المؤشر في سنة 2003 وعدم توفر البيانات لسنتي 2001 و 2002 فإنه سوف يتم إلغاؤهما.

2- المتغيرات المستقلة: انطلاقا من فرضية أن ما وصلت إليه الدول من نمو وازدهار وقوة تنافسية اقتصادية لم يكن ليتحقق دون المساهمة الكبيرة والفعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يعكس نجاح برامج دعم وتأهيل هذا القطاع؛ تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي في نظرنا تعكس واقع دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونعتقد أن لها ارتباط مع المؤشر التابع، سنشرحها فيما يلي:

2-1- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز له بالرمز PME: وهو متغير مستقل يعكس مدى نجاح دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور عددها؛ حيث يعتبر إنشاء وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤشرا جيد لمعرفة مدى تقبل تلك المؤسسات لبيئة الأعمال التي تعمل فيها، ومدى نجاح المساعدات والهيئات وبرامج التأهيل والدعم في تشجيع بقاء المؤسسات القديمة على قيد الحياة واستدامتها ورفع مستواها التنافسي، والمساعدة على إنشاء المؤسسات الجديدة.

2-2- قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز له بالرمز SPME: وهو متغير مستقل يعبر عن قيمة الأموال المستثمرة داخل الاقتصاد من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها القروض والمساعدات المالية المقدمة إليها، حيث يعتبر تطور قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤشرا جيد أيضا لمعرفة مدى تقبل تلك المؤسسات لمناخ الاستثمار الذي تعمل فيه؛ فكما ذكرنا سابقا بأن خصائص هذا النوع من المؤسسات يمتاز بمرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري.

---

[*] يعد المنتدى الاقتصادي العالمي من أهم المؤشرات الدولية التي تقيس قدرة الدول التنافسية، وهناك منافسة صحية بين منظمة IMD وWEF فكلا منها تدعي أنها في الطليعة في الفكر ودراسة تنافسية الدول، ولكن أشار "Wignaraja and Taylor,2002" أن تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي ينظر إليهم باعتبارهم أكثر دقة وحداثة من تقارير مؤسسة إدارة التنمية الدولية بالرغم من أن المنهجية التي تقوم عليها كل من مؤشرات القدرة التنافسية التي تتبعها كل من المنظمتين متماثلة إلى حد كبير وذلك لتناقل الأفكار بينهما ونظرا إلى أن كلا من المنظمتين تعمل في نفس المجال والمكان حيث يوجد مقر كليهما في سويسرا. **راجع:** لبنى علي آل خليفة، **التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها –دراسة حالة مملكة البحرين**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م28 ع1، 2014، ص:95.

2-3- القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز له بالرمز VPME: ونقصد بهذا المتغير المستقل إجمالي القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فالقيمة المضافة كما عرفها "ميلتون فريدمان" بأنها مساهمة عناصر الإنتاج في زيادة قيمة منتج معين، وكما هو معروف لدى الدول المتقدمة أن قوة الاقتصاد مرتبط بمعدل الدخل القومي، ومعدل الدخل القومي بدوره مرتبط بمقدار القيمة المضافة التي تولدها المشاريع والمؤسسات؛ فالتنافسية الدولية كما أشار (Lall, 2002) تتطلب إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية؛ ومن المفروض أن يؤثر هذا المتغير بشكل ايجابي على جميع مؤشرات التنافسية بما فيها مؤشر التنافسية العالمي، وتم احتسابه كقيمة بالمليون دج، وأخذت بياناته من منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-4- القوة العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز له بالرمز TPME: العامل البشري يعتبر عامل محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي، وكفاءتها تعزز القدرة التنافسية للدولة؛ وفقا للنظرية الاقتصادية فإنه يوجد أثر ايجابي بين تناقص معدلات البطالة والنمو الاقتصادي من خلال رفع الإنتاجية، وهنا يبرز دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع معدلات القوة العاملة لتصبح فاعلة داخل الاقتصاد بما يزيد من توظيف موارد المجتمع ويدعم تنافسية الدولة؛ وتم أخذ بيانات هذا المتغير من منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال موقع وزارة الصناعة والمناجم.

2-5- نسبة الصادرات إلى الواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرمز له بالرمز XMPME: أردنا استخدام في هذا النموذج صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير مستقل للتعبير على المنافسة الخارجية لمؤسسات هذا القطاع، واستخدام وارداتها للتعبير على المنافسة الداخلية لمؤسسات هذا القطاع، إلا أنه نظرا لكثرة المتغيرات المستخدمة التي تنقص من درجة الحرية استخدمنا مؤشر نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات للتعبير على تنافسية المؤسسات داخليا وخارجيا.

يتمثل هذا المؤشر في قدرة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تغطية الواردات، وهذا يعكس فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى نجاح سياسات وبرامج التأهيل في رفع تنافسية تلك المؤسسات، حيث أنه كلما زادت هذه النسبة كلما دل على زيادة الصادرات وهذا يعني قدرة المؤسسات على الإنتاج أكثر وزيادة حصتها في الأسواق العالمية ومنه القدرة على المنافسة الخارجية، أو دل على انخفاض الواردات مما يعني زيادة قدرة الإنتاج المحلي على تغطية حصة من حصص السوق المحلي ومنه قدرة المؤسسات المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية على المستوى الداخلي، والعكس كلما قلت هذه النسبة دل ذلك على ضعف تنافسية تلك المؤسسات داخليا وخارجيا؛ بالتالي تعتبر القدرة على التصدير من المعايير الهامة لقياس وتقييم أداء المؤسسات، وتم أخذ بيانات هذا المتغير من منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال موقع وزارة الصناعة والمناجم.

2-6- الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز له بالرمز BPME: يرى الكثير من الباحثين الأكاديميين أن النجاح المؤسسي والتنظيمي في بيئة الأعمال يعتمد كثيرا على الإبداع والابتكار والسرعة وخلق القيمة، وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن للإبداع والابتكار دور المهم في تحسين المنافسة العالمية، وتقديم منتجات تستوفي الشروط ومعايير المنافسة الدولية تزيد من القدرة التنافسية لها، كما تظهر ملاحظة "ANVAR" علاقة ايجابية بين إمكانية وجود مشاريع إبداعية وأداء المؤسسة، فالمؤسسة المبدعة هي في الغالب الأكثر تصدير، وتم أخذ بيانات هذا المتغير من المؤشر الفرعي لمؤشر التنافسية العالمي.

2-7- مستوى التغير التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرمز له بالرمز FPM: وقد استعمل هذا المؤشر من قبل العديد من الباحثين على سبيل المثال (ROBBINS 1996) .(PARCHIK 2003)[1]؛ يعتبر التغيير التكنولوجي العنصر

[1] محمد توقو، وآخرون، قياس **أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF) ، المجلد:03، العدد:01، 2017، ص:63.

الأساسي للنهوض باقتصاد أي دولة وكذا وصولها إلى تحقيق التقدم والتطور التكنولوجي لمواكبة التطورات والتغييرات المستمرة التي يشهدها العالم، ويعتبر أهم محددات تطوير إنتاجية موارد الدولة وعوامل إنتاجها من جهة، وكذا أهم سبلها لتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، وبذلك التأثير على المركز التنافسي للدولة في الأسواق العالمية[1]. وتم احتساب هذا المؤشر من خلال واردات المعدات والتجهيز الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخذت بياناته من منشورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال موقع وزارة الصناعة والمناجم. ويقاس كقيمة بالمليون دولار.

2-8- الاستثمار الأجنبي المباشر ويرمز له بالرمز FDI: ويعكس هذا المتغير مدى جاذبية بيئة الأعمال والاستثمار في الجزائر، وللتذكير فإنه من بين أهداف سياسات دعم الاستثمار هو فتح المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في الجزائر والاستفادة منه؛ وتم أخذ بياناته من إحصائيات البنك الدولي.

2-9- إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز CAPITAL: ويشمل تكوين إجمالي رأس المال الثابت (الذي كان سابقا يطلق عليه بـ: الاستثمار الثابت المحلي): تحسينات في الأراضي، الأسوار، الخنادق، المصارف، وما إلى ذلك، شراء المصانع والمعدات والآلات، وبناء الطرق والسكك الحديدية وما شابه ذلك، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية، ووفقا لنظام الحسابات الوطنية لعام 1993 تعتبر عمليات الاستحواذ الصافية للأشياء الثمينة أيضا تكوين رأس المال، ولقد أكدت العديد من الدراسات على إيجابية تأثير هذا المتغير على النمو الاقتصادي، التي من بينها دراسة LYS (2003) ؛ وتم أخذ هذا المتغير من إحصائيات البنك الدولي.

ثانيا- بناء النموذج الأول:

سنحاول أن نقوم بتقدير نموذج مؤشر التنافسية العالمي، وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى في **النموذج الأول**، ويكتب هذا النموذج بدلالة المتغيرات المستقلة المؤثرة[2]، كما يلي:

$$GCI = C + \beta_1 PME + \beta_2 SPME + \beta_3 VPME + \beta_4 TPME + \beta_5 XMPME + \beta_6 BPME + \beta_7 FPM + \beta_8 FDI + \beta_9 CAPITAL + U_t$$

حيث: $(\beta_1, \dots \dots \dots \beta_9)$ مقدرات المعلمات في الأجل الطويل.

GCI: مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني.

PME: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

$SPME$: قيمة الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

VPME: القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

TPME: القوة العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

XMPME: نسبة تغطية الصادرات للواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] عبد اللطيف مصيطفى، **مرجع سابق**، ص:79.

[2] إن غالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وهذا يمكننا من وضع تنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى. وحيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي مثل السعر، الدخل..الخ، فإنه يمكن استخدام الأسلوب الرياضي في شرح العلاقات الاتجاهية، كما تحددها النظرية الاقتصادية، بين هذه المتغيرات.

راجع: شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2011، ص:13.

$BPME$: مؤشر الابتكار والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

FPM: مستوى التغير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

CAPITAL: اجمالي تكوين راس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي.

و C الحد الثابت.

وتعرف أخطاء القياس بمتغير واحد يسمى بالخطأ العشوائي (U_t) الذي يكون جزء من النموذج النظري من أجل التحليل الكمي بتطبيقه على المعطيات الحقيقية، وتسمح لنا بالأخذ في الحساب العوامل غير الكمية، وكذلك أخطاء قياس متغيرات النموذج.

نلاحظ من خلال معطيات الدراسة أنه توجد قيم على شكل أرقام مطلقة وتوجد قيم على شكل نسب، وهذا يعني أن المعطيات غير متجانسة، ولذا قد نقع في تقدير مزيف، ولأجل تفادي تأثير الاتجاه العام "Trend" حولت البيانات إلى اللوغاريتمات (كما هو شائع في الدراسات الاقتصادية سيتم إدخال الصيغة اللوغاريتمية على المتغيرات لأنها الطريقة المناسبة لها ومن ايجابياتها إزالة الاتجاه الأسي للمتغير وتحويل النموذج إلى الصيغة الخطية)؛ ولذلك يتم تحويل جميع السلاسل الزمنية إلى صيغة اللوغاريتم وذلك بإضافة حرف (L) لكل المتغيرات ما عدا السلاسل الزمنية بالنسب المئوية، ويصبح النموذج على الشكل التالي:

$$LGCI = c + \beta_1 LPME + \beta_2 LSPME + \beta_3 LVPME + \beta_4 LTPME + \beta_5 XMPME + \beta_6 LBPME + \beta_7 LFPM + \beta_8 LFDI + \beta_9 CAPITAL + U_t$$

ثالثا- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الأول:

من أجل القيام باختبار استقرارية السلاسل الزمنية سوف يتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، الذي يعتبر من أهم طرق تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، وكذا استخدام اختبار ديكي فولر المطور، واختبار فيليبس بيرون لجميع السلاسل الزمنية.

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك؛ وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها؛ ولقد تم استخدام اختبار ديكي- فولر المطور Augmented Dickey Fuller واختبار فيليب - بيرون Phillips-Perron لاختبار وجود جذر الوحدة أو الاستقرارية Stationarity في جميع متغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة، أي أنه مستقر؛ بمعنى تحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير مستقرة في مستواها الأصلي (level)؛ أم أنها غير مستقرة، وإذا تبين عدم استقرارها، فإنه يجب أخذ الفروق لها حتى تصل إلى حالة الاستقرار.

وقبل ذلك سوف نقوم برسم السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ثم إجراء اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلاسل ثم نقوم باختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي - فولر المطور، واختبار فيليب - بيرون).

1- رسم السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

من أجل تحليل السلسلة الزمنية يتم رسم مشاهداتها لمعرفة وجود مركبة العام لها وهل هي مستقرة أم لا، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي حيث يمثل المحور الأفقي في كل شكل من الأشكال التالية: السنوات (2003-2015) والمحور الرأسي يمثل قيم المتغيرات، كما يلي:

الشكل رقم (4-16): أشكال السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

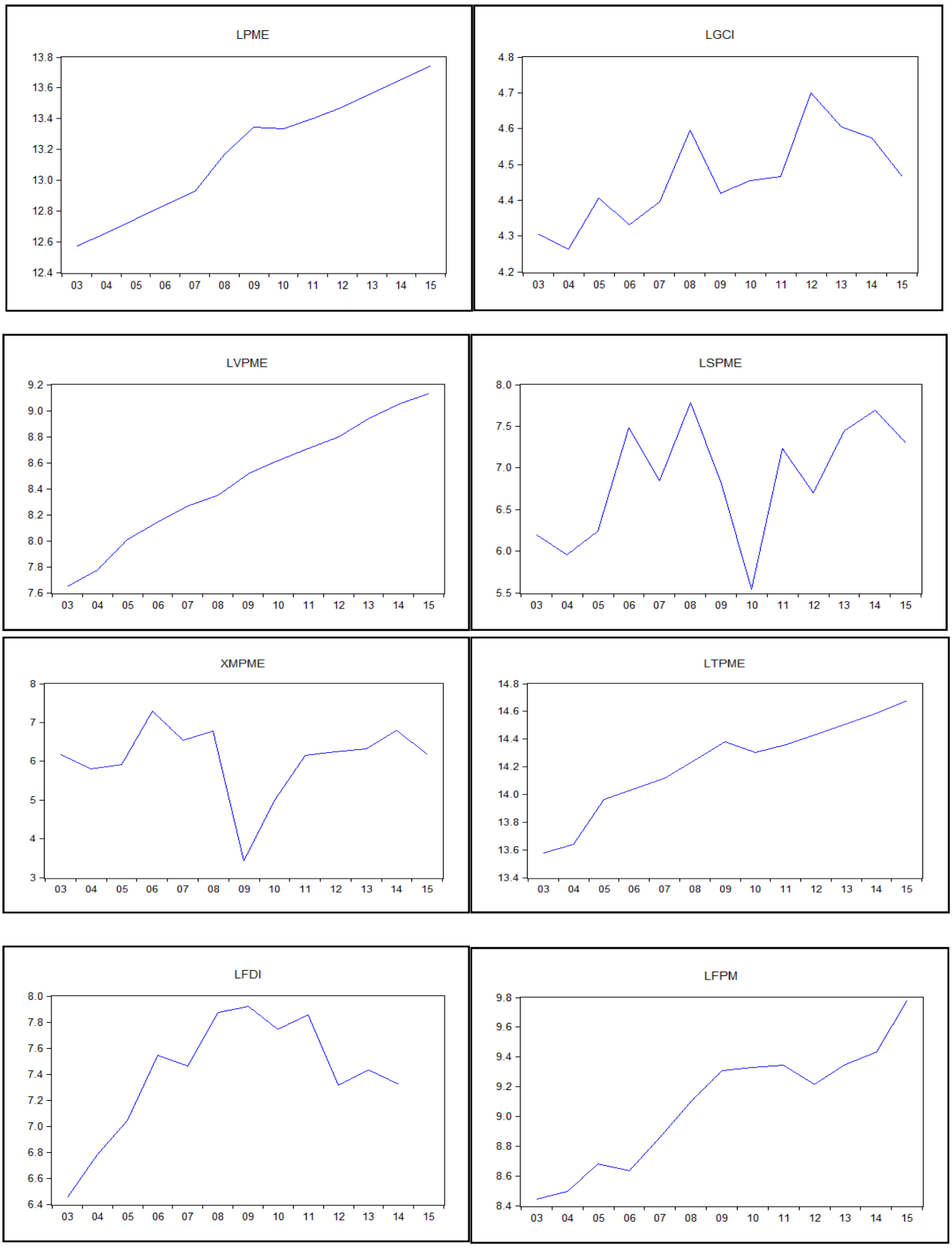

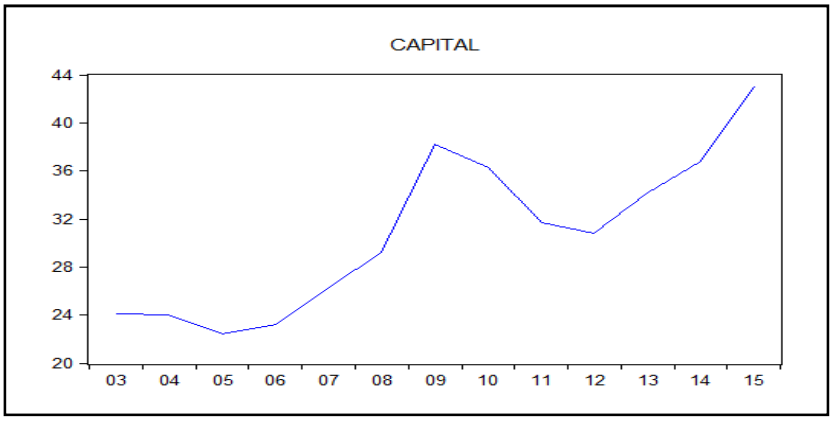

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

من خلال الشكل رقم (4-16) يتبين أن جميع السلاسل غير مستقرة، ما يعني وجود اتجاه زمني في كل السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة (إلا أننا نلاحظ درجة تذبذب مرتفعة نوعا ما في قيمة الاستثمارات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي عادة ما تكون عالية نظرا لتأثرها بخصوصية وطبيعة البيئة الاقتصادية غير المستقرة في الجزائر، فالعوامل التي تتحكم في الاستثمار من قوانين وتشريعات وسياسات غير مستقرة، مما ينعكس على تذبذب استثماراتها، وكذلك الحال بالنسبة لنسبة الصادرات على الواردات التي تتأثر بالسياسات)؛ مما يؤدي بنا لإجراء اختبار جذر الوحدة، للتأكد من الملاحظة السابقة من جهة، والتخلص من الاتجاه الزمني إن وجد من جهة أخرى، وذلك للوصول إلى سلاسل زمنية مستقرة يمكن الاعتماد عليها في تقدير نماذج الانحدار.

2- اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلاسل:

تكون السلسلة الزمنية LGCI مستقرة إذا كانت معاملات ارتباطها ρ_k لا تختلف عن الصفر من أجل $k > 0$ ، والشكل رقم (4-17) التالي يبين الارتباط الذاتي البسيط والجزئي لمتغير الدراسة لأجل $h=12$ تأخر، ويوفر برنامج Eveiws نتائج دالة الارتباط الذاتي (العمود AC)؛ وفق المعادلة التالية:

$$\rho_k = \frac{\gamma_k}{\gamma_0} = \frac{k \text{ التغاير عند الفجوة}}{\text{التباين}}$$

يتطلب استقرار السلسلة أن يكون ρ_k مساويا للصفر أو أن لا يختلف جوهريا عن الصفر؛ بعبارة أخرى يجب أن تقع معاملات الارتباط الذاتي داخل حدود فترة الثقة (95 %)، وبالتالي تقع خارج المجال تختلف عن الصفر، ونلاحظ من خلال الشكل رقم (4-17) أن دالة الارتباط الذاتي (AC) تقع خارج فترات الثقة لفترة طويلة، ومنه فإن هذه المعاملات تختلف عن الصفر معنويا لعدد كبير من الفجوات الزمنية، لذا يقال أن السلسلة غير ساكنة.

الشكل رقم (4-17): دالة الارتباط الذاتي للسلسلة LGCI

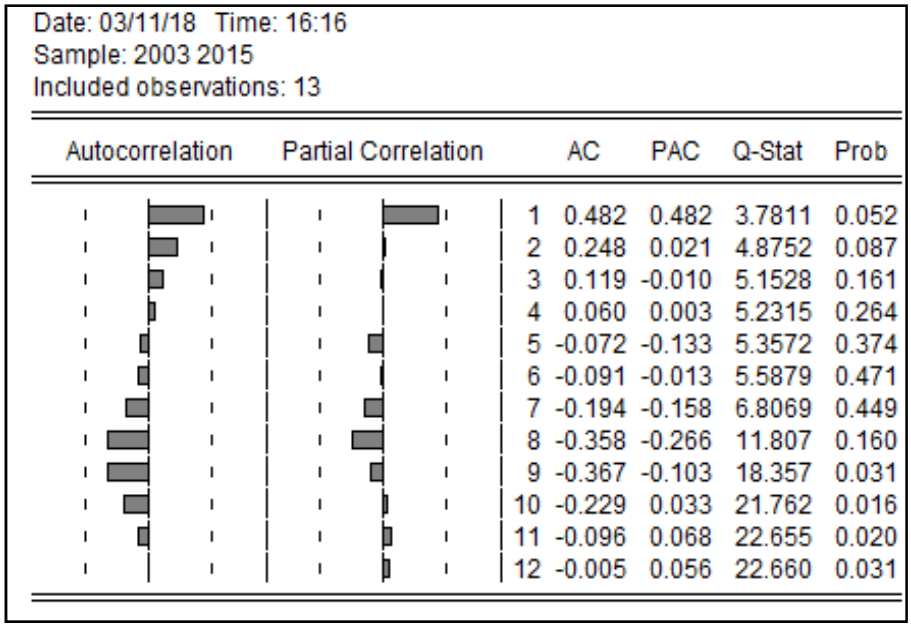
Date: 03/11/18 Time: 16:16
Sample: 2003 2015
Included observations: 13

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.482	0.482	3.7811	0.052
		2	0.248	0.021	4.8752	0.087
		3	0.119	-0.010	5.1528	0.161
		4	0.060	0.003	5.2315	0.264
		5	-0.072	-0.133	5.3572	0.374
		6	-0.091	-0.013	5.5879	0.471
		7	-0.194	-0.158	6.8069	0.449
		8	-0.358	-0.266	11.807	0.160
		9	-0.367	-0.103	18.357	0.031
		10	-0.229	0.033	21.762	0.016
		11	-0.096	0.068	22.655	0.020
		12	-0.005	0.056	22.660	0.031

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

ولإثبات ذلك يمكن إجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة يتم استخدام إحصائية Q (Ljung-Gox)، وهو الاختبار الوحيد الذي يقدمه برنامج EViews، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة آخر قيمة في العمود Q-*Stat* في الشكل أعلاه؛ هذه الإحصائية تؤكد أن: Q-*Stat = 22.660* بتأخر $h = 12$ ومنه: $Q\text{-}Stat = 22.660 > \chi^2_{0.05,12}$ = 21.03 ، أي أن القيمة الإحصائية Q المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع، ومنه نرفض فرض العدم وتكون سلسلة مؤشر التنافسية العالمي غير مستقرة (تكون السلسلة غير مستقرة في حالة Q-*Stat* المحسوبة أكبر من χ^2 الجدولية، حيث يتم رفض الفرض العدم الذي ينص على أن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر ($H_0 = P_1 = P_2 = P_3 = \ldots = P_{12} = 0$)، والعكس صحيح).

ومن خلال الشكل السابق يتضح أيضا أن قيم إحصائية Q هي جوهرية من الناحية الإحصائية، حيث أن احتمال حصول قيم Q عن طريق الصدفة هو احتمال ضئيل للغاية، وفي الحقيقة هو قريب من الصفر ($Prob = 0.031$)، هذه النتيجة إن دلت على شيء إنما تدل على أن السلسلة غير ساكنة.

وبنفس الطريقة يتم اختبار معنوية معاملات دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأخرى، والتي يمكن تلخيص نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-23): دالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية

	LPME			***CAPITAL***			***LSPME***		
h	AC	**Q**-*Stat*	***Prob***	AC	**Q**-*Stat*	***Prob***	AC	**Q**-*Stat*	***Prob***
1	0.777	9.8053	0.002	0.637	6.6029	0.010	0.163	0.4338	0.510
2	0.547	15.113	0.001	0.318	8.3904	0.015	-0.042	0.4650	0.793
3	0.330	17.240	0.001	0.070	8.4846	0.037	-0.195	1.2056	0.752
4	0.125	17.577	0.001	0.004	8.4850	0.075	-0.454	5.6711	0.225
5	-0.072	17.703	0.003	0.027	8.5024	0.131	0.069	5.7858	0.328

6	-0.206	18.883	0.004	-0.054	8.5831	0.198	0.272	7.8445	0.250
7	-0.315	22.108	0.002	-0.219	10.146	0.180	0.232	9.5926	0.213
8	-0.400	28.360	0.000	-0.257	12.730	0.121	0.007	9.5943	0.295
9	-0.411	36.604	0.000	-0.317	17.630	0.040	-0.112	10.206	0.334
10	-0.384	46.204	0.000	-0.317	24.151	0.007	-0.235	13.784	0.183
11	-0.309	55.521	0.000	-0.325	29.533	0.002	-0.157	16.189	0.134
12	-0.182	**61.945**	**0.000**	-0.156	**34.298**	**0.001**	-0.048	**16.637**	**0.164**
	VPME			**LPME**			**XMPME**		
h	AC	**Q**-*Stat*	Prob	AC	**Q**-*Stat*	Prob	AC	**Q**-*Stat*	Prob
1	0.757	9.3239	0.002	0.707	8.1158	0.004	0.174	0.4897	0.484
2	0.509	13.922	0.001	0.411	11.105	0.004	-0.0160	0.9463	0.623
3	0.305	15.741	0.001	0.245	12.277	0.006	-0.402	4.1046	0.250
4	0.123	16.117	0.003	0.091	12.455	0.014	-0.216	5.1114	0.276
5	-0.029	16.137	0.006	-0.053	12.524	0.028	-0.073	5.2409	0.387
6	-0.180	17.035	0.009	-0.122	12.941	0.044	0.044	5.2949	0.507
7	-0.289	19.755	0.006	-0.191	14.130	0.049	0.055	5.3932	0.612
8	-0.355	24.681	0.002	-0.289	17.380	0.026	0.084	5.6689	0.684
9	-0.398	32.414	0.000	-0.347	23.264	0.006	0.002	5.6691	0.773
10	-0.405	43.056	0.000	-0.374	32.362	0.000	-0.015	56843	0.841
11	-0.347	54.786	0.000	-0.363	45.201	0.000	0.006	5.6878	0.893
12	-0.201	**62.691**	**0.000**	-0.213	**54.078**	**0.000**	0.002	**5.6883**	**0.931**
	LBPME			***LFPM***			***LFDI***		
h	AC	**Q**-*Stat*	Prob	AC	**Q**-*Stat*	Prob	AC	**Q**-*Stat*	Prob
1	0.699	7.9441	0.005	0.589	5.3019	0.021	0.589	5.3019	0.021
2	0.434	11.280	0.004	0.321	5.3015	0.021	0.321	7.0350	0.030
3	0.087	11.427	0.010	-0.041	7.0350	0.030	-0.041	7.0670	0.070
4	-0.201	12.299	0.015	-0.225	7.0670	0.070	-0.224	8.1272	0.087
5	-0.341	15.129	0.010	-0.378	8.1272	0.087	-0.378	11.561	0.041
6	-0.402	19.620	0.003	-0.405	11.561	0.041	-0.405	16.145	0.013
7	-0.359	23.818	0.001	-0.405	16.145	0.013	-0.255	18.338	0.011
8	-0.270	26.688	0.001	-0.255	18.338	0.011	-0.180	19.693	0.012
9	-0.119	29.361	0.001	-0.180	19.693	0.012	0.036	19.766	0.019
10	-0.042	27.474	0.002	0.036	19.766	0.019	0.005	19769	0.032
11	0.002	29.474	0.004	0.005	19.769	0.032	0.032	**19.769**	**0.046**
12	0.012	**27.501**	**0.007**	0.032	**19.945**	**0.046**	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحصائية Q المحسوبة لكل متغيرات الدراسة أكبر من الإحصائية الجدولية $\chi^2_{0.05,12} =$ 21.03، ومنه نرفض فرض العدم، وتكون السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة غير مستقرة، ما عدا السلسلتين الزمنيتين XMPME و LSPME فتظهران مستقرة لأن الإحصائية Q المحسوبة لكلا المتغيرين أصغر من الإحصائية الجدولية، وللتأكد من استقرارية أو عدم استقرارية السلاسل الزمنية فإنه يتم استخدام اختبار جذر الوحدة.

3- اختبار جذر الوحدة:

أولى الاختبارات لجذر الوحدة قام بها ديكي وفولر عام 1979، وتم تطويرها فيما بعد إلى اختبارات مطورة عرفت بـ: Augmented Dickey and Fuller (ADF)، ويستلزم اختبار ديكي – فولر (DF) البسيط إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع وإدخاله أيضا بتباطؤ لسنة واحدة كمتغير مستقل؛ واختبارات جذر الوحدة تعد الآن وسيلة

تشخيص معيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية. ومن النموذج التالي المسمى بنموذج الانحدار الذاتي Autoregressive process (AR) من الرتبة الأولى (AR1) يمكن عرض هذا الاختبار وذلك على النحو التالي:[1]

$$Y_t = \alpha\, Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: α معامل المتغير المستقل؛ ε_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه توفر الشروط التالية:

$$E\,(\varepsilon_t) = 0 \;\;,\;\; Var\,(\varepsilon_t) = E\,(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \;\;,\;\; Cov\,(\varepsilon_t, \varepsilon_t) = 0$$

فإذا كان $(\alpha = 1)$ فهذا يعني وجود مشكلة جذر الوحدة، ويعاني من مشكلة عدم استقرار السلسلة حيث يوجد هناك اتجاه عام في البيانات.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة للحصول على الفروق الأولى للمتغير Y_t (حيث $\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$) لتصبح:

$$\Delta\, Y_t = (\alpha - 1)\, Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\lambda = (\alpha - 1) \;\text{ حيث }\; \Delta\, Y_t = \lambda\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

ويصبح الفرض العدم λ يساوي الصفر ($H_0: \lambda = 0$) أي وجود جذر وحدة في السلسلة، يعني أنها غير ساكنة، في مقابل الفرض البديل λ مختلف عن الصفر ($H_1: \lambda < 0$)؛ ويلاحظ أنه في حالة أن $\lambda = 0$ فإن $\Delta\, Y_t = \varepsilon_t$ عندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى $\mathrm{I}(1)$ Integrated of Order ، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $\mathrm{I}(2)$ ، وهكذا ... ، وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $\mathrm{I}(0)$ ؛ ولقد جرت العادة على إجراء اختبار ديكي – فولر المبسط باستخدام ثلاثة صيغ من الانحدارات، أما الصيغيتين الأخيرتين فهما على النحو التالي:

$$\Delta\, Y_t = \rho_0 + \lambda\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta\, Y_t = \rho_0 + \rho_1\, t + \lambda\, Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

والفرق بين هذه الصيغ، أن الأولى بدون ثابت وبدون اتجاه عام زمني، والثانية بإضافة ثابت وبدون اتجاه زمني، وأضيف الثابت والاتجاه العام الزمني في الصيغة الثالثة، وتأخذ جميع هذه الصيغ نفس فرضية العدم السابقة.

غير أن اختبار ديكي – فولر (DF) البسيط لا يصبح ملائماً إذا وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي، أو ما يسمى بالارتباط السلسلي Serial Correlation، وذلك بالرغم من كون المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة، وعندئذ نلجأ لاستخدام اختبار آخر يسمى: اختبار ديكي– فولر المطور Augmented Dickey Fuller[2].

ويلاحظ في هذا الصدد أن هناك ثلاث صيغ للنموذج يمكن استخدامه في حالة ADF :

[1] دحماني محمد ادريوش، **سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي**، جامعة الجيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر، 2014/2013، ص 118.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 658.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (4)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (5)$$

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \rho_1 t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=2}^{p} \beta_i Y_{t-i+1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (6)$$

وهذه تمثل صيغ اختبار ديكي – فولر المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF test) وتحمل نفس خصائص الاختبار المبسط (DF test) .

ويلاحظ هنا إن مشكلة الارتباط الذاتي سوف تختفي بعد إدراج عدد مناسب من الفروق، إذ تصبح ε_t غير مرتبطة ذاتياً.
وتتمثل فروض الاختبار لجميع الصيغ المذكورة سابقاً كالآتي:

فرضية العدم : (السلسلة غير مستقرة) $H_0: \lambda = 0$

الفرضية البديلة : (السلسلة مستقرة) $H_1: \lambda < 0$

عند تطبيق اختبار ADF نكون بحاجة إلى تحديد p عدد التأخيرات الأمثل (إدراج تأخيرات كافية لإزالة الارتباط الذاتي للأخطاء)، ولتحقيق هذا الغرض يمكننا الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية مثل: معايير المعلومات (Schwarz or Akaike) أو استخدام إحصائيتي Box-Pierce أو Ljung-Box ، لاختبار الارتباط الذاتي بعد كل تأخير مضاف، حيث نتوقف عند أول تأخير نقبل من أجله الفرضية الصفرية التي تفترض غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

والقرار في الصيغ الثلاث المذكورة يكون بمقارنة القيمة المحسوبة لـ τ_λ^* مع القيمة الجدولية لـديكي – فولر وهي $ADF_{\lambda(m,n,\alpha)}$ للنموذج m بصيغه الثلاث (4-5-6)، وحجم العينة n ، ومستوى المعنوية α من جداول خاصة باختبار ديكي – فولر والمطورة أيضاً بواسطة Mackinnon (1991) .

وتتم المقارنة بين القيم المحسوبة والحرجة (الجدولية)، فإذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من المطلقة الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، مما يدل على معنوية المعلمة إحصائياً وعدم وجود جذر الوحدة (Unit Root) أي إن السلسلة الزمنية للمتغير المدروس مستقرة (Stationary)، والعكس صحيح، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي إن السلسلة غير مستقرة (Non stationary) وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول (First Difference) للسلسلة، وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى ... وهكذا.

وبالنسبة لاختبار فيليب – بيرون (Phillips – Perron Test, 1988) فإنه يعتمد تقديره على نفس نماذج DF البسيط إلا أنه يختلف عن اختبار DF في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية Non-Parametric لإحصاءات ديكي ـ فولر، حتى يعالج مشكل الارتباط و/أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية. ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:[1]

[1] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 212.

✓ التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي . فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة؛

- تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي؛
- تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث: $S_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب ايجاد عدد التباطؤات l (*Newey-West*) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات T : $l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$ ؛

- حساب إحصائية فيليب – بيرون *PP* : $t^*_{\hat{\phi}} = \sqrt{k}\times\frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$

والذي يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيضا، ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول MacKinnon .

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA) ، ولذا يرى Hallam D. and Zanoli (1993) أن اختبار (PP test) له قدرة اختباريه أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير. وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test)[1].

وسوف نقوم فيما يلي باختبار مدى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وهل هي مستقرة في المستوى الأصلي أم لا؟ فإذا تبين عدم استقرارها في المستوى الأصلي نأخذ الفروقات الأولى لها، ثم نختبر مدى سكون السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولى؛ وسوف نعتمد على اختبار كل من ديكي – فولر المطور وفيليب – بيرون السابق الإشارة إليهما، وذلك في حالة ثابت، وثابت واتجاه عام، ولقد تم الاستعانة بالإضافة التي قدمها عماد الدين المصبح على برنامج Eviews، التي تقوم بإجراء اختبار ديكي – فولر المطور واختبار فيليب بيرون بجميع الصيغ وبأخذ المستوى الأصلي والفروقات، وتم اختيار فترات الإبطاء بطريقة أوتوماتيكية من خلال معيار Schwartz Info Criterion ، وكانت النتائج كما يلي (اعتمادا على الملحق رقم: 4):

[1] دحماني محمد ادريوش، **سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

الجدول رقم (4-24): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية

Variable	Dickey and Fuller (ثابت) النموذج 5	Dickey and Fuller (ثابت واتجاه عام) النموذج 6	Phillip-Perron (ثابت)	Phillip-Perron (ثابت واتجاه عام)
LGCI	-2.0524	-2.8941	-1.9860	-2.6915
LPME	-0.6925	-2.0805	-1.0190	-1.5915
LSPME	-2.7232 *	-3.0843	-2.6707	-3.0665
LVPME	-2.1412	-1.9102	-5.9891 ***	-2.7499
LTPME	-1.6868	-2.0354	-3.5504 **	-2.3828
XMPME	-2.6532	-2.5200	-2.6676	-2.5366
LFPM	0.2701	-1.7018	-0.2672	-1.8000
LFDI	-2.5708	-1.1065	-2.7048	-1.1375
CAPITAL	-0.2680	-2.9411	-0.4617	-1.9613

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 . (*) معنوي عند 10 % . (**) معنوي عند 5 % . (***) معنوي عند 1 % .

الجدول أعلاه لاختبار جذر الوحدة يوضح عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات في حالتها الأصلية، سواء اختبار ديكي – فولر المطور أو اختبار فيليب – بيرون، بوجود ثابت أو ثابت واتجاه عام، مما يعني وجود جذر الوحدة، ما عدا السلسلتين LTPME و LVPME فإنهما يظهران مستقرتين عند المستوى الأصلي بوجود الثابت في اختبار فيليب بيرون، ولكن هذا الاستقرار يتلاشى عند وجود الثابت والاتجاه العام، والسلسلة LSPME تظهر مستقرة بوجود الثابت في اختبار ديكي فولر المطور ولكنه يتلاشى أيضا عند وجود الثابت والاتجاه العام، مما يعني أن جميع المتغيرات غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى الانتقال إلى اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (4-25): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية

Variable	Dickey and Fuller (ثابت)	Dickey and Fuller (ثابت واتجاه عام)	Phillip-Perron (ثابت)	Phillip-Perron (ثابت واتجاه عام)
LGCI	-4.4815 ***	-4.5614 **	-5.9608 ***	-9.0530 ***
LPME	-2.5830	-2.8560	-2.6339	-3.0663
LSPME	-4.9791 ***	-4.7011 **	-5.5423 ***	-5.1922 ***
LVPME	-2.8036 *	-4.0487 **	-2.8036 *	-4.0445 **
LTPME	-3.3509 **	-4.0473 **	-3.3509 **	-3.9847 **
XMPME	-4.0934 **	-3.8405 *	-5.0817 ***	-4.7243 **
LBPME	-3.2815 **	-3.0407	-3.2815 **	3.0407
LFPM	-2.4840	-2.2548	-2.4986	-2.2710
LFDI	-1.2557	-3.7379 *	-3.0979 *	-7.9888 ***
CAPITAL	-2.1562	-2.1054	-1.9373	-2.0694

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

الجدول أعلاه يوضح تطبيق الاختبارين السابقين بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية، وتشير النتائج إلى أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، ما عدا السلاسل LPME و LBPME و LFPM و CAPITAL فتظهر أنها غير مستقرة، أما السلسلة LFDI فتظهر مستقرة عند اختبار فيليب بيرون وغير مستقرة عند اختبار ديكي فولر المطور، وكما ذكرنا سابقا فإنه في حالة التناقض سوف يتم اختيار نتائج اختبار فيليب بيرون، وعلى هذا الأساس تكون السلسلة LFDI مستقرة عند الفرق الأول، أما

السلاسل الأربعة السابقة غير المستقرة فإنه سوف يتم إعادة إجراء الاختبار بعد أخذ الفروقات من الدرجة الثانية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4–26): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروقات الثانية

Variable	Dickey and Fuller (ثابت)	Dickey and Fuller (ثابت واتجاه عام)	Phillip-Perron (ثابت)	Phillip-Perron (ثابت واتجاه عام)
LPME	-3.427574 **	-3.152707	-5.468678 ***	-4.942290 **
LBPME	-5.826989 ***	-3.533035	-6.648011 ***	-13.59296 ***
LFPM	-4.669537 ***	-4.583569 **	-4.669537 ***	-4.583569 **
CAPITAL	-3.375062 **	-3.162575	-3.654624 **	-3.367399

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات مستقرة عند الدرجة الثانية في اختبار فيليب بيرون عند مستوى معنوية 1 % و 5 %، ما عدا السلسلة الزمنية CAPITAL فنلاحظ أنه غير مستقر في الثابت والاتجاه العام في كلا الاختبارين.

المطلب الثاني: تقدير نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني:

بعد التعريف بمتغيرات الدراسة، وبناء النموذج، والتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية التي وجدناها مستقرة عند الدرجة الأولى I(1) والدرجة الثانية I(2)، (ما عدا سلسلة إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وبالتالي فإن أفضل نموذج سوف يتم استخدامه في هذه الحالة وهو طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

في الواقع إن بناء النموذج لا بد أن تكون لها أهداف[1]؛ فهدفنا من بناء النموذج ليس التنبؤ بعد بل دراسة مدى وجود علاقة ارتباط واستقرار بين متغيرات الدراسة؛ وعلية نستخدم لهذا الغرض البرنامج Eviews نسخة 9.0، باعتبارها أفضل طريقة لتقدير مختلف نماذج القياس الاقتصادي الخطية، حيث أنها استعملت أول مرة من قبل الباحثين LEGENDRE عام 1805 و GAUSS عام 1809 وذلك في قياس علم الفلك. ولقد ارتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد القياسي حيث أصبح من أهم الأساليب الإحصائية المستعملة في قياس العلاقات الاقتصادية[2].

أولا– نتائج تقدير نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني:

عند إجراء الاختبار الأولي لتقدير العلاقة تبين أن جميع المتغيرات المستقلة غير معنوية مع المتغير التابع (مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني)، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

[1] عبد الوهاب دادن، **مرجع سبق ذكره**، ص: 338.

[2] محمد داودي، **إشكالية التشغيل والبطالة في الجزائر– دراسة تطبيقية قياسية–**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، العدد 02، أفريل 2017، ص:95. http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc

الجدول رقم (4- 27): نتائج تقدير نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني

Dependent Variable: LGCI
Method: Least Squares
Date: 03/14/18 Time: 17:11
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-20.23190	5.193625	-3.895527	0.0600
LPME	2.068684	0.894878	2.311693	0.1470
LSPME	-0.102549	0.045541	-2.251813	0.1532
LVPME	-1.844750	0.554680	-3.325790	0.0797
LTPME	1.108817	0.446211	2.484962	0.1309
XMPME	0.080251	0.038110	2.105751	0.1698
LBPME	-0.249048	0.332848	-0.748233	0.5323
LFPM	0.162112	0.318756	0.508576	0.6616
LFDI	-0.169782	0.083241	-2.039636	0.1782
CAPITAL	-0.027159	0.013301	-2.041927	0.1779

R-squared	0.977084	Mean dependent var	4.459435
Adjusted R-squared	0.873963	S.D. dependent var	0.134562
S.E. of regression	0.047772	Akaike info criterion	-3.369864
Sum squared resid	0.004564	Schwarz criterion	-2.965775
Log likelihood	30.21918	Hannan-Quinn criter.	-3.519472
F-statistic	9.475117	Durbin-Watson stat	2.469437
Prob(F-statistic)	0.099064		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

بما أنه توجد معالم غير معنوية فإنه يجب حذفها من النموذج، وهناك عدة طرق لذلك منها طريقة التتابع الأمامي أي تقدير النموذج ككل ومن ثم حذف المتغيرات واحد تلو الآخر ابتداء من المتغير الأقل معنوية، وهناك طريقة Bakward وهي عكس الطريقة السابقة حيث يتم التقدير بالمتغيرات واحد تلو الآخر والمتغير غير المعنوي يتم حذفه إلى غاية الوصول إلى متغيرات كلها معنوية.

سنحاول استخدام الطريقة الأولى لأنها أسهل وأسرع من الطريقة الثانية، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتغيرين $LFPM$ و $LBPME$ الأبعد عن المعنوية، والذي كانت قيمتهما على التوالي: 0.6616 و 0.5323؛ لذا يتم حذفه وإعادة تقدير النموذج من جديد . بعد حذف المتغيرين $LFPM$ و $LBPME$ وإعادة تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4-28) : نتائج تقدير نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني بعد حذف المتغيرين $LFPM$ و $LBPME$

Dependent Variable: LGCI
Method: Least Squares
Date: 03/14/18 Time: 17:15
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-18.54002	3.565064	-5.200474	0.0065
LPME	1.567388	0.309254	5.068280	0.0071
LSPME	-0.098372	0.033277	-2.956124	0.0417
LVPME	-1.581461	0.336295	-4.702597	0.0093
LTPME	1.277995	0.322367	3.964412	0.0166
XMPME	0.078327	0.030790	2.543871	0.0637
LFDI	-0.130051	0.050994	-2.550300	0.0633
CAPITAL	-0.019794	0.008041	-2.461514	0.0696

R-squared	0.969338	Mean dependent var	4.459435
Adjusted R-squared	0.915680	S.D. dependent var	0.134562
S.E. of regression	0.039074	Akaike info criterion	-3.412010
Sum squared resid	0.006107	Schwarz criterion	-3.088739
Log likelihood	28.47206	Hannan-Quinn criter.	-3.531697
F-statistic	18.06515	Durbin-Watson stat	2.335063
Prob(F-statistic)	0.007032		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

نلاحظ أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.97 ، وهذا يعني أن 97% من التغيرات التي تؤثر على تنافسية الاقتصاد الوطني سببها المتغيرات المستقلة، والباقي مفسر بعوامل أخرى قد تكون لم تدرج في النموذج أو لا يمكن التحكم فيها.

ثانيا– اختبار استقرارية نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني:

يوضح الجدول أعلاه تقدير نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني بعد حذف المتغيرين $LFPM$ و $LBPME$، وقبل إجراء تحليل تقدير العلاقة، سوف نقوم بإجراء بعض الاختبارات للتأكد من صلاحية النموذج، كما يلي:

1– اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج:

يجب إجراء اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير (Serial Correlation LM Test)، وفي حال وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لا يمكن القبول بالنموذج المدروس والمقترح لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث[1]؛ وفي هذا الصدد من المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانحدار في النموذج)؛ ولهذا، يتم استخدام اختبارين، وهما:

– الأول، (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي؛
– الثاني، (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين.

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM).

الجدول رقم (4– 29) اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	5.697691	Prob. F(3,1)	0.2966
Obs*R-squared	11.33676	Prob. Chi-Square(3)	0.0100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

تشير نتائج اختبار (LM Test) في الجدول أعلاه أن قيمة P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.2966 وهي أكبر من 0.05 ، أي أنه يمكن قبول فرضية العدم (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي رفض الفرضية البديلة (وجود ارتباط ذاتي)، وبناء عليه فإن النموذج المختار لدراسة العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات يعتبر مقبول من هذه الناحية.

أما فيما يخص الاختبار الثاني والذي يتعلق باختبار عدم ثبات التباين، فهناك عدة اختبارات للكشف عن هذا المشكل من بينها Breusch-pagan-Godfrey أيضا اختبار Glejser أيضا اختبار White و Arch وغيرها، ونحن سنقوم بإجراء اختبار Breusch-pagan-Godfrey للكشف عن هذا المشكل ومحاولة علاجه إن وجد، حيث يعتمد هذا الاختبار على قيمة LM والتي تمثل عدد المشاهدات في معامل التحديد للمعادلة المقدرة حسب اختبار Breusch-pagan-Godfrey ويتم مقارنة هذه القيمة بالقيمة المجدولة لكاي تربيع عند درجة حرية تساوي 2K حيث K هو عدد المتغيرات المستقلة في النموذج فإذا كانت $\chi 2^2_K > LM$ فإنه يوجد تجانس تباين الأخطاء والعكس صحيح، ومن جهة أخرى يمكن النظر إلى احتمال قيمة LM فإذا كان الاحتمال أكبر من 0.05 فإننا نقول على أنه لا يوجد تجانس تباين الأخطاء والعكس صحيح.

[1] ريم محمود، **محددات سرعة دوران النقود في سورية دراسة قياسية للفترة (1990–2010)**، مجلة جامعة البعث، المجلد: 39، العدد 35، 2017، ص 183.

تظهر نتائج الجدول رقم (4- 30) أن P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.2612 وهي أكبر من 0.05، ومنه نقول أنه لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء. وكانت نتائج النموذج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4– 30): اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey:			
F-statistic	2.007074	Prob. F(7,4)	0.2612
Obs*R-squared	9.340649	Prob. Chi-Square(7)	0.2291
Scaled explained SS	0.745410	Prob. Chi-Square(7)	0.9980

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

2– اختبار عدم وجود تغيرات هيكلية:

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك، مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) التي اقترحها كل من Brown and Evans and Dublin (1975) ، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين، وهما: تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة للدراسات القياسية؛ ويتحقق الاستقرار الهيكلي إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5 %[1].

بعد إجراء الاختبارين على النموذج تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم (4–18): اختبار استقرار نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني

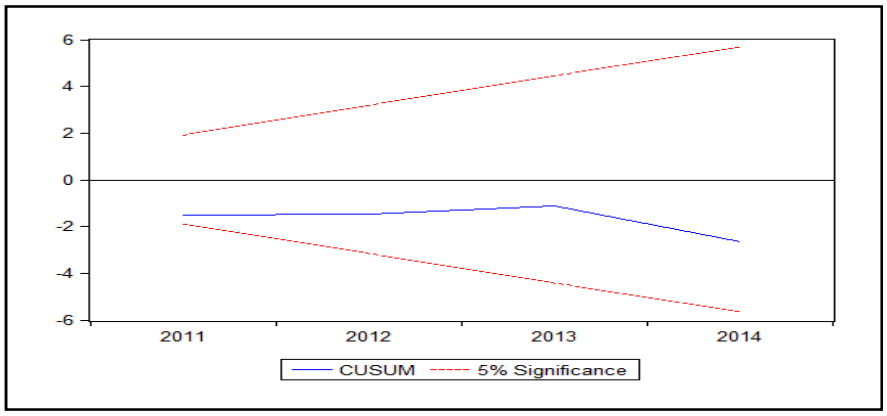

[1] دحماني محمد ادريوش، عبد القادر ناصور، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مقالة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص: 23.

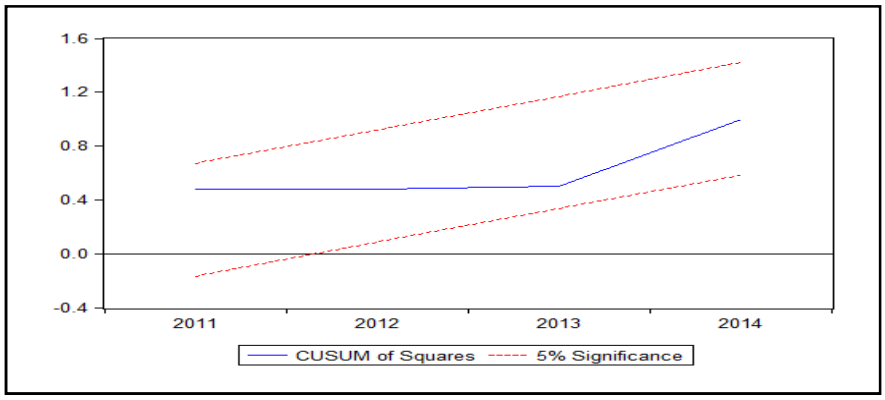

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %؛ نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares؛ ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا في النموذج.

3- اختبار فرضية التعدد الخطي:

المقصود بالتعدد الخطي هو ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة وهذا قد يؤدي إلى انحدار زائف، ولذلك وجب التخلص من هذا المشكل، وللكشف عن هذا المشكل توجد عدة طرق ولكن سوف نقتصر على أهمها: طريقة forror-Glouber ، حيث تعطى صيغة هذا الاختبار كما يلي :

$$\chi^2 = -[n - 1 - 1/6(2m + 7) \times detR]$$

حيث :n : عدد المشاهدات؛ m : عدد المتغيرات المستقلة؛

$detR$: محدد مصفوفة معاملات الارتباط الجزئية بين المتغيرات المستقلة.

ونقارن هذه القيمة بالقيمة المجدولة حيث درجة الحرية تساوي $v = \left(\frac{1}{2}\right) m \times (m - 1)$ وهي تساوي 21 في نموذجنا المعدل وعند مستوى معنوية 0.05 نجد القيمة المجدولة تساوي 32.67 أما القيمة المحسوبة فتساوي (-10.99) وهي أقل من القيمة المجدولة، وحسب هذا الاختبار فإنه إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة فإنه يمكن القول أنه لا يوجد تعدد خطي بين المتغيرات.

4- فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء :

يمكن إجراء هذا الاختبار من خلال اختبار jarque-bera ، وذلك من خلال النظر إلى احتمال هذه القيمة فإذا كان الاحتمال أكبر من 0.05 نقول أن الأخطاء تتوزع طبيعيا بمتوسط معدوم $E(\varepsilon_i) = 0$ وبتباين ثابت $var(\varepsilon_i) = \sigma^2$ ومن خلال الشكل أدناه نلاحظ أن الاحتمال يساوي 0.70، وهو أكبر من 0.05 إذن نقول أن الأخطاء تتوزع طبيعيا.

الشكل رقم (4-19): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

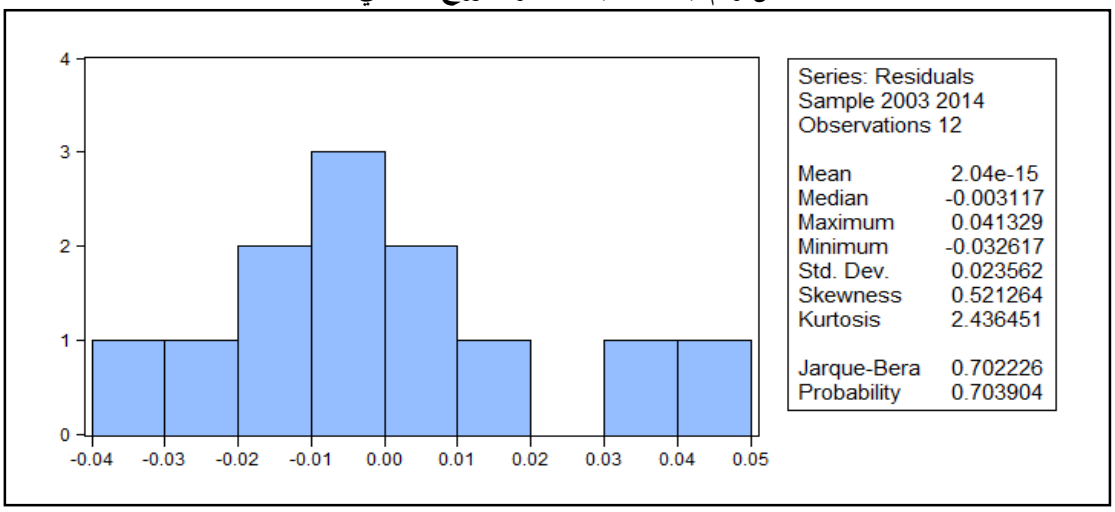

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

بناء على النتائج السابقة، من عدم وجود الارتباط الذاتي في بواقي النموذج وعدم وجود مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء، وعدم وجود الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية واستقرار التغيرات الهيكلية للنموذج، فإنه يمكننا الاستمرار في تقدير نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني.

ثالثا- تحليل نتائج تقدير نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني:

بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، يمكن عرض نتائج التحليل المستخرجة من الجدول رقم (4-28) كما يلي:

1- وجود علاقة **معنوية موجبة** بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث أن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 1 % تؤدي إلى تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة 1.567 %، أي كلما زاد عدد تلك المؤسسات يؤدي انخفاض تنافسية الاقتصاد الوطني، وهذا يعني أن التطور المستمر لعدد تلك المؤسسات هو تطور **كمي وليس نوعي**، كما أن عدد المؤسسات التي تقدمها الوزارة لا تعكس الواقع الحقيقي (تصرح وتستعمل منشورات الوزارة مبدأ التسجيلات في السجل التجاري للحصول على حركة قطاع المؤسسات، على الرغم من أن التسجيل لا يوافق بالضبط الإنشاء، فالتسجيل لا يعني الإنشاء)، فيوجد كثير من المؤسسات التي توقفت عن العمل إلا أنها لم تقم بالشطب في السجلات التجارية لعدة أسباب منها: التهرب من مصاريف وأعباء الشطب، أو توجد مؤسسات غيرت من نشاطها، وأخرى أفلست ولم تعلن عن إفلاسها.

2- وجود علاقة **معنوية سالبة** بين قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث أن زيادة قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 1 % تؤدي إلى تحسن مرتبة الجزائر ضمن تصنيف مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة 0.098 %، أي كلما زاد قيمة استثمارات المؤسسات يؤدي إلى تحسن تنافسية الاقتصاد الوطني، ومن ثم فإن النتيجة تتفق مع التوقعات المذكورة سابقا ومنطق النظرية الاقتصادية.

3- وجود علاقة **معنوية سالبة** بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث أن زيادة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 1 % تؤدي إلى تحسن الترتيب الذي يمثل مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة

1.581 %، وهذا يدل على العلاقة العكسية بينهما، أي كلما زادت القيمة المضافة للمؤسسات يؤدي إلى تحسن تنافسية الاقتصاد الوطني، وهو ما يتفق مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية التي تؤكد على أهمية القيمة المضافة.

4- وجود علاقة **معنوية موجبة** بين اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني، وهذا يدل على العلاقة **الطردية** بينهما، أي كلما زاد توظيف عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 1% يؤدي إلى تراجع الترتيب الذي يمثل تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة 1.27%، وهذا يعني انخفاض تنافسية الاقتصاد الوطني كلما زاد عدد العمال في المؤسسات، أما من الناحية التحليلية فإن هذه العلاقة نابجة على انخفاض إنتاجية العامل التي لاحظنها سابقا أن توظيف عامل واحد في هذا القطاع لا يساهم بشكل أمثل في رفع القيمة المضافة؛ إن هذه النتائج ليست مفاجئة بالنسبة لمدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توليد اليد العاملة الماهرة، التي نلاحظ تواجدها بشكل أساسي في نشاطات اقتصادية مساهمتها محدودة في توليد القيم الحقيقية.

5- وجود علاقة **معنوية موجبة** بين نسبة صادرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وارداتها وتنافسية الاقتصاد الوطني عند مستوى 10%، وهذا يدل على العلاقة **الطردية** بينهما، حيث أن زيادة نسبة صادرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وارداتها بنسبة 1 % تؤدي إلى تراجع الترتيب الذي يمثل تنافسية الاقتصاد الوطني تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة 0.078 %، وبالتالي انخفاض تنافسية الاقتصاد الوطني، وهذا يعني ضعف مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تغطي وارداتها وفي عدم قدرة تلك المؤسسات على دعم تنافسية الاقتصاد الوطني، أي أن القطاع عاجز عن المنافسة سواء داخليا أو خارجيا.

6- وجود علاقة **معنوية سالبة** بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الاقتصاد الوطني عند مستوى 10%، وهذا يدل على العلاقة **العكسية** بينهما، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بنسبة 1 % تؤدي إلى تحسن الترتيب الذي يمثل تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة 0.130 %، وهو ما يتوافق مع الدراسات النظرية، وهذا يعني أن الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر تؤدي إلى المساهمة في تطوير النسيج الصناعي ونقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير الكفاءات؛ ولكن بنسبة ضعيفة.

7- وجود علاقة **معنوية سالبة** بين تكوين رأس المال الثابت وتنافسية الاقتصاد الوطني عند مستوى 10%، وهذا يدل على العلاقة **العكسية** بينهما، حيث أن زيادة تكوين رأس المال الثابت في الجزائر بنسبة 1 % تؤدي إلى تحسن الترتيب الذي يمثل تنافسية الاقتصاد الوطني بنسبة 0.019 %، وهذا يعني تحسن تنافسية الاقتصاد الوطني، وهو ما يتوافق مع الدراسات النظرية، لأن في الغالب زيادة تكوين رأس المال الثابت يؤدي دعم مؤشرات التنافسية.

8- أما بالنسبة للمتغير BPME الذي تم حذفه في النموذج المعدل لعدم وجود معنوية له مع مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني، والذي يمثل التجديد والتغير في المستوى التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو يعكس الوضعية الضعيفة والمتدنية للتكنولوجيا التي يستخدمها هذا القطاع، والتي تزيد من الضغوطات عليها وتهدد حتى استمراريتها، بخاصة إذا عرفنا أنها لازالت تفتقد إلى الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة لها لمواجهة المنافسة الدولية الجديدة.

9- وبالنسبة للمتغير FPM الذي تم حذفه أيضا في النموذج المعدل لعدم وجود معنوية له مع مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني، والذي عبرنا عنه بالإبداع والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا يدل على أن موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي (الذي تدعمه ثلاث عوامل وهي: مجموعة المتطلبات الأساسية، مجموعة محفزات الكفاءة، مجموعة الإبداع والابتكار) لا يدعمه الإبداع والابتكار، بدليل أنها تصنف ضمن الدول المعتمد على الموارد الأولية في مرحلة الانتقال إلى المرحلة الثانية، وما زالت بعيدة عن المرحلة الثالثة.

المطلب الثالث: التعريف بالمتغيرات وبناء نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بعد دراسة النموذج الأول سوف نقوم ببناء نموذج ثاني للتنافسية باستخدام مؤشر آخر ضمن المؤشرات البسيطة لقياس التنافسية، وبالتالي سنقوم بتقدير **النموذج الثاني**، حيث يكون المتغير التابع هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع مجموعة من المتغيرات المستقلة خلال الفترة 1990-2015.

أولا- تحديد متغيرات النموذج الثاني:

في هذا النموذج تم تحديد مجموعة من المتغيرات المستقلة وعلاقتها بتنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع وضع متغير صوري يعكس برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي شرح موجز لهذه المتغيرات، كما يلي:

1- المتغير التابع:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز PNB: وهو يمثل المتغير التابع في النموذج الثاني، باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي ومقياس مهم لتقييم تنافسية الدول، الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي المطورة من قبل Lucas (1988) , and Romer (1986-1990)، كما أنه يشير إلى مقدار التغير في رفاهية الفرد طوال فترة الدراسة، بحيث يتم الحصول عليه بقسمة إجمالي الناتج المحلي على إجمالي عدد السكان في منتصف العام، أما مصدر بيانات هذا المتغير هو إحصائيات البنك الدولي.

2- المتغيرات المستقلة: بما أن المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدول، فإن المؤسسات التي تمتلك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولتها، كون مستوى معيشة أفراد دولة ما مرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العاملة فيها وقدرتها على التصدير[1]؛ وبناءا عليه تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي في نظرنا لها علاقة مع المتغير المستقل، سنشرحها بإيجاز، فيما يلي:

2-1- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME): كما تم شرحها سابقا، تنعكس عملية إنشاء المؤسسات في كثير من الأحيان على سيرورة التحولات الهيكلية والبنيوية للاقتصاد، وتنوع النسيج الاقتصادي، مما قد يؤثر على نصيب الفرد من الناتج .

2-2- قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SPME): وهو متغير مستقل يعبر عن قيمة الأموال المستثمرة داخل الاقتصاد من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوفقا للنظرية الاقتصادية فإن الاستثمارات المتراكمة تعد كأحد أهم المتغيرات الإستراتيجية الذي تضمن الزيادة في القدرة الإنتاجية مما قد يؤثر على مؤشرات التنافسية، وبالتالي من المفروض أن ارتفاع قيمة استثمارات تلك المؤسسات يؤثر بشكل ايجابي على ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي، من خلال زيادة ومضاعفة حجم الاستثمار.

2-3- القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (VPME): ونقصد بهذا المتغير المستقل إجمالي القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكما شرحنا سابقا أن قوة الاقتصاد مرتبط بمعدل الدخل القومي، وهو بدوره مرتبط بمقدار القيمة المضافة التي تولدها المشاريع والمؤسسات، ومن المفروض أن يوثر إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج.

[1] دويس محمد الطيب، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص: 02.

2-4- القوة العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (TPME): وفقا للنظرية الاقتصادية فإنه يوجد أثر ايجابي بين تناقص معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، وهنا يبرز دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع معدلات القوة العاملة لتصبح فاعلة داخل الاقتصاد بما يزيد من توظيف موارد المجتمع، ومن المفروض أن يوثر إيجابيا على نصيب الفرد من الناتج.

2-5- قيمة الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (XPME): وتمثل الصادرات خارج المحروقات، ومن المفروض أن هناك علاقة طردية مع المتغير التابع، حيث أن ارتفاع الصادرات سواء داخل المحروقات أو خارج المحروقات سيؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2-6- متغير أسعار البترول (OIL): بالنظر إلى اعتماد الجزائر على المادة النفطية في صادرات اقتصادها بنسبة 98 %، وكذا وفقا لبعض الدراسات فإن هذا المتغير يؤثر بشكل كبير ومباشر على النمو، فأسعار النفط في الجزائر تلعب دورا مهما من خلال تمويل الإيرادات العامة ودعم المؤشرات الكلية، ومنه تتوقع الدراسة أثر ايجابي لهذا المتغير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتم أخذ بيانات هذا المتغير من بيانات البنك الدولي.

2-7- نفقات التجهيز والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (CAPITAL): يعد هذا النوع من أهم جوانب الإنفاق الكلي في أي اقتصاد كان، إذ تعتمد عليه مستويات النمو وتنافسية اقتصاديات الدول بشكل عام، لذا يعد استقرار تطور هذا النوع من الإنفاق من العناصر الهامة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي[1]؛ ومن الناحية النظرية توجد علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث إذا زاد الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد ورفع النمو؛ ويتم حسابه بقسمة إجمالي النفقات المخصصة للتجهيز والاستثمار على إجمالي الناتج المحلي؛ أما مصدر بيانات هذا المتغير هو إحصائيات البنك الدولي.

2-8- الإنفاق الاستهلاكي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GOVER): حسب النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية الحديثة فإن هناك جدل كبير فيما يخص تأثير هذا المتغير (ايجابية أو سلبية)، فهناك من الدراسات التي وجدت تأثير سلبي للاستهلاك الحكومي على النمو الاقتصادي على غرار دراسة Barro(1991) and William (2006), LYS (2001,2002)، ومن الجانب الآخر وجدت دراسات أخرى علاقة ايجابية بين الإنفاق الاستهلاكي والنمو الاقتصادي، ومنها دراسة Garofalo and Romer (1986) (2005)، وتفسير ذلك عند استخدام النفقات الحكومية في شراء السلع والخدمات المحلية مما سيعمل كمحفز للطلب، وقد أخذت بيانات هذا المتغير من إحصائيات البنك الدولي.

2-9- حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (MDT): ويمثل نسبة مهمة تعبر عن التخصيص الجيد والفعال للموارد المالية وكفاءة المصارف على اعتبار أن منح الائتمان إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية مقارنة بالقطاع العام[2]؛ في دراسة Bailliu et al (2002) استعمل الباحثون مقياس تطور القطاع المالي، وتم التعبير عليه بمؤشر حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وقد أخذت بيانات هذا المتغير من إحصائيات البنك الدولي.

2-10- المتغير الصوري (*REFPME*): يمثل هذا المتغير برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي بدأت بالأخص مع صدور القانون التوجيهي لهذا القطاع سنة 2001 ، حيث يأخذ القيمة 1 خلال فترة الدعم والتأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2015)، ويأخذ القيمة 0 قبل هذه الفترة (1990-2000)، ولقد تم إدخال هذا المتغير في النموذج

[1] دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2013/2012، ص : 52.

[2] خاطر طارق، مفتاح صالح، **مرجع سابق ذكره**، ص: 144.

الثاني لمعرفة أثر هذه البرامج بشكل خاص على التنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ثم الحكم على مدى نجاعة هذه البرامج في دعم الاقتصاد الوطني.

ثانيا- بناء النموذج الثاني:

بعد شرح متغيرات الدراسة وتحديد العلاقة بينهما، ويمكن كتابة النموذج الثاني على الشكل التالي:

$$PNP = c + \beta_1 PME + \beta_2 SPME + \beta_3 VPME + \beta_4 TPME + \beta_5 XPME + \beta_6 OIL + \beta_7 CAPITAL + \beta_8 GOVER + \beta_9 MDT + \beta_{10} REFPME + U_t$$

حيث:

PNP : نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

PME : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

$SPME$: قيمة الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

$VPME$: القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

$TPME$: عدد العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

$XPME$: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

OIL : أسعار البترول.

$CAPITAL$: نفقات التجهيز والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

$GOVER$: الإنفاق الحكومي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

MDT : حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

$REFPME$: المتغير الصوري الذي يمثل برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وسوف يتم تحويل جميع السلاسل الزمنية ما عدا السلاسل الزمنية التي تم أخذها بالنسبة المئوية إلى صيغة اللوغاريتم، وذلك بإضافة حرف (L) للمتغيرات، وهذا لتفادي التقدير المزيف، ويصبح النموذج على الشكل التالي:

$$LPNP = c + \beta_1 LPME + \beta_2 LSPME + \beta_3 LVPME + \beta_4 LTPME + \beta_5 LXPME + \beta_6 LOIL + \beta_7 CAPITAL + \beta_8 GOVER + \beta_9 MDT + \beta_{10} REFPME + U_t$$

ثالثا- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج الثاني:

من أجل القيام باختبار استقرارية السلاسل الزمنية سوف يتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، وكذا استخدام اختبار ديكي فولر المطور، واختبار فيليبس بيرون لجميع السلاسل الزمنية، وقبل ذلك سوف نقوم برسم السلاسل الزمنية للمتغيرات.

1- رسم السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الثاني:

من أجل تحليل السلسلة الزمنية يتم رسم مشاهداتها لمعرفة وجود مركبة العام لها وهل هي مستقرة أم لا، كما يلي:

الشكل رقم (4-20): أشكال السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

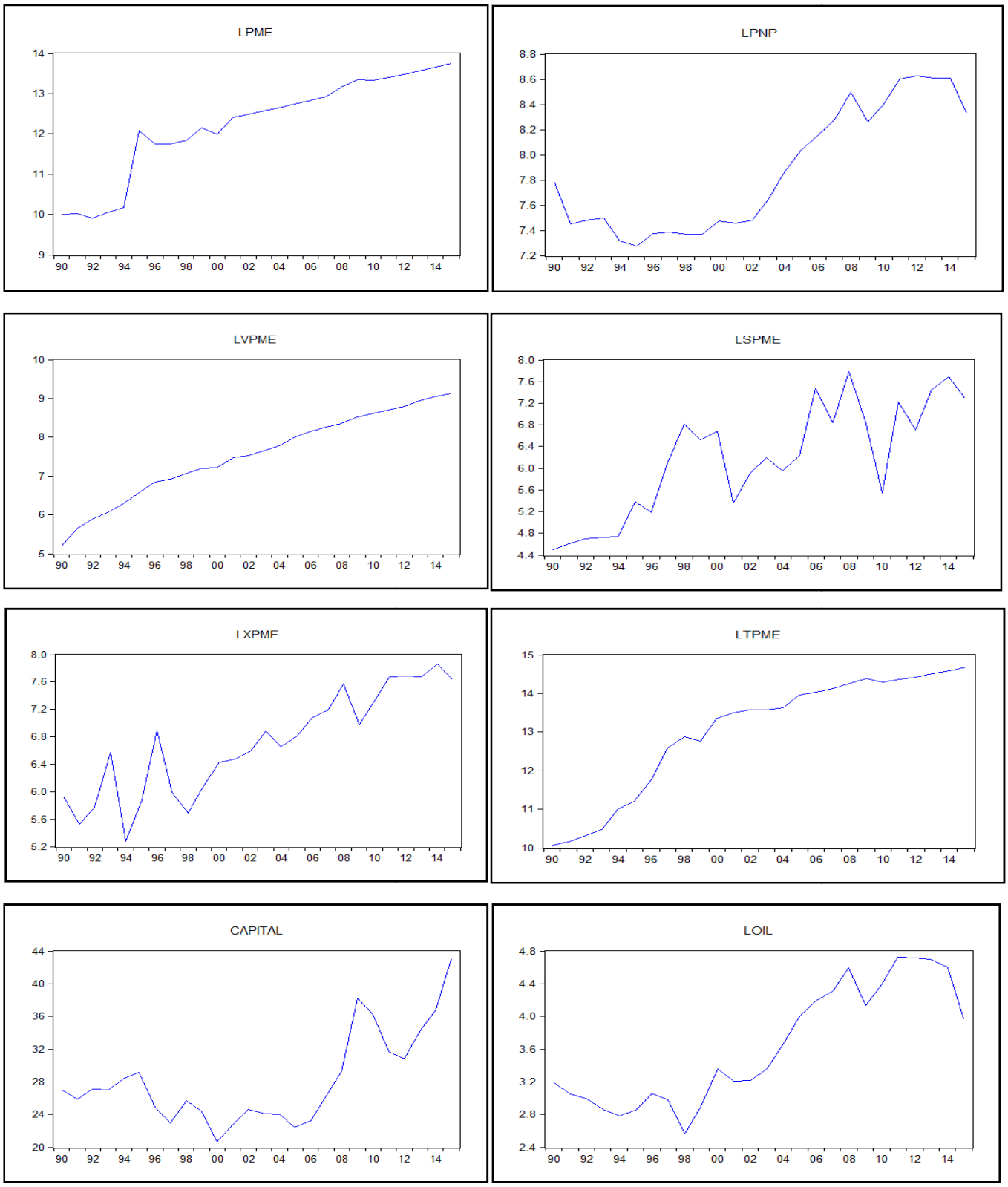

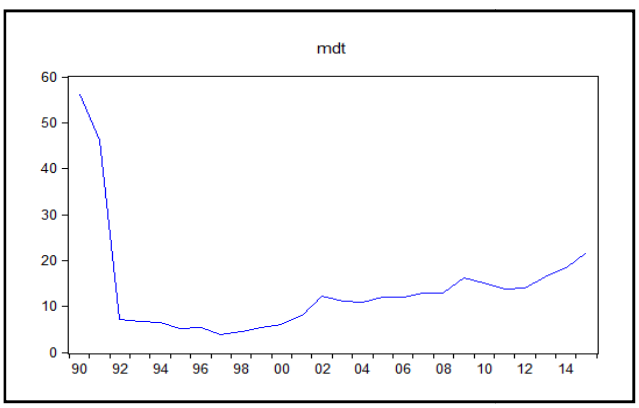

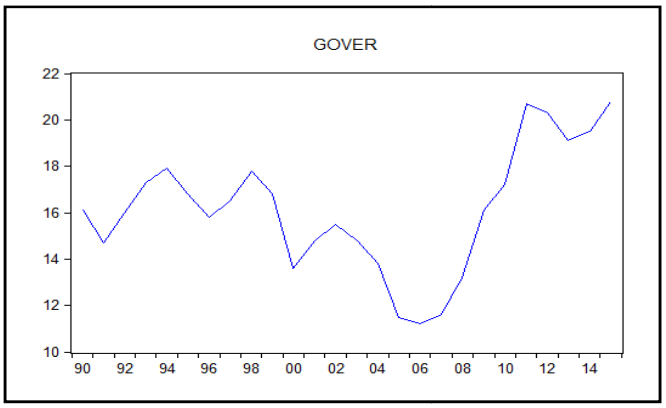

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

2- اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الثاني:

سوف نقوم فيما يلي باختبار مدى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الثاني، وهل هي مستقرة في المستوى الأصلي أم لا؟ فإذا تبين عدم استقرارها في المستوى الأصلي نأخذ الفروقات الأولى لها، ثم نختبر مدى سكون السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولى؛ وكما تم استخدام في النموذج الأول اختبارات كل من ديكي - فولر المطور وفيليب - بيرون السابق الإشارة إليهما، وذلك في حالة ثابت، وثابت واتجاه عام، وكانت النتائج كما يلي (اعتمادا على الملحق رقم:5):

الجدول رقم (4-31): اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية

Variable	Dickey and Fuller النموذج 5 (ثابت)	Dickey and Fuller النموذج 6 (ثابت واتجاه عام)	Phillip-Perron (ثابت)	Phillip-Perron (ثابت واتجاه عام)
LPNP	-0.4239	-2.9333	-0.4835	-2.9333
LPME	-3.1779 **	-2.4388	-1.6013	2.3964
LSPME	-2.1077	-3.7269**	-1.9659	-3.7269**
LVPME	-4.2222***	-1.1860	-4.5034**	-5.2965***
LTPME	-3.0163**	-4.3036 **	-2.3575	-0.6403
LXPME	-0.3754	-5.8624***	-1.4241	-10.5651***
LOIL	-0.9439	-2.0339	-0.9538	-2.0615
CAPITAL	-0.0002	-1.0509	-0.1317	-1.1334
GOVER	-0.8819	1.0733	-0.8819	-1.0733
MDT	-4.8531***	-4.9128***	-5.0024***	-19.6341

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9. (*) معنوي عند 10 % (**) معنوي عند 5 % . (***) معنوي عند 1 % .

من خلال الجدول السابق لاختبار جذر الوحدة يتضح عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات في حالتها الأصلية، سواء اختبار ديكي - فولر المطور أو اختبار فيليب - بيرون، بوجود ثابت أو ثابت واتجاه عام، مما يعني وجود جذر الوحدة، ما عدا السلسلتين LVPME و MDT فإنهما يظهران مستقرتين عند المستوى الأصلي بوجود الثابت، والثابت والاتجاه العام في اختبار فيليب بيرون، وهذا ما يؤدي بنا إلى الانتقال إلى اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (4-32): اختبار استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفروق الأولية لمتغيرات النموذج الثاني

Variable	Dickey and Fuller 5 النموذج (ثابت)	Dickey and Fuller 6 النموذج (ثابت واتجاه عام)	Phillip-Perron (ثابت)	Phillip-Perron (ثابت واتجاه عام)
LPNP	-4.4180 ***	-3.9509**	-4.4214***	-3.9638**
LPME	-2.7748*	-9.9678***	-6.3702***	-8.6854***
LSPME	-7.1123***	-6.9657***	-7.5287***	-7.3938***
LVPME	-4.8620***	-5.7115***	-4.8620***	-5.9220***
LTPME	-3.6386**	-4.5437***	-3.6343**	-48265***
LXPME	-9.2021***	-8.9669***	-13.3319***	-12.6376***
LOIL	-3.7319**	-3.5220*	-3.5560**	-3.3212*
CAPITAL	-3.4958**	-4.1044**	-3.2438**	-3.6499**
GOVER	-3.6904**	-3.6737**	-3.6997**	-3.6744**
MDT	-3.7429***	-4.2398**	-3.6369**	-4.2193**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

الجدول أعلاه يوضح تطبيق الاختبارين السابقين بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية، وتشير النتائج إلى أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول.

المطلب الرابع: تقدير نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

بعد التعريف بمتغيرات الدراسة وبناء النموذج والتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية التي وجدناها مستقرة عند الدرجة الأولى I(1) ، وبالتالي فإن أفضل نموذج سوف يتم استخدامه في هذه الحالة وهو طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

أولا- نتائج تقدير نموذج مؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني:

وعند إجراء الاختبار الأولي لتقدير العلاقة تبين أن جميع المتغيرات المستقلة غير معنوية مع المتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (4- 33): نتائج تقدير نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable: LPNP
Method: Least Squares
Date: 03/17/18 Time: 21:46
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.449459	0.415298	13.12179	0.0000
LPME	-0.087740	0.056796	-1.544838	0.1432
LSPME	0.061705	0.036386	1.695848	0.1106
LVPME	-0.027916	0.161665	-0.172679	0.8652
LTPME	0.027326	0.077875	0.350902	0.7305
LXPME	0.037318	0.059344	0.628845	0.5389
LOIL	0.577589	0.071734	8.051821	0.0000
CAPITAL	0.013141	0.006962	1.887487	0.0786
GOVER	0.010960	0.009387	1.167635	0.2612
MDT	0.002219	0.002397	0.925667	0.3693
REFPME	0.076752	0.091308	0.840587	0.4138

R-squared	0.984721	Mean dependent var	7.869586
Adjusted R-squared	0.974535	S.D. dependent var	0.496552
S.E. of regression	0.079238	Akaike info criterion	-1.936619
Sum squared resid	0.094179	Schwarz criterion	-1.404348
Log likelihood	36.17605	Hannan-Quinn criter.	-1.783344
F-statistic	96.67572	Durbin-Watson stat	1.893998
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

بما أنه توجد معالم غير معنوية فإنه يجب حذفها من النموذج، سوف يتم استخدام طريقة التتابع الأمامي Forward أي تقدير النموذج ككل، ومن ثم حذف المتغيرات واحد تلو الآخر ابتداء من المتغير الأقل معنوية مثل طريقة النموذج الأول، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتغيرين $LVPME$ و $LTPME$ و $LXPME$ الأبعد عن المعنوية، والذي كانت قيمتهما على التوالي: 0.8652 و 0.7305 و 0.5389؛ لذا يتم حذفها وإعادة تقدير النموذج من جديد . بعد حذف المتغيرات $LVPME$ و $LTPME$ و $LXPME$ وإعادة تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (4–34): نتائج تقدير نموذج نصيب الفرد من الناتج بعد حذف $LVPME$ و $LTPME$ و $LXPME$

Dependent Variable: LPNP
Method: Least Squares
Date: 03/17/18 Time: 21:53
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.599821	0.283138	19.77768	0.0000
LPME	-0.073963	0.034444	-2.147360	0.0456
LSPME	0.066392	0.028439	2.334545	0.0314
LOIL	0.593092	0.043840	13.52863	0.0000
CAPITAL	0.011937	0.004570	2.612078	0.0176
GOVER	0.011878	0.008201	1.448332	0.1647
MDT	0.002218	0.001524	1.455652	0.1627
REFPME	0.094572	0.067115	1.409096	0.1758

R-squared	0.984260	Mean dependent var	7.869586
Adjusted R-squared	0.978139	S.D. dependent var	0.496552
S.E. of regression	0.073417	Akaike info criterion	-2.137664
Sum squared resid	0.097021	Schwarz criterion	-1.750558
Log likelihood	35.78963	Hannan-Quinn criter.	-2.026191
F-statistic	160.8008	Durbin-Watson stat	2.025121
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 .

نلاحظ أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.98 ، وهذا يعني أن 98% من التغيرات التي تؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سببها المتغيرات المستقلة، والباقي مفسر بعوامل أخرى قد تكون لم تدرج في النموذج أو لا يمكن التحكم فيها.

ثانيا– اختبار استقرارية نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الجدول أعلاه تقدير نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد حذف المتغيرات $LVPME$ و $LTPME$ و $LXPME$ ، وقبل إجراء تحليل تقدير العلاقة، سوف نقوم بإجراء بعض الاختبارات للتأكد من صلاحية النموذج كما يلي:

1– اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي النموذج الثاني:

الجدول رقم الموالي يوضح نتائج اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM).

الجدول رقم (4-35): اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM) للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.907800	Prob. F(2,16)	0.4232
Obs*R-squared	2.649677	Prob. Chi-Square(2)	0.2658

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

تشير نتائج اختبار (LM Test) في الجدول أعلاه أن قيمة P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.4232 وهي أكبر من 0.05 ، أي أنه يمكن قبول فرضية العدم (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)، وبالتالي رفض الفرضية البديلة (وجود ارتباط ذاتي)، وبناء عليه فإن النموذج المختار لدراسة العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات يعتبر مقبول من هذه الناحية.

أما فيما يخص الاختبار الثاني والذي يتعلق باختبار عدم ثبات التباين، فهناك عدة اختبارات للكشف عن هذا المشكل من بينها Breusch-pagan-Godfrey ، وكانت نتائج النموذج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4- 36): اختبار عدم ثبات التباين في النموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey:			
F-statistic	1.315873	Prob. F(7,18)	0.2988
Obs*R-squared	8.801141	Prob. Chi-Square(7)	0.2673
Scaled explained SS	3.418716	Prob. Chi-Square(7)	0.8438

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن P-Value للإحصائية Fisher تساوي 0.2988 وهي أكبر من 0.05، ومنه نقول أنه لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

2- اختبار عدم وجود تغيرات هيكلية:

ولكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك، مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، وبعد إجراء الاختبارين على النموذج تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-20): اختبار استقرار نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

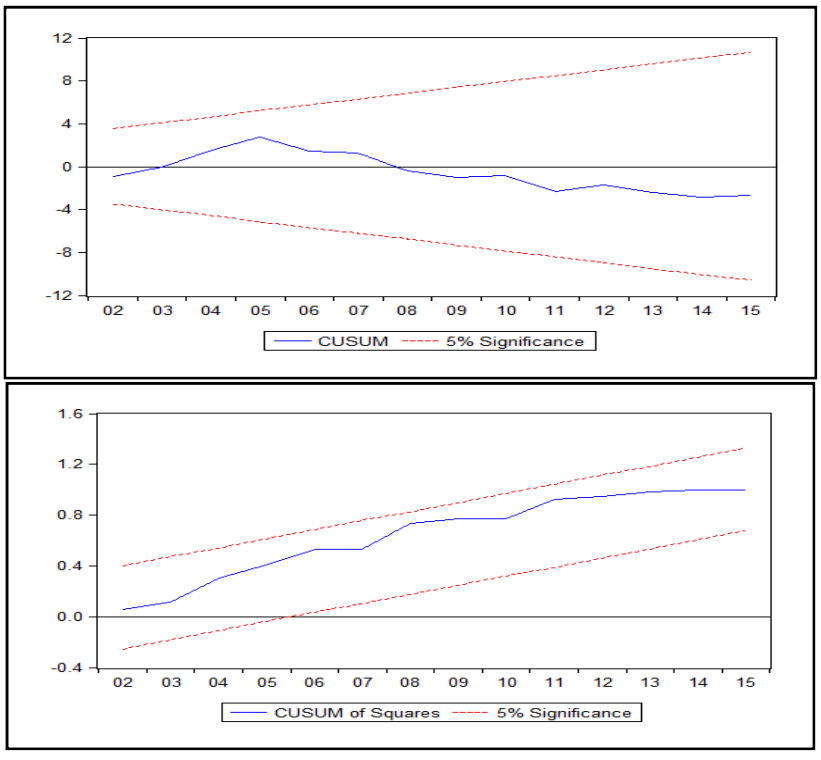

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج EViews 9 .

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5 %؛ نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares؛ ويتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً في النموذج.

بناء على النتائج السابقة، من استقرار السلاسل الزمنية عند الدرجة صفر والدرجة الأولى، ووجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وعدم وجود الارتباط الذاتي في بواقي النموذج وعدم ثبات التباين، واستقرار النموذج في الأجل الطويل والقصير، فإنه يمكننا الاستمرار في تقدير النموذج.

3- فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء :

يمكن إجراء هذا الاختبار من خلال اختبار jarque-bera ، ومن خلال الشكل الموالي نلاحظ أن الاحتمال يساوي 0.78 وهو أكبر من 0.05 إذن نقول أن الأخطاء تتوزع طبيعيا.

الشكل رقم (4-21): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء للنموذج الثاني

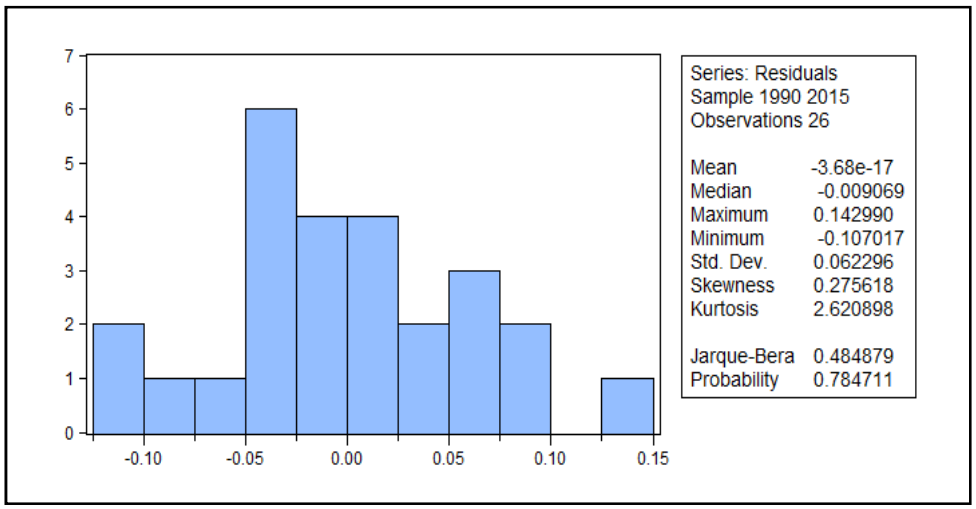

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات EViews 9 .

ثالثا- تحليل نتائج تقدير نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية، يمكن عرض نتائج التحليل المستخرجة من الجدول رقم (5-41) كما يلي:

1- وجود علاقة **معنوية سالبة** بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 1 % تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.07 %، وهذا يعني أن التطور المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو تطور كمي وليس نوعي، وبالتالي نجده لا يؤثر على رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، مما يعني وجوب إعادة النظر في نوعية وكيفية رفع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها بين قطاعات الإنتاج المختلفة، وخاصة في زيادة نصيب قطاعات الإنتاج المؤثرة في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2- وجود علاقة **معنوية موجبة** بين قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة

0.066 %، وهو ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية مثل دراسة "Ghosh et al" الذي وجد علاقة ايجابية بين رأس المال المستثمر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني الأموال المستثمرة داخل الاقتصاد الوطني والتي يقدمها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدعم التراكم الإنتاجي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يجب العمل على الاهتمام بتوفير المناخ المناسب لهذا القطاع .

3- وجود علاقة **معنوية موجبة** بين أسعار البترول ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة أسعار البترول بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.593 %، وهو ما يؤكد دراستنا النظرية بأن الاقتصاد الجزائري تدعمه مداخيل البترول، ويتأثر بشكل كبير مع تقلبات أسعار النفط.

4- وجود علاقة **معنوية موجبة** بين نفقات التجهيز والاستثمار ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة نفقات التجهيز والاستثمار بنسبة 1 % تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.011 %، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية بوجود علاقة طردية بين المتغيرين، بحيث إذا زاد الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد ورفع النمو.

5- لا توجد علاقة معنوية بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتائج تعكس بشكل قريب واقع الاقتصاد الجزائري في توزيع الإنفاق الاستهلاكي.

6- لا توجد علاقة معنوية بين حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما لا يتوافق مع النظريات الاقتصادية التي تؤكد على أهمية حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص في إنعاش الاقتصاد الوطني مما ينعكس على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، مما يعني أن القروض الموجهة للقطاع الخاص الجزائري غير مجدية ولم تستهدف القطاعات المنتجة، مما يؤكد على أهمية وضرورة تحسين هذا المؤشر لكي يساهم أكثر في عملية النمو، وذلك عن طريق زيادة حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص.

7- لا توجد علاقة معنوية بين برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن برامج الدعم والتأهيل لم ترقى إلى المستوى المطلوب التي يمكنها من المساهمة في تحسين مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا ما يجعلنا نؤكد على مراجعة كل تلك البرامج والسياسات والهياكل الموجة لهذا القطاع بما يتوافق وطبيعة هذا النوع من المؤسسات وطبيعة الاقتصاد الجزائري، والذي في رأينا هو: التركيز على نوعية تلك المؤسسات ودعمها هيكليا وتسويقيا وتأهيل عمالها وتوجيهها إلى قطاعات ذات فعالية عالية كقطاع الصناعة، وليس على التركيز على عددها أو عدد عمالها فقط، ولقد أثبتنا في الجانب النظري إمكانية نجاح تلك المؤسسات في الاقتصاد الجزائري بشرط أن توفر له كل الإمكانيات بما فيها البنية التحتية وإزاحة كل العوائق التي تعيقه، وكذلك أثبتنا نجاحها من خلال تجارب الدول المختلفة التي عرفت كيف تدعم وتقوي تلك المؤسسات، الأمر الذي سوف يؤدي في حالة مراجعة دقيقة لسياسات وبرامج دعم هذا القطاع إلى الخروج من عنق الزجاجة التي يتخبط بها الاقتصاد الجزائري وخاصة مع الأزمة الأخيرة لانخفاض أسعار البترول مع بدايات سنة 2015، ودعم الموقع التنافسي للاقتصاد الوطني .

8- بالنسبة للمتغيرات التي تم حذفها في النموذج المعدل لعدم وجود معنوية له مع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهي القيمة المضافة والعمالة وصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعني أن تركز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النشاطات التجارية والخدماتية دون النشاطات الأخرى المنتجة للثروة كالزراعة والصناعة، حال دون تأثيره بالشكل المطلوب على توليد القيمة المضافة واكتساب عمالة ماهرة والوصول إلى منتجات تنافسية، وهذا يدل على ضعف القدرة التنافسية وخاصة في المجال الصناعي.

خلاصة الفصل الرابع

حاولت الدراسة في هذا الفصل التطرق إلى محاولة تقييم انعكاسات برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مؤشرات التنافسية في الجزائر مرتكزة على الفترة 2001-2015، حيث خلصت الدراسة أنه بالرغم من التحسن الذي عرفته المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة والذي في الغالب كان مدعوما بمداخيل النفط، إلا أن الوضع التنافسي للاقتصاد الوطني ضمن معظم مؤشرات التنافسية لم تعرف تحسنا ملحوظا يعكس واقع الجهود المبذولة خلال نفس الفترة.

ومما يمكن تأكيده هو أن هذا الاستقرار مرتبط بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما يدل على أنها توازنات كلية هشة، وهذا ما حدث بالفعل مع انهيار أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة 2015 حيث بدأت تتلاشى هذه التوازنات مع انهيار أسعار النفط؛ ومنه يمكن القول بأنه رغم هذا التحسن يبقى الاقتصاد الجزائري غير مؤهل للاندماج في الاقتصاد العالمي، ولم يصل بعد إلى مستوى الأداء المطلوب دوليا وغير قادر على المنافسة.

وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد جرى تحديد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001-2015)؛ وبعد تحديد متغيرات الدراسة، التي تمثلت في: مؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل حالة تنافسية الاقتصاد الجزائري، حيث تم بناء نموذجين، الأول بين مؤشر التنافسية العالمي ومجموعة من المتغيرات التفسيرية تتمثل في: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قيمة الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نسبة الصادرات إلى الواردات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستوى التغير التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نسبة إجمالي تكوين الأصول الثانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وبعد بناء النموذج الثاني بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومجموعة من المتغيرات المفسرة وإدخال المتغير الصوري، وبعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، وقد تم ذلك عن طريق اختبار ديكي – فولر المطور واختبار فيليب – بيرون، وقد تبين أن بعض المتغيرات مستقرة عند الدرجة الأولى وبعضها من الدرجة الثانية وبعضها من الدرجة الصفر، كذلك قبل تقدير النموذجين ودراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، قمنا باختبار استقرارية النموذجين؛ في الأخير تم تقدير النموذج، وقد توصلت الدراسة القياسية إلى:

- عدم وجود علاقة معنوية بين برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن برامج الدعم والتأهيل لم ترقى إلى المستوى المطلوب التي يمكنها من المساهمة في تحسين مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يؤثر سلبا على تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر إيجابا في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر إيجابا في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي ولا تؤثر في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

- العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر سلبا في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي ولا تؤثر في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وارداتها تؤثر سلبا في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي ولا تؤثر صادراتها في مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- الابتكار والإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يؤثر في تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي؛
- مستوى التغير التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يؤثر في تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي؛
- حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص تؤثر إيجابا على تنافسية الاقتصاد الوطني حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- أسعار البترول تؤثر إيجابا على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتوافق مع خصوصية الاقتصاد الجزائري
- كما توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى استخراج دالتين خطيتين للتنافسية كما يلي:

الدالة الأولى: تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي؛ وتكتب معادلة الانحدار المتعدد، كما يلي:

$$LGCI = -18.540 + 1.567\ LPME - 0.098\ LSPME - 1.58LVPME + 1.277LXPME - 0.130\ LFDI - 0.019\ CAPITAL$$

الدالة الثانية: تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتكتب معادلة الانحدار المتعدد، كما يلي:

$$LPNP = 5.599 - 0.073LPME + 0.066LSPME + 0.593LOIL + 0.004CAPITAL$$

وبناء على هذه النتائج المتحصل عليها فإنه يمكن القول في الأخير بأن دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد يكون أحد الحلول لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني، ولكن يجب النظر ومراجعة السياسات الحالية، فقد أثبتت هذه الدراسة وجود علاقات معنوية بين العديد من المتغيرات المستقلة وتنافسية الاقتصاد الوطني، مثل: قيمة استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القيمة المضافة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعني على الجزائر أن تركز على زيادة وتحسين هذه المؤشرات، في حين توجد علاقات غير معنوية ومعنوية سلبية بين متغيرات أخرى وتنافسية الاقتصاد الوطني، مثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعني ضرورة إعادة النظر في كيفية إنشاء مؤسسات نوعية تدعم الاقتصاد الوطني وليس مؤسسات رقمية فقط.

خـاتمة عامــة

بمجرد دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدرك تزايد اهتمام عالمي بهذا القطاع، وذلك لتزايد الإدراك بالدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية وإنعاش اقتصادياتها ودعم قدرتها التنافسية في حال توفير المناخ المناسب لها، والجزائر من بين الدول التي أدركت هذا الدور، وفي إطار ضمان نجاح سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادي، كان لابد من تكييف وتأهيل مؤسساتها حتى ترفع من قدرتها على المنافسة وتطوير منتجاتها بما يتوافق ومعايير الاقتصاد العالمي، وهذا من خلال دعم هذا القطاع وتبني جملة من البرامج منها محلية وأخرى في إطار الشراكة للاستفادة من التجارب الدولية في دعم وتأهيل هذا القطاع؛ وكذا إصدار العديد من القوانين والتشريعات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص لاسيما القانون التوجيهي لترقية هذه الصناعات الصادر في سنة 2001، الأمر الذي انعكس إيجابا على تطور تعداد مؤسسات هذا القطاع.

تناولت هذه الأطروحة موضوع مهم يتمثل في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري، حيث تركزت الإشكالية في محاولة الإجابة ومعرفة هل كانت هناك انعكاسات لبرامج دعم والتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001-2015؟ بما فيها المؤسسات المؤهلة ضمن البرامج وكذا المؤسسات المستفيدة من الدعم الحكومي، والتي حاولنا معالجتها في أربعة فصول متطرقا بذلك لبرامج التأهيل المختلفة وأهدافها ونتائجها مثل برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، وبرنامج الدعم الأورومتوسطية الموجه لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرنامج الوطني لتأهيلها، وكذا تطرقنا إلى تطور هذا القطاع في الجزائر ووضعية انتشاره في مختلف القطاعات والمناطق، لنقوم بعد ذلك بتحليل تنافسية هذا القطاع في الجزائر ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

يفترض أن يكون للمؤشرات الدولية والإقليمية محتوى معلوماتية متوازنة ودقيقة وشفافة يزيد من مصداقيتها وجاذبيتها ويفيد المصالح المختلفة لبناء توجهاتهم وأحكامهم، وتساهم في تغيير محيطها وتؤثر فيه ايجابيا، لذلك اعتمدنا على تلك المؤشرات في تحليلنا لتنافسية الاقتصاد الجزائري، وحتى نعطي لدراستنا تحليل أعمق حاولنا تحليل الموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري ضمن العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية. كما قمنا بدراسة قياسية لأثر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنافسية من خلال أحد المؤشرات المركبة وهو مؤشر التنافسية العالمي، وأحد المؤشرات البسيطة وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أولا- واختبار الفرضيات:

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة:

- تبين لنا من خلال الدراسة صحة الفرضية الأولى، إذ تعتبر البرامج والسياسات المتبناة من طرف الجزائر في سبيل دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة أملتها التوجهات الجديدة والاتفاقيات الدولية، وكذلك نظرا لضعف قدرة تلك المؤسسات على المنافسة.

- تبين لنا من خلال الدراسة صحة الفرضية الثانية، إذ لم تحقق مختلف برامج التأهيل الأهداف المنتظرة منها، حيث تعتبر لا تكفي وحدها لرفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تأهيل المحيط الخارجي لها، لأنها ليست سوى خطوة أولى.
- تبين لنا من خلال الدراسة صحة الفرضية الثالثة، إذ تمتلك الجزائر قطاع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينمو بمعدلات معتبرة، ويتمتع بخصائص تؤهله للمساهمة أكثر في أهداف التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاني العديد من المشاكل والعراقيل.

- تبين لنا من خلال الدراسة صحة الفرضية الرابعة، فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يساهم في تحسن معظم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2015 بالشكل المطلوب مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات.

– تبين لنا من خلال الدراسة القياسية صحة الفرضية الخامسة، إذ لا يوجد تأثير لبرامج دعم وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2015.

ثانيا– نتائج البحث

أسفرت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج، ومن خلالها تم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات، وفي ما يلي تلخيص لهذه النتائج:

– سياسة الانفتاح والتعاملات الاقتصادية الدولية التي تبنتها الجزائر تستوجب النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبني برامج وسياسات لإعادة بناء وهيكلة النسيج المؤسساتي والاقتصادي للبلد، ورفع أدائها الاقتصادي والعمل على تحسين موقعها في إطار الاقتصاد التنافسي، واكتساب التجارب والخبرات الأجنبية؛

– تعتبر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة مهمة لرفع قدرة تنافسية هذه المؤسسات ومنه تحقيق مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني، كما أن التسيير الجيد لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف المسطرة لها؛

– سعت الجزائر جاهدة من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبنت بذلك العديد من برامج الدعم والتأهيل لصالح تلك المؤسسات، حيث قامت بعدة برامج وأحدثت عدة آليات وهياكل كلها تهدف إلى تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الدراسة أظهرت أنه على الرغم من كل الجهود المبذولة والبرامج المختلفة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لم تستطع الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة منها، ولم تحقق سوى نتائج متواضعة، ومازال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة بعد على المنافسة سواء على مستوى السوق المحلي أو الدولي، بالرغم من أهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية هذه المؤسسات ورفع كفاءتها؛ وبالتالي هذه البرامج وحدها لا تكفي لرفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون تأهيل المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسية، لأن الدعم المالي ليست سوى خطوة أولى؛

– لاحظنا أن اقتصاد الجزائر مزال مرتكز على عوائد الريع الذي يعرضه دائما إلى الأزمات، ولا بديل للاقتصاد الجزائري إلا بتنويع مصادر دخله والتوجه بشكل أكثر فعالية نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من تجارب الدول المختلفة التي نجحت في الاستفادة من هذا القطاع، فما وصلت إليه أغلب الدول الكبرى من نمو وازدهار وموقع تنافسي قوي تتحقق بفضل المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– من خلال الفصل الثاني ودراستنا لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتشاره عبر مختلف القطاعات، رأينا أن الجزائر تمتلك قطاع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمتاز بالعديد من الخصائص والمزايا، فهو ينمو بمعدلات معتبرة وأكبر من معدلات نمو المؤسسات الكبيرة، وله القدرة على المساهمة أكثر في الأهداف الاقتصادية كمساهمته في التشغيل، مما يجعل منه وسيلة وأداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المستقبل؛ إلا أنه يعاني العديد من المشاكل والعراقيل.

– رغم حيوية هذا القطاع والتطور الملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، إلا أنه ما يزال قطاعا هشا، حيث أن دورة حياة هذه المؤسسات ما تزال تواجه ثقل الإجراءات وحواجز تعيق أدائها مما يحول دون بروز نسيج صناعي قوي وتنافسي، فالصعوبات التي يعرفها المقاولين في تحقيق مشاريعهم التوسعية والإنمائية تستمر في بعض المجالات مثل العقار الصناعي، الحصول على التمويل، صعوبة مواجه المنافسة المحلية والدولية وتعقيد بعض الأنظمة التنظيمية والإجراءات، حيث تبقى هذه العناصر

وغيرها يشار إليها بشدة من قبل الهيئات الدولية التي تعد تقييمات حول مناخ الأعمال. فهذا الضعف مرتبطة بنقاط ضعفها الهيكلي والمالي، وعدم كفايتها بيئة ومناخ الأعمال.

– يوجد في الجزائر قطاع غير رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موازي للقطاع الرسمي مما ينعكس على عدم دقة وصحة الإحصائيات حول القطاع من جهة، ويصعب من رفع كفاءة استخدام هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

– تتمتع الجزائر بجملة من المؤهلات التي تمكنها من استقطاب الشركات الأجنبية إلا أن حصيلة الشراكة الأجنبية لا زالت جد ضعيفة ولا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في بيئة تنافسية صعبة نتيجة كثرة المتدخلين وانخفاض قدرتها التفاوضية اتجاه الموردين وخضوعها لضغط العملاء وانخفاض حواجز الدخول للصناعة، وعدم استقرار العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، ولكنها من ناحية أخرى تتمتع باهتمام حكومي متزايد وبفرص مستقبلية واعدة، ولكن مازال السوق الجزائرية يتميز في الوقت الحالي بنقص التجانس والتنسيق على مستوى التنظيم والتنشيط والضبط والمراقبة القانونية من طرف مختلف الهيئات العمومية المعينة، كما أنها تتميز بمحدودية قدراتها التنافسية سواء أمام المؤسسات الكبيرة أو أمام المنتجات المستوردة التي تبقى أكبر تحدي لها، كما أن تقارب حجمها ونشاطها يجعل المنافسة على أشدها فيما بينها.

– صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تشكو ضعفا كبير، بالرغم من أن هذا النوع من المؤسسات يمتلك فرصا أفضل للتوسع والتوغل في الأسواق الدولية، إلا أنها لم يتم استغلالها بشكل أفضل، فنسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات ضئيلة جدا لم تتجاوز 05% خلال الفترة 2001-2015، ما انعكس على انخفاض مساهمتها في تحسين رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، وهذا ما يؤكد ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية اتجاه الصادرات وعدم ملائمة مناخ الأعمال وعدم فعالية الإجراءات المتخذة للدفع بها للتصدير خارج المحروقات.

– بالرغم من ما حققه الاقتصاد الجزائري الكثير من النتائج الايجابية وخاصة خلال الفترة 2000-2009 في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية فعلى سبيل المثال عرف الناتج المحلي الإجمالي الخام زيادة قوية من 54.79 مليون دولار سنة 2000 إلى 140.78 مليون دولار سنة 2009، كذلك تحسن على مستوى البطالة والتضخم والمديونية الخارجية، إلا أنه بالرغم من تلك النتائج على المستوى الكلي مازال الاقتصاد الجزائري على المستوى الجزئي لم يحقق النتائج المشرفة فالمؤسسات الجزائرية أقل تنافسية مع مثيلاتها من الدول النامية مثل تونس والمغرب.

– من خلال دراسة وتحليل وتقييم موقع وأداء تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق بعض المؤشرات الدولية يتضح أن أداءها غير مرضي وتعكس الوضع الغير تنافسي للاقتصاد الجزائري، ولا يتناسب مع إمكانياتها ولا مع طموحات برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن هذا الأخير يتطلب بالضرورة توفير المناخ الاستثماري المناسب لنموه وتطوره، أي للوصول إلى الأهداف المرجوة يجب تحقيق التأهيل الخارجي والداخلي، فالجزائر وفق المؤشرات الدولية جاءت في مراتب متأخرة جدا رغم تحسنها في بعض المؤشرات، إلا أنه تطور بسيط لا تتماشى مع تطور الدعم والجهود المسخرة لها؛

– حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016 مازال الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتقال من الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية إلى مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والإنتاجية ومازال بعيدا كل البعد عن مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار، بدليل

أنه اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات الذي يساهم بـ 98% من الصادرات، ومازال يعاني من ضعف البنية التحتية ومن تذبذب بعض مؤشراته الكلية، وتركيبة قطاعية غير متنوعه وغير متوازنة.

– كذلك خلال تحليلنا لمختلف جوانب ومؤشرات الكلية يظهر أن قطاع المحروقات كان ولا زال هو المساهم الكبير في الناتج الداخلي الخام بنسبة تزيد عن 37% والبقية تساهم بها العائدات الجبائية بما يفوق 60%، وفي الصادرات وفي كثير من مؤشرات التنمية والتنافسية، ومنه لا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة أو المدعمة ولا غيرها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قد ساهمت في زيادة القدرة التنافسية لاقتصاديها بشكل يعكس إمكانيات تلك المؤسسات، بمعنى أن سياسات وبرامج الدعم والتأهيل لم تؤثر تأثيرا حقيقيا وبشكل مطلوب لحد الآن على مختلف المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتنافسية الدولية.

– كما أسفرت الدراسة القياسية عدم وجود علاقة معنوية بين برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن برامج الدعم والتأهيل لم ترقى إلى المستوى المطلوب التي يمكنها من المساهمة في تحسين مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

– أسعار البترول تؤثر إيجابا على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتوافق مع خصوصية الاقتصاد الجزائري.

– كما توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى استخراج دالتين خطيتين للتنافسية كما يلي:

الدالة الأولى: تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر التنافسية العالمي؛ وتكتب معادلة الانحدار المتعدد، كما يلي:

$$LGCI = -18.540 + 1.567LPME - 0.098LSPME - 1.581LVPME + 1.277XMPME - 0.130LFDI - 0.019CAPITAL$$

الدالة الثانية: تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ وتكتب معادلة الانحدار المتعدد، كما يلي:

$$LPNP = 5.599 - 0.073LPME + 0.066LSPME + 0.593LOIL + 0.004CAPITAL$$

وبناءا على النتائج النظرية والتطبيقية السالفة الذكر نكون قد اختبرنا فرضيات البحث وأثبتنا صحة الفرضيات المطروحة سابقا.

ثالثا– توصيات البحث:

من خلال تحليل وتقييم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج تأهيلها وهياكل وآليات الدعم المختلفة، يمكن تقديم بعض التوصيات، من خلال معالجة الخلل والنقائص في تلك البرامج، بما يدعم النهوض بهذا القطاع ويدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري، وفي ما يلي عرض للتوصيات:

– لا بد من إجراء تقييم شامل لمعرفة مدى فعالية السياسة المنتهجة بغية تصحيح النقائص الموجودة وإعادة النظر في دور هيئات الدعم والمرافقة وتفعيل جميع العوامل المساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

– ضرورة إنشاء بنك للمعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يكون متاح ومفصلا، مع ضرورة تقييمه بصورة مستمرة.
– إعطاء أهمية أكثر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتابعة المستمرة لنشاط هذا القطاع، ورسم رؤية متوسطة وطويلة المدى للاستفادة منها بشكل أفضل.

– ضرورة العمل على تذليل كل الصعوبات والعراقيل التي تواجهه، وخاصة محاربة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وحل مشكلة العقارات وتسهيل الحصول على التمويل بتفعيل النظام المصرفي وسوق المال، مع ضرورة إيجاد تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يتناسب مع قدراتها وخصوصيتها وخصوصية المجتمع الذي تنشط فيه.

– تحليل الأسباب الفعلية والحركية التي أدت إلى توقف العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم الدعم والتسهيلات والاستفادة الكبيرة التي قدمتها الدولة لمدة عقدين ونصف من الزمن، مع ضرورة توفير الحماية للمؤسسات الناشئة لضمان بقائها واستمراريتها.

– الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح أسواق العمل، ورفع مستويات التعليم والتدريب، وتوفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية، وتعزيز التعاون مع المجموعات الدولية المهتمة بمجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والتجديد واكتشاف أسواق جديدة، وأيضا على التعامل في إطار عقود المقاولة من الباطن تجعلهم يوسعون من حصتهم السوقية.

– تشجيع وحماية الاستثمارات الوطنية والأجنبية والعدالة في المعاملة بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، وفتح مجال أوسع أمام القطاع الخاص.

– ضرورة اعتماد أسلوب الدولة الراعية الجبائية التي تراعي وتتابع وتحافظ على ديمومة هذه المؤسسات ولا يجب أن تكون دولة مقاولة تنافس هذه المؤسسات ولا تكون عادلة في معاملة بما لا يضمن بقائها.

– على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تدرك الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة صعوبات البقاء أو تحديات النمو ودعم التنافسية.

– يجب على الحكومة المواصلة في عملية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل برامجها، مع تنظيمها بصورة أكثر فعالية، بما ينعكس على تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

– خلق جو تنافسي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة.

– الاستفادة من تجارب الدول المختلفة في تنشيط وتنمية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التجربة الإيطالية في مجال جعل هذه المؤسسات داخل مجموعة مترابطة وذات علاقة متداخلة ومتكاملة فيما بينها، مما يتطلب التوسع في إنشاء التجمعات الصناعية وحاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، وكذا الاستفادة من الخبرات و التجارب الدولية في مجال توفير الدعم المالي "مصادر التمويل" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن اهتمام البنوك في الجزائر منصب على تمويل القطاعات التي تحقق مردودية عالية وسريعة.

– ضرورة تشجيع وتحفيز وإدماج القطاع غير الرسمي للدخول في القطاع الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعادة تنظيمه وتفعيليه إذ يساعد ذلك على دقة وصحة الإحصائيات حول القطاع من جهة، ويرفع من كفاءة استخدام هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

– وعلى ضوء نتائج برامج التأهيل التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها نقدم جملة من الاقتراحات أهمها:

- ✓ ضرورة مراجعة البرامج الحالية والاهتمام الجدي ببرامج التأهيل ومتابعتها؛
- ✓ الاهتمام بتأهيل الفرد البشري وتنمية قدراته وبث روح التفكير الإبداعي لديه؛
- ✓ تفعيل البرامج التحسيسية المدرجة ضمن برامج التأهيل؛
- ✓ توعية مسيري المؤسسات بأهمية برامج التأهيل وضرورتها لمواجهة المنافسة الأجنبية.

– يجب على المؤسسات الجزائرية أن تتجه نحو الإبداع والابتكار لتحقيق ميزة تنافسية، وذلك من خلال:

- ✓ التطوير من الداخل وذلك من خلال جميع الأنشطة الضرورية للتطوير وخلق الفرص الإبداعية؛
- ✓ الاتجاه نحو عقود التعاون في شكل تحالفات وشراكات للوصول إلى الإبداع وخفض التكاليف؛
- ✓ اقتناء رخص من مؤسسات مبدعة؛
- ✓ وتوفير جو المنافسة والإبداع والابتكار وضمان حقوق الملكية؛

رابعا– آفاق الدراسة :

إن بحثنا هذا كان محاولة لتحليل ودراسة انعكاسات برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني في الجزائر خلال السنوات الأخيرة؛ نرجو أن نكون قد وفقنا في الدراسة والتحليل بصورة مقبولة، حتى تكون ثمرة جهود مثمرة سواء لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو السلطة الوصية على هذا القطاع ومتخذي القرار، أو الطلبة من خلال الاستفادة منه في بحوثهم ومذكراتهم المستقبلة، ولعل عدم تطرقنا إلى بعض جوانب هذا الموضوع يفتح آفاق أخرى للدراسة، ونذكر منها:

– دور الأسواق المالية في تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
– آفاق وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
– مستقبل التنمية في الجزائر ودور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها.

قائمة المراجع والمصادر

أولا– المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ– الكتب:

1. أحمد محمد محرز، الوسيط في الشركات التجارية، المعارف،مصر، 2004.
2. أيمن على عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة "مدخل بيئي مقارن"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
3. أمال يوسفي، **بحوث في علاقات التعاون الدولي**، دار هومة، الجزائر، 2008.
4. الهام فخري طملية، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
5. بشير مصيطفى، **إقتصادنا: الفرصة المتبقية**، الطبعة الأولى، سلسلة صناعة الغد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
6. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002.
7. جريجوري، اكيشيل، كيف تبدأ مشروعا وتديره وتحافظ عليه، مكتبة جرير، المملكة العربية السعودية، 2004.
8. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، أترك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
9. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
10. سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة للريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
11. سعداوي سليم، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية أفاق ومعوقات الانضمام**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.
12. سعد عبد الرسول محمد، **الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المدني**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع،القاهرة، 1998.
13. سوزان موزي، **الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
14. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، 2011.
15. صلاح حسين، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011.
16. طارق محمود عبد السلام السالوس، **حاضنات الأعمال**، دار النهضة، الإسكندرية، 2005.
17. طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، .2009
18. عبد الرحمان يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، مصر، 1996.
19. عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
20. عباس حلمي المنزلاوى، القانون التجاري : الشركات التجارية،.ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 1994.
21. عبد الله خبابة، وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، .2009
22. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2000.
23. علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار الغريب، القاهرة، 1999.
24. عبد الباسط وفاء، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار النهضة، مصر، 2001.
25. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، .2005
26. عبد الله خبابة ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "آلية لتحقيق التنمية المستدامة"**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، .2013
27. علي غربي، وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
28. علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية**، مكتبة غريب، القاهرة، 1995.
29. عبد السلام أبو قحف، **التنافسية وتغيير قواعد اللعبة – رؤية مستقبلية–**، الدار الجامعية، الإسكندرية، .1997
30. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
31. فتحي السيد عبدو، أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
32. فوزي محمد سامي، الشركات التجارية الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
33. كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 2000.
34. كاظم حمود خضير ، ياسين كاسب الخرشة، **إدارة الموارد البشرية**، دار المسيرة، الأردن، 2007.
35. ماهر حسن المخروق، إيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية، الأردن، 2006.
36. محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، مصر، .2003
37. محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مؤسسة بنات الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997.

38. مرسي السيد حجازي ، اقتصاديات المشروعات العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 .

39. مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الثانية 2001.

40. محمد رشدي سلطاني، **الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، الأردن، .2014

41. محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال والمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.

42. محمد سالم الحاوي، وآخرون، **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، .2004

43. مصطفى سيد أحمد، **إدارة الموارد البشرية**، منظور القرن الحادي والعشرين، مصر، 2000.

44. محمد فالح صالح، **إدارة الموارد البشرية عرض وتحليل**، دار الحامد، الأردن، 2004.

45. محمد رياض، **دليل تأهيل المنظمات العربية لتطبيق نظام إدارة الجودة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2002.

46. منير نوري، **التسويق مدخل للمعلومات والإستراتيجية**، ديوان المعلومات الجامعية، الجزائر، .2007

47. مصطفى أحمد حامد رضوان، **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم**، ط: الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.

48. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2007.

49. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008 .

50. ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام والنتائج المرتقبة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003

51. نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

52. هالة محمد لبيب عنبة، **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي "دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة"**، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2002.

ب- قائمة البحوث الجامعية:

I - أطروحات الدكتوراه:

1. جمعي عماري، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

2. جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

3. حسين بن ناجي، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.

4. حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

5. سامية عزيز، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة-**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

6. شوقي شادلي، **تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2017/2016.

7. عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- نموذج مقترح لترشيد القرارات المالية-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

8. عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004/2003.

9. عيسى مرازقة، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2007.

10. غدير أحمد سليمة، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر – دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة – الوادي – غرداية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016.

11. فرحات غول، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

12. لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

13. موسي هشام، **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

14. منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

15. موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

16. نصر الدين بن نذير، دراسة **إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

17. يوسف قريشي، **أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

18. ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.

19. يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

II – رسائل الماجستير:

1. أحمد بن قطاف، **أهمية حاضنات الأعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمبدعة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007.

2. أمين عبد القادر عليواش، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007./2006

3. ابتسام بوشويط، **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.

4. إيمان غرزولي، **البدائل الإستراتيجية: مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسة—k-PLAST سطيف**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

5. إبراهيم عبد الحفيظي، **دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

6. دويس محمد الطيب، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005/2004.

7. ذهبية لطرش، **اتفاقيات التجارة في السلع وآثارها على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2004/2003.

8. زرنوح ياسمينه، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

9. زرقين سورية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

10. سعيد الهواري، **محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة نظرية وتطبيقية –**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2007/2006.

11. شعيب أتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

12. عبد الله بن حمو، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2009.

13. عبد الله مايو، **واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة ولاية ورقلة–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007/2006.

14. عبد الحكيم كاكي، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011./2010

15. عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة– دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2010/2009.

16. عزيزي أحمد عكاشة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013/2012.

17. عبد الوهاب بوبعة، **دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

18. قاسمي لخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013.

19. قشيدة صورایة، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فينااليب**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

20. ليلى أوشن، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011/2010.

21. مسعود كسرى، **تطورات المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999/1998.

22. مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر.** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012.

23. محمد الصالح زويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2007/2006.

24. نجيبة سلاطنية، **دور حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة حالة حاضنة الأعمال بقسنطينة خلال الفترة 2013/2008–**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف1–، الجزائر، الموسم الجامعي 2014/2013.

ت– قائمة الملتقيات والندوات:

1. الشريف بقة، العايب عبد الرحمن، **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

2. بوعلام مولاي، بشراير عمران، **الإطار القانوني الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها حسب نوعها في تقليص البطالة**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي وتنويع الهيكل الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، يومي 11/10 ماي 2017.

3. حبيبة مداس، فتحية كحلول، **إستراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج الراعية لها في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، يومي 30/29 أكتوبر 2017.

4. رابح خوني، رقية حساني، **آفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، 28/25 ماي، سطيف، الجزائر.

5. رقية بوحضير، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدي بناء إستراتيجية تنافسية في محيط متغير كأسلوب لاستدامتها دراسة تحليلية لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن لملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، يومي 30/29 أكتوبر 2017.

6. سيد ناجي مرتجي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والمشكلات وإطار التطوير**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 22/18 جانفي 2004.

7. سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب والمبررات**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر. يومي 18/17 أفريل 2006،

8. سليمة طبايبية، ساسية عناني، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل الانفتاح الاقتصادي 2001–2014**، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 12/11 مارس .2013

9. شوقي جباري، بودبار زهية، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية– قراءة في التجربة الايطالية،** مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول" المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 09/08 نوفمبر 2010.

10. ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم أفاق تجربة الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17- 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

11. عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2013/06/05.

12. عبد الفتاح بوخمخم، صندرة صايبي، **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة (واقع التجربة الجزائرية)**، المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، 14-15 أفريل .2003

13. عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة للملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، نوفمبر 2006.

14. عبد الوهاب دادن، **نحو إطار مؤسسي لضمان استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مقاربة المسؤولية الاجتماعية–**، ورقة بحثية في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، يومي 30/29 أكتوبر 2017.

15. عبد الله مولى، **التنافسية والدولة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائر، 29-30 أكتوبر 2002.

16. علي توفيق الصادق، **المنافسة في ظل العولمة: القضايا والمضامين**، ندوة حول القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، 06-07 أكتوبر 1999.

17. علي سالم أرميص، **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006.

18. قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 20/ 21/ 22 نوفمبر .2006

19. كمال رزيق، **التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.

20. كمال رزيق، فارس مسرور، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، أفريل 2003.

21. محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**، مداخلة في الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25– 28 ماي، 2003.

22. مصطفى طويطي، عبد اللطيف أولاد حيمودة، **إسهامات الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع الخاص**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 21/20 نوفمبر 2011.

23. محمد عبد العال عبد السلام، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى العربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 14-15 مارس 2010، الجزائر.

24. محسن زوبيدة، محسن عواطف، **سبل إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرسمي في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر–الآثار وسبل الترويض، يومي 21/20 نوفمبر 2007، المركز الجامعي مولاي الطاهر بسعيدة.

25. محمد بوهزة، دمدوم كمال، **تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات التعاون والشراكة الأورو – متوسطية**، الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية– الأوروبية، المنعقدة يومي 09/08 ماي 2004، جامعة سطيف ، الجزائر.

26. مبارك لسلوس، **تجربة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أجنبية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010/2000، بومرداس: جامعة أمحمد بوقره، يومي 19/18 ماي .2011

27. محمد فرحي، صالحي سلمي، **المشاكل الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-16 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

28. نصير قوريش، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، أفريل .2006

29. نوري منير، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، أفريل .2006

30. نورة لعروسي، **"التجربة التونسية في مجال التنمية الصناعية"**، المؤتمر الثاني عشر لمنظمة الأمم المتحدة للأمم الصناعية تحت عنوان "دور الصناعات المعملية في تنويع اقتصاديات البلدان العربية"، .2007

31. يوسف قريشي، سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"برنامج EDPME"**، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 18/17 أفريل .2007

32. ياسين العايب، **دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18-19 أفريل 2012، ورقلة، الجزائر.

ح- قائمة المجلات والتقارير:

1. إيرول طايماز، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002.

2. الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات- حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد 11، 2011.

3. السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : حالة الجزائر** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 12، نوفمبر 2007 .

4. السعيد بريبش، مريم والي، **تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مؤسستي CARAJUS و SAFILAIT نموذجا**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، المجلد 28، العدد 33، .2015

5. احمد حميدوش، **مراكز التسهيل" فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة"**، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، العدد:02، مارس .2003

6. أحمد قايد، بوشمال عبد الرحمان، **دور إستراتيجية قيادة التكلفة والتميز في وضع موانع الدخول إلى الصناعة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي/المجلد الأول، العدد29، جانفي 2017.

7. إبراهيم بختي، **براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاديات: الجزائر والدول العربية**، مجلة الباحث، العدد:04، 2006.

8. إقلولي ولد رابح صافية، **مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري**، مجلة إدارة، العدد 02، 2008

9. بيبي وليد، **خريجو الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية**، مجلة الإنسان والمجال، العدد03 ، أفريل 2016، عدد خاص، المركز الجامعي البيض.

10. تيجاني بالرقي، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 -دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013.

11. تقرير عن مركز التجارة الدولي ITC، آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015.

12. جمال زدون، **الإنتاجية الكلية ومحدداتها على المستوى الكلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2013 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد04، ديسمبر 2016.

13. جبار بوكثير، سعيدة حركات، **المقاولة من الباطن كخيار إستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 02، .2016

14. جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 07، 2014.

15. جميلة الجوزي، **دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد:11، 2011.

16. خالد قاشي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013**، مجلة الأبحاث الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، العدد 12، جوان .2015

17. دلال بن سمينة، **انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 37/36، نوفمبر 2014

18. رضا فويعة، **دور المؤسسة الصغرى والمتوسطة في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي**، بحوث اقتصادية عربية، العدد: 8، 1997.

19. رشيدة أوبختي، محمد بن بوزيان، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة**، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، العدد 16، ديسمبر 2016 ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان.

20. ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري– دراسة تحليلية تقييمية–**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2014.

21. ريم محمود، **محددات سرعة دوران النقود في سورية دراسة قياسية للفترة (1990–2010)**، مجلة جامعة البعث، المجلد: 39، العدد 35، 2017، ص 183.

22. سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد:09، 2011

23. سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011.

24. سليمة غدير أحمد، عيسى بهدي، **تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد:03، ديسمبر 2015.

25. سليمان ناصر، آدم حديدي، **تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد:02، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، جوان، 2015.

26. شريفة رفاع، وآخرون، **مؤشرات الأداء المجسدة للأولويات الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد 15، 2015.

27. شريف غياط، محمد بوقموم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–حالة الجزائر–**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد 06، ديسمبر 2009.

28. شوقي قبطان، **النموذج الجزائري للجودة طريق المنظمة الجزائرية نحو التميز التنظيمي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد:01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، أفريل 2014.

29. صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، 2004.

30. صندرة سايبي، **الإبداع والابتكار في المؤسسات الاقتصادية واقع وتحديات المؤسسات الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد:1، العدد:42، ديسمبر 2014،جامعة قسنطينة 1، الجزائر.

31. طعيمة الجوف منى، **مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها– مسح مرجعي–**، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، العدد: 19، أكتوبر 2002.

32. طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد:31، 2015.

33. فارس طارق، **تحليل وتقييم سياسات وبرامج ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017.

34. قرومي حميد، معزوز حياة، **إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – آفاق وتحديات**، المجلة الجزائرية للاقتصاد المالية، العدد 07، أفريل 2017.

35. كواش خالد، ملال أم الخير، **التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، وخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد 05، العدد: 01، 2016.

36. كمال دمدوم، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة**، مجلة دراسات اقتصادية، مؤسسة ابن خلدون للدراسات والبحوث، الجزائر، العدد 02، 2000.

37. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **تجارب دولية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، دورية ربع للتسوية: العدد الأول، مجلس الوزراء، القاهرة، نوفمبر 2002.

38. ناجي بن حسن، **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 2، جامعة قسنطينة، 2004.

39. محمد مولود غزيل، عبد الحميد مراكشي، **دور خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصورة الذهنية والميزة التنافسية**– دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية غرداية–، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد 16، 2016.

40. هاوي محمد إبراهيم، آيت عكاش سمير، **دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني ومشكلات التمويل التي تواجهها في ظل محاولات التجديد والتوسع والإبداع**، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانه، الجزائر.

41. عبد الوهاب دادن، محمود فوزي شعوبي، **تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990–2006– مدخل التحليل إلى مركبات أساسية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد06، ديسمبر2009

42. عبد الرحمان تومي، **واقع وآفاق الاستثمار المباشر في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد:08، دار الخلدونية، جويلية 2006.

43. محمد قادري، سعيدة طيب، **اليقظة الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة اقتصاد الأعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، العدد الثالث، أوت 2017

44. عبد القادر عبيدلي، محمد لحسن علاوي، **تقييم تطور التنافسية لاقتصاديات الدول العربية الفترة (2005–2014)**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد: 11، ديسمبر 2016

45. غبولي أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة تحليلية للبرامج بين الأهداف والنتائج–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي 29، المجلد الأول، جانفي 2017 .

46. عبد المجيد زعباط، **الشراكة الأورو–متوسطية وأثرها على الاقتصاد الوطني**، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

47. ياسين العايب، **دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري، العدد: 01، 2014.

48. محمد الشريف بن زاوي، هاجر سلاطني، **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الاستثماري العام على البنى التحتية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03، جوان 2015.

49. محمد سعودي، **أثر الإخلال بالإستراتيجية الفكرية لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، أفريل 2014.

50. علي طالم، بومدين فيلالي، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة تحليلية تقييمية–**، مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 06، جوان 2016.

51. عبد الرحمان بن سانية، **قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، العدد 11، 2011.

52. عبد اللطيف لبنى، **مفهوم التنافسية الاقتصادية" في القدرات التنافسية للاقتصاد المصري: الواقع وسبل تحقيق الطموحات"**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2004.

53. عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، **التجربة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد:01، 2010.

54. عبد اللطيف مصيطفى، **دور التغيير التكنولوجي في تنمية وتدعيم القدرة التنافسية للدولة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 06، 2009.

55. محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة جسر التنمية، العدد 24، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003.

56. مباركي سمراء، **المستوى التنافسي للمؤسسات الجزائرية ومدى قدرتها في مواجهة التحديات المستقبلية– دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرب الجزائر**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 04، 2017.

57. مخضار سليم، **تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر (دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي)**، مجلة المالية والأسواق، المجلد: 02، العدد: 02، مارس 2016

58. مدياني محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري**، مجلة الحقيقية، العدد 31، 2016.

59. منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد: 10، 2012.

60. مباركة سواكري، العربي عيسات، **الإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الجزائرية بين منطقي المقاولاتية والابتكار– حالة مؤسسات قطاع الصناعة الغذائية–**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الخاص 02.

61. محادي عثمان، وآخرون، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2005–2015)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد 01، مارس 2017.

62. محمد توقو، وآخرون، قياس **أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2000–**2014، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF) ، المجلد:03، العدد:01، 2017.

63. مهدي ميلود، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية مواجهتها في الجزائر**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد:05، يونيو 2016.

64. محمد داودي، **إشكالية التشغيل والبطالة في الجزائر– دراسة تطبيقية قياسية–**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، العدد 02، أفريل

65. يوسف حميدي، الزيتوني سايب، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية– الشراكة الأوروجزائرية كنموذج**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة، دار التل للطباعة، الجزائر العدد 16، جوان 2017.

ج– قائمة الجرائد الرسمية والمواثيق والقوانين:

1. المادة 04-05-06-07، القانون رقم 01-18، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادر في 27 رمضان 1422 هـ الموافق 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. المادة 10/09/08/05، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 02، 11 يناير 2017

3. المادة 2، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. المادة 04، **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم 240/06 المؤرخ في 2006/07/04 المحدد لكيفية سير حساب الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 45، الصادر بتاريخ 2006./07/09

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادتين :01-02 من القانون رقم 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، 08 ربيع الثاني 1416، الموافق لـ 04 سبتمبر 1995، العدد 48.

6. المادة 05، **الجريدة الرسمية**، المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 32، الصادر بتاريخ 2005./05/04

7. جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر 1964**، مطبعة جبهة التحرير الوطني

8. جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني**، مطبعة جبهة التحرير الوطني، أفريل 1976

9. جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 09 فيفري 1986**، مطبعة جبهة التحرير الوطني، 1986

10. مرسوم تنفيذي رقم 2000-190 مؤرخ في 11 جويلية 2000 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر، عدد 42، صادر في 16 جويلية 2000.

ثانيا– قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية :

1. Agence des PME, **PME: Clés de Lecture, définitions, dénombrement, typologies, Série: Regards sur les PME**, N°1, Paris, Graphoprint, 2003, P15.

2. Atish R. GHOSH et al: **Does the Exchange Rate Regime Matter for Inflation and Growth?**, Economic Issues, N: 2, International Monetary Fund, Washington, September 1996, P 10.

3. Amine MOKHEF, Ali Khaldi, Mohamed Lazreg, **La mise à niveau des PME algériennes: Un levier de compétitivité des entreprises**, Journal de la performance des institutions algériennes, Numéro 06, 2014.

4. Amine Belaicha, Abdeldjellil Bouzidi, Daniel Labaronne, **Crise financière internationale, Ralentissement économique mondial et Effets sur les économies euro-maghrébines Une fonds d'investissement d'etat pour Algérie approche institutionnelle et confrontation au modèle traditionnel dés fonds souverains,** faculté des Sciences Economiques Gestion et des Sciences de Commerciale, collogue international, Université de Béjaia.

5. AKNINE SOUIDI Rosa, FERFERA M. Yacine**, ENTREPRENEURIAT ET CREATION D'ENTREPRISE EN ALGERIE** : UNE LECTURE A PARTIR DES DISPOSITIFS DE SOUTIEN ET D'AIDE A LA CREATION DES ENTREPRISES, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°14 ,2014.

6. Abdelhak lamiri, **la mise à niveau des PME**, revue de science commercial et de gestion, école supérieur de commerce, $N^{0}02$, 2003.

7. Abdelhak Lamiri, **Management de L'information redressement et mise à niveau des entreprises**, Alger, OPU, 2003.

8. **Actes des assises nationales de la PME**, ministère de la petite et moyenne entreprises et l'artisanat, 2004.

9. Atish R. GHOSH et al: **Does the Exchange Rate Regime Matter for Inflation and Growth?**, Economic Issues, N: 2, International Monetary Fund, Washington, September 1996.

10. **Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014**, ÉVALUATION SUR LA BASE DU SMALL BUSINESS ACT POUR L'EUROPE, 2014.

11. Publication trimestrielle du ministère de l'Industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'Investissement, Avril 2012.

12. Pierre Deprost et autres, **Rapport sur l'évaluation du régime de l'auto entrepreneur**, inspection générale des affaires sociales et l'inspection générale des finances, avril 2013.

13. Boughedou Abdelkarim, projet de programme national de mise à niveau de la PME Algérienne, revue ESPACES, N°2, 2003.

14. Programme d'appui aux PME/PMI**: Des résultats et une expérience a transmettre**, Rapport final: Euro Développement PME, Ministère de la PME, Algérie, Décembre 2007.

15. Nadine Levaratto, **La PME objet frontière : analyse en termes de cohérence entre l'organisation interne et le marché**, chargée de recherche au CNRS , IDHE-ENS de Cachan, communication au colloque les PME dans les sociétés contemporaines de 1880 a nos jours, pouvoir, représentation, action, Université de Paris 1 Panthéon/Sorbonne, 20 et 21 janvier 2006, P : 04.

16. Meghana Ayyaganiand al, **Small and medium enterprises across the globe:A new data base**, World Bank policy research working paper 3127, August 2003, P : 03 .

17. Service Info Eco-fichier et tic, chambre de de commerce d'industrie et de services de la Moselle , la nouvelle définition des PME , 2006, p:02

18. M. Woitirin, Enquête sur la situation des petites et moyennes entreprises industrielles dans les pays de CEE, étude série concurrence, Bruxelles CEE 1996, p:13.

19. Hocine Rahim, **Management des savoirs et stratégies d'innovation dans les PME algériennes**, économie et management, N° 03 mars 2004, p 235.

20. Jean Lachmann, **Financer l'innovation des PME**, de Economic, Paris, France, 1996, p:19.

21. Sellami Ammar, **La petite et moyenne industrie et développement économique**, ENAL, Alger, 1985, p45.

22. Organisation de cooperation et de développement économique ,"perspectives de OCDE sur les PME", Paris , 2000.

23. Direction générale de la petite entreprise, **Principales statistiques relatives aux petite entreprises**, canada, Aout 2013

24. OCDE, **Perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entrepreneuriat**, 2005, p:250

25 Mohamed Elmoubarek, Fatiha Daoud**, La contribution des finances publiques dans le développement de l'économie algérienne**, REVUE des Sciences Economiques Gestion et des Sciences de Commerciale, $N^0$11, 2014

26. WALID LAGGOUNE, **le Control de l'état Sur Les Cntreprise Privées industrielles**: Genèse et Mutations, les Editions Internationales,1996.

27. Rachid Tlemcaani, **Etat basard et globalisation**, l'aventure de linfitah en Algérie, Alger El Hikma, 1999.

28. Hervé BOUGAULT & Ewa FILIPIAK : **« Les programmes des mises à niveau des entreprises : TUNISIE, MAROC, SENEGAL »**, département de la recherche – Agence française de développement.

29. GARY GEREFFI, **development models and industrail upgrading in china and mexico**, European sociological review, vol 25, N1.

30. Mohamed lamine Dhaoui et Boualam abassi**, Restructuration et mise à niveau d'entreprise.** Guide méthodologique ministère de l'industrie et ONUDI ،ALGER ،2003.

31. Farida Merzouk, **PME et Compétitivité En Algérie**, la revue de l'économie et de management, N° 9, Université Tlemcen , 2009.

32. Ministère de l'industrie et des mines, **mise à niveau des pme,** Février 2012.

33. **Etude de faisabilité du programme national de mise a niveau de la PME**, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, Octobre 2003.

34. ONUDI, Guide méthodologiques: restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle, 2002, Vienne.

35. Mohamed Lamine Dhaoui, **Restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle**, guide Méthodologique , organisation des nations unies pour le développement industriel, Vienne, 2002.

36 Rapport U.M.C.E, **étude d'impact de la déclaration de Barcelone sur le secteur privé,** mars 2012.

37. Ministère de l'industrie de la pme et de la promotion de l'investissement, **Programme d'Appui aux PME/PMI et à la Maîtrise des Technologies de l'Information et de la Communication (PME II)**,dossier de presse, atelier de visibilité, Algérie , 24 février 2010.

38. services du chef du gouvemement, **Le plan de la relance économique 2001-2004**, Les composantes du programme.

39. Fonds Monétaire International, **Algérie, Consultations de 2004 au titre de l'article IV, Rapport des services**, Note d'information au public sur la Discussion du Conseil d'administration et déclaration de I 'administrateur pour Algérie, N°05/50, Février 2005.
40. Organisation de coopération et de développement économiques, perspectives de l'OCDE, sur les PME, Edition de OCDE, Paris, 2000.
41. Khalil Ammari, **la Banque de Financement Des petites et moyennes Entreprise séminaire international sur la promotion du financement de la PME**, Alger le 27-28 Septembre.
42. OCDE**, Evaluation des politiques et programmes à l'égard des PME** Conférence des ministres responsables des PME et ministres de l'industrie, Améliorer la compétitivité des PME dans l'économie mondiale: Stratégies et politiques, atelier 2, Bologne, 14-15 juin 2000, Site http://www.oecd.org/fr/cfe/pmeetentreprenariat/2011062.pdf , Consulté le: 10/12/2016 .
43. MOUMOU OUERDIA, LES DETERMINANTS ET LES OBSTACLES A LA L'INTERNATIONALISATION DES PME FAMILIALES ALGERIENNES, Disponible à: http://www.ummto.dz/IMG/pdf/MOUMOU.pdf , Consulté le: 11/09/2017.
44. Lachheb Youcef, **" Les measures d'appui pour la promotion de la PME"** Session internationale sur: le financement des petits et moyens projets et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, université Ferhat Abbas – Sétif, 25-28 mai 2003.
45. Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**, Données de l'année 2016, N^{0} 30, mai 2017.
46. Service Économique Régional d'Alger**, Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement**, publications des services économiques, Janvier 2012.
47. Debonneuil michele et Fontagnè Lionel, **Compétitivité**, conseil d'analyse économique, Paris, 2003.
48. Debonneuil M, Fontagne L, **Compétitivité**, La documentation française, Paris, 2003.
49. Jeffrey A. FRANKEL: **Experience of and Lessons from Exchange Rate Regimes in Emerging Economies**, National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper No. 10032, Cambridge, October 2003.
50. Jeffrey A. FRANKEL: **Choosing an Exchange Rate Regime**, In the book: Handbook of Exchange Rates, Edited by: Lucio SAMO and Jessica JAMES and Ian W. MARSH, Published by John Wiley & Sons, Inc., New Jersey, 2012.
51. Gérard GARIBALDI, **l'analyse stratégique**, édition, 3eme édition, d'organisation, Parise, 2001.
52. Wirania Swasty, **BUSINESS MODEL INNOVATION FOR SMALL MEDIUM ENTERPRISES,** Journal The WINNERS, Vol. 16 No. 2, September 2015.
53. M. Mohd Rosli, **Competitive Strategy of Malaysian Small and Medium Enterprises**: An Exploratory Investigation, American International Journal of Contemporary Research Vol, 2 No, 1; January 2012.
54. Simon Alcouffe, **La Diffusion et l'adoption des innovations managériales en comptabilité et contrôle de gestion**, thèse de doctorat, école des hautes études commerciales, France, 2004.
55. Wirania Swasty, **BUSINESS MODEL INNOVATION FOR SMALL MEDIUM ENTERPRISES,** Journal The WINNERS, Vol. 16 No. 2, September 2015.
56. Heledd Jenkins, **A 'business opportunity' model of corporate social responsibility for small- and medium-sized enterprises**, Journal compilation , Business Ethics: A European Review, Volume 18, Number 1, January 2009
57. Ministère de la Poste et des Technologies de l'information et de la communication**, Les Mécanismes de gestion et les de Financement des Projets TIC a Travers le Faud tic**, Réunion des cadres du Secteur Résidence EL MITHAK les 2 et 3 Mai 2010. http://www.mptic.dz/fr/IMG/pdf/FAUDTIC.PDF.
58. Safia BELGHACHE, **Les effets de la certification selon la norme ISO 9001 sur les pratiques de gestion des ressources humaines dans les entreprises algériennes**, Revue DIRASSAT ,N^{0}28, Janvier 2017, niversité de Laghouat.
59. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), **OECD Science, Technology and Industry Scoreboard 2011**, OECD Publishing, Paris, 2011.

60. Jeffrey SACHS and Andrew WARNER: **Economic Reforms and the Process of Global Integration**, Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 26, Issue 1, Washington, 1995.

ثالثا– المواقع الالكترونية:

1. الوسط، **قانون جديد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، https://www.elwassat.com/national/266.html
2. موقع الوكالة ANDPME ، http://www.andpme.org.dz
3. موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، http://www.fgar.dz/،
4. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، www.angem.Dz.
5. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz
6. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صناديق الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/fonds-d-investissement.
7. المملكة المغربية، البوابة الوطني، **الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي أفق 2015**، http://www.maroc.ma/ar/content/2015
8. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **التوقعات الاقتصادية الإفريقي حالة الجزائر**، www.oecd.org/social-media .
9. بوابة الصناعة التونسية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، http://www.tunisieindustrie.nat.tn/ar/tissu.asp .
10. www.kenanaonline.com
11. www.ESWA.org
12. www.worldbank.org
13. www.cnes.dz

الملاحق

الملحق رقم: 01

بيانات الدراسة القياسية للنموذج الأول والثاني

بيانات الدراسة القياسية للنموذج الأول

CAPITAL	FDI	FPM	BPME	XMPME	TPME	VPME	SPME	PME	GCI	Anné
24.1	637.88	4654	124	6.18	789534	2096.96	490.459	288577	74	**2003**
24	881.85	4901	111	5.8	838504	2383.71	386.402	312959	71	**2004**
22.4	1145.34	5894	100	5.92	1157856	3015.5	511.529	342788	82	**2005**
23.2	1888.16	5628	94	7.29	1252647	3444.11	1777.442	376767	76	**2006**
26.3	1743.33	7067	83	6.53	1355399	3903.63	937.822	410959	81	**2007**
29.2	2631.71	8981	118	6.77	1540209	4237.92	2401.89	521614	99	**2008**
38.2	2753.75	11003	118	3.44	1756964	4978.82	907.882	625069	83	**2009**
36.3	2301.22	11248	128	5	1625686	5509	254.529	619072	86	**2010**
31.7	2580.35	11446	136	6.15	1724197	6061	1378.177	659309	87	**2011**
30.8	1499.42	10044	144	6.25	1848117	6606	815.545	711832	110	**2012**
34.2	1692.89	11517	138	6.32	2001892	7634	1716.135	777816	100	**2013**
36.8	1506.73	12493	133	6.8	2157232	8527	2192.53	852053	97	**2014**
43.1	-578.13	17740	128	6.18	2371020	9237.87	1473.414	934569	87	**2015**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, **bulletin d'information statistique**
http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique
– البنك الدولي، إحصائيات الجزائر، النسخة الثانية، انظر على الموقع التالي: https://data.albankaldawli.org/country/algeria

الملحق رقم 03

اختبار الاستقرارية لعلاقة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤشر تنافسية الاقتصاد الوطني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.527947	Prob. F(1,11)	0.2422
Obs*R-squared	1.585520	Prob. Chi-Square(1)	0.2080
Scaled explained SS	1.194738	Prob. Chi-Square(1)	0.2744

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/15/18 Time: 20:38
Sample: 2003 2015
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-26.49231	78.71564	-0.336557	0.7428
PME	0.000160	0.000130	1.236102	0.2422

R-squared	0.121963	Mean dependent var	65.05502
Adjusted R-squared	0.042142	S.D. dependent var	98.23764
S.E. of regression	96.14542	Akaike info criterion	12.11024
Sum squared resid	101683.4	Schwarz criterion	12.19715
Log likelihood	-76.71655	Hannan-Quinn criter.	12.09237
F-statistic	1.527947	Durbin-Watson stat	2.607508
Prob(F-statistic)	0.242166		

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.528127	Prob. F(2,9)	0.6069
Obs*R-squared	1.365449	Prob. Chi-Square(2)	0.5052

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/15/18 Time: 20:37
Sample: 2003 2015
Included observations: 13
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.957229	8.652646	-0.457343	0.6583
PME	7.98E-06	1.51E-05	0.528510	0.6099
RESID(-1)	-0.172409	0.401855	-0.429033	0.6780
RESID(-2)	-0.413039	0.406724	-1.015525	0.3364

R-squared	0.105035	Mean dependent var	-1.31E-14
Adjusted R-squared	-0.193287	S.D. dependent var	8.395015
S.E. of regression	9.170520	Akaike info criterion	7.517525
Sum squared resid	756.8860	Schwarz criterion	7.691355
Log likelihood	-44.86391	Hannan-Quinn criter.	7.481795
F-statistic	0.352085	Durbin-Watson stat	2.154458
Prob(F-statistic)	0.788847		

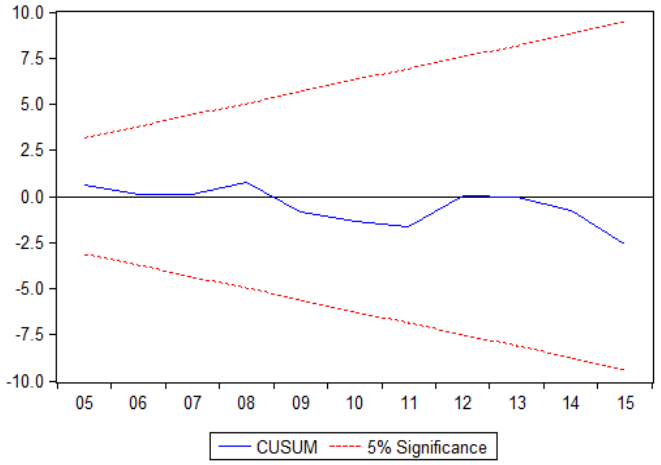

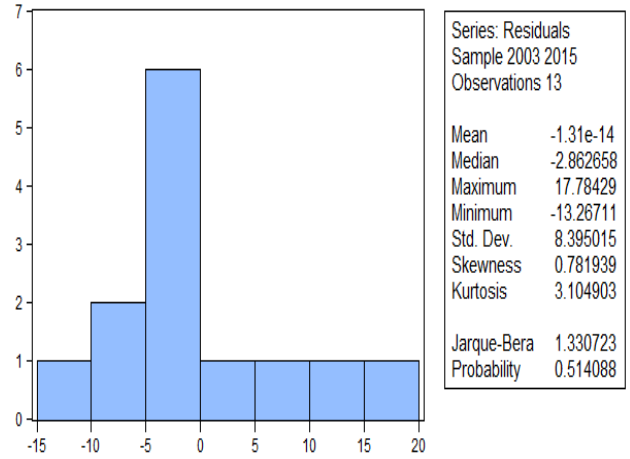

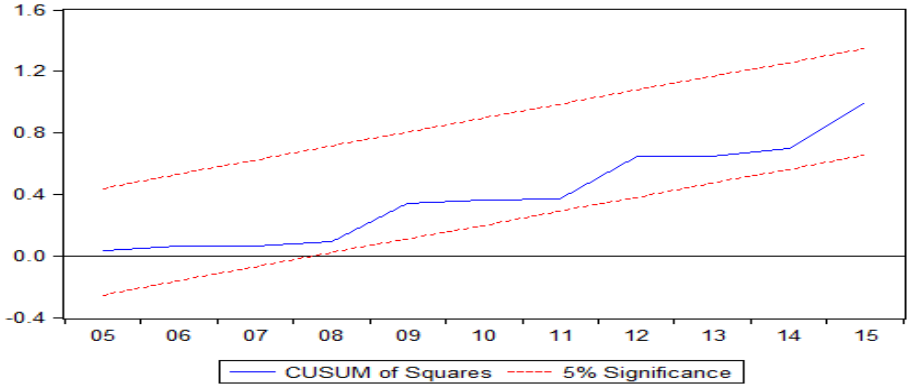

من إعداد الطالب بناءا على مخرجات V

الملحق رقم: 04

اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية وبعد أخذ الفروقات للنموذج الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LGCI	LPME	LSPME	LVPME	LTPME	XMPME	LBPME	LFPM	LFDI	CAPITAL				
With Constant	t-Statistic			1.9860-	1.0190-	2.6707-	5.9891-	3.5504-	2.6676-	1.4293-	0.2672-	2.7048-	0.4617-		
	Prob.	0.2879	0.7096	0.1070	0.0006	0.0257	0.1075	0.5328	0.9038	0.1038	0.8677				
		n0	n0	n0	***	**	n0	n0	n0	n0	n0				
With Constant & Trend	t-Statistic				2.6915-	1.5915-	3.0665-	2.7499-	2.3828-	2.5366-	2.3673-	1.8000-	1.1375-	1.9513-	
	Prob.	0.2559	0.7342	0.1571	0.2384	0.3682	0.3089	0.3741	0.6420	0.8707	0.5679				
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0				
Without Constant & Trend			t-Statistic			0.6346	6.7433	0.9252	8.3503	3.6285	0.1696-	0.0318	2.7789	0.6469	1.2933
	Prob.	0.8389	1.0000	0.8933	1.0000	0.9992	0.6043	0.6735	0.9959	0.8401	0.9399				
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0				

At First Difference

		d(LGCI)	d(LPME)	d(LSPME)		d(LVPME)		d(LTPME)		d(XMPME)		d(LBPME)		d(LFPM)	d(LFDI)
d(CAPITAL(															
With Constant	t-Statistic			5.9608-	2.6339-	5.5423-	2.8036-	3.3509-	5.0817-	3.2815-	2.4986-	3.0979-	1.9373-		
	Prob.	0.0008	0.1156	0.0014	0.0891	0.0380	0.0027	0.0423	0.1412	0.0594	0.3056				
		***	n0	***	*	**	***	**	n0	*	n0				
With Constant & Trend	t-Statistic			9.0530-	3.0663-	5.1922-	4.0445-	3.9847-	4.7243-	3.0407-	2.2710-	7.9888-	2.0694-		
	Prob.	0.0001	0.1611	0.0092	0.0432	0.0468	0.0170	0.1666	0.4135	0.0006	0.5051				
		***	n0	***	**	**	**	n0	n0	***	n0				
Without Constant & Trend			t-Statistic			4.8805-	0.9936-	5.3195-	0.7950-	1.7356-	5.4324-	3.4357-	1.4252-	3.1814-	1.9210-
	Prob.	0.0002	0.2670	0.0001	0.3487	0.0784	0.0001	0.0028	0.1361	0.0050	0.0557				
		***	n0	***	n0	*	***	***	n0	***	*				

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF(

At Level

		LGCI	LPME	LSPME	LVPME	LTPME	XMPME	LBPME	LFPM	LFDI	CAPITAL				
With Constant	t-Statistic			2.0524-	0.6925-	2.7232-	2.1412-	1.6868-	2.6532-	1.2753-	0.2701-	2.5708-	0.2680-		
	Prob.	0.2638	0.8123	0.0985	0.2339	0.4125	0.1100	0.6040	0.9034	0.1270	0.9037				
		n0	n0	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0				
With Constant & Trend	t-Statistic			2.8941-	2.0805-	3.0843-	1.9102-	2.0354-	2.5200-	2.3673-	1.7018-	1.1065-	2.9411-		
	Prob.	0.1982	0.4996	0.1533	0.5883	0.5258	0.3149	0.3741	0.6866	0.8714	0.1895				
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0				
Without Constant & Trend			t-Statistic			0.3127	5.5089	0.5380	8.9034	3.4697	0.3353-	0.0287	2.7978	0.7283	1.3693
	Prob.	0.7593	1.0000	0.8157	1.0000	0.9989	0.5428	0.6724	0.9960	0.8568	0.9469				
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0				

At First Difference

		d(LGCI)	d(LPME)	d(LSPME)		d(LVPME)		d(LTPME)		d(XMPME)		d(LBPME)		d(LFPM)	d(LFDI)
d(CAPITAL(															
With Constant	t-Statistic			4.4815-	2.5830-	4.9791-	2.8036-	3.3509-	4.0934-	3.2815-	2.4840-	1.2557-	2.1562-		
	Prob.	0.0065	0.1248	0.0031	0.0891	0.0380	0.0118	0.0423	0.1443	0.5995	0.2295				
		***	n0	***	*	**	**	**	n0	n0	n0				
With Constant & Trend	t-Statistic			4.5614-	2.8560-	4.7011-	4.0487-	4.0473-	3.8405-	3.0407-	2.2548-	3.7379-	2.1054-		
	Prob.	0.0212	0.2168	0.0175	0.0429	0.0430	0.0570	0.1666	0.4204	0.0779	0.4876				
		**	n0	**	**	**	*	n0	n0	*	n0				
Without Constant & Trend			t-Statistic			4.5310-	1.1099-	5.0685-	0.9211-	1.8485-	4.3092-	3.4270-	1.3870-	1.4914-	1.8651-
	Prob.	0.0004	0.2254	0.0001	0.2956	0.0637	0.0005	0.0028	0.1451	0.1208	0.0618				
		***	n0	***	n0	*	***	***	n0	n0	*				

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم: 05

اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية في حالتها الأصلية وبعد أخذ الفروقات للنموذج الثاني

UNIT ROOT TEST TABLE (PP(

At Level

		LPNP	LPME	LSPME	LTPME	LVPME	LXPME	LOIL	CAPITAL	GOVER	MDT
With Constant	t-Statistic	0.4835-	1.6013-	1.9659-	2.3575-	4.5034-	1.4241-	0.9538-	0.1317-	0.8819-	5.0024-
	Prob.	0.8788	0.4671	0.2988	0.1632	0.0016	0.5543	0.7534	0.9353	0.7770	0.0005
		n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	2.9333-	2.3964-	3.7269-	0.6503-	5.2965-	10.5651-		2.0615-	1.1334-	1.0733-	19.6341-
	Prob.	0.1696	0.3723	0.0391	0.9662	0.0013	0.0000	0.5410	0.9025	0.9138	0.0000
		n0	n0	**	n0	***	***	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6806	2.3764	1.6404	3.0242	5.3794	1.6595	0.3881	0.9734	0.4606	3.3776-
	Prob.	0.8563	0.9941	0.9718	0.9987	1.0000	0.9728	0.7884	0.9074	0.8068	0.0016
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***

At First Difference

		d(LPNP)	d(LPME)	d(LSPME)	d(LTPME)	d(LVPME)	d(LXPME)	d(LOIL)	d(CAPITAL)	d(GOVER)	d(MDT(
With Constant	t-Statistic	4.4214-	6.3702-	7.5287-	3.6343-	4.8620-	13.3319-		3.5560-	3.2438-	3.6997-	3.6396-
	Prob.	0.0021	0.0000	0.0000	0.0126	0.0007	0.0000	0.0150	0.0296	0.0109	0.0125
		***	***	***	**	***	***	**	**	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	3.9638-	8.6854-	7.3938-	4.8265-	5.9220-	12.6376-		3.3212-	3.6499-	3.6744-	4.2193-
	Prob.	0.0247	0.0000	0.0000	0.0039	0.0003	0.0000	0.0868	0.0464	0.0443	0.0145
		**	***	***	***	***	***	*	**	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.2244-	5.1965-	7.0413-	2.4471-	2.6961-	7.1664-	3.6818-	3.2541-	3.6931-	3.7250-
	Prob.	0.0002	0.0000	0.0000	0.0168	0.0093	0.0000	0.0007	0.0023	0.0007	0.0007
		***	***	***	**	***	***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF(

At Level

		LPNP	LPME	LSPME	LTPME	LVPME	LXPME	LOIL	CAPITAL	GOVER	MDT
With Constant	t-Statistic	0.4239-	3.1779-	2.1077-	3.0163-	4.2222-	0.3754-	0.9439-	0.0002-	0.8819-	4.8531-
	Prob.	0.8904	0.0367	0.2434	0.0482	0.0031	0.8980	0.7567	0.9500	0.7770	0.0007
		n0	**	n0	**	***	n0	n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	2.9333-	2.4388-	3.7269-	1.1860-	4.3036-	5.8624-	2.0339-	1.0509-	1.0733-	4.9128-
	Prob.	0.1696	0.3509	0.0391	0.8897	0.0117	0.0004	0.5554	0.9177	0.9138	0.0030
		n0	n0	**	n0	**	***	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7168	4.9927	0.8753	3.7397	6.8975	2.5609	0.3755	1.0195	0.4606	3.5656-
	Prob.	0.8635	1.0000	0.8918	0.9998	1.0000	0.9960	0.7851	0.9140	0.8068	0.0010
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***

At First Difference

		d(LPNP)	d(LPME)	d(LSPME)	d(LTPME)	d(LVPME)	d(LXPME)	d(LOIL)	d(CAPITAL)	d(GOVER)	d(MDT(
With Constant	t-Statistic	4.4180-	2.7748-	7.1123-	3.6386-	4.8620-	9.2021-	3.7319-	3.4958-	3.6904-	3.7429-
	Prob.	0.0021	0.0806	0.0000	0.0125	0.0007	0.0000	0.0101	0.0172	0.0111	0.0099
		***	*	***	**	***	***	**	**	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	3.9509-	9.9678-	6.9657-	4.5437-	5.7115-	8.9669-	3.5220-	4.1044-	3.6737-	4.2398-
	Prob.	0.0254	0.0000	0.0000	0.0072	0.0006	0.0000	0.0595	0.0191	0.0443	0.0139
		**	***	***	***	***	***	*	**	**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	4.2244-	2.0099-	6.9839-	0.9813-	1.4528-	7.7913-	3.7616-	3.3994-	3.6823-	3.8095-
	Prob.	0.0002	0.0451	0.0000	0.2821	0.1329	0.0000	0.0006	0.0016	0.0007	0.0005
		***	**	***	n0	n0	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

.MacKinnon (1996) one-sided p-values*

الملخص:

على المستوى العالمي، هناك تعدد وتضاعف البرامج والجهود التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجزائر من بين الدول التي قامت بإنشاء العديد من البرامج الموجعة للنهوض بهذا القطاع من أجل رفع قدراتها التنافسية، خاصة في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وكذا الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ ومن هنا يهدف هذا البحث إلى محاولة تقييم برامج الدعم والتأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانعكاساتها على تنافسية الاقتصاد الوطني، وتضمنت بذلك الأطروحة دراسة تحليلية لواقع تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحليل موقعها التنافسي ضمن المؤشرات الدولية، وكذا محاولة القيام بدراسة قياسية لأثر دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2001-2015.

وتوصلت الدراسة إلى أن برامج دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لم تعطي النتائج المرجوة منها، فرغم كل تلك الجهود مازال هذا القطاع يمتاز بضعف تنافسيته ومؤسساته تصارع البقاء وتعيش في بيئة تشوبها الكثير من العراقيل، مما جعل مساهمته متواضع في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهو ما يعكسه أيضا المراتب المتأخرة للجزائر ضمن أغلب مؤشرات الدولية المركبة للتنافسية، كما أصفرت نتائج الدراسة القياسية إلى أن برامج الدعم والتأهيل لم يكن لها أثر معنوي على تنافسية الاقتصاد الوطني حسب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج الدعم والتأهيل، التنافسية، مؤشرات التنافسية، الاقتصاد الجزائري.

Résumé:

Au niveau mondial, il y a une multiplicité des efforts doublement des programmes destinés aux petites et moyennes entreprises, et l'Algérie sont parmi les pays qui ont mis en place de nombreux programmes douloureux pour la promotion de ce secteur afin d'augmenter sa compétitivité, en particulier à la lumière de l'accord de partenariat avec l'Union européenne, qui est entré en vigueur en Septembre 2005 , Ainsi que l'adhésion prochaine à l'Organisation mondiale du commerce. Par conséquent, cette recherche a pour but d'essayer d'évaluer les programmes de soutien et de réhabilitation axé sur les petites et moyennes entreprises, et leur impact sur la compétitivité de l'économie nationale, et comprenait cette thèse, une étude analytique de la réalité concurrentielle de l'économie algérienne par des indicateurs macro-économiques, ainsi que l'analyse des indicateurs de compétitivité au moyen d'indicateurs internationaux, et puis essayer de faire Une étude standard de l'impact du soutien et de la réhabilitation des PME sur la compétitivité de l'économie nationale au cours de la période 2001-2015.

L'étude a révélé que le soutien et la réhabilitation des petites et moyennes entreprises des programmes algériens n'ont pas donné les résultats escomptés, bien que tous ces programmes et mécanismes pour soutenir ce secteur est toujours caractérisé par une faible compétitivité et ses institutions luttent pour survivre et vivre dans un environnement marqué par un grand nombre d'obstacles, rendant sa modeste contribution à l'appui d'indicateurs concurrentiels de l'économie nationale selon les indicateurs macro-économiques, comme en témoigne la fin des rangs de l'Algérie au sein des indices les plus internationaux composites compétitifs, comme les résultats de l'étude norme jauni qui prennent en charge et des programmes de réadaptation n'a pas eu d'effet significatif sur la compétitivité de l'économie nationale par par habitant indice Allen PIB.
Mots-clés: PME, programmes de PME, indicateurs de compétitivité, économie algérienne.